



جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

كلية الحقوق و العلوم السياسية

أطروحة

للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية

بعد سنة 2000

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد:

بلي محمد

أمام لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	الأستاذ طيبي بلهاشمي محمد الأمين
مشرفا	جامعة وهران 2	أستاذة محاضرة "أ"	الأستاذة فوزية قاسي
مناقشا	جامعة وهران 2	أستاذة محاضرة "أ"	الأستاذة موساوي نبيلة فاطمة
مناقشا	جامعة بومرداس	أستاذ محاضر "أ"	الأستاذ مشري عبد الحميد
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	الأستاذ حمو بوعلام
مناقشا	جامعة الجزائر 3	أستاذة محاضرة "أ"	الأستاذة حقاني حليلة

السنة: 2023/2022



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

\*\*\*

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد  
كلية الحقوق والعلوم السياسية

\*\*\*



رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية  
تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي

## دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية

بعد سنة 2000

إعداد الطالب:

محمد بليل

إشراف الدكتورة:

فوزية قاسي

### أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة وهران 2	أستاذ طيبي بلهاشمي محمد الأمين	أستاذ التعليم العالي
مشرفا	جامعة وهران 2	أستاذة محاضرة "أ"	أستاذة فوزية قاسي
مناقشا	جامعة وهران 2	أستاذة محاضرة "أ"	أستاذة موساوي نبيلة فاطمة
مناقشا	جامعة بومرداس	أستاذ محاضر "أ"	أستاذ مشري عبد الحميد
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	أستاذ حمو بوعلام
مناقشا	جامعة الجزائر 3	أستاذة محاضرة "أ"	أستاذة حقاني حليلة

السنة الجامعية: 2023/2022



إهداء...

إلى روح الوالدين الكريمين رحمهما الله

سبب وجودي في هذه الحياه

وقدوتي ومصدر فخري وعزتي

كم تمنيت بقاءكما إلى جانبي وحضور كل مناسبة تمر في

حياتي، لكنها أقدار الحياه

أجدد عليكمم الرحمات وأهدي لروحكما الطاهره هذا

العمل

سيظل ذكركما خالدا ما حيت يا أبي وأمي العزيزين

ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

## شكر و عرفان

إلى الأستاذ الدكتور "بوسمحة نص الدين"

أوجه أسمى عبارات الشكر والتقدير، على سعة صبره طوال فترة إشرافه على هذا العمل وتوجيهي وتشجيعي على تحطيم الصعوبات

كما أتقدم بخالص عرفاني وتقديري إلى الدكتورة "فوزية قاسي" على جميل قبولها مواصلة الإشراف على هذه الرسالة، وفضل إفادتها بالنوجيهات القيمة والملاحظات السديدة التي أثرت هذا العمل.

فبارك الله لكما وأسعدكما وأدام عزكما وعطاءكما

ولا أنسى شكر الأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة، على كرم قبولهم مطالعة هذا العمل ومناقشته.

مقامت

## ❖ تمهيد الموضوع:

تعتبر النزاعات الإفريقية من المواضيع التي تثير اهتمام الباحثين بشكل متزايد، والذين يركزون غالبا على الأسباب التي كانت خلف نشوب هذه النزاعات على اختلافها وتنوعها حسب الحالات المدروسة، إذ وبالرغم من تضافر الجهود الإقليمية والدولية لتسويتها وإيجاد حل نهائي لها، بيد أن هذه الجهود ظلت غالبا غير فعالة وغير دائمة، بصفة خاصة عندما تتدخل الفواعل الخارجية لحل النزاعات في القارة بما يتوافق مع مصالحها ورؤيتها لإفريقيا والعالم.

على الرغم من أن بعض الباحثين حول الصراع في إفريقيا يتفقون على أن النزاعات الإفريقية تنبع في المقام الأول من أزمات الحكم الوطني ومن فشل المؤسسات الحكومية في الدول الإفريقية في التوسط لحل الصراع، فإن عددا من الدارسين يُشركون العامل الاستعماري باعتباره أصل العديد من النزاعات في إفريقيا، مجادلين بأنه ينبغي أخذ هذا العامل في الاعتبار عند محاولات تسوية الصراعات الإفريقية، لأن جذور العديد من الصراعات التي تلت الاستعمار في القارة، لا تزال مدفونة في الماضي الكولونيالي لهذه الأخيرة؛ وعليه، فإنه لا يزال يهيمن على الخطاب الأكاديمي والشعبي حول عدم الاستقرار في إفريقيا بشكل عام، مدرستان فكريتان: الأولى ترى المشاكل الإفريقية على أنها نابعة من الداخل إلى حد كبير، نتيجة القوى الداخلية التي تخلق الصراع داخل القارة، في حين تُرجع المدرسة الثانية أسباب عدم الاستقرار الإفريقي إلى القوى الخارجية، وبشكل أساسي على الغرب والعالم المتقدم، ومن الواضح أن إلقاء اللوم يمثل إشكالا بحد ذاته؛ إذ غالبا ما يكون ذاتيا، ويبالغ في تبسيط الحالات المعقدة للنزاعات الإفريقية.

تعتبر إفريقيا قارة شديدة التنوع، فهي متنوعة لغويا وعرقيا، ولديها إمكانات كبيرة وثروات هائلة، المعدنية منها، بما في ذلك الذهب والماس، ورواسب كبيرة من النفط والنحاس والموارد الأخرى، كما تتوفر فيها إمكانات هائلة للطاقة الكهرومائية ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، والكثير منها لا تزال غير مستغلة؛ فإذا تمت تسوية النزاعات في إفريقيا وإيجاد حلول دائمة لها، فإنه سيكون من الممكن بالتأكيد توفير حياة جيدة وكرامة لمعظم سكانها، فإذا اكتسبت

الفاعِل المعنوية، وطنية أو إقليمية أو دولية، فهما أوضح لسبب معاناة إفريقيا من الكثير من النزاعات المسلحة والعنف، فستكون قادرة على اتخاذ تدابير أكثر فاعلية للحد منها.

### ❖ الإشكالية المبحوثة:

لعبت الجزائر دورا تاريخيا سياسيا ودبلوماسيا حاسما للوساطة في حل النزاعات الإفريقية، فمن خلال دبلوماسيتها القوية، ومعالجتها الموضوعية لوجهات نظر مختلف الفواعل والأطراف المتصارعة، تمكنت الدولة الجزائرية -على غير مرة- من تهيئة الظروف اللازمة لحل عديد من الصراعات في القارة، متجنباً استمرار العنف على حدودها؛ ومن الواضح أن الجزائر ستواصل ممارسة دورها الطبيعي -الذي لا غنى عنه- كوسيط إقليمي وفقاً لتاريخها ومبادئها وعقيدتها، هادفة إلى الاستمرار في المساهمة في إسترداد الأمن وتحقيق المصالحة وتخفيف التصعيد في البلدان المجاورة لها، من أجل تعزيز وضمان السلام والاستقرار الإقليمي وشبه الإقليمي المستدام.

من جانب آخر، تلتزم الدول الإفريقية مساعي الدولة الجزائرية للتوسط بالحلول السياسية والدبلوماسية وتعزيز السلام في المنطقة، وهو ما يتماشى مع دور الجزائر الاستباقي في تسوية الأزمات في القارة؛ كما تسعى الجزائر إلى تكثيف تعاونها الإقليمي في سبيل تعزيز أمن حدودها وقدرتها على احتواء الجريمة العابرة للحدود والإرهاب، إذ بخبرتها المثبتة ومواردها المتاحة، الجزائر قادرة على مكافحة الإرهاب بشكل فعال والاستمرار في لعب دور قيادي في هذا السياق؛ فضلا عن تفعيلها لمقاربتها التنموية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة للمناطق الحدودية وهو من أولويات السلطات الجزائرية؛ وهكذا، فإن الجزائر ملتزمة وتشارك في معركة لا هوادة فيها ضد التهديدات الأمنية المختلفة على حدودها، مفضلة التعاون والحوار مع جيرانها لمكافحة المنظمات المتطرفة العنيفة واحتواء النزاعات في القارة، سيما في منطقة الساحل الإفريقي.

تأسيسا على ما تقدم، تطرح هذه الرسالة الإشكالية الرئيسية التالية:

← إلى أي مدى ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في التوسط لحل أو احتواء النزاعات الإفريقية، وبشكل خاص في جوارها الإقليمي، في ظل الألفية الثالثة؟

تتحقق هذه الدراسة من الفرضيتين التاليتين:

- ← قوة الدبلوماسية الجزائرية وخبرتها الميدانية المعروفة تاريخيا، تمكنها من الضغط في اتجاه اتباع استراتيجيات سياستها الخارجية في الشؤون الإفريقية.
- ← تدخلات الفواعل الخارجية خاصة في الجوار الإقليمي الجزائري، يصعب من مهمة الوساطة الجزائرية لتسوية النزاعات الإقليمية.

### ❖ الإطار الزمني والمكاني:

تجيب هذه الدراسة على الفرضيات أعلاه في سياق الألفية الثالثة، بمعنى أن التركيز سيكون حول الجهود الدبلوماسية المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في التوسط وتسوية أو احتواء النزاعات الإفريقية بعد سنة 2000 ولغاية إيداع هذا العمل للمناقشة؛ كما سيتم التركيز على النزاعات في منطقة الساحل الإفريقي فيما يخص دراسة الحالات، وذلك باعتباره الجوار الإقليمي المباشر للجزائر، ومصدر التهديدات والتحديات الأمنية للأمن القومي الجزائري.

### ❖ مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية بعد سنة 2000"، هو خيار قائم على أساس موضوعي أولاً، ذلك أن الألفية الثالثة تميزت بعودة الدبلوماسية الجزائرية بقوة إلى الساحة الدولية عامة، واستعادة الدولة الجزائرية لمكانتها على المستوى القاري خاصة، والتي تتبوأ من خلالها دور الريادة.

ولقد حققت السياسة الخارجية الجزائرية العديد من الإنجازات في القارة منذ بداية سنة 2000، تستوجب الدراسة والاهتمام، سواء على المستوى القاري ككل، أو على مستوى المنطقة الإقليمية، بحيث سطرت الألفية الثالثة مرحلة جديدة، ممن وصفها بالذهبية، في السياسة الخارجية الجزائرية.

أما الأساس الذاتي لاختيار هذا الموضوع، فهو ينبع من طبيعة التكوين الأكاديمي للباحث في تخصص "العلاقات الدولية والأمن الدولي"، ولقد تزامن تدرس الباحث في صف الدراسات العليا مع وقوع أحداث مهمة على المستوى القاري والإقليمي، بالإضافة إلى الأحداث والظروف الوطنية، إستدعت تركيز وتجاوب السياسة الخارجية الجزائرية معها؛ من جانب آخر فإن هناك رغبة ذاتية للباحث في تناول المواضيع التي لها علاقة بمكانة الدولة الجزائرية في بيئتها الجيوسياسية القارية والإقليمية، ليكون للدراسة أثر عملي يعود بالفائدة المعرفية المنشودة من تحضير هذا العمل.

### ❖ أهمية الموضوع:

تتجسد أهمية موضوع هذه الرسالة العلمية، في الأهمية التي تتبوأها الدولة الجزائرية في القارة الإفريقية، سواء بموقعها الجيو-ستراتيجي أو قوة وفعالية سياستها الخارجية، وذلك باعتراف العدو قبل الصديق، إذ إن الدبلوماسيين الجزائريين معروفين بحنكتهم وخبرتهم الميدانية، الدولية والإقليمية، في تسوية النزاعات وتخفيف حدة الأزمات المعقدة، وفي هذا السياق تم إدراج عدد من النماذج والحالات، في هذه الدراسة، أين حققت فيها الوساطة الجزائرية نجاحات مهمة، وفي حالات لم أخفقت فيها الوساطات الدولية لقوى دبلوماسية عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

أما على مستوى القارة الإفريقية، فإن دور الدولة الجزائرية لا غنى عنه، فالجزائر من الأبناء المؤسسين لمنظمة عموم إفريقيا المتمثلة في "منظمة الوحدة الإفريقية"، وكانت مبادرة بالدعوة لإصلاح هذه الأخيرة وترقية أهدافها لتتماشى مع أهداف التنمية للألفية الثالثة، فكان تأسيس "الإتحاد الإفريقي"، ناهيك عن العديد من المبادرات والشراكات الأخرى على المستوى القاري والإقليمي، في مختلف المجالات، أبرزها المجال الأمني الذي تحتل فيه الدولة الجزائرية مركزا قياديا في القارة، وهو ما انعكس على تولي الدبلوماسيين الجزائريين لمناصب عليا في هياكل منظمة الإتحاد الإفريقي، أو الشراكات التعاونية الإقليمية المتعددة.

## ❖ أهداف الدراسة:

يتمثل الغرض من هذه الدراسة في تحقيق جملة من الأهداف، هي كالآتي:

- إثراء مجال الدراسات الإفريقية، بشكل عام، بهذا الموضوع الذي يتناول أحد الإشكاليات المعقدة في الشأن الإفريقي، ألا وهي النزاعات الإفريقية، لا سيما وأن البحوث والدراسات الناطقة باللغة العربية في الشأن الإفريقي، قليلة للغاية، عكس الدراسات الغربية والناطقة باللغة الإنجليزية، التي نجدها أكثر وفرة، وهي نقطة سلبية، إذ لا بد من تداركها والإهتمام بتحليل وإيجاد حلول لمعضلات القارة ضمن المنظومة الإفريقية، أكاديمية كانت أو سياسة، بدل مواصلة استيراد الحلول من الغرب، والتي لا تتوافق بالضرورة مع ميزات البيئة الإفريقية المتنوعة.
- الوقوف على إنجازات السياسة الخارجية الجزائرية على مستوى القارة الإفريقية في سياق الألفية الثالثة، والتي استرجعت فيها الدولة الجزائرية لمكانتها المتميزة والقيادية على المستوى القاري.
- تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الجزائرية، لا سيما في ظل تدافع الفواعل الخارجية للتدخل في الأزمات والنزاعات الناشبة في القارة الإفريقية، لا سيما في الجوار الإقليمي للجزائر، مما يهدد الأمن الإقليمي الجزائري، ويزيد من صعوبة مهمة الوساطة الجزائرية في تسوية أو احتواء هذه الأزمات.

## ❖ الإطار المنهجي:

تندرج هذه الرسالة ضمن الدراسات النوعية الإستنتاجية، إذ تُقَدِّمُ فهما وتحليلا لتجربة الدبلوماسية الجزائرية على مستوى القارة الإفريقية، وأثرها في تسوية أو احتواء النزاعات في هذه الأخيرة، ولقد ركز الباحث بشكل أساسي على المعرفة النظرية الموجودة بالفعل في موضوع الدراسة، ثم استخدم هذه المعرفة لاستنباط الفرضيات التي أسس عليها إشكالية الرسالة؛ بعد ذلك،

إنقل لجمع البيانات ثم تحليلها، ثم توظيف النتائج المختلفة للتحقق من صحة الفرضيات التي تمت صياغتها مسبقا أو دحضها.

يساعد استخدام الأساليب النوعية في إجراء تحليلات أكثر تعمقا لجوانب الموضوع المختلفة التي تمت مناقشتها في هذه الأطروحة، وبالتالي، الإجابة بوضوح على الإشكالية المطروحة بعد التحقق من الفرضيات المبحوثة؛ ولقد إعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على:

#### ▪ المنهج التاريخي: الذي يتسم بقوة الحجة في تصنيف وترتيب الأحداث والوقائع

التاريخية وإبرازها في قالب علمي، ولقد تم توظيفه في هذه الدراسة لعرض الجذور التاريخية المؤدية إلى نشوب النزاعات في القارة الإفريقية، وكذلك مراحل تطور السياسة الخارجية الجزائرية المفعلة والناشطة على المستوى القاري.

#### ▪ الإقترب البنائي - الوظيفي: لـ"غابرييل ألموند"، والذي تمحورت عليه الدراسة للتحقق

من الفرضيات المبحوثة واختبارها، بحيث تم توظيف مفاهيم هذا الإقترب في تحليل: أولاً، نشاط السياسة الخارجية الجزائرية ودورها في سياق بنية النظام السياسي الجزائري؛ ثانياً، وظيفة الدبلوماسية الجزائرية كأداة قوية للتخطيط الإستراتيجي وتوجيه السياسات على مستوى القارة الإفريقية؛ ثالثاً، الأداء أو الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية في القضايا الإفريقية، سيما ما يتعلق بموضوع الدراسة ألا وهو تسوية النزاعات الإفريقية، وللجزائر مقاربات معروفة في هذا الإطار، أبرزها الجنوح الدائم إلى الحلول السياسية، بدل التدخل العسكري؛ رابعاً وأخيراً، القدرات المتوفرة لدى الدولة الجزائرية لتمكين أداها الدبلوماسي بفعالية ونجاح؛ وتمثل هذه المفاهيم الأربع أبعاد المتطلبات الوظيفية، كما جاءت في إقترب "غابرييل ألموند".

#### ❖ الأدبيات والدراسات السابقة:

إعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع، التي تراوحت ما بين الكتب والمؤلفات الجماعية، والمقالات العلمية، والتقارير الصادرة عن مراكز البحث أو المنظمات

الإقليمية، بالإضافة إلى الوثائق الرسمية؛ يتم الإشارة إلى أهمها في الآتي، مع تقسيمها إلى أدبيات ودراسات عامة، وأخرى خاصة تصب في صلب موضوع هذه الرسالة.

#### أ. أدبيات ودراسات عامة:

كتاب *أصول الصراع العرقي في إفريقيا: السياسة والعنف في دارفور وأوروميا وديلتا تانا* لـ "تسيغا إتيغا" Tsega Etefa والذي تعرض فيه للجذور التاريخية الحقيقية -حسب وجهة نظره- للنزاعات الإفريقية المسلحة، بمقارنته لثلاث حالات من هذا القبيل - الصراع في دارفور بين العرب وغير العرب، وصدامات "جوموز" و"أورومو" في غرب أوروميا، ونزاع أورومو-بوكومو في دلتا تانا - من أجل تقديم صورة أشمل عن كيفية نشوب العنف العرقي في إفريقيا؛ بحيث ينتقد الكاتب الدراسات التي ترجع أسباب النزاعات الإفريقية إلى أسباب إثنية، فهو يرى أن المجتمعات المتنوعة في السودان وإثيوبيا وكينيا على حد سواء تتمتع بتاريخ طويل من المشاركة السلمية للموارد والتزواج وحل النزاعات، كما يجادل إن النزاعات العرقية هي في الأساس صراعات سياسية، مدفوعة بنظم سياسية غير عادلة، واحتكار موارد الدولة، والتلاعب بالعرق لتحقيق مكاسب سياسية، إلى جانب الافتقار إلى الآليات الديمقراطية لمعالجة المظالم.

المؤلف الجماعي بعنوان *"الاستجابة للنزاع في إفريقيا: الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية"*، تحت إشراف "جاين بولدن" Jane Boulden ، يحلل هذا المؤلف أدوار المنظمات المختلفة المشاركة في حل النزاعات في إفريقيا، ويتناول القضايا المرتبطة بالتعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، وكذلك كيفية تعامل الأمم المتحدة مع هذه القضايا في إفريقيا، كما يتعرض المؤلف لتسع دراسات حالة تبحث في الصراعات الكبرى في إفريقيا، كما ينظر في المسؤوليات والمهام التي تم الاضطلاع بها من قبل المنظمات المختلفة، وأيها أكثر فاعلية في العمل من أجل حل ناجح للنزاع، كما يدرس المساهمون في هذا المؤلف فعالية التحالفات مقارنة بالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

المؤلف الجماعي بعنوان *السلام والصراع في إفريقيا*، تحت إشراف "دافيد ج. فرانسيس" David J. Francis ، يقدم هذا الكتاب نظرة عامة شاملة عن الصراع والسلام عبر القارة الإفريقية،

أين يكون فيها الطلب على السلام أكثر بروزا وتحديا من أي مكان آخر في العالم، وذلك من خلال جمع مساهمات مجموعة من الأكاديميين الرائدتين من إفريقيا وخارجها، ويعد هذا المؤلف مدخلا مثاليا للمواضيع الرئيسية لحل النزاعات وبناء السلام والأمن والتنمية، ويؤكد المساهمون فيه على أهمية الأساليب الإفريقية الأصلية لإحلال السلام.

### ب. أدبيات ودراسات خاصة:

أطروحة دكتوراه من إعداد الباحثة "أمل لامري" *Amel LAMRI*، تحمل عنوان "الجزائر والاتحاد الإفريقي - بين الأمن والتكامل الاقتصادي: قراءة نيو-وظيفية وإقليمية"، تبحث الرسالة في عملية التكامل في الاتحاد الإفريقي، والأسباب الكامنة وراء التقدم البطيء لهذا الأخير لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي الأعمق، بحيث استكشفت الباحثة دور الدولة الجزائرية، بصفتها عضو مؤسس للاتحاد، في عملية التكامل الإفريقي؛ كما بحثت في تطور السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الإفريقي مسلطة الضوء على أي تغييرات في مواقف السياسة الخارجية الجزائرية والأسباب الكامنة وراء هذه التغييرات.

إعتمدت الدراسة على عدد من مقالات البروفيسور "يحيى زوبرير"، من بينها مقالته المعنونة بـ *إنتعاش السياسة الخارجية الجزائرية في القرن الحادي والعشرين*، تناول فيها التغيير الكبير الذي شهدته علاقات الجزائر مع العالم الخارجي منذ انتخاب السيد "عبد العزيز بوتفليقة" رئيسا للبلاد في أبريل عام 1999، بحيث ساعدت السياسة الخارجية التي انتهجتها الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تحسين صورة الجزائر في الخارج، وتبديد الشكوك وإنهاء عزلة الجزائر فعليا.

مقالة لـ "روبرت مورتيمر" *Robert A. Mortimer* بعنوان *السياسة الخارجية الجزائرية: من الثورة إلى المصلحة الوطنية*، تقصى فيه تطور السياسة الخارجية الجزائرية من الإستقلال ولغاية تولي الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لرئاسة الجزائر، ففي أعقاب الاستقلال مباشرة، اتبعت الجزائر سياسة متشددة مناهضة للإمبريالية تتمثل في التضامن مع العالم الثالث في عهد كل من الرئيسين "أحمد بن بلة" و"هوارى بومدين"؛ ولاحظ صاحب المقالة أن الميثاق الوطني لعام 1976 يحدد الأساس المنطقي لمثل هذه السياسة الخارجية التي تميزت بها القيادة الجزائرية في مجموعة الـ 77

وحركة عدم الانحياز والجهود المبذولة لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد في العلاقات بين الشمال والجنوب؛ بينما حول الرئيس "الشاذلي بن جديد" خلال الثمانينيات تركيز الدبلوماسية الجزائرية تدريجياً من قيادة العالم الثالث إلى سياسة إقليمية تركز على المنطقة المغاربية وتأسيس اتحاد المغرب العربي؛ من جهة أخرى يجادل "روبرت مرتيمر" أن الأزمة الداخلية الحادة في التسعينيات عمقت من تراجع مسار السياسة الخارجية الجزائرية، على الرغم من دورها في السنوات الثورية، إلى غاية وصول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى سدة الحكم مع بداية الألفية الثالثة، والذي واصل تطور سياسة الدولة الخارجية نحو براغماتية المصلحة الوطنية.

### ❖ تبرير خطة الدراسة:

إستلزمت الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة في هذه الرسالة، تقسيم الدراسة إلى خطة رباعية، موزعة على أربعة فصول، بحيث ينطوي كل فصل على ثلاث مباحث وذلك على النحو الآتي:

استهلّت الدراسة في فصلها الأول بإدراج مقارنة مفاهيمية حول الوساطة في العلاقات الدولية، وتم اختيار الوساطة لأنها الأداة الموظفة في الدبلوماسية الجزائرية لتسوية النزاعات الإقليمية في القارة، أو خارجها، بالتالي تناول الفصل الأول طبيعة ومميزات الوساطة الدولية، بالتطرق إلى الإستراتيجيات الأكثر شيوعاً الموظفة من قبل الأطراف الوسيطة، بالإضافة إلى التعرض إلى العقبات والتحديات التي يواجهها الوسطاء أثناء سعيهم لتسوية أو حل النزاعات الدولية.

ناقش الفصل الثاني خصوصية النزاعات الإفريقية، وهو فصل مفاهيمي مؤسس ومؤطر للطبيعة البيئية للموضوع محل الدراسة، ولقد تم التركيز على أثر الإستعمار الغربي والتدخلات الخارجية في تخلف القارة الإفريقية، مع تبيان أنه كان يسود في إفريقيا قبل التدافع الكولونيالي عليها، طرق وأساليب أصلية لتسوية النزاعات التي قد تنشأ فيها، وأن تاريخ القارة السمراء يوضح قيام دول وإمبراطوريات قوية اقتصادياً وسياسياً في إفريقيا، وأن تسبب النزاعات الإفريقية اليوم بالدوافع الإثنية أو فشل الدول الإفريقية، لهو تحليل سطحي، بعيد كل البعد عن عمق وتعقيد

النزاعات على اختلافها وتووعها في القارة؛ كما يبحث هذا الفصل في دور المنظمات الدولية والإقليمية في تسوية النزاعات الإفريقية.

تناولت الرسالة في فصلها الثالث، فعالية الدبلوماسية الجزائرية في منظومة السلم والأمن الدوليين، بحيث تم إدراج نماذج عن نجاح الوساطة الجزائرية في الأزمات الدولية، وأبرز مثال على ذلك يتمثل في النزاع الأمريكي-الإيراني، والنزاع العراقي-الإيراني، دون نسيان إلتزام السياسة الخارجية الجزائرية بالقضية الفلسطينية، النابع من المبادئ الراسخة للدبلوماسية الجزائرية، والتي تناولها هذا الفصل بالتحليل.

الفصل الرابع، هو الفصل الذي تمت من خلاله الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة في هذه الرسالة، وبالتالي التحقق من الفرضيات المبحوثة؛ بحيث تعرض هذا الفصل لمكانة الدبلوماسية الجزائرية في المنظومة الإفريقية، بداية بوصف تطور السياسة الخارجية الجزائرية في محاطها القاري منذ الإستقلال في القرن الماضي ولغاية القرن الحادي والعشرين، لئتم بعدها الولوج في تحليل جهود الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإفريقي، سواء في إطار منظمة عموم إفريقيا، أو في سياق الشراكات والإتحادات الإقليمية التعاونية، ليُختم الفصل بتحليل دور الوساطة الجزائرية في تسوية أو احتواء النزاعات الإفريقية في جوارها الساحلي.

### ❖ صعوبات الدراسة:

ما من دراسة لا تشوبها بعض الصعوبات على اختلافها وحسب نسبتها، أما ما واجهه الباحث خلال إنجاز هذه الأطروحة، فهو قلة المراجع الناطقة باللغة العربية، فمن المعروف أن مجال الدراسات الإفريقية لا يزال غير مستهلك من قبل المجتمع البحثي العربي، إذ نجد دراسات قليلة جدا في هذا المجال، وما وُجد منها فإن أغلبه لا يرقى لأن يكون بحثا معمقا وجديا إذ يظل التحليل عند مستوى الوصف، وأغلب الدراسات تتمحور حول نفس المواضيع التي يتم إعادة استهلاكها، وهو ما أجبر الباحث على الإعتماد على المراجع الأجنبية، سيما باللغة الإنجليزية، على أمل أن يكون هذا العمل إضافة قيمة في مجال الدراسات الإفريقية المحررة باللغة العربية.

# الفصل الأول

## الفصل الأول:

### الوساطة في العلاقات الدولية: مقارنة مفاهيمية

تعتبر الوساطة أهم أداة للدبلوماسية الدولية، التي تستخدمها الدول أو المجموعات عبر الوطنية أو المنظمات الدولية أو حتى الأفراد سواء أكان ذلك يشمل رسمي أو غير رسمي، بدعوة أو بدون دعوة من الأطراف المتنازعة، وعلى الرغم من تواتر وأهمية الوساطة الدولية، لا تزال هناك فجوة بين ممارسة الوساطة والجهود المبذولة لفهم طبيعة وعواقب هذا التدخل بشكل منهجي؛ وهو ما يتفق مع الغرض من هذا الفصل الذي يسعى إلى الإحاطة بالحدود والفرص التي يمنحها كل شكل من أشكال الوساطة المذكورة في هذا الفصل.

جاء هذا الفصل كمقاربة مفاهيمية للوساطة في العلاقات الدولية، مبينا طبيعة ومميزات الوساطة الدولية بالإضافة إلى العقبات والتحديات التي تواجهها، كما تعرض الفصل إلى بنية الوساطة في العلاقات الدولية، مشيرا إلى أنواعها وأشكالها، سواء أعلق الأمر بالوساطة الفردية، أو وساطة الدول العظمى والصغيرة، مرورا بوساطة المنظمات الدولية والإقليمية؛ ولقد احتوى الفصل على المباحث الثلاث التالية:

- المبحث الأول: الوساطة الدولية.
- المبحث الثاني: بنية وتعدد الوساطة في العلاقات الدولية.
- المبحث الثالث: الوساطة الدولية متعددة الأطراف وأثرها في تسوية النزاعات الدولية.

## المبحث الأول:

### الوساطة الدولية

إن الطبيعة الفوضوية للمجتمع الدولي، الذي يتميز بعدم وجود سلطة عليا أو معايير قانونية مقبولة، يؤدي إلى انتشار الصراعات بين الوحدات الدولية، بغرض اكتساب مزيد من القوة والهيمنة، ولأنه من مصلحة الدول الحفاظ على توازن نسبي في المجتمع الدولي، فإن قبول الوساطات لتسوية الأزمات والنزاعات الدولية، هي المقاربة الأكثر فاعلية في العلاقات الدولية.

تمارس الوساطة الدولية من قبل أفراد وجماعات ومنظمات ودول، التي تنتهج أنواعا مختلفة من المقاربات والإستراتيجيات لدى توسطها في النزاعات الدولية، ويعكس هذا الإختلاف طبيعة القضايا المتنازع عليها، والتحديات المرتبطة بالنزاع.

يتناول هذا المبحث طبيعة ومميزات الوساطة الدولية، والإستراتيجيات المختلفة التي يوظفها الوسطاء على اختلاف أشكالهم، كما يتعرض المبحث إلى المعوقات والتحديات التي تواجهها الوساطة الدولية؛ وذلك من خلال المطلبين التاليين:

#### المطلب الأول: طبيعة ومميزات الوساطة

- أ. إستراتيجيات تيسير الاتصال.
- ب. إستراتيجيات الصياغة.
- ج. إستراتيجيات التلاعب.

#### المطلب الثاني: طبيعة وتحديات الوساطة الدولية

- أ. عقبات مرتبطة بطرف واحد.
- ب. عقبات متعلقة بالعلاقة بين الأطراف المتنازعة.
- ج. عقبات مرتبطة بجهود الوساطة نفسها.

## المطلب الأول:

### طبيعة ومميزات الوساطة

كانت الوساطة، ولا تزال، إحدى أهم وسائل إدارة النزاعات، في بيئة دولية تتميز بعدم التجانس والفضوية في ظل غياب القواعد أو المعايير المقبولة أو سلطة مركزية، المستمر للدول والجهات الفاعلة من غير الدول، والتهديدات الأمنية اللاتماثلية منها والتماثلية، وزيادة الانقسامات العرقية، الأمور التي تضاعف فرص الصراعات والنزاعات، مما تستدعي الحاجة إلى إدارة فعالة لهذه الأخيرة؛ وتقدم الوساطة أفضل طريقة عملية لإدارة النزاعات والمساعدة في إقامة نوع من النظام الإقليمي أو الدولي، وذلك لأن جوهرها مضمون لحماية الاستقلال والسيادة وحرية الاختيار التي تسعى جميع الأطراف في النزاعات إلى الحفاظ عليها وعدم التنازل عنها<sup>1</sup>.

نسرد فيما يلي أبرز الخصائص التي تميز جميع أشكال<sup>2</sup>:

- الوساطة هي امتداد واستمرار لجهود إدارة النزاع الخاصة بالأطراف؛
- تتضمن الوساطة تدخل فرد أو جماعة أو منظمة في نزاع بين طرفين أو أكثر من الفواعل؛
- الوساطة هي شكل غير قسري وغير عنيف وغير ملزم في نهاية المطاف؛
- تقوم الوساطة بتحويل العلاقة الثنائية إلى تفاعل ثلاثي من نوع ما، من خلال زيادة عدد الفواعل من اثنين إلى ثلاثة، وتؤثر الوساطة على تغييرات هيكلية كبيرة وتخلق نقاط اتصال جديدة للاتفاق؛
- يدخل الوسيط في نزاع من أجل تغييره أو حله أو تعديله أو التأثير فيه بطريقة ما؛
- يجلب الوسطاء معهم أفكارا ومعرفة وموارد ومصالح خاصة بهم أو للمجموعة التي يمثلونها، وغالبا ما يكون الوسطاء فاعلين مهمين لديهم افتراضاتهم وأجنداتهم

<sup>1</sup> Jacob Bercovitch, Theory and Practice of International Mediation: Selected essays, (London and New York: Routledge, 2011), p. 16.

<sup>2</sup> Ibid., p. 17.

الخاصة حول النزاع المعني، ويمكن للوسطاء في كثير من الأحيان أن يكونوا

أطرافاً مهمة ومعنية بالنزاع على حد سواء؛

- الوساطة هي شكل من أشكال التدخل الطوعي، وهذا يعني أن الأطراف تحتفظ

بالسيطرة على النتيجة من نزاعهم، فضلاً عن حريتهم في قبول أو رفض الوساطة

أو مقترحات الوسيط؛

- الوساطة تعمل على أساس مخصص فقط.

تؤكد عديد التعريفات على الحياد وعدم التحيز كسمات مميزة للوساطة: يعرف "بينغهام"

*Bingham G.* الوساطة بأنها "مساعدة طرف ثالث محايد للتفاوض"، ويرى "فولبرغ" و"تايلور"

*Folberg, J. and Taylor, A.* أن الوساطة هي "العملية التي تقوم من خلالها الأطراف المشاركة،

بمساعدة شخص أو أشخاص محايدين، بعزل المسألة المتنازع عليها بشكل منهجي من أجل تطوير

الخيارات والنظر في البدائل والتوصل إلى تسوية توافقية تلبي احتياجاتهم؛" كما يلفت "مور"

*Moore, C. W.* الانتباه إلى عملية الوساطة وحياد الوسيط من خلال تعريفها على أنها "التدخل في

نزاع أو مفاوضات من قبل طرف ثالث مقبول وحيادي وغير متحيز وليست لديه سلطة اتخاذ قرار

موثوقة، لمساعدة الأطراف المتنازعة في الوصول طواعية لتسوية مقبولة للطرفين غي القضايا

المتنازع عليها؛" ويرى "سبنسر" و"يانغ" *Spencer, D. E. and Yang, H.* الوساطة على أنها "مساعدة

من طرف ثالث غير مشارك في النزاع، والذي قد يكون ذا وضع فريد تمنحه له سلطة معينة مع

المتنازعين..."<sup>1</sup>.

هذه العينة الصغيرة من التعريفات تمثل النطاق الواسع للوساطة، فقد تتم الوساطة بين

الدول المتنازعة، أو داخل الدول، أو بين مجموعات من الدول، أو بين المنظمات وبين الأفراد،

ويدخل الوسطاء في نزاع ما لمساعدة المعنيين على تحقيق نتيجة أفضل مما كانوا سيتوصلون إليه

بخلاف ذلك؛ وبمجرد التوسط في نزاع، يستخدم الوسطاء مجموعة متنوعة من السلوكيات لتحقيق

أهدافهم، قد يقدم بعض الوسطاء اقتراحات للتسوية، أو يمتنع الآخرون بوعي من القيام بذلك؛ وفي

حين يهتم بعض الوسطاء بتحقيق نتيجة مقبولة، قد يرغب الآخرون في تحسين التفاعلات بين

<sup>1</sup> Ibid., p. 18.

الأطراف؛ كما قد يمتلك بعض الوسطاء مهارات لنزع فتيل التوترات، وقد يكون لدى الآخرين الموارد اللازمة لدفع الأطراف بطريقة أو بأخرى إلى التسوية<sup>1</sup>.

شهد النظام الدولي تغيرات ملحوظة في الصراع العنيف خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تركزت النزاعات بشكل متزايد داخل الدول، وليس بينها، وتحول مركز الصراع بعيدا عن نصف الكرة الغربي وأوروبا نحو إفريقيا وآسيا؛ وليس من المستغرب أن تجلب هذه التحولات معها تغييرات في تطبيق الوساطة الدولية، فبعد عام 1945، أصبحت الوساطة أداة تستخدم بشكل متكرر لإدارة النزاعات، لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة، والتي تم تحديدها تقليديا سنة 1991؛ ويرتبط هذا التطبيق المتزايد للوساطة، رغم اتساقه مع توسع النزاعات في النظام الدولي، ارتباطا وثيقا بمكان حدوث معظم النزاعات<sup>2</sup>.

إن زيادة النزاعات والوساطة مدفوع جزئيا بعوامل متداخلة أخرى، إذ حدثت زيادة هائلة في عدد الدول المستقلة في النظام الدولي، حيث ارتفع العدد من 66 دولة في عام 1945 إلى 155 دولة في عام 1980، ويُعزى جزء كبير من هذا التغيير إلى عملية إنهاء الاستعمار، والتي أدت فعليا إلى تحويل جميع القارة الإفريقية وأجزاء من آسيا من ممتلكات استعمارية إلى دول متعددة ومستقلة، وهو ما يؤثر على كل من احتمالية النزاع والوساطة، إذ تؤدي الزيادة في عدد الدول، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات، إلى المزيد من الفرص للحرب والنزاعات، كما أن الزيادة في عدد الدول يؤدي إلى الزيادة في الفواعل الراغبة في التدخل لتسوية النزاعات<sup>3</sup>.

وبالمثل، فإن النمو في المنظمات الدولية خلال هذه الفترة وفّر أيضا المزيد من الجهات الفاعلة المؤسسية لتقديم الوساطة، ففي عام 1945، لم يكن هناك سوى 101 منظمة حكومية دولية، في حين تضخم هذا الرقم بحلول عام 1980 إلى 275 منظمة، والأهم من ذلك، أن منظمة الأمم المتحدة باتت مدعومة بمنظمات أمنية أخرى يمكنها أن تلعب دور الوسيط، بما في ذلك

<sup>1</sup> Ibid., pp. 18, 19.

<sup>2</sup> J. Michael Greig and Paul F. Diehl, *International Mediation, Chapter no. Two: "The Application of Mediation to Violent Conflicts"*, (UK- Cambridge: Polity Press, 2012), p. 30.

<sup>3</sup> Ibid., pp. 34, 35.

الاتحاد الإفريقي ومنظمة الدول الأمريكية\*، ففي عام 2011، على سبيل المثال، شارك ممثلو الاتحاد الإفريقي بقوة في الجهود الدبلوماسية المبذولة للتوسط في اتفاق بشأن الأزمة السياسية في ساحل العاج، وفي الوقت نفسه، هددت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا -إيكواس- باستخدام القوة العسكرية لإزاحة رئيس ساحل العاج من السلطة إذا لم يسلم السلطة للفائز في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر من عام 2010.<sup>1</sup>

يعمل جميع الوسطاء الدوليين ضمن نظام من التبادل والتأثير، يمكن تحديد معايير هذا النظام على أنها اتصالات وخبرة وتوقعات الأطراف المتنازعة من جهة، وموارد الوسطاء ومصالحهم من جهة أخرى، ويحدد التفاعل بين هذه المعايير طبيعة وفعالية الوساطة؛ و يأمل الوسطاء، سواء كانوا أفراداً أو دولاً أو مؤسسات، في التأثير أو تغيير أو تعديل واحد أو أكثر من هذه المعايير، وهو جوهر الوساطة الدولية.<sup>2</sup>

يمكن وصف أدوار الوسطاء بعدة طرق، إذ يقدم "جيفري روبن" *Jeffrey Rubin*، على سبيل المثال، مجموعة شاملة من الأدوار ثنائية التفرع ويميز بين الأدوار الرسمية مقابل الأدوار غير الرسمية، والدور الفردي مقابل الدور التمثيلي، ودور المدعو مقابل دور غير المدعو، والدور

---

\* هي منظمة دولية تأسست في 30 أبريل 1948 لأغراض التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء داخل الأمريكتين، يقع مقر منظمة الدول الأمريكية في العاصمة الأمريكية، واشنطن، وتضم 34 عضواً، وهي دول مستقلة في الأمريكتين؛ ركزت المنظمة منذ التسعينيات على مراقبة الانتخابات، ورئيس منظمة الدول الأمريكية هو نفسه الأمين العام.

استند تأسيس منظمة الدول الأمريكية إلى القبول العام لمبادئ عقيدة مونرو الأمريكية (2 ديسمبر 1823) من قبل دول نصف الكرة الغربية، وخاصة المبدأ القائل بأن هجوم على دولة أمريكية واحدة سيعتبر هجوماً على الجميع، ولقد حاولت منظمة الدول الأمريكية "إضفاء الطابع القاري" على مبدأ مونرو، مما أوجد التزامات للدول الأخرى دون تقييد حق الولايات المتحدة في اتخاذ إجراءات فورية للدفاع عن النفس.

The Editors Encyclopædia Britannica, "Organization of American States", Accessed on: August 1<sup>st</sup>, 2022. Available on the link below:

<https://www.britannica.com/topic/Organization-of-American-States>

<sup>1</sup> J. Michael Greig and Paul F. Diehl, International Mediation, Chapter no. Two: "The Application of Mediation to Violent Conflicts", Op. Cit. p. 35.

<sup>2</sup> Jacob Bercovitch, "The Structure and Diversity of Mediation in International Relations"; In: Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin, Mediation in International Relations Multiple Approaches to Conflict Management, (New York: PALGRAVE MACMILLAN, 1992), pp.1-29; pp. 14, 15.

الاستشاري مقابل الأدوار التوجيهية، ودور الإحتواء مقابل أدوار العملية، والدور الدائم ضد الأدوار المؤقتة، وحل النزاعات مقابل أدوار منع الصراع؛ لكل دور مكانه في دورة الصراع، بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن الوسيط قد لا يتقصد دورا واحدا من هذه الأدوار المذكورة أعلاه وحسب، فالواقع التجريبي يؤكد أن العديد من الوسطاء يؤدون مجموعة من الأدوار في نفس الوقت؛ إذ يمكن اعتبار أدوار الوسطاء، التي يتم تصنيفها غالبا على نطاق يتراوح من الوساطة السلبية -مثل التيسير- إلى الوساطة النشطة والفعالة -مثل الترويج لأفكار التسوية- على أنها مصطلحات ثابتة ومنمطية، ففي الواقع، يتبنى الوسطاء دورا واحدا أو أكثر، وإذا لزم الأمر، يقوم الوسطاء بتغيير أدوارهم في سياق الوساطة<sup>1</sup>.

يقدم مفهوم "استراتيجيات الوساطة" مفهوما آخر أكثر فائدة إلى حد ما، بحيث يعرف "كولب" *D. Kolb* استراتيجيات الوساطة على أنها "خطة شاملة أو مقارنة أو طريقة يستخدمها الوسيط لحل النزاع... إنها الطريقة التي ينوي عبرها الوسيط إلى إدارة الحالة والأطراف في النزاع؛ ولطالما كان يُنظر إلى استراتيجيات الوساطة على أنها إما استراتيجيات احتواء أو استراتيجيات عملية: يتم تصميم استراتيجيات الإحتواء لتغيير المحتوى الموضوعي للنزاع -من خلال استخدام تكتيكات مثل تقديم الاقتراحات، وتشجيع تقديم الامتيازات، وفرض آجال نهائية، وما إلى ذلك- بينما يتم تصميم الاستراتيجيات العملية للتأثير على البعد الإدراكي للنزاع -من خلال تثقيف الأطراف وتقديم التسهيلات لتحسين الاتصال، وما إلى ذلك-<sup>2</sup>.

تشمل الطرق الأخرى لتصنيف استراتيجيات الوسيط كلا من: استراتيجيات عقد الصفقات الخاصة - التي تؤثر على جوهر النزاع- واستراتيجيات التنسيق -إدارة التفاعل بين الأطراف- استراتيجيات التدرج -تقسيم النزاع إلى قضايا أصغر- مقابل الاستراتيجيات الشاملة -التعامل مع جميع جوانب نزاع-؛ كما وقد يختار الوسطاء من بين أربع استراتيجيات أساسية: التكامل -البحث عن أرضية مشتركة- الضغط -تقليل نطاق البدائل المتاحة- التعويض -تعزيز جاذبية بعض البدائل- والتقاعد -مما يعني في الواقع عدم وجود وساطة-؛ ويقدم "كريسل" *K. Kressel* ، في

<sup>1</sup> Ibid., p. 15.

<sup>2</sup> Ibid., p. 16.

أحد أكثر النماذج استخداماً على نطاق واسع، ثلاث استراتيجيات وساطة عامة: انعكاسية - اكتشاف القضايا، تسهيل تفاعلات أفضل - غير توجيهية - إنتاج مناخ ملائم للوساطة - والتوجيهية - تعزيز نتائج محددة<sup>1</sup>.

أما فيما يخص العلاقة الكامنة بين الوطاء وخيار أنواع معينة من الاستراتيجيات، فإن تصنيف "توفال" و"زارتمان" *S. Touval and I.W. Zartman* لاستراتيجيات الوساطة يقدم أفضل إجابة على هذا السؤال، والذين قاما بتحديد ثلاث استراتيجيات رئيسية هي: استراتيجيات تسهيل الاتصال؛ استراتيجيات الصياغة؛ واستراتيجيات التلاعب؛ تم تصميم استخدام أي من هذه الاستراتيجيات لتغيير أو التأثير أو تعديل جوانب النزاع، أو طبيعة التفاعل بين الأطراف، واختيار استراتيجية أو استراتيجيات، من قبل وطاء مختلفين يتعاملون مع نزاعات مختلفة، يتشابك مع عاملين رئيسيين هما: طبيعة النزاع من جانب وموارد الوسيط ومصالحه من جانب آخر؛ أما التكتيكات السلوكية المحددة التي قد يختارها الوطاء فهي موضحة أدناه<sup>2</sup>:

#### أ. استراتيجيات تيسير الاتصال:

- التواصل مع أطراف النزاع؛
- كسب ثقة وإيمان الأطراف المتنازعة؛
- ترتيب التفاعلات بين أطراف النزاع؛
- تحديد القضايا والاهتمامات؛
- توضيح الموقف؛
- تجنب الانحياز؛
- تطوير العلاقة والصلات مع الأطراف المتنازعة؛
- توفير المعلومات الناقصة؛
- تطوير إطار عمل للتفاهم؛
- تشجيع التواصل الهادف؛

<sup>1</sup> Ibid., p. 16.

<sup>2</sup> Ibid., pp. 16, 17, 18.

- تقديم تقييمات إيجابية؛
- السماح بمناقشة مصالح جميع الأطراف المتنازعة.
- ب. استراتيجيات الصياغة:**
- اختيار موقع الاجتماعات؛
- التحكم في وتيرة الاجتماعات وشكلها؛
- إنشاء البروتوكول؛
- اقتراح الإجراءات؛
- إبراز الاهتمامات المشتركة؛
- تقليل التوترات؛
- ضبط التوقيت؛
- التعامل مع القضايا البسيطة أولاً؛
- هيكلة الأجندة؛
- إبقاء الأطراف المتنازعة على طاولة التفاوض؛
- مساعدة الأطراف المتنازعة على حفظ ماء الوجه؛
- إبقاء العملية مركزة على القضايا.
- ج. إستراتيجيات التلاعب:**
- تغيير توقعات الأطراف المتنازعة؛
- تحمل المسؤولية عن الامتيازات والتنازلات الممنوحة لأطراف النزاع؛
- تقديم اقتراحات موضوعية؛
- توعية الأطراف بتكاليف عدم الاتفاق؛
- اقتراح تنازلات يمكن للأطراف تقديمها؛
- مساعدة المفاوضين على التراجع عن التزام؛
- مكافأة تنازلات الأطراف؛
- المساعدة في وضع إطار عمل لنتائج مقبولة؛

- الضغط على الأطراف المتنازعة لإبداء المرونة؛
- الوعد بالموارد أو التهديد بالانسحاب؛
- عرض التحقق من امتثال الأطراف للاتفاق.

## المطلب الثاني:

### طبيعة وتحديات الوساطة الدولية

تقدم الوساطة، بأساسها المخصص وطبيعتها الطوعية وغير الإلزامية، استجابة مناسبة ومفيدة للقضايا التي تطرحها الصراعات العرقية والإقليمية والعالمية، في إطار ساحة دولية حيث يتعايش عدد كبير ومتنوع للغاية من الجهات الفاعلة، وأين يحمي كل منهم سيادته واستقلاله بثبات، وحيث ينظر كل منهم إلى أن اللجوء إلى العنف هو خيار قابل للتطبيق<sup>1</sup>.

إن نطاق أنشطة الوساطة على الساحة الدولية واسع للغاية، إذ قد يتدخل الوسيط في النزاعات الإقليمية أو الداخلية أو بين الدول أو العرقية، كما قد يمتلك الوسيط السمات المطلوبة للحياد من عدمها، وقد يأتي الوسيط من خارج بيئة النزاع، أو من داخلها؛ وقد تكون وساطتهم سلبية أو فاعلة، فقد تدعي لتغيير بعض جوانب السلوك، أو تؤثر على تصورات الأطراف المتنازعة، كما قد يعمل الوسيط كأفراد أو كأعضاء في مجموعة مخصصة أكبر<sup>2</sup>.

تختلف البيئة الدولية للقرن الحادي والعشرين اختلافا كبيرا عن بيئة نظام الحرب الباردة، إذ أصبحت الممارسات القديمة والتحالفات غير مستقرة، وظهرت أنماط جديدة من العلاقات والمؤسسات، كما يتم تحدي شرعية الدولة كجهة فاعلة أساسية من الداخل والخارج، ولم تعد الحدود تمثل عائقا أمام التدخل الأجنبي أو للدفاع ضد خصم حازم، بالإضافة إلى قضايا مثل الإرهاب وانتشار الأسلحة والتعصب الأيديولوجي التي تهدد نسيج العلاقات الدولية؛ وعلى الرغم من جميع

<sup>1</sup> Jacob Bercovitch and Allison Houston, "The study of international mediation Theoretical issues and empirical evidence", In: Jacob Bercovitch, Theory and Practice of International Mediation: Selected essays, (London and New York: Routledge, 2011), pp. 35-52; p. 36.

<sup>2</sup> Ibid., p. 36.

التغييرات الأساسية التي شهدتها الساحة الدولية، تظل ممارسة الوساطة والفواعل الوسيطة ضرورية اليوم كما كانت في أي وقت مضى بالرغم من انتشار ظاهرة التدخلات الإنسانية، وإدارة النزاعات عبر الوطنية، ولكن لا يزال الوساطة من أهم الأدوات الدبلوماسية في تسوية النزاعات الدولية<sup>1</sup>.

على الرغم من احتكار الدول بشكل مشروع لوسائل العنف، وإصرارها على الاحتفاظ، بل وممارسة، حق استخدام العنف في حالات النزاع، فمن الواضح أن هناك رغبة قوية في إدارة النزاعات بطريقة غير عنيفة؛ وفي ذات السياق تنص المادة 2 (3) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة على أنه "يجب على جميع الدول الأعضاء تسوية نزاعاتها الدولية بطريقة لا تعرض السلم والأمن الدوليين والعدل للخطر"؛ في عام 1982، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلاناً بشأن التسوية السلمية للمنازعات، والذي أكد على "الحاجة إلى بذل أقصى الجهود من أجل تسوية أي نزاع وصراع بين الدول بالوسائل السلمية حصرياً"؛ وفي عام 1999، أعادت منظمة الأمم المتحدة التأكيد على الالتزام بمبادئ التسوية السلمية للنزاعات في الذكرى السنوية لمعاهدة لاهاي، ويعد مبدأ التسوية السلمية للنزاعات أحد أحجار الزاوية في العلاقات بين الدول<sup>2</sup>.

إن الأساليب المتاحة للتسوية السلمية للنزاعات الدولية عديدة ومتنوعة، وهي مدرجة في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تطالب "أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Jacob Bercovitch, "Mediation in international conflicts: Theory practice and development" Chapter no. five, In: Jacob Bercovitch, Theory and Practice of International Mediation: Selected essays, (London and New York: Routledge, 2011), pp. 65-92; p. 65.

This essay can also be retrieved from:

I. W. Zartman (ed.) Peacemaking in International Conflict, 2nd edn, Washington: United States Institute of Peace 2007.

<sup>2</sup> Ibid., p. 65.

<sup>3</sup> المادة 33/1؛ الفصل السادس من ميثاق منظمة الأمم المتحدة: حل المنازعات حلاً سلمياً؛ تم التصفح بتاريخ: 3

أوت 2022؛ متوفر على الرابط التالي:

<https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text>

النزاع الدولي هو ظاهرة متعددة الأسباب ومتعددة الأوجه، لا يمكن تفسيرها بسهولة من حيث السمات أو المقاربات الفردية، كما لا ينبغي اعتبار حدوثه - ما لم يكن عنيفا - بمثابة قطع لوتيرة للتفاعلات العادية، بل إنه نتيجة طبيعية لوجود فواعل لها قيم ومصالح مختلفة، ومثله في ذلك مثل العمليات الاجتماعية الأخرى، فإن النزاع الدولي ليس عملية مستقلة تؤدي حتما إلى العنف والدمار، بل إنها عملية ديناميكية يتم تحديد مسارها - من بين أمور أخرى - من خلال طبيعة القضايا وعدد الأطراف المعنية وعلاقتها السابقة وعدد الأطراف الخارجية المعنية؛ وعلى الرغم من أن النزاعات الدولية نادرا ما يكون لها بدايات واضحة، فقد يكون لها نهايات واضحة وتنتهي بنتيجة محددة، وبشكل عام، هناك ثلاثة أنواع ممكنة من النتائج بترتيب تصاعدي لتوقعات كلا الطرفين للفوائد المكتسبة، هذه هي: (1) الهيمنة والإلزام؛ (2) الانسحاب أو الإبطال؛ و(3) تسوية وحل وسط؛ ويمكن الوصول إلى هذه النتائج من خلال: (1) من جانب واحد - مثل العنف والانسحاب -؛ (2) على المستوى الثنائي - مثل المساومة والتفاوض -؛ أو (3) على مستوى متعدد الأطراف - على سبيل المثال، تدخل طرف ثالث ملزم وغير ملزم - وتعتبر الوساطة في النزاعات الدولية جانب من جهود الأطراف الثالثة غير الملزمة لإدارة الصراع<sup>1</sup>.

تم استخدام الوساطة لتسوية النزاعات الدولية التي تتراوح من النزاعات على السيادة، إلى المعارك على استقلال المستعمرات، إلى الصراع على استخدام الموارد الطبيعية؛ وفي غالبية الحروب التي تم خوضها منذ عام 1945، قبلت الأطراف المتنازعة تدخل وسيط؛ فخلال هذه الفترة، تم توجيه جهود الوساطة في حوالي ثلثي النزاعات بين دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وثمانون في المائة من النزاعات في الشرق الأوسط<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Jacob Bercovitch, "A case study of mediation as a method of international conflict resolution: The Camp David experience" Chapter no. Seven, In: Jacob Bercovitch, Theory and Practice of International Mediation: Selected essays, (London and New York: Routledge, 2011), pp. 107-132; pp. 107, 108.

<sup>2</sup> Lawrence Susskind and Eileen Babbitt, "Overcoming the Obstacles to Effective Mediation of International Disputes", In: Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin, Mediation in International Relations Multiple Approaches to Conflict Management, (New York: PALGRAVE MACMILLAN, 1992), pp. 30-51; p. 30.

من المرجح أن تظهر عقبات تعيق عمليات الوساطة، وتنقسم هذه العوائق إلى ثلاثة أنواع رئيسية، اعتماداً على ما إذا كانت مرتبطة بالعلاقة بين الأطراف، أو بجهود الوساطة نفسها<sup>1</sup>:

#### أ. عقبات مرتبطة بطرف واحد:

بمجرد أن تبدأ المفاوضات، فإن العقبة الأولى التي تظهر في كثير من الأحيان تنتج من المواقف أو المطالب المتطرفة من قبل واحد أو أكثر من الأطراف المتنازعة، وهو في بعض الأحيان تكتيك يهدف إلى التغلب على النقص المتصور - أو الفعلي - في قوة المساومة، وفي حالات أخرى، ينتج عن تقييم غير دقيق لتكاليف عدم التوصل لاتفاق؛ فقد يخطئ أحد الطرفين في تقدير قدرة الخصم على الانتظار والصبر، أو يبالغ في تقدير الدعم الذي يمكن أن يتوقعه من الأطراف المعنية الأخرى، وغالباً ما تكون هذه الحسابات الخاطئة نتيجة التقليل من قوة الأطراف الأخرى أو سوء تفسير مصالحهم.

#### ب. عقبات متعلقة بالعلاقة بين الأطراف المتنازعة:

العقبة الرئيسية من هذا النوع هي ميل الأطراف المتفاوضة للوقوع في فخ التصعيد، فبمجرد أن يلتزم طرف بموقف ما، من الصعب التراجع دون فقدان ماء الوجه، وهو ما يجعل كل جانب يستجيب لتحركات الطرف الآخر من خلال زيادة المطالب وانعدام الثقة والميل إلى عزو أسوأ الدوافع إلى الخصم حتى في حالة تراجعه، وهو ما يزيد من صعوبة إيجاد مخرج، حتى عندما تكون الأطراف المتنازعة على علم أنه من مصلحتها الوصول إلى التسوية.

#### ج. عقبات مرتبطة بجهود الوساطة نفسها:

يمكن للوسطاء أن يخلقوا عقبات، على سبيل المثال من خلال الاهتمام غير الكافي بالتوقيت؛ من الصعب التنبؤ بالوقت الذي سيتم فيه تلبية جميع الشروط المسبقة للوساطة، ومع ذلك ينبغي على الوسيط المقبول أن يتواجد على ساحة النزاع ويعرض وساطته مباشرة عندما تظهر فرصة التدخل، بخلاف ذلك، قد تضيع الفرصة؛ إذ هناك أوقات يكون فيها النزاع أكثر قبولا

<sup>1</sup> Ibid., pp. 38, 39, 41, 42.

للتخفيف من حدة التصعيد وتسويته، وقد تأتي مثل هذه الفرص مرة أخرى، ولكن في وقت لاحق تزداد فيه التكاليف على جميع الأطراف أو ربما بعد حدوث المزيد من التصعيد.

أحد التحديات في كل من ممارسة ودراسة الوساطة هو التمييز بين نجاحها وفشلها؛ يكون التمييز بين النجاح والفشل صعبا بشكل خاص عندما ينتج عن جهود الوساطة بغرض وقف إطلاق النار دون تحقيق تسوية دائمة للنزاع، ذلك إن جهود الوساطة التي تعزز وقف إطلاق النار بين الجانبين تساهم بالتأكيد في السلام، حتى ولو لفترة قصيرة فقط، ولأن وقف إطلاق النار، مؤقتا على الأقل، يقلل من مستوى الصراع بين الأطراف المتحاربة، فمن المنطقي وصف مثل هذا الإنجاز بأنه ناجح؛ من بين الأمثلة نذكر وقف إطلاق النار طويل الأمد بالوساطة في النزاعات على قبرص بين القبارصة اليونانيين والأتراك، وفي شبه الجزيرة الكورية بين كوريا الشمالية والجنوبية، وكل منهما كان دون التوصل إلى اتفاق سلام دائم<sup>1</sup>.

من جهة أخرى، هناك أمثلة عن وقف إطلاق النار بالوساطة، بيد أن هذا الوقف لم يتم طويلا، وبعضها استمر لساعات قليلة، بحيث شهدت الحرب في يوغوسلافيا السابقة ستة وأربعين وقفا لإطلاق النار بوساطة منفصلة أثناء النزاع، كما شهدت الحرب الأهلية اللبنانية الثانية ثمانية وعشرين قرارا مختلفا عن وقف إطلاق النار من عام 1975 إلى عام 1992؛ وعلى الرغم من أن كل وقف يمثل على الأقل مساهمة ضئيلة في إدارة النزاع، غير أن انهيار وقف إطلاق النار بشكل متزايد ومتكرر، يجعل من الصعب وصفه بالإنجاز الناجح<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> J. Michael Greig and Paul F. Diehl, *International Mediation, Chapter no. Four: "The Success and Failure of Mediation"*, Op. Cit. pp. 104, 105.

<sup>2</sup> Ibid., p.105.

## المبحث الثاني:

### بنية وتعدد الوساطة في العلاقات الدولية

تتم الوساطة من طرف الدول أو المنظمات أو الأفراد، وبالنظر إلى تنوعهم واختلاف طبيعة كل وسيط، فليس هناك بنية موحدة للوساطة في العلاقات الدولية، وهو ما تمت الإشارة إليه في المبحث الأول؛ وبالتالي، يبدو من الممكن القول، أن الخصائص المميزة للوسطاء، بوصفهم فاعلين رئيسيين في تسوية النزاعات، يلعب دورا في تحديد الوساطة الفعالة وغير الفعالة.

يتناول هذا المبحث أشكال الوساطات الدولية على اختلاف أنواعها، مبرزا الجوانب السلبية والإيجابية لكل منها، وذلك عبر المطالب الثلاث التالية:

#### المطلب الأول: الوساطة الفردية

##### المطلب الثاني: وساطة المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات عبر الوطنية

أ. وساطة المنظمات الإقليمية.

ب. وساطة المنظمات الدولية.

ج. وساطة المنظمات عبر الوطنية.

##### المطلب الثالث: وساطة الدول العظمى والصغيرة

أ. وساطة الدول العظمى.

ب. وساطة الدول الصغيرة.

## المطلب الأول:

## الوساطة الفردية

تعتبر محاولات الوساطة الفردية جزء من مجموعة معقدة من مقاربات إدارة النزاع بما في ذلك جهود الوساطة الأخرى المتزامنة والمتسلسلة، وبهذا المظور، فإن احتمال أن تتبع محاولة الوساطة الفردية بمحاولة أخرى هو أكثر من تسعون في المئة، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من النزاعات تظل غير مستقرة بعد جهود الوساطة الأولى وتتطلب سلسلة من جهود الوساطة المتعددة للتسوية، وفي كثير من الأحيان، يتم تنفيذ هذه المحاولات المتتالية من قبل الوسيط نفسه؛ وقد يبدو هذا في البداية غير بديهي بأن تكون الأطراف المتنازعة على استعداد لقبول نفس الفاعل لتأدية وساطة إضافية في ظل عدم نجاح لجهوده السابقة مما استدعى الحاجة لمزيد من المفاوضات، ومع ذلك، فإنه إذا ما أحرز الوسيط بعض التقدم عبر وساطته، يصبح من المنطقي أن يواصل الوسيط نفسه البناء على تسويات واتفاقات جزئية من الماضي، إذ حتى في حالة فشل الوساطة، قد تكون الأطراف المتنازعة قد أوضحت القضايا أو المسائل المتنازع حولها، ووافقت بذلك على مداوات مستقبلية، وأسست علاقة ثقة وعمل مع الوسيط نفسه، وفي مثل هذه الحالة، فإن الإبقاء على الوسيط نفسه قد يكون سببا في نجاح الوساطة والتوصل لنتيجة إيجابية<sup>1</sup>.

إن تاريخ الوساطة الفاشلة تدل على صعوبة إدارة النزاعات بنجاح من المحاولة الأولى، بيد أن الوساطة المتتابعة من قبل الوسيط نفسه يمكن أن تحسن احتمالات نجاحه، وهذا يؤكد الأهمية التي يلعبها تطوير العلاقة بين الطرف الثالث والمتنازعين؛ وتعد جهود الوساطة التي قام بها السفير الأمريكي "تشيستر كروكر" *Chester Crocker* خلال نزاع استقلال ناميبيا مثلا جيدا على النجاح بعد فشل سابق، فبعد جهود الوساطة الفاشلة في أبريل عام 1981 وجوان عام 1988، نجح فريق "كروكر" في التوسط لوقف إطلاق النار في جويلية من عام 1988 وتسوية النزاع في أكتوبر عام 1988<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> J. Michael Greig and Paul F. Diehl, *International Mediation, Chapter no. Five: "The Connections and Consequences of Individual Mediation Efforts"*, Op. Cit. p. 147, 148.

<sup>2</sup> Ibid., p. 148.

يرى "جاكوب بيركوفيتش" *Jacob Bercovitch* أن الوساطة الفردية هي تلك الوساطة التي يقوم بها أفراد ليسوا بمسؤولين حكوميين أو ممن يشغلون مناصب سياسية؛ وتنقسم الوساطة الفردية إلى نوعين فقط، رسمية أو غير رسمية: تشير الوساطة غير الرسمية إلى جهود الوسطاء الذين لديهم خبرة طويلة في حل النزاعات الدولية والتزامهم العميق بها، أو جهود العلماء المطلعين الذين تتيح لهم خلفيتهم ومواقفهم وخبراتهم المهنية الفرصة للمشاركة في الوساطة مع أطراف الصراع المباشرة، ومثل هؤلاء الأفراد يتعاملون مع النزاع كمواطنين عاديين فقط، وليس كممثلين رسميين، بحيث يتم استغلال جهودهم للاستفادة من الكفاءة الأكاديمية والمصادقية والخبرة لخلق المواقف والمناسبات التي يمكن فيها تسهيل الاتصال، وإمكانية اكتساب فهم أفضل للنزاع، ومحاولة حله<sup>1</sup>.

من سمات الوسيط الرسمي امتلاكه لقوة الدعم الاقتصادي أو السياسي، ويجادل "جاكوب بيركوفيتش" أن استراتيجيات التلاعب، من قبيل استغلال النفوذ والموارد والقوة والتأثير، هي في صميم الوساطة الناجحة في العلاقات الدولية، في حين يجد الوسيط غير الرسمي نفسه أمام الاستراتيجيتين الأخريين لـ"جاكوب بيركوفيتش": اترراتيجية الاتصال والتسيير، واستراتيجية الصياغة، وهي استراتيجيات فعالة على الأقل 30 في المائة من الوقت وفقاً لدراسة "بيركوفيتش"، على الرغم من أن استراتيجيات التلاعب أكثر فعالية بنسبة 50 في المائة من الوقت؛ كما يؤكد "جاكوب بيركوفيتش" أن الوساطة لا تتم من خلال فرد واحد، بل يمكن أن يكون الوسيط مجموعة من الأشخاص المؤهلين مهنياً والذين يعملون كفريق واحد، حيث لا يمكن توقع حصول شخص واحد على جميع المهارات الضرورية، كما يوصي "بيركوفيتش" بأن يتم اختيار الفريق من منظمة تتمتع بسمعة محايدة وجديرة بالثقة<sup>2</sup>.

عادة ما يتم تفعيل الوساطة غير الرسمية عندما يتوسط الوسيط في النزاع بمبادرة منه؛ وأقل ما يقال عن شكل وترتيبات هذا النوع من الوساطة أنها غير مألوفة، بحيث يتدخل الوسطاء في

<sup>1</sup> Jacob Bercovitch, "Introduction: Putting mediation in context", In: Jacob Bercovitch, Theory and Practice of International Mediation: Selected essays, (London and New York: Routledge, 2011), pp. 15-34; p. 22.

<sup>2</sup> A. Paul Hare, "Informal Mediation by Private Individuals", In: Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin, Mediation in International Relations Multiple Approaches to Conflict Management, (New York: PALGRAVE MACMILLAN, 1992), pp. 52-63; p. 53, 54.

النزاع بصفته الشخصية فقط، وليس كمعينين من قبل الحكومة، ويعتمد الوسيط في الغالب على استراتيجيات الاتصال والتيسير الاجتماعي، وتكون نبرة التفاعل بأكملها مجانية ومرنة، ويمكن أن تكون بمثابة مدخلات مفيدة للقنوات الأكثر رسمية لصنع السياسات؛ مثال على الوساطة غير الرسمية هو المساعدة المقدمة لأطراف النزاع من قبل "شبكة التفاوض الدولية" *INN* في مركز كارتر، وهي مبادرة تم إطلاقها من قبل الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر"، مع قادة دوليين آخرين، في عام 1976 لملء فجوة كبيرة في الوساطة، فقد كانت الغالبية العظمى من النزاعات الخطيرة تحدث داخل الدول، وليس فيما بينها، ونظرا لأن معظم الدول والمنظمات الدولية ممنوعة من التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، فقد باتت هناك حاجة واضحة لشبكة غير رسمية من الأفراد المرموقين - بما في ذلك الرؤساء السابقون والأمن العام لمنظمة الأمم المتحدة، وما إلى ذلك - لتقديم موارد وساطة إضافية للمتنازعين؛ تراوحت الوساطة غير الرسمية لشبكة التفاوض الدولية" من تقديم التسهيلات إلى توضيح القضايا والمساعدة في حفظ ماء الوجه، إذ شاركت بفعالية في مختلف جهود الوساطة والتشاور في إثيوبيا وقبرص وزائير وبورما وكمبوديا والسودان، ولقد أظهرت هذه الشبكة مقدار ما يمكن تحقيقه من خلال الوساطة غير الرسمية من قبل الأفراد<sup>1</sup>.

من ناحية أخرى، تحدث الوساطة الرسمية عندما يتصرف حاكم سياسي أو ممثل حكومي أو صانع قرار رفيع المستوى بصفته الفردية للتوسط في نزاع بين الممثلين الرسميين للدول الأخرى - على سبيل المثال، "دينيس روس" *Dennis Ross* و"كولين باول" *Colin Powell* في الشرق الأوسط؛ "ريتشارد هولبروك" *Richard Holbrook* في البوسنة - ويحدث ذلك دائما ضمن هيكل رسمي - من قبيل مؤتمر أو منتدى سياسي أو بعض المجالات الرسمية الأخرى - وهي أقل مرونة بكثير من الوساطة غير الرسمية، ومع ذلك، فإن فقدانها للمرونة وضيق نطاق أدوارها مقارنة بالوساطة غير الرسمية، تغطيها ميزتها في كونها فورية الوصول إلى صانعي القرار المؤثرين؛ وعليه فإن تأثيرها على النتائج يكون أكثر مباشرة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Jacob Bercovitch, "Introduction: Putting mediation in context", Op. Cit., p. 22.

<sup>2</sup> Ibid., p. 22, 23.

السمة الرئيسية للوساطة الخاصة، أو غير الرسمية، هي كونها أنها غير رسمية؛ وهو ما يظفي طابعا أكثر مرونة على المفاوضات، إذ يمكن تجنب إعطاء الوضع الرسمي لهذه الأخيرة؛ السمة المهمة الثانية للوساطة الخاصين هي أنهم ليسوا مسؤولين عن تنفيذ سياسة حكومة أو منظمة معينة، مثل الأمم المتحدة؛ السمة الثالثة للعديد من تدخلات الوساطة الخاصين هي أنهم عادة لا يتلقون أي دعاية، مما يسهل جلوس الأطراف المتنازعة على طاولة الحوار، ويُجنب تصعيد النزاع عبر قنوات الإعلام والصحافة؛ بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون الوسيط الخاص مدرگا أن هناك العديد من اللاعبين المشاركين في أي نزاع وأن الجهود الخاصة أو غير الرسمية، في أفضل الأحوال، لها تأثير واحد فقط من بين العديد من الجهود المؤثرة الأخرى<sup>1</sup>.

تشارك الوساطة غير الرسمية التي يقوم بها الأفراد في العلاقات الدولية كثيرا مع الوساطة الرسمية، فمن الناحية المثالية، يتمتع جميع الوساطة، سواء كأفراد أو كفروق، بالمهارات الفكرية والاجتماعية اللازمة للمساعدة في إيجاد حلول إبداعية للمشاكل المطروحة، وتتضمن جميع أشكال الوساطة مجموعة من الأنشطة ذات درجات متزايدة من الإلتزام، من توفير قناة اتصال إلى المشاركة الكاملة في عملية حل المشكلات<sup>2</sup>.

هناك بعض العيوب في الوساطة الفردية غير الرسمية، خاصة في مقدار الموارد والسلطة السياسية التي يمكن للفرد الوسيط استخدامها، ومع ذلك، يمكن أن تكون هذه ميزة خفية إذا حركت الوسيط للبحث عن حلول تستند إلى تعريف جديد للموقف بدلا من المقايضة لبعض المكاسب الاقتصادية أو اكتساب القوة؛ فمن حيث المبدأ، من المحتمل أن تكون الحلول القائمة على تبادل الموارد أو استخدام القوة أقل ديمومة من تلك التي تتطوي على مستويات أعلى من الإبداع، مثل تلك القائمة على الاعتراف المتبادل أو مجموعة مشتركة من القيم؛ فقد يفنقر الوساطة الخاصين، أو غير الرسميين، إلى الموارد أو النفوذ، لكنهم يمتلكون حرية الحركة واتساع نطاق القرار، الذي غالبا ما لا يتمتع به نظرائهم الرسميين، وعليه، فإن المبادرات الخاصة تقدم مزايا كبيرة في النزاعات التي طال أمدها، أو في مرحلة ما قبل التفاوض، لتبرير إضافتها إلى قائمة جهود الوساطة في أي

<sup>1</sup> A. Paul Hare, Op. Cit., pp. 60, 61.

<sup>2</sup> Ibid., p. 61.

نزاع في العلاقات الدولية، فقد لا يحقق الوطاء غير الرسميين إتفاقات جوهريّة، لكن يمكنهم بالتأكيّد تمهيد الطريق للآخرين للقيام بذلك<sup>1</sup>.

إن الفكرة الوساطة يمكن أن تمنع نشوء النزاعات، أو تحد من نطاقها وحيثها بمجرد تفعيلها، لكن لا يمكن تطبيق الوساطة بشكل عشوائي على جميع حالات الصراع القابلة للانفجار، كما أنه من غير المحتمل أن تكون الوساطة ناجحة في جميع الحالات، فالوساطة الناجحة تستلزم التدريب الجيد والإحترافي، واختيار التوقيت المناسب، وإرادة عامة للتخلي عن استخدام العنف؛ ويؤكد بعض العلماء، مثل "آرثر ماير" *Arthur Meyer*، على الجوانب الفريدة للوساطة واستحالة توليد أي استنتاجات مفيدة حول الوساطة كاستراتيجية وقائية للنزاعات؛ فبالنسبة لـ"ماير"، فإن مهمة الوسيط ليست بالسهلة، مشبها إياها بالبحر غير المحدد المعالم وذو الحدود المتغيرة التي لا يمكن تمييزها بوضوح، فالوسيط بالنسبة لـ"ماير" هو فنان منفرد يستدل طريقه على عدد قليل من النجوم المرشدة، ويعتمد على قوته الشخصية في التكهن<sup>2</sup>.

يتشاطر هذا الرأي "ويليام سيمكين" *William Simkin* وهو وسيط متمرس آخر، والذي أشار إلى أن "المتغيرات في الوساطة كثيرة للغاية، لدرجة أنه سيكون من غير الجدوى محاولة وصف السلوك النموذجي للوسيط فيما يتعلق بالتسلسل أو التوقيت أو الاستخدام أو عدم استخدام الوظائف المختلفة المتاحة نظرياً"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., p. 61.

<sup>2</sup> Jacob Bercovitch, "Preventing deadly conflicts: The contribution of international mediation", In: Jacob Bercovitch, Theory and Practice of International Mediation: Selected essays, (London and New York: Routledge, 2011), pp. 263-278; p. 269.

<sup>3</sup> Ibid., p. 269.

## المطلب الثاني:

## وساطة المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات عبر الوطنية

لم تعد الدول قادرة على ضمان والحفاظ على جميع المصالح الإنسانية في ظل التعقيد الذي تتميز به البيئة الدولية، أو تلبية الطلبات والخدمات المتزايدة باستمرار، وعليه، شهد المجتمع الدولي نموا هائلا في عدد المنظمات الدولية وعبر الوطنية، والتي قد تؤثر جميعها على قضايا الحرب والسلام، بل وأصبحت هذه المنظمات أكثر أهمية من الدول، في بعض الحالات، في تقديم الخدمات والمشاركة الفعالة للغاية في البحث عن آليات وإجراءات تساعد على صنع السلم وحل النزاعات في النظام الدولي الحديث<sup>1</sup>.

يلعب نوعان من المنظمات دورا مهما في مجال صنع السلم وحل النزاعات: المنظمات الإقليمية والدولية، والمنظمات عبر الوطنية؛ المنظمات الإقليمية والدولية -مثل منظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الإتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة- تمثل مجموعات محلية أو عالمية من الدول التي تشير إلى نيتها في الوفاء بالتزامات العضوية على النحو المنصوص عليه في معاهدة رسمية أو القانون التأسيسي للمنظمة؛ في حين تمثل المنظمات عبر الوطنية -مثل منظمة العفو الدولية- أفرادا من دول مختلفة لديهم نفس المعرفة أو الخبرات أو الاهتمامات والذين يجتمعون معا على أساس منتظم لتعزيز مصالحهم<sup>2</sup>.

## أ. وساطة المنظمات الإقليمية:

تلتزم المنظمات الإقليمية -مثل الإتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية سابقا، الإتحاد الإفريقي حاليا، وجامعة الدول العربية- بمبادئ التفاوض والوساطة كأفضل أداة لحل النزاعات؛ وهو ليس بالأمر المستغرب، بالنظر إلى أن معظم النزاعات تقع بين الجيران الإقليميين؛ وعادة ما تنخرط المنظمات الإقليمية في وساطة جماعية، بحيث تكمن قوتها بلا شك

<sup>1</sup> Jacob Bercovitch, "Introduction: Putting mediation in context", Op. Cit., p. 24.

<sup>2</sup> Ibid., p. 24.

في امتلاك خلفية وثقافة وخبرة مشتركة، وقد لا يكون لدى المنظمات الإقليمية القدرة أو الموارد التي تمتلكها منظمة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية، بيد أنها تشارك بفعالية في عمليات صنع السلم<sup>1</sup>.

يجادل كل من "صامويل أمو" Samuel G. Amoo و"وليام زارتمان" William Zartman في مقالهما، أن المنظمات الإقليمية تواجه موقفا صعبا فيما يتعلق بالوساطة في النزاعات بين أعضائها، ذلك إن المنظمات الإقليمية تعتبر مؤسسات أمنية جماعية بقدر اهتمامها بالصراعات داخلها وليس بالدفاع الخارجي، لكن هذه الخاصية تخلق غموضا مهما، نظرا لأن مثل هذه المنظمات هي قبل كل شيء أماكن التقاء للدول ذات السيادة، بدل اعتبارها كيانات مؤسسية في حد ذاتها، وبالتالي فإنها تتعرض للضغوط من طرف أعضائها لتأييدها والوقوف لجانبها بدلا من التوسط في النزاعات، وحتى في حالة تمكن المنظمة الإقليمية من تجنب الانحياز إلى جانب ما والإلتزام بدور إيجابي، فإن من يتخذ هذه القرارات هي الدول الأعضاء ذات السيادة، وليس المنظمة الإقليمية ككيان مؤسسي<sup>2</sup>.

تتعهد المنظمات الإقليمية بالوساطة عندما ترى أن من مصلحتها القيام بذلك بدلا من التحيز أو البقاء على الحياد؛ ومع ذلك، يجب أن نتذكر أن "المنظمات الإقليمية" تعني "أعضاء الدول ذات السيادة الفردية التي تعمل لتفويض المنظمات الإقليمية"، وبالتالي، سيستند القرار إلى مجموع المصالح الذاتية للأعضاء، جنبا إلى جنب مع حكمهم بين مصلحتين متعارضتين، وبالتالي سيستند القرار المتخذ على الإجابة على السؤال التالي: ما إذا كان التوفيق بين أطراف النزاع يستحق المخاطرة بالإساءة إلى الأعضاء المتضاربين في منظمة؛ وبالتالي، ما لم يقرر أعضاؤها إطلاقها في مسار الوساطة، فإنه ليس لدى المنظمة الإقليمية الكثير لتقدمه للوساطة، فالدول الأعضاء يمكنها القيام بها من تلقاء نفسها، وهذا الاستنتاج بدوره، يوفر أقوى تقييم يمكن إجراؤه عادة للوساطة في المنظمات الإقليمية، فبدلا من أن تتم الوساطة من قبل المنظمة، فإنه يتم

<sup>1</sup> Ibid., p. 25.

<sup>2</sup> Samuel G. Amoo and I. William Zartman, "Mediation by Regional Organizations: The Organization for African Unity (OAU) in Chad", In: Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin, Mediation in International Relations Multiple Approaches to Conflict Management, (New York: PALGRAVE MACMILLAN, 1992), pp. 131-148; p. 131.

إجراؤها بشكل متكرر وبنجاح أكبر داخل المنظمة، باستخدام اجتماعاتها المنتظمة كمناسبات للاتصال والضغط من أجل المصالحة، حيث يتصرف رجال الدولة بشكل فردي كوكيل وسيط<sup>1</sup>.

إن ما وصفه كل من "صامويل أمو" *Samuel G. Amoo* و"وليام زارتمان" *William Zartman* في مقالهما بخصوص مميزات الوساطة في المنظمات الإقليمية، المذكورة أعلاه، نجدها مجسدة في منظمة الإتحاد الإفريقي، خليفة منظمة الوحدة الإفريقية، والأمثلة التي يمكن تقديمها في هذا السياق عديدة، من بينها الدعم الجزائري لجمهورية الصحراء الغربية، واستخدامها لنفوذها في المنظمة لضمها كعضو، وهو ما جعل المغرب ينسحب من المنظمة لمدة سبع عشرة عاما، احتجاجا على ذلك.

يمكن للمنظمات الإقليمية التوسط في أي نوع من النزاع بطريقتها، طالما أن الوساطة مفيدة للأطراف الذين يبحثون عن سبيل مقبول للخروج من نزاعهم؛ وهذا هو العنصر الأساسي لنفوذ أي وسيط؛ وفي هذا السياق، تكمن نقاط القوة الرئيسية لمنظمة الإتحاد الإفريقي خليفة منظمة الوحدة الإفريقية، في سلطتها الأخلاقية وبروزها الإقليمي، وروح الوحدة الإفريقية، المناهضة لتاريخ الاستغلال المشترك، والمبدأ المعياري للتضامن الإفريقي يمنح المنظمة الأهمية الإقليمية، التي تجعلها المكان الطبيعي الذي تتجه إليه الدول الإفريقية في أوقات الصراع، بيد أن منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، كانت غير قادرة على حل النزاعات الإفريقية؛ بحيث أثارت الطبيعة الخاصة لجهود الوساطة التي بذلتها منظمة الوحدة الإفريقية مشكلة عدم التنسيق بين رؤساء الدول الإفريقية في تقديم المساعي الحميدة، لدرجة أنهم يقوضون باستمرار جهود بعضهم البعض، وظل عدم التنسيق مشكلة متأصلة في طريقة عمل منظمة الوحدة الإفريقية،<sup>2</sup> ولا نزال نشهده في ظل الإتحاد الإفريقي، مثل قبول الكيان الصهيوني كعضو ملاحظ في الإتحاد من طرف رئيس المفوضية الإفريقية في سنة 2021، دون مشاورة وقبول جميع الدول الأعضاء، لا سيما الدول المؤسسة مثل الدولة الجزائرية.

<sup>1</sup> Ibid., pp. 132, 133.

<sup>2</sup> Ibid., pp. 144, 145.

يميل الوسطاء الأفارقة إلى القدوم من الدول المجاورة أو على الأقل من دول المنطقة نفسها، ومن دول لها نفس الخلفية الاستعمارية مع الأطراف المتنازعة؛ ولقد ساهمت مؤتمرات القمة التي عقدتها منظمة الوحدة الإفريقية والاجتماعات التنظيمية الأخرى في تسهيل تسوية الخلافات الإفريقية من قبل زملائهم من رؤساء الدول، باستخدام المساعي الحميدة غير الرسمية الخاصة بهم، وهي في الغالب عبارة عن خلافات شخصية ومشاكل التي إما قد تكون عرضة لحل بسيط أو تتطلب اتصالاً أولاً لبدء مناقشات أكثر استدامة وتفصيلاً، ويمكن تصنيف عدد كبير من النزاعات الإفريقية في هذه الخانة؛ في حين تكون منظمة عموم إفريقيا في أضعف حالاتها عندما تتدخل في النزاعات التي تتطلب مفاوضات وحلولاً معقدة، وهيئة وساطة مستقلة، ووكالة تنفيذية فعالة، وسلطة جماعية، ومصدر للموارد القابلة للنشر<sup>1</sup>.

#### ب. وساطة المنظمات الدولية:

تعتبر منظمة الأمم المتحدة الأكثر نشاطاً في حل النزاعات من خلال المفاوضات والوساطة من بين المنظمات الدولية الموجودة حالياً، حيث يلزمها ميثاقها على وجه التحديد بتقديم إجابات لمشاكل الصراع والأمن العالمية، وغالباً ما يُنظر إلى منظمة الأمم المتحدة على أنها الفاعل الوحيد القادر على التصرف بشكل مستقل وحل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة، مع اندلاع العنف المنخفض المستوى والحروب الأهلية والصراعات العرقية<sup>2</sup>.

أصبحت منظمة الأمم المتحدة مركزاً لتضافر الجهود للتعامل مع الأسباب العميقة والجزئية للصراعات، بغرض حل النزاعات وليس فقط للحفاظ على السلم، وتستخدم الأمم المتحدة بلا شك مجال عملها السياسي لتوسيع أنشطتها في الوساطة وحل النزاعات، وفي هذا الإطار، تُبين جهود الأمم المتحدة لصنع السلم في الصومال، والبوسنة، وكمبوديا، ويوغوسلافيا، وأفغانستان، وأنغولا، ورواندا إلى أي مدى أصبحت هذه المنظمة مستعدة للانخراط في جميع أنواع الصراعات الصعبة

<sup>1</sup> Ibid., pp. 145, 146.

<sup>2</sup> Jacob Bercovitch, "Introduction: Putting mediation in context", Op. Cit., p. 24.

والمستعصية، كما إنه يمكنها أن تقدم منتدى وموارد وقدرة على حشد توافق دولي في الآراء، بمجرد إلزامها في القضايا<sup>1</sup>.

هناك سمات معينة تخص المنظمات الدولية كطرف ثالث مشارك في الجهود المبذولة لحل النزاعات الدولية، تتمثل في<sup>2</sup>:

- أولاً؛ عادة ما يتم اللجوء إلى المنظمات الدولية في حالة عدم وجود أي جهة فاعلة أخرى قادرة أو في وضع يُمكنُها من أن تكون وسيطاً فعالاً، ومن نتائج ذلك أنه غالباً ما تُعرض المشاكل الشائكة أو المستعصية على المنظمات الدولية.
- ثانياً؛ في الأزمات الحادة حيث تكون المخاطر كبيرة، تحمل المنظمات الدولية آمال العالم لإيجاد طريقة لمنع حدوث الأسوأ، هذا يعني أن المنظمات الدولية عادة ما تتصرف تحت ضغوط كبيرة، لا سيما عندما تكون مسألة منع أو وقف الحرب على المحك.

ولكن حتى في ظل ارتفاع التوقعات والآمال التي تحملها المنظمات الدولية على عاتقها، غير أن نفوذها الوحيد يتمثل في الإقناع والشراكة مع الأطراف في سعيهم للتوصل إلى اتفاقات قائمة على توافق الآراء، وعليه، فإن حل النزاعات من طرف المنظمات الدولية يتوقف على مدى إقناعها بمبادئها، وبنقاط القوة في أفكارها وموضوعيتها، وحيادها، ونزاهة ممثليها. كما تتمتع المنظمات الدولية من وجهة نظر أطراف النزاع، ببعض المزايا: أولاً، أنها لا تمثل أي مصالح خاصة؛ ثانياً، يمكن أن تكون مشاركة المنظمة الدولية وسيلة لحفظ ماء الوجه، خاصة إذا كان أحد الأطراف في وضع يسمح له بعرض حل وسط أو قبوله، لكنه يفضل تقديمه على أنه تنازل للمجتمع الدولي؛ ثالثاً، يمكن رفض وساطة ممثل منظمة دولية بسهولة إذا لزم الأمر، مقارنة بأي وسيط يتصرف باسم دولة قوية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., pp. 24, 25.

<sup>2</sup> James O.C. Jonah, "The United Nations and International Conflict: the Military Talks at Kilometre Marker-IOI", In: Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin, Mediation in International Relations Multiple Approaches to Conflict Management, (New York: PALGRAVE MACMILLAN, 1992), pp. 176-205; pp. 176, 177.

<sup>3</sup> Ibid., p. 177.

## ج. وساطة المنظمات عبر الوطنية:

تجسد المنظمات عبر الوطنية -مثل منظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تعمل بشكل مستقل عن الدول- العديد من العناصر المرتبطة عادة بالحياد، وغالبا ما تجد هذه المنظمات نفسها متورطة فيما يسمى بالتدخل الإنساني -مثل قضايا الرهائن أو اللاجئين أو السجناء- أين تكون السرية التامة ودرجة عالية من الحياد مطلوبة، وعندما لا تتمكن الحكومات أو المنظمات الدولية من إيجاد مدخل إلى نزاع، بحيث تلتزم هذه المنظمات مثل شبكة المفاوضات الدولية بصنع السلم والوساطة وحل النزاعات<sup>1</sup>.

يعتبر "الفاتيكان" جهة فاعلة دولية، من نواح كثيرة، فهو يتأسس أكثر من 800 مليون كاثوليكي في جميع أنحاء العالم، بالرغم من أنه يشغل أقل من نصف كيلومتر مربع من المساحة في روما، وهو ما يجعل "الفاتيكان" فريدا من نوعه على مسرح السياسة العالمية؛ ومع ذلك، فإن ما يميزه عن الدول القومية قد يضعه في نفس الوقت، ضمن فئة صغيرة من الفاعلين المهيئين جيدا للتوسط في النزاعات الدولية؛ إذ وبالرغم من أن "الفاتيكان" لا يستطيع معاقبة الدول أو التهديد بفعل ذلك، كما لا يمكنه أن يعد بمكافآت اقتصادية على السلوك الجيد للدول، لكن هذه القيود ذاتها، يمكن أن تكون أصولا في التوسط في النزاع، ذلك لأن "الفاتيكان" لا يسعى إلى السيطرة على العالم أو التوسع الجغرافي، كما لا يمتلك جيشا أو قوة مسلحة، والحد الأدنى من الأصول السائلة فقط، فضلا عن أنه يفتقر إلى السعي إلى تحقيق مصالح الدولة التقليدية، مما يجعل "الفاتيكان" فاعل مناسب بشكل فريد لإجراء مفاوضات بشأن النزاعات الأكثر حساسية واستعصاء على الحل<sup>2</sup>.

أحد الموارد المهمة للبابا هو مكانة المنصب الذي يشغله، فمن الصعب على أي كاثوليكي متمرس، أن يقول "لا" للبابا، هذا هو الحال خاصة في حضور البابا أو في الفاتيكان نفسه، ففي عصر الديمقراطية والمساواة، يعد الفاتيكان أحد الأماكن القليلة التي لا يزال الركوع فيها هو القاعدة بالنسبة للكاثوليكين؛ كما قد يكون استخدام السلطة الرسمية للبابا أكثر فاعلية مع قادة الدول، من

<sup>1</sup> Jacob Bercovitch, "Introduction: Putting mediation in context", Op. Cit., p. 25.

<sup>2</sup> Thomas Princen, "Mediation by a Trans-national Organization: the Case of the Vatican", In: Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin, Mediation in International Relations Multiple Approaches to Conflict Management, (New York: PALGRAVE MACMILLAN, 1992), pp. 149-175; p. 149.

خلال استغلال قدرته على منح مقابلة شخصية معه في "الفاتيكان" أو في رحلاته إلى الخارج، فالمقابلة يمنحها البابا دائماً، ولا يطلبها أبداً، ووفقاً لمسؤول كبير في "الفاتيكان" فإن البابا لا يدعو أبداً أي شخص إلى أي مقابلة<sup>1</sup>.

تعتمد قدرة البابا على التأثير في الآخرين على ردود فعل الجمهور الذي له القدرة بدوره في التأثير على قادة الدولة، الذين يعتمدون على الرأي العام، مما يجعل المكانة العامة للبابا مصدر ثاب للتأثير بالنسبة له، ووسيلة أخرى للحصول على ما يريد، ولقد اشتهر البابا "يوحنا بولس الثاني" *John Paul II* بكاريزميته الكبيرة وقدرته على جذب وتحريك الجماهير؛ كما يمكن للبابا أن يدعي أن له مصلحة مشروعة في قضايا مثل صنع السلام أو حقوق الإنسان، وعلى النقيض من ذلك، فإن معظم زعماء العالم يتعرضون للشك والريبة عندما يتبنون سياسات تستند إلى مبادئ عالية، ذلك إن المصالح الوطنية هي الدافع الفعلي لقرارات القادة السياسيين<sup>2</sup>.

ربما لا يوجد شخص آخر يمكنه جذب انتباه وسائل الإعلام العالمية مثل البابا، وهو ما جسده بشكل خاص البابا "يوحنا بولس الثاني"، وبطبيعة الحال، فإن معظم الجهات الفاعلة عبر الوطنية محدودة بدرجة أكبر في هذا الصدد؛ وبالرغم من صغر مساحة مدينة الفاتيكان، بيد إن شبكة معلومات الكنيسة الكاثوليكية واسعة النطاق، إذ تصل المعلومات من جميع أنحاء العالم إلى الفاتيكان، علاوة على ذلك، من خلال هذه الشبكة، يمكن للفاتيكان في كثير من الأحيان الوصول إلى مناطق نائية غير معروفة أو مكشوفة من قبل أجهزة استخبارات معظم الدول، وهناك عدد قليل من المناطق في العالم لا يوجد بها رجل دين أو كاثوليكي يمكن الاتصال به لإيصال رسالة أو لفهم الحالة المزاجية العامة أو حشد الدعم لسياسة ما، وهو أحد الأسباب التي جعلت العديد من الدول تُكِنُّ تقديراً كبيراً للفاتيكان<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., pp. 162, 163.

<sup>2</sup> Ibid., pp. 166, 167.

<sup>3</sup> Ibid., pp. 169, 170.

## المطلب الثالث:

## وساطة الدول العظمى والصغيرة

توفر مجموعة متنوعة من الأطراف الثالثة الوساطة في جميع أشكال النزاعات بين الدول، بحيث يشمل الوسطاء كل من الأفراد والدول والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والعالمية، مع الإشارة إلى أن المنظمات الدولية والدول هي التي تقود عمليات الوساطة بشكل عام، وفي كل فترة زمنية من تاريخ العلاقات الدولية الحديث والمعاصر؛ بحيث استأثرت الدول، بصفقتها الفاعل المهيمن في النظام الدولي، بأكثر من ثمانية وثلاثون في المئة من جميع جهود الوساطة من بين الدول من الخمسينيات إلى تسعينيات القرن الماضي، واستحوذت القوى الخمس الكبرى - الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية وفرنسا وروسيا / الاتحاد السوفييتي والصين - على حوالي خمسين في المئة من جميع جهود الوساطة خلال هذه الفترة<sup>1</sup>.

## أ. وساطة الدول العظمى:

تعكس الوساطة من قبل القوى الكبرى تأثير مصالحها المشتركة والفردية على نشاطها الدبلوماسي؛ فباستثناء الصين، شاركت القوى الكبرى الأخرى في جهود وساطة متعددة أثناء الحرب الأهلية في يوغوسلافيا السابقة وفي الصراع في كوسوفو خلال التسعينيات، نظرا للتهديد الذي شكله كل من هاذين النزاعين بالإننتشار وجذب أطراف أخرى، قدمت كلتا الحربين حالات مقنعة للوساطة من قبل القوى الكبرى؛ وإلى جانب هذين النزاعين، وجهت كل قوة عظمى جهود وساطتها إلى صراعات كان لديها فيها مصالح محددة، ففي ما يخص الولايات المتحدة الأمريكية، كان هذا يعني تركيز اهتمام الوساطة بشكل كبير على النزاعات في الشرق الأوسط، ولا سيما التنافس المستمر بين الكيان الصهيوني ومصر والصراع بين الكيان الصهيوني ولبنان خلال الثمانينيات، كما قدمت

<sup>1</sup> J. Michael Greig and Paul F. Diehl, "International Mediation", Chapter no. Three: "The Providers of Mediation", (UK- Cambridge: Polity Press, 2012), pp. 62, 63, 64.

الولايات المتحدة الأمريكية جهود وساطة متكررة بين أنغولا وجنوب إفريقيا أثناء تدخل جنوب إفريقيا في الحرب الأهلية الأنغولية<sup>1</sup>.

برزت جهود الوساطة الأمريكية بشكل قوي خلال الخمسينيات من القرن الماضي التي مثلت ذروة القوة الأمريكية العالمية، بحيث شاركت الولايات المتحدة في 21% من مجموع جهود الوساطة آنذاك، ولقد تراجعت الوساطة الأمريكية بشكل حاد خلال الستينيات قبل أن تسترجع نشاطها الدبلوماسي في الوساطة بشكل مستقر نسبياً بحوالي 13% خلال 1970-1999؛ ويعكس هذا المستوى العالي من نشاط الوساطة الأمريكية مجموعة واسعة من المصالح التي تمتلكها في جميع أنحاء العالم وقدرتها على توفير الموارد لتحمل وساطة النزاعات<sup>2</sup>.

تاريخياً، كان نشاط الوساطة الروسية / السوفييتية أقل تواتراً بحوالي ثلث نشاط الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يمثل حوالي 4% من مجموع أنشطة الوساطة العالمية، فخلال الحقبة السوفييتية، بلغت وساطة الاتحاد السوفييتي ذروتها خلال الخمسينيات من القرن الماضي عند حوالي 6% من مجموع أنشطة الوساطة، حيث تنافست القوى العظمى على النفوذ في جميع أنحاء العالم، لكنها تراجعت بشكل حاد خلال الثمانينيات؛ بينما ازداد تواتر وحصة الوساطة الروسية خلال التسعينيات، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، حيث ارتفعت لتمثل 6% من مجموع الوساطة العالمية، وتمثل السبب خلف هذه الزيادة في الوساطة الروسية في ظهور تهديدات قريبة مزعومة للاستقرار للأمن الروسي في كل من يوغوسلافيا السابقة وفي بعض جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً<sup>3</sup>.

من بين القوى العظمى، تعتبر الصين أقلها من حيث نشاط الوساطة، ففي العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين، شاركت الصين في خمسة جهود وساطة فقط، أربع منها عبارة عن صراعات تشمل جيران الصين الإقليميين - اثنتان منها خلال الخمسينيات -؛ تعاملت هذه التدخلات الدبلوماسية مع حركة الاستقلال في الهند الصينية الفرنسية خلال الخمسينيات وكذلك الحرب

<sup>1</sup> Ibid., pp. 64, 65.

<sup>2</sup> Ibid., p. 65.

<sup>3</sup> Ibid., pp. 65, 66.

الأهلية الكمبودية والصراع بين الهند وباكستان حول كشمير خلال التسعينيات؛ إن نشاط الصين المحدود كوسيط هو نتيجة لافتقارها إلى المستعمرات السابقة، وصعودها الأخير كقوة رئيسية، وعقيدها المعلنة بعدم التدخل، مما يقوض فرصها في التدخل الدبلوماسي؛ بيد أنه مع نمو القوة الصينية بمرور الوقت وأخذها دوراً أكثر بروزاً على المسرح العالمي، من المنطقي توقع زيادة في نشاط الوساطة الصينية، بما في ذلك النزاعات خارج إقليمها، وقد تعكس جهود الصين في عام 1999 للتوسط في الحرب الأهلية في جيبوتي خطوة أولية في هذا الاتجاه<sup>1</sup>.

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوساطة بشكل متكرر أكثر من الاتحاد السوفييتي/روسيا، علاوة على ذلك، كانت المقاربات والأساليب التي استخدمتها الوساطة الأمريكية أكثر تنوعاً بشكل ملحوظ من تلك التي مارسها الاتحاد السوفييتي/روسيا؛ يجب أن تُعزى هذه الاختلافات بين الوساطة الأمريكية والسوفييتية إلى الاختلافات المهمة في مكانة كل منهما في النظام الدولي، ذلك إن النطاق الجغرافي الأوسع للمصالح الأمريكية والتزامها في الشؤون العالمية - الاقتصادية والعسكرية والسياسية - ينعكس على نطاق وساطتها في النزاعات الدولية، ويزودها بالنفوذ للاستفادة منها في جهود الوساطة؛ في حين أن المصالح السوفييتية/الروسية المحدودة أنتجت محفزات أقل للوساطة، وموارد وقدرات محدودة لمتابعة مثل هذه الجهود<sup>2</sup>.

من خلال ما تقدم، نستنتج أن القوى العظمى ليست متكافئة مع بعضها البعض، فقد يكون التكافؤ بينها يشير إلى الترسانات النووية، مما يميزها عن الدول الأخرى، لكن أدوار وقدرات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي/روسيا والصين في التوسط في النزاعات الدولية تتسم بوضوح بتفاوت كبير؛ ومع ذلك يمكن الافتراض أن الوساطة الأمريكية والسوفييتية كانت أكثر فعالية من وساطة الفاعلين الدوليين الآخرين، وذلك بالنظر إلى كونهم قوى عظمى، مما يجعلها تمتلك موارد متفوقة ولها تأثير أكبر من الدول الأخرى<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., p. 67.

<sup>2</sup> Saadia Touval, "The Superpowers as Mediators", In: Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin, Mediation in International Relations Multiple Approaches to Conflict Management, (New York: PALGRAVE MACMILLAN, 1992), pp. 232-248; p. 246.

<sup>3</sup> Ibid., p. 246.

## ب. وساطة الدول الصغيرة:

تميل معظم الكتابات حول الوساطة الدولية إلى التركيز على جهود ممثلي الدول القوية أو المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، ذلك إن القوة الدبلوماسية والمالية للدول الكبرى والعظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية هي بلا شك مركزية في أي حل تفاوضي، بيد أنه من المفيد أيضا النظر في دور الوسيط للدول الصغيرة؛ إذ يجادل "جاكوب إريكسون" *Jacob Eriksson* بأنه لا ينبغي تجاهل تأثير الدول الصغيرة عندما يتعلق الأمر بالجهود التفاوضية، على الرغم من أن الدول الصغيرة تفتقر إلى القوة القسرية، فإن المحادثات التي ترعاها قد تغير الصراع ومفاهيم حله، في سياق المفاوضات والجهود نحو تسويات السلام<sup>1</sup>.

شهدت أزمة الخليج في قطر عام 2017 عددا من مبادرات الوساطة، بما في ذلك مبادرات الولايات المتحدة الأمريكية والكويت، بحيث تقدم الدولتين نموذجين مختلفين إلى حد كبير لتدخل طرف ثالث: نموذج وساطة القوى العظمى -التمثل في الولايات المتحدة الأمريكية- ووساطة الدولة الصغيرة -التمثلة في الكويت- وبمقارنة نوعية التدخل في هذه الأزمة من حيث قدرتهما على تخفيف حدة التوتر وحل أزمة الخليج بشكل فعال، يتضح أن وساطة الكويت كانت أكثر فاعلية في تخفيف حدة الأزمة، بينما أدت وساطة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفاقم الأزمة<sup>2</sup>.

أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت الولايات المتحدة والكويت مؤهلتين للتوسط في هذه الأزمة هو أن كلاهما لهما نفوذ على الأطراف المتنازعة، الأمر يمكن أن يساعد عملية التسوية، بحيث أن الكويت عضو مؤسس في مجلس التعاون الخليجي، ويحظى أميرها الشيخ "صباح الجابر الصباح" باحترام كبير من قبل جميع رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي، مما يمنحه القوة الأخلاقية لممارسة الضغط عند الحاجة؛ من ناحية أخرى، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الشريك

<sup>1</sup> See: Jacob Eriksson, *Small-State Mediation in International Conflicts Diplomacy and Negotiation in Israel-palestine*, (United Kingdom: I.B. Tauris, Bloomsbury Publishing; 2015).

<sup>2</sup> Ibrahim Fraihat, "Superpower and Small-State Mediation in the Qatar Gulf Crisis", *THE INTERNATIONAL SPECTATOR*, 2020, VOL. 55, NO. 2, pp. 79 – 91, p. 79.

الأمني الأساسي لجميع أطراف أزمة دول مجلس التعاون الخليجي، مما يعني أن تدخلها يمكن أن يؤثر بشكل كبير على توازن القوى بينهم<sup>1</sup>.

تتمتع الدول الصغيرة بخصائص مميزة تجعل تدخلها مهما بشكل خاص، وكما توضحه "رندا سليم" *Randa Slim*، فإن نقاط الضعف الاستراتيجية للدول الصغيرة عادة ما تمنح محاولاتها في الوساطة تفوقاً أخلاقياً لا تستطيع القوى العظمى منافستها فيه، وأنه بسبب السياق الحساس للغاية للنزاعات الدولية، غالباً ما تقبل الأطراف المتنازعة مبادرات الدول الصغيرة للوساطة، والتي يُنظر إليها عموماً على أنها لا تشكل تهديداً لأطراف النزاع، لذلك يمكن أن تكون وساطة الدولة الصغيرة مفيدة لكل من الأطراف القوية والضعيفة على حد سواء؛ فبسبب افتقار الدول الصغيرة إلى الإلتزام المباشر في الأزمات الدولية، فإنه غالباً ما يكون لديها القدرة على إرسال بعثات حفظ السلام إلى مناطق الصراع التي لا تستطيع الأطراف القوية في بعض الأحيان توفيرها، ومن خلال هذا النوع من التدخل، يمكن للدول الصغيرة أن تساهم في خفض التصعيد وإجراءات بناء الثقة، فبدلاً من الإكراه، تلجأ الدول الصغيرة عموماً إلى الإقناع في الوساطة الدولية، ونتيجة لذلك، لا تترك وساطة الدول الصغيرة في كثير من الأحيان مشاعر الاستياء التي تنتج عن تدخلات القوى العظمى، وعليه، يمكن أن تكون الدول الصغيرة مفيدة في تقليص فجوة القوة بين الأطراف المتنازعة، مما يساعد في التوصل إلى اتفاقيات<sup>2</sup>.

ومع ذلك، لكي تكون وساطة الدول الصغيرة فعالة، يجب أن تتوفر الإرادة السياسية للتفاوض لدى الأطراف المتنازعة، وفي هذا الإطار فإن الدول الصغيرة لا تملك النفوذ للضغط على الأطراف للتفاوض، وبالتالي فهي محدودة في مدى قدرتها على تحريك الأطراف المتنازعة عن مواقفها الأصلية، لهذا السبب، ينتهي الأمر بالدول الصغيرة عادة إلى استخدام استراتيجية التيسير، وإلى حد ما الاستراتيجيات الإجرائية، ولكن نادراً ما تستخدم التلاعب بالطريقة التي تستخدمها القوى

<sup>1</sup> Ibid., p. 80.

<sup>2</sup> Ibid., p. 81.

العظمى؛ ويمكن أن يأخذ التيسير شكل نقل رسائل الأطراف المتنازعة لبعضها البعض؛ في حين تتضمن الإستراتيجية الإجرائية إدارة العملية التفاوضية<sup>1</sup>.

التحدي الرئيسي لوساطة القوى العظمى هو الصراع بين خدمة مصالحهم الخاصة أو مصالح الأطراف المتنازعة للتوصل إلى اتفاق، بحيث أنه حتى لو لم يتم إدراك المصلحة على المدى القصير، فإن المصلحة طويلة الأجل يمكن أن توجه وساطة القوى العظمى، وأخطر جوانب هذه الديناميكية هو أن القوى العظمى تمتلك الوسائل للتلاعب بالمواقف، نتيجة لذلك، يمكن أن تؤدي وساطتها إلى تفاقم حالة النزاع بحيث تخدم مصلحتها الخاصة؛ وبالتالي، يميل الوسطاء إلى التأثير في تطور الأزمة لخدمة مصالحهم الخاصة، حتى لو كان ذلك يعني منع التوصل إلى حل فوري؛ وفي ذات السياق، فإنه منذ بداية الحصار في أزمة قطر عام 2017، حاولت الكويت جدياً إنهاء الأزمة واستعادة وحدة مجلس التعاون الخليجي بما ينسجم مع استراتيجيتها للأمن القومي، ومع ذلك، لم يكن الاهتمام الأساسي لإدارة "دونالد ترامب" الأمريكية هو التوصل إلى اتفاق قريب، أو على الأقل حتى الانتهاء من مبيعات الأسلحة المرغوبة ووضع اتفاقيات أمنية جديدة في الخليج -مثل توسيع قاعدة "العديد" *Al Udeid* الجوية\* في قطر، والتعاون في مكافحة الإرهاب-، والأصل أن يسعى الوسطاء إلى التوصل إلى نتيجة سلمية للأزمة في أسرع وقت ممكن<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., pp. 81, 82.

\* هي قاعدة عسكرية تقع غرب الدوحة -قطر- وهي مملوكة للقوات الجوية الأميركية القطرية؛ هي موطن لمقر القيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية (USCC) والقيادة المركزية للقوات الجوية للولايات المتحدة الأمريكية (USAFCC). تعد قاعدة العديد الجوية في قطر أيضاً موطناً لجنح الاستطلاع الجوي رقم 379 التابع لسلاح الجو الأمريكي والمجموعة الجوية الاستكشافية رقم 83 لسلاح الجو الملكي البريطاني.

MILITARY BASES staff, "Al Udeid Air Force Base in Doha", Qatar, article retrieved from: MILITARY BASES, accessed on: August, 9<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:

<https://militarybases.com/overseas/qatar/al-udeid/>

<sup>2</sup> Ibrahim Fraihat, Op.Cit., pp. 82, 89.

## المبحث الثالث:

### الوساطة الدولية متعددة الأطراف وأثرها في تسوية النزاعات الدولية

بالنظر إلى تزايد الطبيعة المعقدة للنزاعات الدولية، باتت الوساطة متعددة الأطراف الخيار الأكثر شيوعاً، سواء أكان الأكثر فاعلية أم الأقل، بيد أن المصالح الجيوستراتيجية المتداخلة للدول تدفعها إلى التدخل لإيجاد حلول مرضية للأزمات ضامنة لمصالح الأطراف المتنازعة، أو الوسيطة؛ وتشمل الوساطة متعددة الأطراف جهات خارجية مختلفة، مثل الدول والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، وأحياناً الأفراد، الذين يلعبون دور الوسيط في نفس النزاع الواحد، في نفس الوقت.

يتعرض هذا المبحث لمفهوم الوساطة الدولية متعددة الأطراف، مشيراً إلى سلبيات وإيجابيات هذا النوع مقاربات الوساطة، كما يتناول المبحث أحد النماذج الفريد والناجحة للوساطة متعددة الأطراف، والتي تمت أثناء فترة الحرب الباردة بين القطبين العالميين الأمريكي والسوفييتي.

وعليه يشمل هذا المبحث مطلبين اثنين كالآتي:

- المطلب الأول: في مفهوم الوساطة الدولية متعددة الأطراف.
- المطلب الثاني: نموذج عن الوساطة متعددة الأطراف : ناميبيا.

## المطلب الأول:

## في مفهوم الوساطة الدولية متعددة الأطراف

بعد ما يقرب من عقدين من التراجع في نسبة النزاعات حول العالم، بدأت هذه النسبة في الإرتفاع مجدداً، وتشمل هذه النزاعات تبادلاً معقداً للديناميكيات المحلية والدولية إلى جانب زيادة عدد الفواعل المتورطة أو المعنية، والأهداف التي يسعون إليها؛ كما إن معظم الصراعات التي دارت في السنوات الأخيرة حدثت داخل الدول -أي حروب أهلية- وكان أحد أبرز الاتجاهات في هذه النزاعات هو التشرذم والانقسام المتزايد للأطراف المتصارعة، وهذا يشكل تحدياً خطيراً لأية عملية صنع سلام؛ بحيث يؤدي إنشاء الفصائل المختلفة إلى زيادة الأطراف التي يتوجب الحصول على موافقتها لقبول اتفاقات التسوية، وهو ما يقلص من نطاق الحلول الممكنة؛ علاوة على ذلك، يفتح تعدد الأطراف المتنازعة الباب أمام مجموعات من التحالفات التي تشكل تحدياً لعملية التفاوض، ولجعل الأمور أكثر تعقيداً، تتميز هذه الصراعات بميزة واضحة أخرى سابقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية: بحيث يتم تدويلها بشكل متزايد، وذلك عبر المساهمة المباشرة لقوات دولة أو أكثر من الدول الخارجية إلى جانب طرف من أطراف النزاع<sup>1</sup>.

بينما قد تؤثر الفواعل الخارجية على صراع جاري من خلال محاولة إدارته أو من خلال الانضمام إلى أحد الأطراف في القتال، فإنه غالباً ما تسعى هذه الفواعل أيضاً إلى تحقيق أجندة منفصلة قد لا تتماشى تماماً مع تلك الخاصة بأطراف النزاع التي قد تدعمها بشكل رسمي أو غير رسمي، وفي هذه الحالة، قد تدخل الفواعل الخارجية قد يؤدي إلى مضاعفة الآثار السلبية للعدد المتزايد من الوسطاء الدوليين المشاركين في عملية صنع السلام: فقد يؤدي ذلك إلى تضليل أو تشويه تقييم الأطراف لمدى الأضرار المتبادلة المحتملة جراء وجود حالة من الجمود أو انسداد الطريق أمام التوصل لتسوية، حيث قد تعتقد الأطراف المتنازعة أنها قد تظل قادرة على تصعيد الصراع وتحقيق النصر من خلال العمل الأحادي الجانب بمساعدة خارجية؛ في الوقت نفسه، قد لا

<sup>1</sup> Siniša Vuković, International Multiparty Mediation and Conflict Management Challenges of cooperation and coordination, "Chapter Two: Multiparty mediation", (London and New York: Routledge, 2016), p. 38.

يكون لدى الجهات الخارجية حافز كبير للتفاوض ذلك لأن تكاليف القتال التي تتحملها أقل؛ بالإضافة إلى المطالب المنفصلة التي تفرضها الفواعل الخارجية بغرض معالجة النزاع، والتي تؤدي إلى تقليل نطاق الحلول الممكنة، مما يساهم بقوة في إطالة أمد الصراع<sup>1</sup>.

أصبح مجال الوساطة الدولية متنوعا ومزدحما، وتشمل الوساطة متعددة الأطراف المشاركة المتسلسلة والمتزامنة والمركبة لأكثر من جهة خارجية في التوسط في نزاع، وتعد جهود الوساطة في يوغوسلافيا السابقة مثلا واضحا للوساطة المتتابعة متعددة الأطراف، بحيث انخرط الفاعل تلو الآخر في النزاع، وذلك بناء على المحاولات الفاشلة السابقة للتوسط في حله، ونتيجة لذلك، فإنه بحلول الوقت الذي تم فيه التوصل إلى السلام في "دايتون" Dayton، بلغ عدد الأطراف الثالثة الوسيطة 144 طرفا في حالة البوسنة وحدها<sup>2</sup>.

كان تعدد أو عشوائية تدخل الوسطاء سمة عامة للوساطة الدولية بعد الحرب الباردة، وظلت كذلك في حقبة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مما أنتج آثارا عميقة على طبيعة وفعالية صنع السلام الدولي؛ وقد أوضحت التجارب المريرة في صنع السلام متعدد الأطراف في رواندا والصومال ويوغوسلافيا السابقة - من بين دول أخرى - أن الممارسات الفاشلة إلى حد ما في تلك الحالات تُعزى إلى حد كبير إلى الضعف أو الافتقار إلى التعاون والتنسيق بين مختلف الجهود المتزامنة للعديد من الأطراف الثالثة الوسيطة المعنية، ذات مصالح وأولويات وأهداف سياسية متباينة وربما متضاربة<sup>3</sup>.

فكلما زاد عدد الوسطاء، ارتفعت تكاليف التنسيق بالإضافة إلى احتمالية تباين المصالح والأجندات وسوء الفهم الناتج عن ذلك؛ ومع ذلك، قد تؤدي الوساطة متعددة الأطراف أيضا إلى زيادة نفوذ الوسيط من خلال تجميع الموارد والقدرات المؤسسية، مما قد يكون له تأثير إيجابي على فعالية الوساطة؛ بيد أن الدراسات التجريبية حول تأثير عدد الوسطاء على نتائج الوساطة تشير إلى

<sup>1</sup> Ibid., pp. 38, 39.

<sup>2</sup> Ibid., p. 39.

<sup>3</sup> Tetsuro Iji, *Multiparty Mediation in Violent Conflict: Peacemaking Diplomacy in the Tajikistan Civil War*, (London and New York: Routledge, 2020), "Introduction", EPUB version, p. 19.

Available at the link below :

<https://b-ok.africa/book/21715967/671bbe>

عدم وجود علاقة مباشرة بين حجم فريق الوساطة وفعاليتها، وبناء على هذا الافتراض، فإن التنسيق بين الوسطاء هو أكثر فعالية من عددهم<sup>1</sup>.

وعليه فإن التنسيق بين الوسطاء له تأثير إيجابي على فعالية الوساطة، لأن تجميع الموارد والقدرات يزيد من نفوذ الوسطاء ويفتح إمكانيات جديدة لتحريك أطراف النزاع نحو التوصل لاتفاق؛ وفي هذا الإطار، تشير النتائج التجريبية إلى درجة عالية من التنسيق بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بناء على اتصالات منتظمة ومكثفة، ومواقف مشتركة حول إدارة "مناقشات جنيف الدولية"\*، والاستخدام المفيد للموارد والمعرفة المشتركة، ولقد كان الاتصال المنتظم والمكرر واللقاءات الشخصية بين أعضاء فرق الوساطة الثلاثة عناصر مهمة للتنسيق بين المنظمات الثلاث، إذ يجتمع الرؤساء المشاركون الثلاثة وفرقهم أربع مرات في السنة في سياق اجتماعات مناقشات جنيف الدولية، ويجرون أربع إلى ست رحلات مشتركة كل عام إلى منطقة الصراع وموسكو، ويعقدون اجتماعين إلى ثلاثة اجتماعات إضافية تُعقد حصرياً لتنسيق عملية الوساطة بينهم، وبالتالي، هناك ما لا يقل عن عشرة لقاءات شخصية كل عام بين ممثلي المنظمات الثلاث، الأمر الذي يسمح بالتنسيق الوثيق بشأن مقاربة الوساطة المشتركة، كما تعقد المنظمات مؤتمرات هاتفية منتظمة لإطلاع بعضها البعض على آخر التطورات في منطقة الصراع، ولقد تم وصف الاتصال والتنسيق بين المنظمات في هذه

<sup>1</sup> Julian Bergmann, *The European Union as International Mediator: Brokering Stability and Peace in the Neighbourhood*, (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2020), p. 40.

\* محادثات جنيف الدولية (GID) هي محادثات دولية لمعالجة عواقب صراع عام 2008 في جورجيا. تم إطلاقها في جنيف، سويسرا، في أكتوبر عام 2008 ويشترك في رئاستها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وهي عملية وساطة بين ممثلين عن الأطراف في النزاع - جورجيا وروسيا وجورجيا المنفصلة عن أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية - بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

تعقد مباحثات جنيف أربع مرات في السنة، عبر مجموعتين متوازيتين: الأولى تركز على الأمن والاستقرار في أبخازيا المحتلة ومنطقة تسخينفالي في جورجيا؛ في حين تناقش المجموعة الثانية القضايا المتعلقة بالعودة الآمنة والكرامة للنازحين واللاجئين إلى أماكنهم الأصلية، وكذلك قضايا التراث الثقافي وحرية التنقل وما إلى ذلك.

OFFICE OF THE STATE MINISTER OF GEORGIA FOR RECONCILIATION AND CIVIC EQUALITY, GENEVA INTERNATIONAL DISCUSSIONS, accessed on: August 11<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:

<https://smr.gov.ge/en/page/26/geneva-international-discussions>

الاجتماعات بأنها تعاونية للغاية؛ وبصرف النظر عن الاتصالات المنتظمة وتبادل المعلومات، قامت المنظمات الثلاث أيضا بتجميع مواردها وخبراتها في سياق جهود الوساطة المشتركة الخاصة بها، بحيث أكد مسؤولو الاتحاد الأوروبي مرارا أن أحد الأصول الرئيسية للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هو خبرتهما الطويلة في إدارة النزاعات حول أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا<sup>1</sup>.

رغم الجوانب السلبية التي قد تنتج عنها، أصبحت الوساطة متعددة الأطراف حلا عمليا للغاية للنزاعات الحديثة، والتي تتطلب مستويات عالية من الالتزام من أجل إدارتها، ونظرا لأنه من النادر أن يكون كيان واحد -دولة أو منظمة دولية / إقليمية أو منظمة غير حكومية أو فرد بارز- إما راعيا أو قادرا على الاستثمار بالقدر المطلوب في جهود الوساطة، فإن تشكيل أو توسيع تحالف قائم مع فواعل أخرى معنية يمثل بديلا مثيرا للإهتمام وفقا للإمميزات التالية<sup>2</sup>:

- أولا، لا يدخل كل وسيط العملية بنفس المستوى أو نوع النفوذ المطلوب لتحفيز الأطراف المتنازعة على تبني حل، وبالتالي فإن الانضمام إلى جهد متعدد الأطراف يسمح بتجميع الموارد والمهارات، ونتيجة لذلك، زيادة النفوذ العام الذي يمكن تطبيقه في عملية الوساطة؛
- ثانيا، يقلل الجهد الجماعي من تكاليف الوساطة لكل فاعل خارجي فردي، ذلك إن العمل في سياق التحالفات يولد حصصا أقل من العبء المالي والمخاطر السياسية المرتبطة بالوساطة؛
- ثالثا، يُنظر أيضا إلى الإجراءات الجماعية على أنها تتميز بمستويات متزايدة من الشرعية، ففي أكثر النزاعات استعصاء على الحل، قد تقاوم الأطراف المتحاربة بشدة وساطة فاعل بشكل فردي، خشية أن يكون منحازا للطرف الآخر، بيد أنه من خلال زيادة عدد الوسطاء، يمكن أن تشمل الائتلافات أطرافا ثالثة متعاطفة مع مصالح جميع الأطراف المتصارعة، ونتيجة لذلك، فإن التوازن الذي يتم تحقيقه يزيد من شرعية العملية في نظر الأطراف المتصارعة، وهكذا تسمح الشرعية

<sup>1</sup> Julian Bergmann, Op.Cit., p. 207.

<sup>2</sup> Siniša Vuković, "Chapter Two: Multiparty mediation", Op.Cit., p.40.

المتوقعة للجهات الفاعلة الخارجية بممارسة نفوذها بمقاومة أقل، مما يزيد من  
الفعالية الإجمالية لعملية الوساطة؛

- رابعاً، يمكن أن تسهم مشاركة الفواعل الإقليمية والعالمية المؤثرة في تحالف  
الوساطة، في إعادة هيكلة العلاقات المحلية والإقليمية التي قد تعرقل تحقيق حل  
تفاوضي، ذلك إن مشاركة الوسطاء في عملية الوساطة قد تكون بمثابة قوة دافعة  
مهمة لتحسين العلاقات فيما بينهم، فمن خلال العمل معاً لإدارة النزاع، تُنشئ  
الجهات الخارجية علاقات جديدة تتجاوز ديناميكيات نزاع معين.

وتجدر الإشارة إلى أن الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة متعددة الأطراف قد  
تتولى أدواراً ومسؤوليات مختلفة، إذ تعتمد طبيعة مشاركتهم على مصالحهم في الصراع والقدرات  
التي يمكنهم توظيفها في عملية صنع السلام، فقد تكون الأطراف الثالثة الوسيطة داعمة لعملية  
الوساطة التي تجريها جهات خارجية أخرى، كما يمكنها أن تتشارك في مساعدة الوسيط الرئيسي،  
أو أن تتراأس عملية الوساطة بنفسها؛ وبغض النظر عن مستوى الالتزام، قد تكون مساهمة كل جهة  
خارجية محورية في العملية، فالوساطة التعاونية لا تزيد من شرعية العملية فحسب، بل تسمح أيضاً  
باستخدام نفوذ الوسطاء لخلق الحوافز الحاسمة لتشجيع الأطراف المتنازعة على الوصول إلى حل  
مقبول<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., p.40 .

## المطلب الثاني:

## نموذج عن الوساطة متعددة الأطراف : ناميبيا

تعتبر "ناميبيا" حالة للوساطة متعددة الأطراف التي حدثت خلال الثمانينيات في جنوب إفريقيا، إذ مثلت التسوية السلمية الموقعة في 22 ديسمبر عام 1988 في مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك من قبل مسؤولين يمثلون كلا من "أنغولا" و"كوبا" و"جنوب إفريقيا"، والتي منحت "ناميبيا" استقلالها الذي طال انتظاره، خاتمة ناجحة لمساعي دبلوماسية استمرت ثماني سنوات بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، شاركت فيها العديد من الجهات الفاعلة الدولية، ويوضح نموذج "ناميبيا" أن الديناميكيات المعقدة لحقبة الحرب الباردة إلى جانب المشكلات الإقليمية التي تعود إلى عصابة الأمم، كانت أسبابا مقنعة للولايات المتحدة الأمريكية لفهم أن العمل بمفردها لم يكون كافيا وأن نفوذها الدبلوماسي، حتى كقوة عظمى، كان محدودا، وأنه من أجل توجيه جميع الأطراف المتنازعة في الوضع الإقليمي المعقد نحو تسوية، فإنها بحاجة إلى مشاركة دبلوماسية أوسع بكثير من مختلف اللاعبين العالميين والإقليميين<sup>1</sup>.

تم إعلان معظم أجزاء الإقليم المعروف اليوم باسم جمهورية ناميبيا محمية لإمبراطورية ألمانيا في عام 1884، وتشكلت "جنوب غرب إفريقيا الألمانية" بوسائل عنيفة في مجتمع يهيمن عليه المستوطنون، مما أدى إلى فرض فصل عنصري صارم، كان له آثار دائمة تتجاوز بكثير فترة الحكم الألماني<sup>2</sup>؛ وظلت في حوزتها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عندما قررت عصابة الأمم نقلها إلى "جنوب إفريقيا" المجاورة نيابة عن التاج البريطاني لإدارة الإقليم كجزء لا يتجزأ من الدولة الحاكمة<sup>3</sup>؛ بعد سلسلة من الأحداث في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، منها انهيار عصابة الأمم المتحدة وإنشاء منظمة الأمم المتحدة، والضغط العالمي المتزايد نحو إنهاء الاستعمار منذ أواخر الخمسينيات، الأمر الذي أدى إلى استقلال معظم الدول الإفريقية وانضمامها إلى الأمم المتحدة، كما ساعد إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز في أوائل الستينيات على

<sup>1</sup> Siniša Vuković, "Chapter Four: Namibia", Op.Cit., p.80.

<sup>2</sup> Henning Melber and Christopher Saunders, "Conflict mediation in decolonisation: Namibia's transition to independence", Afrika Spectrum, vol. 42, issue 1, 2007: pp.73-94; p. 74.

<sup>3</sup> Siniša Vuković, "Chapter Four: Namibia", Op.Cit., p.81.

تغيير النقاش السياسي، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، فأصبح استقلال "ناميبيا" مصدر قلق عالمي، مما جعل منظمة الأمم المتحدة في عام 1968 تغير اسم إقليم جنوب غرب إفريقيا إلى "ناميبيا"، ليبدأ نزاع طويل مع جنوب إفريقيا حول مصير الدولة، والمسؤوليات الإدارية والقانونية، ومسارها المستقبلي من حيث القانون الدولي وحق تقرير المصير<sup>1</sup>.

وبعد فترة وجيزة، في عام 1971، بعد العديد من الاستئنافات والأحكام لصالح جنوب إفريقيا، قضت محكمة العدل الدولية بأن وجود جنوب إفريقيا هناك غير قانوني، ومع ذلك، فقد نشأ التحدي الحقيقي لوجود جنوب إفريقيا في ناميبيا بعد الانسحاب البرتغالي المفاجئ من المنطقة في عام 1975، مما جعل أنغولا معرضة تماما للتدخل الكوبي المدعوم من الاتحاد السوفياتي، ولقد كان لذلك أهمية حاسمة في عملية الوساطة التي ستنتج، حيث سيتم في نهاية المطاف ربط كلا الجانبين - فراغ السلطة في أنغولا ومطالبة ناميبيا بالاستقلال - وإدارتهما بشكل مشترك من قبل الجهات الفاعلة الدولية<sup>2</sup>.

مع تصاعد النزاع على الإقليم إلى صراع مفتوح، أخذت الأمم المتحدة مسؤولية "ناميبيا" على عاتقها، وتولت الجمعية العامة ثم مجلس الأمن الأمر، كما تم الاعتراف بحركة التحرير المسلحة التي تأسست في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي والمعروفة منذ عام 1960 باسم المنظمة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا SWAPO من قبل الجمعية العامة باعتبارها الممثل الوحيد والأصيل للشعب النامبي، وحصلت على صفة مراقب في الأمم المتحدة؛ بيد أن عملية استقلال "ناميبيا" تأثرت بشدة بالتنافس بين القوى العظمى في سياق الحرب الباردة، بحيث تم منع إنهاء الاستعمار حتى أواخر الثمانينيات، عندما تم تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 435 الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته 2087، المعقودة في 29 سبتمبر عام 1978، وذلك بعد أكثر من عقد من اعتماده<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Henning Melber and Christopher Saunders, Op.Cit., p.74.

<sup>2</sup> Siniša Vuković, "Chapter Four: Namibia", Op.Cit., p.81.

<sup>3</sup> Henning Melber and Christopher Saunders, Op.Cit., p.75.

كان التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي مهما للغاية في عملية صنع السلام، إذ سمح للوساطة الأمريكية أن تحقق المستوى الضروري من الشرعية، وبالتالي تحقيق النجاح عبر عملية سلام عالية التنسيق، مع قبول دورها كوسيط من قبل الأطراف المتنازعة والقطب السوفييتي، لذلك، توفر حالة "ناميبيا" نموذجا فريدا لتقييم نزاع كانت فيه النتيجة تعتمد على مصالح الفواعل الخارجية والظروف الجغرافية السياسية العالمية، وكيف دفعت الديناميكيات الجوهرية للحرب الوسطاء والفواعل المتعددة لتحقيق المستوى الضروري من تقارب المصالح، من خلال عملية سلام تنسقها دولة قوية، أنتجت حلا مقبولا لأطراف النزاع؛ نشير في هذا الإطار، إلى أن السوفييت في هذه الفترة أعطوا الأولوية لمصالحهم في أفغانستان، تاركين قيادة السياسة في أنغولا للكوبيين وحلفائهم الأنغوليين؛ وهكذا، بجانب تحسن المناخ في العلاقات الأمريكية-السوفييتية، فقد كان التغيير الحاسم في موقف الحكومة الكوبية، ذات الوجود العسكري القوي في أنغولا، ذا أهمية محورية لعملية صنع السلام<sup>1</sup>.

كان الدافع الرئيسي للتدخل الكوبي هو معارضتها لحكم الأقلية البيضاء المدعومة من "جنوب إفريقيا"، إذ أرادت "كوبا" منع أي احتمال انتشار سياسات الفصل العنصري إلى "أنغولا" وتوطيد هيمنة البيض على الأغلبية السوداء في جنوب إفريقيا؛ ولم تكن القدرة الكوبية على إخراج القوات الجنوب إفريقية من أنغولا إنجازا عسكريا كبيرا فحسب، بل كانت البداية الحقيقية لحرب ناميبيا على الاستقلال، فعلى الرغم من أن المنظمة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا SWAPO بدأت أنشطتها بالفعل في عام 1966، إلا أن جهودها لم تحقق المكاسب المطلوبة إلا بعد تقدم القوات الكوبية و"الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" في أنغولا<sup>2</sup>.

بالمثل، كانت المصالح الأمريكية للتدخل في الصراع سياسية في المقام الأول وتمحورت حول عقيدة "رونالد ريغان" Ronald Reagan الداعمة للمقاومة المناهضة للشيوعية في جميع أنحاء العالم؛ بيد أنه لم يكن من السهل معالجة مسألة الوجود الكوبي في أنغولا، فذلك سيؤدي لا محالة إلى فقدان مساعدة أنغولا في مفاوضات ناميبيا، حيث كان يُخشى أن يرى بقية المجتمع الدولي أن

<sup>1</sup> Siniša Vuković, "Chapter Four: Namibia", Op.Cit., pp. 80, 81.

<sup>2</sup> Ibid., p. 88.

الوساطة الغربية تعطي الأولوية لمسألة القضاء على الشيوعية بدلا من إنهاء الاستعمار في إفريقيا، كما كان الغرب مدركا أن أي إجراء ضد الوجود الكوبي في أنغولا من شأنه أن يدفع موسكو بالضرورة إلى الرد، على الأقل على المستوى الدبلوماسي، لذلك اختارت الولايات المتحدة الأمريكية المخاطرة وقررت إعادة هيكلة المفاوضات لتشمل العامل الأنغولي أيضا، وكانت الولايات المتحدة تأمل في أن تؤدي جهود الوساطة المنسقة، والتي تمارس ضغوطا دبلوماسية على المجموعة السوفييتية-الكوبية-الأنغولية، إلى إضعاف السياسات العسكرية السوفييتية في إفريقيا، بعبارة أخرى، كان النجاح المحتمل لجهود الوساطة مرتبطا بشكل مباشر بقدرة السوفييت على اتخاذ موقف متحيز، ودفع شركائهم في الصراع لتغيير الاستراتيجيات واختيار التسوية السلمية للنزاع، وهو ما يشير إلى الاستعداد السوفييتي للمشاركة في عملية منسقة بقيادة الوساطة الأمريكية، وكان هذا التحول في السياسة نتيجة مباشرة لتغيير جذري حدث مع وصول "غورباتشوف" *Mikhail Gorbachev* إلى السلطة وسياساته الجديدة "البيريسترويكا" *perestroika*<sup>1</sup>.

تم نقل الموقف السوفييتي بسرعة في البيان الأنغولي الكوبي المشترك في فبراير 1982، وهو بيان أعلن رسميا أن الأنغوليين والكوبيين سيقرون إطارا زمنيا للانسحاب الكوبي من البلاد فقط بعد منح ناميبيا الاستقلال، مع ضمان أن الانسحاب الكوبي لن يتيح غزو أنغولا من طرف قوات جنوب إفريقيا، كما حدث بالفعل في عامي 1976 و 1979، عندما توقف الانسحاب بسبب هجمات جنوب إفريقيا على أنغولا؛ وفي هذا السياق، اتخذت كوبا خيارين حاسمين: أولا، قررت

\* برنامج وضعه "ميخائيل جورباتشوف" في الاتحاد السوفييتي في منتصف الثمانينيات لإعادة هيكلة السياسة الاقتصادية والسياسية السوفييتية، سعيا إلى جعل الاتحاد السوفييتي على قدم المساواة الاقتصادية مع الدول الرأسمالية مثل ألمانيا واليابان والولايات المتحدة، وقام جورباتشوف بضوابط اقتصادية لامركزية وشجع الشركات على أن تصبح ذاتية التمويل، غير أن البيروقراطية الاقتصادية، خشية فقدان قوتها وامتيازاتها، أعاقت الكثير من برنامجه. كما اقترح جورباتشوف الحد من المشاركة المباشرة لقيادة الحزب الشيوعي في حكم البلاد وزيادة سلطة الحكومات المحلية.

The Editors of Encyclopaedia Britannica, "Perestroika Soviet government policy", article retrieved on:

Encyclopaedia Britannica, accessed on: August 13<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:

<https://www.britannica.com/topic/1991-Soviet-coup-attempt>

Siniša Vuković, "Chapter Four: Namibia", Op.Cit., pp. 88, 89, 90.

تغيير ميزان القوى غير المواتي وأرسلت 15000 جندي جديد إلى حدود أنغولا مع ناميبيا، وبحلول منتصف عام 1988، كان هناك ما يقرب من 50000 جندي كوبي في المنطقة، وكان ذلك إشارة واضحة إلى جنوب إفريقيا بأن الحل العسكري للصراع يصعب تحقيقه في بريتوريا؛ ثانياً، في منتصف عام 1987، قامت كوبا بتحول حاسم وقدمت محاولتها للانضمام إلى المحادثات، وهو ما مكن الولايات المتحدة الأمريكية من إجراء محادثات مع وفد أنغولي-كوبي مشترك ابتداء من عام 1988.<sup>1</sup>

في النهاية، حثت الولايات المتحدة الأمريكية جنوب إفريقيا إلى الدخول في مفاوضات، وبعد فترة وجيزة، ومفاوضات مضمنة للغاية حول تفاصيل الانسحاب، وقّعت كوبا وأنغولا وجنوب إفريقيا في 22 ديسمبر عام 1988 اتفاقية سلام في مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> Ibid., pp. 91, 93.

<sup>2</sup> Ibid., p. 96.

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني:

### طبيعة وخصوصية النزاعات الإفريقية

يعتبر الصراع واستخدام العنف جزءا من الحياة الإنسانية منذ بداية التاريخ، وهو أمر ينطبق على إفريقيا مثلها في ذلك مثل بقية الأماكن الأخرى؛ ولقد عانت إفريقيا من النزاعات الداخلية أكثر من بقية القارات، لا سيما إفريقيا جنوب الصحراء، ولقد خلفت هذه النزاعات دمارا على مختلف الأصعدة في القارة، وحصدت نسبة مهولة من حياة الأفارقة، معرقة نمو إفريقيا وتطورها، وهو ما يجعل النزاعات الإفريقية من المواضيع التي تحتاج لمزيد من التحليل والنقاش، سيما ما يتعلق بالأسباب الكامنة وراء نشوب هذه النزاعات.

غالبا ما يتم إلقاء اللوم بخصوص هذه النزاعات على القيادات الفاشلة للدول الإفريقية، أو للكراهية العرقية القديمة بين القبائل والمجموعات الإفريقية، وما إلى ذلك من الأسباب البارزة، التي وإن كان صحيحة، بيد أنها لا ترسم الصورة الكاملة لخلفية الصراعات في القارة؛ وهو ما سيسعى إلى إيضاحه هذا الفصل التمهيدي، بحيث ستم العودة إلى الأثر الذي خلفه الإستعمار الأوروبي لإفريقيا، كعامل مهم في تخلف القارة ونشوب النزاعات المسلحة فيها، مع تبيان أنه خلافا للصورة النمطية الواردة في أذهان الكثير، فإن إفريقيا شهدت قيام دول وممالك وأنظمة إجتماعية سلمية ما قبل الفترة الكولونيالية، وعليه، فإن التدخل الأجنبي في القارة سواء في الفترة الإستعمارية أو ما بعدها، يعتبر من بين الأسباب الجوهرية الدافعة للصراعات المسلحة في إفريقيا.

بناء على ما تقدم، يشمل هذا الفصل على المباحث الثلاث التالية:

- المبحث الأول: الإستعمار الغربي والتدخلات الخارجية في إفريقيا.
- المبحث الثاني: الحروب والنزاعات المسلحة في إفريقيا.
- المبحث الثالث: دور المنظمات الدولية والإقليمية في تسوية النزاعات الإفريقية.

## المبحث الأول:

### الإستعمار الغربي والتدخلات الخارجية في إفريقيا

تشير الدراسات والإحصائيات إلى تخلف القارة الإفريقية مقارنة بالدول الغربية الأوروبية، أو بقية العالم، ويرجع السبب المحوري لذلك إلى الإستغلال المجحف والتكالب على موارد القارة من قبل القوى الغربية، الأوروبية بصفة خاصة، سواء أكان ذلك في فترة الإحتلال الأوروبي للقارة، أو بعد استقلال الدول الإفريقية، حيث أبقت إفريقيا على علاقات واسعة النطاق مع أوروبا والقوى الغربية الأخرى، والتي واصلت استغلالها لموارد القارة تحت مسميات مختلفة، وإنما الأمر يتعلق بالإستعمار الجديد.

افتقر الأوروبيون في الفترة الاستعمارية إلى أخذ السمات الفريدة للثقافة الإفريقية بعين الإعتبار، إذ من المعروف أن الإنجازات الإفريقية في فترة ما قبل الإحتلال، تمثل مساهمات في تراث الإنسانية ومن الإبداعات الجميلة، بحيث كان فن مصر والسودان وإثيوبيا معروفا لبقية العالم في وقت مبكر، ولا يزال يتم اكتشاف تاريخ إفريقيا وإعادة اكتشافها من قبل الأوروبيين والأفارقة الحاليين.

يعطي هذا المبحث نبذة مختصرة عن حال إفريقيا ما قبل الفترة الكولونيالية، موضحا لأثر الإحتلال الأوروبي على تخلف القارة وإعاقة تطورها التاريخي، فضلا عن استمرار التدخلات الأجنبية في القارة بعد استقلالها؛ وعليه يتضمن هذا المبحث المطالب الثلاث الآتية:

- المطالب الأول: إفريقيا ما قبل الفترة الكولونيالية.
- المطالب الثاني: أثر الإستعمار الأوروبي في تخلف إفريقيا.
- المطالب الثالث: التدخلات الأجنبية في إفريقيا ما بعد الفترة الكولونيالية.

## المطلب الأول:

## إفريقيا ما قبل الفترة الكولونيالية

من الصعب الحديث عن الوضع الحالي في إفريقيا دون الإشارة إلى أشكال التنظيم السياسي والاجتماعي التي كانت تسود في المجتمعات الإفريقية في الفترة ما قبل الإستعمار الغربي للقارة، والموروثات الاستعمارية التي خلفها المستعمر للدول الإفريقية بعد استقلالها؛ إذ لا تزال إفريقيا في القرن الحادي والعشرين تعاني من عواقب الإمبريالية الغربية في القرن التاسع عشر، عزاها عدد من الباحثين إلى الميراث الاستعماري للقارة.

على عكس المفاهيم الأوروبية الخاطئة حول إفريقيا والأفارقة، كان لدى المجتمعات الأصلية في إفريقيا مجموعة متنوعة وغنية من النظم السياسية والاجتماعية الوظيفية التي أثرت بشدة على حياتهم اليومية، ولا تزال في الوقت الحالي، كما لعبت دورا مهما في الحفاظ على النظام الاجتماعي والاستقرار، وكانت توجد أنواع مختلفة من الأنظمة الحكومية والسياسية في المجتمعات الإفريقية ما قبل الحقبة الكولونيالية، على الرغم من وصف الأوروبيين لها بأنها مجرد "جمعيات قبلية"<sup>1</sup>.

في منتصف القرن العشرين، شارك مجموعة من علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانيين، في دراسات تجريبية للأنظمة السياسية وأنواع السلطة الموجودة في المجتمعات الإفريقية الأصلية، حيث سعى هؤلاء الأنثروبولوجيون إلى إبراز طبيعة التنظيم السياسي في عدد من المجتمعات الإفريقية، مما يدل على أن هذه المجتمعات تستخدم وسائل مختلفة للحفاظ على النظام، وتمثل هذه الدراسة من إحدى المساهمات الرئيسية للأنثروبولوجيا الاجتماعية في التحليل السياسي للأنظمة السياسية في إفريقيا ما قبل الاستعمار؛ ولقد تم تمييز ثلاثة أنواع من الأنظمة السياسية في إفريقيا<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> Patrick Tom, Liberal Peace and Post-Conflict Peacebuilding in Africa, (United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2017), pp. 14, 15.

<sup>2</sup> Ibid., pp. 15, 16.

- النوع الأول يشمل المجتمعات التي ترتبط بالدول التي لديها أنظمة حكم شديدة المركزية، مثل "الزولو" *Zulu*، "بيمبا" *Bemba*، "بانيانكول" *Banyankole*، "نغواتو" *Ngwato*، و "أشانتي" *Ashanti*، وفي النظام السياسي المركزي، يمارس الملك أو رئيس القبيلة السلطة القضائية والتشريعية والتنفيذية، علاوة على ذلك، تتمتع الدولة بصلاحيات جباية الضرائب وإنفاذ القوانين.

- النوع الثاني من النظام السياسي الموصوف في النظم السياسية الإفريقية الأصلية، موجود في مجتمعات صغيرة جدا مثل البوشمن *Bushmen* حيث تضم أكبر وحدة سياسية مجموعة من الناس المتحددين مع بعضهم البعض من خلال روابط القرابة، بحيث تكون العلاقات السياسية متوافقة مع علاقات القرابة والهيكلة السياسي وتنظيم القرابة مندمجان تماما.

- النوع الثالث يتألف من مجتمعات ليس بها أنظمة سياسية مركزية، أين لا تتركز السلطة في حاكم واحد أو أسرة حاكمة، وهي تتكون من مجموعة من القرى أو البلدات المجاورة التي ليس لها صلة سياسية بدول مركزية كبيرة، وهي مجتمعات لا تعرف تقسيمات حادة للثروة أو المكانة أو الرتبة، وفي ظل غياب سلطة سياسية مركزية، سميت هذه المجتمعات بالمجتمعات عديمة الجنسية، منها من يتواجد في المنطقة الفرعية لغرب إفريقيا، في نيجيريا أين تحدها جبال الكاميرون وهضبة مامبيلا وهضبة جوس؛ كما توجد العديد من المجتمعات عديمة الجنسية في الجيوب الواقعة بين مياه رأس فولتا والنيجر؛ هناك أيضا تركيزات كبيرة للمجتمعات عديمة الجنسية في غرب ساحل العاج، وفي المناطق النائية في غينيا وليبيريا.

لقد أثبت علماء الأنثروبولوجيا والمؤرخون حقيقة أن المجتمعات عديمة الجنسية لا تعني أنها كانت فوضوية في ظل غياب نظام حكومي مركزي، في الواقع، حددت الأدبيات المتعلقة بالمجتمعات عديمة الجنسية الطرق المختلفة التي تستخدمها المجتمعات عديمة الجنسية للحفاظ على النظام الاجتماعي والاستقرار، وتسوية النزاعات بين القرى، بحيث شكلت مجموعة من العلاقات بما في ذلك العلاقات الطقسية المشتركة، والتي شكلت أساسا للتعاون، وتتمتع شرائح هذه

المجتمعات بسلطة متساوية، تُوازن بعضها البعض في النزاعات، وهو أمر ضروري للحفاظ على النظام الاجتماعي والاستقرار<sup>1</sup>.

أما في المجتمعات ذات السلطة المركزية، على الرغم من أن الرئيس أو الملك، من الناحية النظرية، يتمتع بسلطة كبيرة، إلا أنه لم يكن دائما مستبدا وديكتاتوريا، بالنظر لوجود آليات تعمل بمثابة ضوابط وتوازنات على سلطته، بحيث قامت مجالس ومؤسسات مختلفة برقابة سلطة الرؤساء أو الملوك ومنع إساءة استخدام السلطة؛ على سبيل المثال، بالنسبة لبعض المجتمعات في سيراليون، لعبت مؤسسات "الجمعية السرية" *Secret Society* ومجلس الشيوخ أو مجلس الملك دورا حيويا في التحقق من سلطة الرؤساء أو الملوك، وعلى الرغم من استخدام مصطلح "الجمعية السرية" للإشارة إلى هذه الأشكال الاجتماعية، إلا أن العضوية في هذه الجمعيات ليست مخفية، ويمكن لكل شخص بالغ في مجتمعه الريفي أن يكون عضوا في "الجمعية السرية"؛ و"الجمعيات السرية" هي مؤسسات قوية لعبت العديد من الوظائف السياسية والطبية والاجتماعية والدينية والقانونية، بما في ذلك التعليم وأداء الطقوس الدينية والقضاء والحفاظ على التقاليد، أما في السياق السياسي، فتتمثل إحدى وظائفها في التحقق من سلطة الملوك أو الرؤساء<sup>2</sup>.

علاوة على ذلك، كان الإجماع على القرارات المهمة سمة مركزية في معظم الأنظمة السياسية الإفريقية التقليدية، مما أتاح للحكام بممارسة السلطة عبر شكل من أشكال الشورى مع الشعب؛ بمعنى أن الملوك والرؤساء يحكمون ضمنا بالتراضي ضمن هيكل الدولة الإفريقية كما إن الرعايا على دراية تامة بواجبات الحاكم التي يدين بها لهم، بقدر وعيهم بالواجبات التي يدينون بها له، وهم قادرون على ممارسة الضغط لحمله على أداء هذه الواجبات، وتذكيره بالمسؤوليات التي قبله؛ وهذا يدل على وجود المساءلة وشكل من أشكال العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم في مثل هذه المجتمعات، وليس من المستغرب أن يواجه زعيم أساء استخدام السلطة مقاومة من أتباعه؛ بالإضافة إلى ما تقدم، يمكن للرعايا الساخطين أن يزيلوا الحاكم الذي لا يحظى بالشعبية من السلطة، كما إن معظم دول ما قبل الاستعمار في إفريقيا لم تكن لديها حدود ثابتة، مما يجعل

<sup>1</sup> Ibid., pp. 16, 17.

<sup>2</sup> Ibid., p. 17.

من السهل على الرعايا الساخطين التخلي عن رئيسهم والانتقال والاستقرار في مناطق خارجة عن سيطرته، وهو الوضع الذي غيره الإستعمار الأوروبي لإفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر<sup>1</sup>.

ولقد تم تجميع تاريخ إفريقيا ما قبل فترة الاستعمار، من الاكتشافات الأثرية والتقاليد الشفوية وسجلات المؤرخين العرب وغيرهم من المؤرخين الأجانب، مثل "ابن بطوطة"، الذي سافر على نطاق واسع في العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر، مما أتاح اكتشاف ثراء إمبراطوريات العصور الوسطى في غرب السودان - غانا ومالي وسونغاي - وممالك الغابات التي ظهرت لاحقا في غرب إفريقيا، وامتدت بعض هذه الممالك في ذروة سلطتها على مساحة واسعة وكانت مدعومة من قبل بيروقراطية مركزية؛ مثل مملكة "أشانتى" \* *Ashanti*، التي تأسست في نهاية القرن السابع عشر، ولكن لم يُعرف الكثير عن تنظيمها الداخلي حتى زار عاصمتها - "كوماسي" - كل من

<sup>1</sup> Ibid., p. 18.

\* إستمرت إمبراطورية أشانتى بين عامي 1701 و 1901، في ما يعرف الآن بـ"غانا"؛ توسعت لتشمل منطقة Brong-Ahafo والمنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية والمنطقة الغربية من غانا الحالية بالإضافة إلى بعض أجزاء من ساحل العاج وتوغو. من القرن السابع عشر إلى غاية القرن التاسع عشر، كانت معظم أراضي دولة غانا الحالية تنتمي إلى إمبراطورية أشانتى.، وكانت العاصمة "كوماسي" تبسط حكمها على مئات القرى، وغالبا ما تُصنف إمبراطورية أشانتى كواحدة من ممالك العبيد في إفريقيا، حيث كانوا يتاجرون بالعبيد والذهب مع كل من القوى الإفريقية والأوروبية، وكانت تجارة الذهب والعبيد تمثلان المصدرين الرئيسيين لثروة الإمبراطورية، كما تمكن العديد من الأشانتى من التخصص في الحرف اليدوية، وتشتهر منحوتاتهم الخشبية والمنسوجات بجمالها. في عام 1869، سيطر البريطانيون على "المينا" Elmina، وهي مدينة في مملكة أشانتى، وبعد خمس سنوات، استولت قوة استكشافية بريطانية على "كوماسي" عاصمة المملكة، واحتلالها ليوم واحد، مما جعل الأشانتى يدركون أن منافسيهم الأوروبيين لديهم تكنولوجيا عسكرية أقوى بكثير، أدت إلى مغادرة العديد من سكان المملكة في المقاطعات الشمالية، ومنذ ذلك الحين، تراجعت قوة أشانتى بشكل حاد، وأصبحت مستعمرة للتاج البريطاني في عام 1902.

Adam De Gree, "The Ashanti People", article retrieved from: (Study.com), Updated: March, 5<sup>th</sup>, 2022, accessed on: July 8<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:

<https://study.com/learn/lesson/ashanti-tribe-kingdom-history-people.html>

"توماس بوديتش" Thomas Bowdich و"جوزيف دوبوي" Joseph Dupuis في الربع الأول من القرن التاسع عشر<sup>1</sup>.

كانت مملكة "بنين" \* Benin (في نيجيريا الحالية) مملكة قوية أخرى، والتي، وفقا للتقاليد الشفوية، أسسها مهاجرون من "إيفي" Ife قبل حوالي ثلاثة قرون من مجيء البرتغاليين، ومن المرجح أن يكون هؤلاء المهاجرون ممن جلب معهم تقنية الصب بالبرونز والتي أنتجت في بنين، كما في إيفي، منحوتات ذات شهرة عالمية<sup>2</sup>.

وبينما لا يوجد شك في أن العديد من هذه الدول والممالك، على شاكلة تلك المذكورة أعلاه، كانت موجودة في إفريقيا ما قبل الاستعمار - في السودان، في أعماق غابات غرب إفريقيا، وفي جنوب إفريقيا، على سبيل المثال - غير أن هذا النوع من النماذج لم يكن سائدا في كامل القارة

<sup>1</sup> William Tordoff, GOVERNMENT AND POLITICS IN AFRICA, Fourth Edition, (New York: PALGRAVE MACMILLAN, 2002), p. 24.

\* تأسست مملكة "بنين" التاريخية في منطقة الغابات في غرب إفريقيا في القرن الثالث عشر الميلادي وفقا للتاريخ، أسسها شعب "إيدو" Edo في جنوب نيجيريا؛ كان نجاح مملكة بنين مدفوعا بتجارها النشطة، إذ طور التجار والحرفيون من بنين علاقات مع البرتغاليين، الذين سعوا وراء الأعمال الفنية في المملكة والذهب والعاج والفلل؛ في أوائل العصر الحديث، كانت بنين أيضا منخرطة بشكل كبير في تجارة الرقيق في غرب إفريقيا، بحيث كانوا يعتقلون الرجال والنساء والأطفال من الشعوب المتنافسة وبيعونهم كعبيد للمشتريين الأوروبيين والأمريكيين، ولقد وفرت هذه التجارة مصدرا هاما لثروة المملكة.

بدأت مملكة بنين تفقد السلطة خلال القرن التاسع عشر، حيث قاتل أفراد العائلة المالكة من أجل السلطة والسيطرة على العرش، فاندلعت الحروب الأهلية، ووجهت ضربة كبيرة لإدارة بنين وكذلك لاقتصادها، وفي أعقاب حالتها الضعيفة، كافحت بنين لمقاومة التدخل الأجنبي في شبكتها التجارية، ولا سيما من قبل البريطانيين، وأدت الرغبة في السيطرة على التجارة والأراضي في غرب إفريقيا في النهاية إلى الغزو البريطاني لبنين في عام 1897، بحيث أحرق البريطانيون مدينة بنين، وجعلوا المملكة جزءا من نيجيريا البريطانية، التي أصبحت نيجيريا بعد استقلال البلاد في عام 1960.

Resource Library/ Encyclopedic Entry, "The Kingdom of Benin", retrieved from: (NATIONAL GEOGRAPHIC), accessed on: July 8<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:

<https://education.nationalgeographic.org/resource/kingdom-benin>

<sup>2</sup> William Tordoff, Op. Cit., p. 24.

الإفريقية ما قبل فترة الاستعمار، بحيث عاش العديد من الأفارقة في مجتمعات عديمة الجنسية، مثلما تم ذكره سابقا، والتي كانت منظمة حول الأسرة ومجموعات القرابة والعشيرة<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني:

### أثر الإستعمار الأوروبي في تخلف إفريقيا

يميل دعاة بناء السلام الدوليون في الغالب، إلى التركيز على الأسباب الداخلية المباشرة للصراع في المجتمعات التي مزقتها الحروب في إفريقيا، مثل الفساد والمحسوبية والسلطوية والحكم السيئ والجشع والعرق والدول الفاشلة وما إلى ذلك، وفي حين أنها أسباب جوهرية لتفسير الثقافة السياسية في إفريقيا ما بعد الاستعمار وعدم الاستقرار السياسي في الدول الإفريقية الخارجة من الحروب الأهلية، فمن المهم أيضا عدم تجاهل الماضي ودور الإستعمار في الحالة التي آلت إليها القارة الإفريقية اليوم؛ فعلى الرغم من أن الميراث الاستعماري ليس السبب الوحيد للمشاكل التي تواجهها الدول الإفريقية في فترة ما بعد الاستعمار، بيد أنه من الأهمية بمكان عدم تجاهلها بغرض فهم الأسباب الكامنة وراء النزاعات في القارة، وكذلك التوصل إلى حل دائم للحروب التي مزقت مجتمعاتها<sup>2</sup>.

خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، خضعت القارة الإفريقية كلها تقريبا للحكم الاستعماري للقوى الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال، عبر عملية سميت "التدافع من أجل إفريقيا"، وكان هذا الغزو السريع مدفوعا بمزيج من الدوافع الإستراتيجية والاقتصادية، مسترشدة بالعنصرية المتطرفة والقومية والمسيحية الإنجيلية، وتم تسهيله من خلال التقنيات الغربية الجديدة مثل السفن والقطارات التي تعمل بالبخار والعلاجات الطبية للأمراض المناطق المدارية، والمدافع ذات الحلقات السريعة؛ وتضمنت أولى الغزوات الأوروبية في فترة "التدافع" على الاستيلاء الفرنسي لتونس عام 1881، والذي تم تبريره على أنه حماية لمستعمرة

<sup>1</sup> Ibid., p. 24.

<sup>2</sup> Patrick Tom, Op. Cit., p. 10.

الجزائر المجاورة؛ والاحتلال البريطاني لمصر عام 1882، والذي أَمَن قناة السويس - وهو أمر حيوي للشحن البريطاني من وإلى الهند<sup>1</sup>.

خطط المسؤولون الأوروبيون لتقسيم إفريقيا في مؤتمر برلين عام 1884، واتفقوا على مبدأ الاحتلال الفعلي، وفي حين أن بعض المجتمعات الإفريقية خضعت للحكم الأوروبي من خلال قد معاهدات الإنتداب والوصاية، بيد أن العديد منها تعرض للغزو والهزيمة من قبل الجيوش الأوروبية، سيما بعد وصول المستعمرين من ألمانيا الموحدة إلى أجزاء من إفريقيا، الأمر الذي دفع القوى الاستعمارية القديمة مثل بريطانيا وفرنسا إلى التسريع في إضفاء الطابع الرسمي على مجالات التأثير والنفوذ<sup>2</sup>.

ولقد بدأ الغزو الاستعماري في أجزاء كثيرة من إفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر، من قبل الشركات التي شكلها رجال الأعمال الأوروبيون الأثرياء ذوي المصالح الإقتصادية الراسخة في أجزاء من القارة، والذين حصلوا على إذن لحكم الأراضي نيابة عن حكوماتهم الأصلية؛ وبعد "التدافع" الأوروبي على القارة، كانت الأجزاء الوحيدة من إفريقيا التي بقيت خارج الحكم الاستعماري الأوروبي هي إثيوبيا وليبيريا، وعلى الرغم من أن الإيطاليين استولوا على إريتريا على ساحل البحر الأحمر المهم استراتيجيا في عام 1889، إلا أن غزوهم لإمبراطورية المناطق النائية لإثيوبيا انتهى بكارثة في معركة "أدوا" Adowa عام 1896، إذ يمكن القول إن إثيوبيا كانت أقوى دولة مستقلة في إفريقيا، بينما كانت إيطاليا من بين أضعف الغزاة الأوروبيين<sup>3</sup>.

شهدت القارة أعمال عنف طويلة الأمد ومكثفة طوال القرن العشرين، مع بقاء عدد قليل جدًا من المناطق التي لم تتأثر، وتميزت العقود الأربعة الأولى من القرن المنصرم، من سنة 1900 إلى غاية سنة 1930، بحروب مستمرة من الغزو الاستعماري وقمع التمردات الإفريقية الواسعة النطاق بسبب الضرائب التي فرضها الإستعمار والاستغلال والقمع؛ وفي حين عززت الحرب العالمية الأولى بشكل عام الحكم الاستعماري في إفريقيا وأعلنت التقسيم الاستعماري للقارة، أدت الحرب

<sup>1</sup> Timothy Stapleton, Africa: War and Conflict in the Twentieth Century, (New York: Routledge, 2018); p. 4.

<sup>2</sup> Ibid., p. 4.

<sup>3</sup> Ibid., p. 5.

العالمية الثانية إلى صعود القومية الإفريقية والمطالبة بالاستقلال في الخمسينيات من القرن الماضي، وإلى غاية الثمانينيات، خاض الأفارقة سلسلة من الحروب ضد الحكام الاستعماريين مثل البريطانيين في كينيا والفرنسيين في الجزائر، وضد أنظمة المستوطنين من الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا<sup>1</sup>.

أصبحت معظم المستعمرات الإفريقية دولا مستقلة بعد حروب رئيسية، وسرعان ما أصيب التفاؤل في الستينيات بأن إفريقيا ما بعد الاستعمار ستصبح قارة مسالمة ومزدهرة بخيبة أمل، بسبب موجة الانقلابات العسكرية واندلاع أنواع مختلفة من الحروب، بحيث بدأت الحروب الأهلية عندما تحددت الحركات الانفصالية الدول الإفريقية الجديدة التي ورثت من المستعمر حدودا سياسية لم تأخذ بعين الاعتبار تاريخ المجتمعات والقبائل الإفريقية، وتفاوتات إقليمية صارخة نشأت خلال الحقبة الاستعمارية، ولقد ردت العديد من الدول الإفريقية المستقلة على تلك التمردات من خلال جمع المدنيين في معسكرات اعتقال قذرة يطلق عليها "القرى المحمية"؛ بينما أن النزاعات المباشرة بين الدول كانت أقل تواترا، نظرا لأن معظم الحكومات الإفريقية سعت إلى الحفاظ على هياكل الدولة القائمة، بالرغم من أن بعض منها، كانت تدعم بشكل غير مباشر الجماعات المتمردة في أراضي بعضها البعض<sup>2</sup>.

لم يأت الإستعمار الأوروبي بالتحضر والتقدم للقارة الإفريقية حسب ادعاءاته، ولم يجلب التحديث الإقتصادي أو يدرج معنى النظام الإجتماعي للمجتمعات الإفريقية، إنما في الواقع ما أطلق عليه المستعمرون بـ "تنمية إفريقيا" كان تعبيراً مختصراً عن "تكتيف الاستغلال الاستعماري في القارة لتطوير أوروبا الرأسمالية"، وبذلك تمت إعاقة التنمية الإفريقية السابقة وإيقافها وإعادتها إلى الوراء، ولم يتم إدخال أي شيء ذي قيمة تعويضية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., pp. 5, 6.

<sup>2</sup> Ibid., p. 6.

<sup>3</sup> Walter Rodney, How Europe Underdeveloped Africa, first published by: Bogle-L'Ouverture Publications, London and Tanzanian Publishing House, Dar-Es-Salaam 1973, Published by Black Classic Press 2011, pp. 223, 224.

استمر استعمار إفريقيا لما يزيد عن سبعين عاما في معظم أنحاء القارة، وبالرغم من أنها فترة قصيرة في سياق التطور التاريخي العالمي، ومع ذلك، كان معدل التغيير في أجزاء أخرى من العالم في تلك السنوات على وجه التحديد أكبر من أي وقت مضى؛ حيث شهدت الدول الرأسمالية ثورة تقنية لدخول العصر النووي، كما تم تدشين الاشتراكية في روسيا والصين، التي عرفت مستوى من النمو الاقتصادي المستدام أعلى مما حدث في أي بلد رأسمالي، حيث ضمنت رفاهية واستقلال الدولة بالإضافة إلى إعادة تنظيم الترتيبات الاجتماعية الداخلية بطريقة أكثر عدلا من أي وقت مضى؛ وعليه، أصبح موقف إفريقيا تجاه مستعمرها أكثر حرمانا وتأخرا في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية<sup>1</sup>.

إن العواقب السلبية للاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية تتبع أساسا من حقيقة فقدان إفريقيا لقوتها، كونها أساسية في إدارة العلاقات داخل أي مجموعة وبين المجموعات، إكتساب القوة يعني القدرة على الدفاع عن المصالح وإذا لزم الأمر فرض الإرادة بأي وسيلة متاحة، إذ تحدد مسألة القوة القدرة على المناورة في المساومة، ومدى احترام شعب لمصالح الآخر، وفي النهاية مدى بقاء الشعب ككيان مادي وثقافي، وعندما يضطر مجتمع ما للتخلي عن سلطته بالكامل لمجتمع آخر، فإن ذلك بحد ذاته شكل من أشكال التخلف، بحيث توقف الأفارقة عن وضع أهداف ومعايير ثقافية للسكان الأصليين تحت وطأة الاستعمار، وفقدوا السيطرة على الشؤون الداخلية وتنشئة فئة الشباب في المجتمع وفقا لتاريخهم وعاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم، أي نزع إفريقيا من تاريخها العتيق، وكانت تلك بلا شك خطوات كبيرة إلى الوراء<sup>2</sup>.

كان التأثير السلبي للاستعمار من الناحية السياسية مدمرا للغاية، بحيث فقدت الدول السياسية الإفريقية قوتها واستقلالها، بغض النظر عما إذا كانت إمبراطوريات كبيرة أو أنظمة سياسية صغيرة؛ تم الاحتفاظ ببعض الحكام التقليديين في مناصبهم، وبالبنية الرسمية لبعض الممالك، لكن جوهر الحياة السياسية كان مختلفا تماما، إذ انتقلت السلطة السياسية إلى أيدي حكام

<sup>1</sup> Ibid., p. 224.

<sup>2</sup> Ibid., p. 224.

أجانب، وبالرغم من مرور العديد من الدول الإفريقية في القرون السابقة بدورة النمو والانحدار، بيد أنه تحت وطأة الحكم الاستعماري لم تتمكن أي دولة إفريقية من التطور وتحقيق الإزدهار<sup>1</sup>.

استخدم الاستعمار قوته لسحق الدول الإقطاعية الباقية في شمال إفريقيا، قضى الفرنسيون على الدول الإسلامية الكبيرة في غرب السودان، وكذلك داهومي\* *Dahomey* والممالك في مدغشقر؛ في حين أن البريطانيين قضوا على مصر، والسودان المهدي، وأشانتي، وبنين، وممالك اليوروبا، سوازيلاند، ماتابيليلاند، لوزي *Lozi* وممالك بحيرة شرق إفريقيا كدول عظيمة؛ وتجدر الإشارة كذلك إلى أن عددا كبيرا من الدول الصغيرة والمتنامية أزيلت من وجه إفريقيا على يد البلجيكين والبرتغاليين والبريطانيين والفرنسيين والألمان والإسبان والإيطاليين، أما الدول الإفريقية التي بدت أنها نجت، فلم تكن سوى دمي أو بيدقا على رقعة شطرنج الإحتلال الأوروبي، على سبيل المثال، احتفظ ملك المغرب بوجوده الإسمي في ظل الحكم الاستعماري الذي بدأ في عام 1912؛ والشيء نفسه ينطبق على باي تونس، لكن المغرب وتونس كانتا تحت سلطة الإداريين الاستعماريين الفرنسيين، حيث تمت إزالة الحكام الإقطاعيين<sup>2</sup>.

إن نمط وقف التطور السياسي الإفريقي له بعض السمات التي لا يمكن تقديرها إلا بعد تمحيص دقيق وسحب الغشاوات التي وضعها المستعمرون على الأعين، ومن الأمثلة المثيرة للاهتمام نذكر "دور المرأة في المجتمع"، إذ ولغاية الوقت الحالي، فشل المجتمع الرأسمالي في حل مشكلة عدم المساواة بين الرجل والمرأة، والتي كانت مترسخة في جميع أنماط الإنتاج قبل

<sup>1</sup> Ibid., p. 225.

\* نشأت مملكة داهومي من حوالي عام 1600 حتى 1904 ضمن ما يُعرف حاليًا باسم بنين، وهي دولة تقع في غرب إفريقيا. بحلول القرن الثامن عشر، كانت مملكة داهومي على طريق النمو الاقتصادي والتوسع، ولقد أسست جل ثروتها من تجارة الرقيق مع التجار الأوروبيين، وكانت مملكة داهومي معروفة بأعمالها الفنية المعقدة، ووحدها العسكرية المكونة بالكامل من النساء والمعروفة باسم داهومي أمازونز؛ مع منتصف القرن التاسع عشر، بدأت المملكة في التدهور بضغط من بريطانيا، وتزايد التوترات مع فرنسا، الأمر الذي مهد الطريق للحرب، وأدى إلى ضم البلاد إلى الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية.

Robin Law, "Dahomey and the Slave Trade: Reflections on the Historiography of the Rise of Dahomey", The Journal of African History Vol. 27, No. 2, Special Issue in Honour of J.D.Fage, Published By: Cambridge University Press 1986, pp. 237-267.

<sup>2</sup> Walter Rodney, Op. Cit., p. 225.

الاشتراكية، وبشكل موضوعي كان هناك تدهور في وضع المرأة الإفريقية بسبب الحكم الاستعماري<sup>1</sup>.

يُظهر تقييم واقعي لدور المرأة في إفريقيا ما قبل الحقبة الاستعمارية اتجاهين متناقضين ولكن مجتمعين: في المقام الأول، تم استغلال النساء من قبل الرجال من خلال ترتيبات تعدد الزوجات المصممة للاستيلاء على قوة عمل النساء، وكان هذا الاستغلال مصحوبا بالظلم؛ في حين كان هناك اتجاه مضاد لضمان كرامة المرأة بدرجة أكبر أو أقل في جميع المجتمعات الإفريقية، فقد كان حق الأم سمة سائدة في المجتمعات الإفريقية، وتحظى النساء على وجه الخصوص بمجموعة متنوعة من الامتيازات بناء على حقيقة أنها كانت مفاتيح الميراث<sup>2</sup>.

والأهم من ذلك، أن بعض النساء كان لديهن سلطة حقيقية بالمعنى السياسي، تُمارس إما من خلال الدين أو مباشرة داخل الجهاز السياسي الدستوري، ففي موزمبيق، على سبيل المثال، أصبحت أرملة أحد ملوك "نغوني" \* *Nguni* هي الكاهنة المسؤولة عن الضريح الذي أقيم في مكان دفن زوجها المتوفى، وكان على الملك الحاكم أن يستشيرها في جميع الأمور الهامة، وفي حالات قليلة، كانت النساء في الواقع رئيسات دولة؛ وكان الدور الأكثر أهمية للمرأة الإفريقية هو دور "الملكة الأم" أو "الملكة الأخت"، فمن الناحية العملية، تم شغل هذا المنصب من قبل امرأة من الدم الملكي، والتي قد تكون أم أو أخت أو عمة للملك الحاكم في أماكن مثل مالي وأشانتي وبوغندا،

<sup>1</sup> Ibid., p. 226.

<sup>2</sup> Ibid., p. 226.

\* شعب "نغوني" *Nguni* يشمل مجموعات البانتو العرقية المرتبطة ارتباطا وثيقا بموطنها الأصلي في جنوب إفريقيا، ولها فروع في البلدان المجاورة. تصنف شعوب نغوني إلى ثلاث مجموعات فرعية كبيرة، وهي نغوني الشمالية ونغوني الجنوبية و"نديبيلي" *Ndebele*؛ يعتبر الزولو *Zulu* والسوازي *Swazi* من بين قبائل نغوني الشمالية. بينما يعتبر مجتمع *Xhosa* أكبر مجتمع نغوني الجنوبية، كما إن مجتمعات *Thembu* و *Mpondo* المجاورة هي أيضا من مجتمعات نغوني الجنوبية المعروفة جيدا، وغالبا ما توصف بأنها مجموعات فرعية من *Xhosa*.

Thomas N. Huffman, "The archaeology of the Nguni past", Southern African Humanities, Vol. 16, pp. 79-111, Pietermaritzburg, December, 2004.

وهي مناصب ذو تأثير كبير، إذ كانت هناك مناسبات أين مثلت فيها "الملكة الأم" القوة الحقيقية والملك الذكر مجرد دمية<sup>1</sup>.

ما حدث للنساء الإفريقيات في ظل الاستعمار هو اختفاء الامتيازات والحقوق الاجتماعية والدينية والدستورية والسياسية، بينما استمر الاستغلال الاقتصادي واشتد في كثير من الأحيان، ذلك أنه تقليدياً، كان الرجال الأفارقة يقومون بالعمل الشاق المتمثل في قطع الأشجار، وتطهير الأرض، وبناء المنازل، وما إلى ذلك، بصرف النظر عن شن الحروب والصيد، وعندما طُلب منهم مغادرة مزارعهم للبحث عن عمل، تولت النساء كل مهمة ضرورية سيما للحصول على المواد الغذائية والإبقاء على أنفسهن والأطفال وحتى الرجال على قيد الحياة. علاوة على ذلك، بما أن الرجال دخلوا قطاع العمل والمال بسهولة وبأعداد أكبر من النساء، فقد أصبح عمل المرأة أدنى بكثير من عمل الرجال في نظام القيم الجديد للاستعمار، بحيث تم تقسيم العمل على أساس الجندر، ليتم تخصيص العمل التقليدي للمرأة، لذلك كان التدهور في وضع المرأة الإفريقية مرتبطاً بفقدان السلطة السياسية من قبل المجتمع الإفريقي ككل وما يترتب على ذلك من فقدان الحق في وضع معايير محلية لمن يستحق العمل ومن لا يستحقه<sup>2</sup>.

علاوة على ذلك، فإن معظم اقتصادات دول إفريقيا ما بعد الإستعمار لم تستطع تلبية التوقعات الاقتصادية للتنمية، مما جعل الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمار تفتقر إلى الشرعية، ونظراً لأن قادة الدول الإفريقية واجهوا تحدياً خطيراً يتمثل في الحصول على هيمنة كافية على مجتمعاتهم من أجل تثبيت قوتهم وإضفاء طابع الشرعية عليها، فقد أصبح من الصعب عليهم استخدام السياسات والمؤسسات الإنمائية لتوليد الدعم لأنفسهم، فهو أمر يحتاج إلى مستوى من الولاء البيروقراطي، مما أدى إلى تشجيع نمو الفساد والسعي وراء الريع والافتراس والمحسوبية من بين أنشطة أخرى في العديد من الدول الإفريقية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Walter Rodney, Op. Cit., pp. 226, 227.

<sup>2</sup> Ibid., p. 227.

<sup>3</sup> Patrick Tom, Op. Cit., p. 29.

لم تتمكن الهياكل التي ورثتها الدول الإفريقية من الاستعمار من تعزيز النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، بل ساهمت في تقويض فعالية الدولة وأصبحت آلية للحفاظ على قاعدة اجتماعية واقتصادية غير ملائمة؛ ومع الركود العالمي في أواخر السبعينيات، واجهت العديد من الدول الإفريقية أزمة اقتصادية خطيرة هدّدت إلى حد ما العلاقات الموروثة الجديدة منذ أن أصبحت تعتمد بشكل متزايد على الجهات الخارجية، بما في ذلك رعاتها الدوليين، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقاً، كما انخرطت هذه الفواعل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، مما ساهم في تقويض مبدأ سيادة الدولة الذي دافعت عنه منظمة الوحدة الإفريقية في بدايتها في أوائل الستينيات<sup>1</sup>.

أدى الاستعمار الأوروبي لإفريقيا إلى إنشاء دول ذات حدود سياسية مصطنعة، مما أدى إلى تقويض المؤسسات السياسية القائمة وإدماجها بشكل خاص في الاقتصاد العالمي، ومن المنير للاهتمام، أن محاولات الفواعل الدولية لإخراج هذه الدول من دوامة الفوضى والصراع العنيف، تتم باستخدام سياسات دون فهم السياق الذي يتم فيه تنفيذ برامج بناء السلام بما في ذلك الأسباب الجذرية للصراع والثقافة السياسية في الدول الإفريقية المعنية.

<sup>1</sup> Ibid., p. 30.

## المطلب الثالث:

## التدخلات الأجنبية في إفريقيا ما بعد الفترة الكولونiale

عانت الدول الإفريقية مع اقتراب الحرب الباردة من نهايتها في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من الأزمات على الصعيدين السياسي والإقتصادي، وما إن تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، كانت الدول الإفريقية منهارا اقتصاديا ومنهكة بالانقسامات السياسية، وعلى الرغم من أن الفساد والحرب وسوء الإدارة الاقتصادية كانت مسؤولة عن الكثير من الدمار، إلا أن موقع هذه البلدان في الاقتصاد السياسي العالمي كان أيضا عاملا مؤثرا، ففي العقود التي أعقبت الاستقلال، واصلت معظم الدول الإفريقية الممارسات الاستعمارية القائمة على تصدير سلع أولية منخفضة الثمن واستيراد سلع مصنعة باهظة الثمن من الغرب، وبسبب افتقارهم إلى الموارد النفطية المكررة الخاصة بهم، فقد اضطروا إلى استيراد المنتجات البترولية الضرورية لتطورهم الاقتصادي، ونتيجة لذلك، كان للأزمة الاقتصادية العالمية في السبعينيات والثمانينيات تأثير كارثي على جزء كبير من القارة الإفريقية<sup>1</sup>.

أمام عجزها الإقتصادي، اقترضت البلدان الإفريقية بكثافة من البنوك التجارية والحكومات الأجنبية، وفي كثير من الحالات، كانت القيمة السنوية لتسديد الديون معادلة للجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي للبلد أو أرباح الصادرات، ومع ارتفاع أسعار الفائدة في منتصف الثمانينيات، لم تتمكن العديد من الدول الإفريقية من سداد الديون والفوائد السنوية المستحقة على ديونها، مما جعلها تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على المساعدة، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات كانت على استعداد لمساعدة الحكومات الإفريقية في سداد ديونها، إلا أن قروضها كانت مرتبطة بشروط<sup>2</sup>، وهو ما فتح باب تدخل المؤسسات المالية الدولية في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية وإغراقها في المديونية.

<sup>1</sup> Elizabeth Schmidt, Foreign Intervention in Africa: From the Cold War to the War on Terror, (New York: Cambridge university press, 2013), pp. 195, 196.

<sup>2</sup> Ibid., p. 196.

ضغطت المؤسسات المالية الدولية على الحكومات الإفريقية لتبني إصلاحات موجهة نحو السوق من خلال الحد من التوسع المالي وخفض الإنفاق الاجتماعي، بحيث تمثل تصور المؤسسات المالية الدولية للتطور السياسي في إضفاء الطابع الديمقراطي الغربي، بينما تتجسد التنمية الاقتصادية في التحرر الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى إثارة المعارضة ضد الحكومة والعداء تجاه المؤسسات المالية الدولية، في ظل عدم الاستقرار السياسي وتزايد المطالب العامة لزيادة رواتب العمال في العديد من الدول الإفريقية، ذلك أن الديمقراطية التي تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية والاقتصادية والمساواة لا يمكن تحقيقها في سياق الأسواق المفتوحة أو الحرة، فبرامج التكيف الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية على الدول الإفريقية المستدينة، بل أدت إلى ترسيخ الفقر الجماعي، والذي يتعارض مع الديمقراطية المستدامة، وإنما هذه البرامج سعت إلى بناء الاقتصاد الإفريقي وفقا لمتطلبات الرأسمالية العالمية<sup>1</sup>.

وهكذا، استغلت المؤسسات المالية الدولية تدخلها لفرض شرط التحول الديمقراطي واللامركزية الاقتصادية الصارمة على إفريقيا، على الرغم من أن المشروطة كانت تقتصر في البداية على التحرير الاقتصادي، بيد أن هذه المؤسسات لاحظت أن الضرورة تكمن في إصلاح الأنظمة السياسية أولاً، لتسهيل تشغيل الإصلاحات الاقتصادية الفعالة من خلال تضمين المبادئ الأساسية مثل الشفافية والمساءلة في إدارة الاقتصاد<sup>2</sup>.

استجابت الحكومات الإفريقية للمشروطة المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية، بتنفيذ تدابير التقشف التي زادت من تأزم الأوضاع الاقتصادية في القارة، إذ ارتفع معدل التضخم إلى 7.7% في عام 1982 ثم ارتفع إلى 23.2% بحلول عام 1983، ثم ارتفع إلى 39.6% في عام 1984، بالإضافة إلى ارتفاع العجز المالي وانخفاض مستوى معيشة المجتمعات الإفريقية بشكل كبير، ولقد تجلت هذه الأزمة الاقتصادية في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها من المواد الأساسية التي هددت بعد ذلك الاستدامة الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي، وبحلول نهاية

<sup>1</sup> Adeoye Akinola, "The Role of International Financial Institutions in Africa", In: Samuel Ojo Oloruntoba and Toyin Falola (Editors), The Palgrave Handbook of African Politics, Governance and Development, (New York: Palgrave Macmillan, 2018), pp. 679-693; p. 685.

<sup>2</sup> Ibid., p. 686.

الثمانينيات، انهارت برامج التكيف الهيكلي في حوالي ثلاثين دولة إفريقية؛ ومما لا شك فيه أن المؤسسات المالية الدولية قد عمقت ديون الدول الإفريقية وخلقت صفقات سداد غير قابلة للتحقيق من خلال الفوائد المتفاقمة المدفوعة على القروض، وخطط السداد الصارمة وغير التقدمية، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية غير الحكيمة المفروضة على دول القارة، بحكم عدم توافقها مع طبيعة وخصوصية هذه الأخيرة<sup>1</sup>.

كما اتخذ التدخل الأجنبي بعد الحرب الباردة خصائص جديدة، حيث لم تعد الدولة وداعموها الأجانب يحتكرون وسائل الإكراه، إذ أصبحت الحروب مخصصة ومعولمة، وباتت الدول تخوض منافسات للسيطرة على السلطة والموارد من قبل الفصائل الخاصة - أمراء الحرب، والعصابات الإجرامية، والجماعات المتمردة، والجنود المتمردين، والمرتزقة الأجانب القدامى وتحولهم الجديد كشركات عسكرية خاصة- ولقد شارك في التدخل الأجنبي خلال هذه الفترة دول مجاورة بالإضافة إلى قوى غير إفريقية، وفي حالات أخرى، كانت التدخلات متعددة الجنسيات، بمشاركة الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، وقوات حفظ السلام الإقليمية، أو المنظمات الإنسانية الدولية، وقد تدخلت بعض هذه الهيئات لمراقبة وإنفاذ اتفاقيات السلام أو لتسهيل عمليات الإغاثة الإنسانية، وفي حالات أخرى، استغلت القوى الأجنبية وقوات حفظ السلام تفكك الدولة للترويج لأهدافها الإستراتيجية واستغلال الموارد الطبيعية<sup>2</sup>.

كما تنوعت مصادر التمويل في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ تم تمويل الحروب الجديدة بشكل عام ليس من قبل الدول الراعية الأجنبية ولكن عن طريق نهب الموارد الطبيعية، ونهب السكان المحليين، والاستيلاء على المساعدات الإنسانية الدولية، وتهريب الأسلحة، وغسيل الأموال، وتهريب المخدرات، ولأن العديد من الجماعات كانت موالية لاستمرار الحرب، فقد فشلت اتفاقيات السلام في كثير من الأحيان<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., pp. 686, 687, 688, 689.

<sup>2</sup> Elizabeth Schmidt, Op. Cit., pp. 193, 194.

<sup>3</sup> Ibid., p. 194.

على النقيض من فترة الحرب الباردة، تعرضت الدول الأجنبية خلال أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين لانتقادات شديدة لإخفاقها في التدخل أكثر من الإنتقادات حول تدخلها بحد ذاته، سيما بعد رفض المجتمع الدولي التحرك لمنع الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 والتطهير العرقي في دارفور عام 2003-2004، الأمر الذي جعل الأمم المتحدة تتخذ إجراء غير مسبوق، ففي عام 2005، تبنت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة قراراً\* يُحمّل الدول مسؤولية حماية مواطنيها "من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية" ومنح المجتمع الدولي الحق في التدخل العسكري إذا فشلت الدول في الوفاء "بمسئوليتها في الحماية"، وهو قرار يتعارض القرار مع مبدأ سيادة الدولة المنصوص عليه في القانون الدولي منذ القرن السابع عشر والمكرس في ميثاق الأمم المتحدة<sup>1</sup>.

ظلت الحكومات مترددة في وضع سوابق يمكن استخدامها ضدها في المستقبل، ونادراً ما خصصت الدول القوية الموارد أو الأفراد اللازمين لتنفيذ هذا القرار، لغاية عام 2011، عندما شنت الأمم المتحدة والقوات الفرنسية ضربات عسكرية ضد معازل الحكومة في ساحل العاج، كما شنت منظمة حلف شمال الأطلسي "الناطو" غارات جوية، بموافقة الأمم المتحدة، ضد الدبابات والمدفعية الحكومية في ليبيا لحماية أرواح المدنيين المعرضين لهجوم من قبل قوات أمن الدولة، وبينما كان التدخل الأجنبي مبرراً على أساس حماية أرواح المدنيين، فإن القوة العسكرية الخارجية دعمت أيضاً حركات التمرد المحلية التي مهدت الطريق لتغيير النظام<sup>2</sup>.

لم تكن إفريقيا من الأولويات على أجندة الولايات المتحدة الأمريكية، التي خفضت مساعداتها الخارجية والإنمائية بشكل حاد خلال تسعينيات القرن المنصرم، ولغاية أحداث 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية، أين حل الإرهاب محل الشيوعية باعتباره التهديد الوجودي الجديد للأمن القومي الأمريكي، وذريعة جديدة شرعنت التدخل الأمريكي في الخارج،

\* UN General Assembly, "2005 World Summit Outcome," paragraphs 138 – 9 , adopted September 15 , 2005 , accessed on: July 11<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:

[https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A\\_RES\\_60\\_1.pdf](https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_60_1.pdf)

<sup>1</sup> Elizabeth Schmidt, Op. Cit, p. 194.

<sup>2</sup> Ibid., p. 195.

وخلال العقد الأول من الحرب العالمية على الإرهاب (2001-2010)، جددت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها للقارة، وزادت دعمها للأنظمة الإفريقية في الدول الإستراتيجية مقابل التعاون في مكافحة الإرهاب<sup>1</sup>.

لم يتوقف التدخل الأمريكي في القارة الإفريقية بعد سنة 2001 بالتعاون مع دول القارة لمكافحة الجماعات الإرهابية، خاصة في الساحل الإفريقي، بل إن "إدارة بوش الابن" قررت إنشاء قيادة عسكرية أمريكية أخرى تختص بالقارة الإفريقية وحسب، وهو ما كان عند تأسيس قيادة "أفريكوم" *AFRICOM*، بيد أن الهدف الأساسي من وراء إنشاء هذه القيادة العسكرية تمثل في حماية الإمدادات النفطية الأمريكية من تهديد الجماعات الإرهابية، سيما تلك الآتية من خليج غينيا، التي اكتسبت أهمية حيوية للأمن الطاقوي الأمريكي في ظل العراقيل التي تواجهها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، من جهة أخرى، فإن قيادة الأفريكوم وحدت الجهود العسكرية الأمريكية في القارة لتتصدى للوجود الصيني المتزايد في هذه الأخيرة؛ ولقد تم إطلاق قيادة الأفريكوم رسميا في أكتوبر عام 2007<sup>2</sup>.

واجه إنشاء قيادة الأفريكوم رفضا واسعا من طرف الدول الإفريقية، التي عارضت بشدة زيادة الوجود العسكري الأمريكي في القارة، سيما عندما بدأ الإدارة الأمريكية عملية البحث عن مقر لقيادة الأفريكوم في إحدى الدول الإفريقية، وفي السياق نفسه، صرح وزير الخارجية الجزائري آنذاك "محمد بجاوي" في 3 مارس 2007، أن الجزائر لن تقبل إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، فذلك يتعارض مع سيادتها واستقلالها؛ وعلى الرغم من معارضة أغلبية القادة والمسؤولين الأفارقة، غير أن بعض الحكومات الإفريقية أعلنت دعمها لقيادة الأفريكوم بموافقتها لاستقبال مقرها على أراضيها، ومن بينها: السنغال، مالي، غانا، ناميبيا، ساوتومي وبرنسيب، غينيا الاستوائية، كينيا،

<sup>1</sup> Ibid., p. 195.

<sup>2</sup> قاسي فوزية، "القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا "الأفريكوم" ودورها في أمنة القارة السمراء"، مقال منشور على موقع (قراءات إفريقية) بتاريخ 30 أوت 2018، تم تصفح بتاريخ: 12 جويلية 2022، متوفر على الرابط أدناه:

<https://www.qiraatafrican.com/home/new/>

جيبوتي، بوتسوانا، وليبيريا؛ وبعد مشاورات واسعة النطاق، قرّرت واشنطن أن يكون مقر "الأفريكوم" في مدينة "شتوتغارت" Stuttgart الألمانية؛ حيث يتواجد مقر القيادة الأمريكية لأوروبا "الأوكوم"<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، بدون صفحة.

## المبحث الثاني:

### الحروب والنزاعات المسلحة في إفريقيا

عند دراسة الحروب العديدة التي نشبت في إفريقيا في القرن المنصرم والحالي، من المهم النظر في الصور النمطية الكثيرة للقارة والأفارقة، إذ هناك ميل مؤسف في وسائل الإعلام الشعبية لشرح النزاعات في إفريقيا على أنها ناتجة عن العنف المتأصل في المجتمعات الإفريقية، التي تسودها الصراعات البدائية المزعومة بين المجموعات العرقية الإفريقية، والتي غالباً ما توصف بالنزاعات الإثنية أو الحروب القبلية، ومثل هذه الآراء غير مفيدة في فهم النزاعات المسلحة في إفريقيا لأنها لا تقدم تفسيرات محددة أو دقيقة لسياقات السلم والصراع في القارة.

لقد عانى الكثير من الأفارقة لفترة طويلة من الآثار الفظيعة للحروب، مثل العنف والنزوح وانعدام الأمن الغذائي والصدمات النفسية ونقص التعليم والرعاية الصحية الأساسية، وتجاهل الأسباب التاريخية للحروب وتداعياتها في إفريقيا الحديثة لن يسهم إلا في مآسي مماثلة مستمرة حتى القرن الحادي والعشرين.

يفسر هذا المبحث سياقات السلم والصراع في إفريقيا، محلاً الدوافع المؤدية للنزاعات المسلحة، والأسباب التاريخية المؤججة للصراعات الإثنية، مع التأكيد على الدور الذي لعبه الإحتلال الأوروبي في هذه الحروب؛ وعليه ينقسم المبحث إلى ثلاث مطالب وفقاً لما يلي:

- المطلب الأول: سياقات السلم والصراع في إفريقيا.
- المطلب الثاني: دوافع النزاعات المسلحة في إفريقيا.
- المطلب الثالث: الصراعات الإثنية في إفريقيا.

## المطلب الأول:

## سياقات السلم والصراع في إفريقيا

ظل السلم بعيد المنال في القارة الإفريقية في الفترة ما بعد الكولونالية، بحيث أثبت التاريخ أن تحقيق السلام والتنمية هو أكثر صعوبة وتعقيدا بكثير مما كان يتصوره الأفارقة في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة، وذلك راجع إلى مجموعة من العوامل المحلية والخارجية، سيأتي التفصيل فيها لاحقا؛ هذا، ولقد سيطرت صورتان متناقضتان على المنظور العام، إن لم يكن التصور العالمي لإفريقيا<sup>1</sup>:

الأولى، تتمثل في الصورة الخطيرة والغامضة للقارة الإفريقية، الغارقة في الحروب العنيفة الدائمة والصراعات المسلحة الدموية، وعدم الاستقرار السياسي الدائم، والأزمات الاقتصادية، والمجاعة، والأمراض والفقر، وهي ميزات ترمز إلى القارة اليائسة والمأزق الإفريقي.

الثانية، تتمثل في صناعة السينما الهوليوودية لإفريقيا، وصور مجلة ناشيونال جيوغرافيك للحياة البرية الإفريقية، والتي زادت من شعبية رحلات السفاري والسياحة في القارة، ولكن في نفس الوقت عمقت من صورتها الخطرة والغامضة والغريبة، وعززت النظرة العالمية السائدة لإفريقيا على أنها "القارة المأساوية". لذلك ليس من المستغرب أن الجزء الأكبر من التغطية الإخبارية لوسائل الإعلام لإفريقيا تعكس القوالب النمطية للقارة، مع قلة الإهتمام بقصص النجاح فيها، ولقد كان للتقارير السلبية لوسائل الإعلام الغربية عن الأحداث الإفريقية أثر في إقناع الجمهور الغربي وكذلك السياسيين، بأن إفريقيا هي حالة ميؤوس منها.

إن هذا المنظور السائد أعطى الانطباع بأن إفريقيا قارة متجانسة، كما أنه قيد بشكل أساسي فهم طبيعة وديناميكيات وتعقيدات السلم والصراع في إفريقيا، وفي هذا الإطار فإن هناك نوعان من الصور النمطية الشائعة المستخدمة لنقل فكرة القارة المتجانسة: الأولى تصور القارة بأكملها كدولة واحدة، أو تصفها كبلد واحد؛ أما الثانية فتصور إفريقيا كمنطقة واحدة، ليس فقط من

<sup>1</sup> David J. Francis, "Introduction: understanding the context of peace and conflict in Africa"; In: David J. Francis (Editor), Peace and conflict in Africa, Zed Books, london / new york, 2008, pp.3- 15, p.3.

حيث الحجم القاري ولكن أيضا من حيث المصطلحات دون الإقليمية، حيث لا يوجد تمييز بين ما يوصف غالبا بـ "الأفارقة الخمسة"، أي الغرب والجنوب والشرق والوسط والقرن الإفريقي والشمال المغربي، بحيث تخفي هذه الصور النمطية والتصورات المبسطة حقيقة مهمة مفادها أن إفريقيا قارة متنوعة وغير متجانسة ومعقدة، وينعكس هذا في مختلف شعوبها وثقافتها وبيئاتها الإيكولوجية وتجاربها التاريخية وجغرافياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية<sup>1</sup>.

تجدد الاهتمام الدولي في القارة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وإعلان الحرب العالمية على الإرهاب، أين برزت تحديات السلم والأمن في إفريقيا كمصدر قلق عالمي، إلى جانب التزام الرأسمالي الجديد، الصيني والغربي، على موارد الطاقة (النفط والغاز) في إفريقيا، إذ بدأ هذا التركيز الدولي غير المسبوق على إفريقيا في عام 2005 مع لجنة إفريقيا برئاسة "توني بلير" *Tony Blair* كجزء من مبادرة المملكة المتحدة البريطانية ومجموعة الثماني لوضع القارة على رأس الأجندة الدولية، وقد تبع ذلك مبادرات مساعدة ذات طابع تجاري، وحملات لجمع التبرعات، وتبني مشاهير هوليوود للأطفال الأفارقة<sup>2</sup>.

وللتأكيد على الأهمية العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية المتزايدة لإفريقيا في الشؤون العالمية، أعلن الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن" *George W. Bush* رسميا في فبراير من عام 2007 عن إنشاء القيادة الأمريكية في إفريقيا "أفريكوم" والتي تتولى حماية المصالح الأمريكية في القارة، وقد أدى التركيز الدولي المتجدد على إفريقيا إلى إبراز ضرورة إحلال السلم وتسوية النزاعات في القارة كشرط أساسي لتوطيد الديمقراطية والاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية المستدامة<sup>3</sup>.

إن بناء السلم ليس بالأمر الجديد في إفريقيا، فالتاريخ يؤكد أن إفريقيا هي مهد الإنسانية، وهو ما يشير إلى وجود موارد ومؤسسات محلية غنية ومتنوعة لحل النزاعات وبناء السلم يعود تاريخها إلى قرون خلت؛ ولقد حققت الآليات المبكرة لحل النزاعات الأصلية في إفريقيا ما قبل

<sup>1</sup> Ibid., pp. 3, 4.

<sup>2</sup> Ibid., pp. 8, 9.

<sup>3</sup> Ibid., p. 9.

الاستعمار درجة كبيرة من النجاح في الحفاظ على النظام وضمان التعايش السلمي بين الجماعات، إذ كان حل النزاع في معظم المجتمعات الإفريقية يسترشد بمبدأ التوافق والمسؤولية الجماعية والتضامن المجتمعي<sup>1</sup>.

الجديد هو تصدير وفرض تدخلات بناء السلم والتنمية القائمة على أساس "مشروع السلم الليبرالي، الذي يجمع بين فكرة "الليبرالية" كما هو الحال في المعتقدات الليبرالية الاقتصادية والسياسية المعاصرة، وبين فكرة "السلام" التي تشير إلى نزعة السياسة الحالية نحو حل النزاعات وإعادة البناء المجتمعي؛ وتعكس وجهة النظر هذه الفكرة القائلة بأن المجتمعات التي مزقتها الحروب يمكن ويجب إعادة بنائها من خلال استخدام عدد من الاستراتيجيات المترابطة والمتناغمة من أجل التحول، وينصب التركيز على منع النزاعات وحلها وبناء المؤسسات وتقوية منظمات المجتمع المدني<sup>2</sup>.

ووفقاً للمنظمات غير الحكومية، فإن ما تقدم ممكن تحقيقه، من خلال إنشاء عمليات المصالحة، كما حدث في جنوب إفريقيا من خلال لجنة الحقيقة والمصالحة، والمحكمة الخاصة في سيراليون وعملية أروشا، وإنشاء *Gacaca* في رواندا، بالإضافة إلى بناء المؤسسات، والتحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي من خلال المبادرات التي تركز على هياكل الدولة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من إعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد الصراع؛ وبشكل عام، يتمثل الهدف من بناء السلم المستدام في ضمان تحرك المجتمع نحو معالجة الأسباب الأساسية للصراع وتغيير المواقف النمطية للتفاعل بين الأطراف المتنازعة<sup>3</sup>.

إلى جانب مشروع السلم الليبرالي، فإن ما يمكن الإشارة إليه فيما يخص ممارسات بناء السلم الإفريقية هو عدم الاعتماد على المقاربة الإفريقية لإدارة الصراع، التي ينصب التركيز فيها على إعادة بناء العلاقات المنهارة وضمان الانسجام، ومع ذلك، فقد تم إعاقة أهمية الاستراتيجيات التقليدية وقابليتها للتطبيق إلى حد كبير بسبب التسييس والفساد وإساءة استخدام الهياكل التقليدية،

<sup>1</sup> Tony Karbo, "Peace-building in Africa"; In: David J. Francis (Editor), Peace and conflict in Africa, Zed Books, london / new york, 2008, pp. 113-130, p.113.

<sup>2</sup> Ibid., p. 113.

<sup>3</sup> Ibid., p. 116.

الأمر الذي أدى بشكل مطرد إلى نزع الشرعية عن إدارة الصراع المبنية حولها، وتقليل الثقة في فعاليتها، وتميل المقاربات الإفريقية إلى التركيز على العملية بدلا من النتيجة، والهدف هو تقليل النزاعات واحتوائها ومنع تصاعدها، وعلى الرغم من أن عملية السلم الليبرالية لديها ميول قوية لاستخدام مقاربة من أعلى إلى أسفل لبناء السلم، إلا أن قوتها تكمن في أنها تركز على كل من العملية والنتيجة<sup>1</sup>.

تعتبر عملية تسريح المقاتلين ونزع سلاحهم وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم المحلية واحدة من أكثر التحديات إلحاحا وتعقيدا التي تواجه حالات ما بعد النزاع.

كما توضح الأمثلة من موزمبيق وأنغولا وليبيريا وزيمبابوي، فإن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سيئة التصميم والتنفيذ، وتزيد من احتمالية العودة إلى الصراع، في ليبيريا، على سبيل المثال، أدت الطريقة العشوائية التي تم بها تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عام 1995 إلى عودة ظهور الحرب، ذلك أنه لم يتم نزع سلاح "تشارلز تيلور"<sup>2</sup> *Charles Taylor* وجماعته المتمردة بالكامل، ولم يتم إعادة دمجهم في المجتمع، ولقد أتاح هذا

<sup>1</sup> Ibid., p. 117.

<sup>2</sup> تشارلز ماك آرثر غانكاي تيلور (من مواليد 28 يناير 1948) هو سياسي ليبيري سابق وأمير حرب مُدان، شغل منصب الرئيس الثاني والعشرين لليبيريا من 2 أوت 1997 حتى استقالته في 11 أوت 2003، خلال فترة ولايته، اتهم تيلور بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية نتيجة لتورطه في الحرب الأهلية في سيراليون (1991-2002). على الصعيد المحلي، نمت معارضة حكومته، وبلغت ذروتها عند اندلاع الحرب الأهلية الليبيرية الثانية (1999-2003). بحلول عام 2003، كان تيلور قد فقد السيطرة على جزء كبير من الريف ووجهت إليه لائحة اتهام رسمية من قبل المحكمة الخاصة لسيراليون. في ذلك العام، استقال نتيجة الضغط الدولي المتزايد، وذهب إلى المنفى في نيجيريا. في عام 2006، طلبت إلين جونسون سيرليف، رئيسة ليبيريا المنتخبة حديثاً، تسليمه رسمياً، واحتجزته سلطات الأمم المتحدة في سيراليون ثم في سجن هاغلاندين في لاهاي في انتظار محاكمته من قبل المحكمة الخاصة، وأدين في أبريل 2012 بجميع التهم الإحدى عشرة التي رفعتها المحكمة الخاصة، بما في ذلك الإرهاب والقتل.

History.com Editors, "Former Liberian president Charles Taylor found guilty of war crimes", article published on website: HISTORY, in May 18<sup>th</sup>, 2018, accessed in: July 1<sup>st</sup>, 2022, available on the link below:

<https://www.history.com/this-day-in-history/former-liberian-president-charles-taylor-found-guilty-of-war-crimes>

الوضع لتاييلور ورجاله بإعادة تجميع صفوفهم بسرعة، وعليه، فإنه لا يمكن تحقيق السلم المستدام إلا من خلال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فهذه البرامج ضرورية ليس فقط لحل الجماعات المسلحة، ولكن أيضا لتوفير شبكة آمنة انتقالية للمقاتلين السابقين، من خلال إعادة إدماجهم المستدامة طويلة الأجل في أطر آمنة بعد انتهاء الصراع<sup>1</sup>.

بناء على ما تقدم، فإن الافتراض الأساسي لمشروع السلم الليبرالي هو أن بناء السلم في حالات ما بعد الصراع من شأنه أن يؤدي إلى الديمقراطية، والتي بدورها ستحول المجتمعات إلى السياسة الانتخابية السلمية وتطوير الأسواق الرأسمالية بعيدا عن العنف، مما سيعزز النمو الاقتصادي المستدام، أو ما يعرف بـ "الهندسة الاجتماعية"؛ ورغم أن هذه المقاربة مفيدة، بيد أنها لا تعالج النطاق الكامل للقضايا الإفريقية السياقية المعاصرة لمجتمعات ما بعد الصراع؛ إذ لتحقيق بناء السلم المستدام، يجب توسيع نطاق أنشطة بناء السلم لتشمل الآليات التقليدية لإدارة الصراع وبناء السلم، أي أنه يجب إدماج كل من مشروع السلم الليبرالي والآليات الداخلية التقليدية لبناء السلم سويا من أجل تحقيق السلم المستدام<sup>2</sup>.

وبالحديث عن الديمقراطية، يجادل "إلونغا كابونغو" *Ilunga Kabongo* بأن الديمقراطية ليست غريبة في جوهرها على الشعوب الإفريقية، بحيث يقر بوجود نوع من الديمقراطية في إفريقيا قبل الإستعمار، في حين يرى العديد من السياسيين والباحثين الأفارقة وغير الأفارقة بأن إفريقيا ليست مستعدة للديمقراطية، وهذا التأكيد يأتي ضد مفهوم الديمقراطية بحد ذاته، ذلك إن الإيحاء بأن إفريقيا ليست بيئة مستقبلة للديمقراطية هو إضفاء للشرعية أو تبرير للعنف الذي يحدث في مسار التحول الديمقراطي، ومع ذلك فإن هناك العديد من العوامل التي تتحدى إنشاء وتوطيد الديمقراطية في إفريقيا، منها مركزية الحكومات، شخصنة السلطات، السياسات العرقية، والافتقار إلى الشفافية والمساءلة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Tony Karbo, Op. Cit., p.124.

<sup>2</sup> Ibid., p. 130.

<sup>3</sup> Belachew Gebrewold, Democracy and democratization in Africa, In. David J. Francis (Editor), Peace and conflict in Africa, Zed Books, london / new york, 2008, pp. 148-170, pp.157, 158.

وفي هذا السياق، فإن هناك عدة أمثلة يمكن ذكرها عن فشل مسار الديمقراطية في إفريقيا، مثل إخفاقات عملية التحول الديمقراطي لإثيوبيا وإريتريا في النصف الأول من التسعينيات، كرمز لقيادة إفريقية جديدة، بعد اندلاع الحرب الحدودية في عام 1998. وهناك متغيرات مختلفة تحدد النجاحات وكذلك الإخفاقات على المستوى داخل الدول وعلى المستوى الإقليمي والعالمي، على سبيل المثال، حددت النخب السياسية في بوتسوانا وجنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري عملية النجاح الديمقراطي، بينما في توغو والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أعاقت النخب السياسية عمليات التحول الديمقراطي؛ على المستوى الإقليمي، تساهم الحرب بين إريتريا وإثيوبيا في السياسات غير الديمقراطية في كلا البلدين، حيث يبدو أن سياسات الحكومات موجهة نحو الحرب بدلا من الإصلاح الديمقراطي؛ على الصعيد العالمي، قوض تدخل المصالح العالمية (محاربة الإرهاب، والتنافس على الموارد وخاصة النفط) عملية التحول الديمقراطي في دول مثل نيجيريا وأنغولا والسودان، ولقد سهلت ذلك النخب الداخلية الفاسدة<sup>1</sup>.

تكمن مشاكل الديمقراطية في إفريقيا في مقاربتها الميتافيزيقية التي تكمن في الإيمان الميتافيزيقي بوحدة الأراضي وفي دولة مركزية كمبدأ للاستقرار والتنمية، مما أدى إلى ظهور مسار غير ديمقراطي، هناك صدام بين إفريقيا التقليدية وإفريقيا الحديثة، سببها المفهوم الميتافيزيقي للدولة، ولقد نشأت هذه الميتافيزيقيا السياسية الإفريقية لأن العديد من السياسيين الأفارقة في سلوكهم السياسي لا يعملون دائما لحل المشاكل الإفريقية، بقدر ما يسعون لإثارة إعجاب بقية العالم أو إثبات للعالم الخارجي أنهم يتبعون نفس المبادئ الحضارية أو العقلانية؛ وعندما أدرك هؤلاء القادة الأفارقة أنهم لم ينجحوا في مشاريعهم السياسية القائمة على اتباع المبادئ الغربية، جنحوا إلى التأكيد على الخصوصية الإفريقية، بحيث عادة ما يرفض هؤلاء القادة الانتقادات من الخارج باعتبارها استعمارا جديدا، وهو ما يؤدي إلى الانعزالية والعداء<sup>2</sup>.

تحتاج إفريقيا إلى مبادئ عملية براغماتية، البحث عن حلول ملموسة لمشاكل ملموسة دون جعل الغرب معيارا، فالديمقراطيات الإفريقية أخفقت، أو سوف تخفق، لأنها حوّلت الديمقراطية من

<sup>1</sup> Ibid., p. 169.

<sup>2</sup> Ibid., p. 170.

البراماتية والعملية إلى الكيان الميتافيزيقي الذي أدى إلى التمسك بمفهوم الدولة من الحقبة الاستعمارية والثقافة السياسية الغربية، التي لا يمكن استخدامها كمعيار يحل مشاكل الديمقراطية الإفريقية، إن ما تحتاجه إفريقيا هو مراعاة السياق والبراماتية القائمة على التفاهم السياسي والثقافي المحلي<sup>1</sup>.

على جانب آخر، ومن بين السياقات المؤدية إلى السلم أو الصراع في إفريقيا، نذكر الفقر وانعدام الأمن الإنساني في القارة، إذ وعلى الرغم من جمالها الطبيعي ورواسبها المعدنية الإستراتيجية الضخمة واحتياطيات النفط والموارد الطبيعية الأخرى، تتميز إفريقيا بأنها واحدة من أفقر القارات<sup>2</sup>.

إن عدم المساواة والتوزيع غير العادل، يزيد من تفاقم الفقر وارتفاع معدلات حدوث النزاعات الاجتماعية والعنيفة، فعدم المساواة بين الدول أو داخل البلد الواحد في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منتشرة، سواء تم تقييم ذلك من حيث الفقر، أو الدخل، أو الصحة، أو التعليم أو الوصول إلى السلطة؛ ففي حين أن شريحة صغيرة من السكان في معظم البلدان تعيش في ظروف مماثلة لتلك الموجودة في المناطق الأكثر تقدماً، فإن نسبة كبيرة من السكان في معظم البلدان الإفريقية فقيرة<sup>3</sup>.

تم اعتماد وثيقة الإطار الاستراتيجي للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد" رسمياً في القمة السابعة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية سابقاً (الاتحاد الإفريقي حالياً) في عام 2001، وهي مصممة للقضاء على الفقر في إفريقيا ووضع البلدان الإفريقية، منفردة وجماعية، على طريق النمو والتنمية المستدامين، وبالتالي وقف تهميش إفريقيا في عملية العولمة، وتعزيز دور المرأة في جميع الأنشطة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., p. 170.

<sup>2</sup> M. A. Mohamed Salih, Poverty and human security in Africa: the liberal peace debate, In. David J. Francis (Editor), Peace and conflict in Africa, Zed Books, london / new york, 2008, pp.171-184, p.172.

<sup>3</sup> Ibid., pp. 173, 174.

<sup>4</sup> Ibid., p. 175.

لقد تعلمت الشعوب الإفريقية من تجاربها أن السلم والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة هي شروط مسبقة للتنمية المستدامة، لذلك، لا عجب أن القادة الأفارقة قد باسروا مبادرة سلام وأمن كجزء من عملية الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا. وتتكون مبادرة السلم والأمن الإفريقية من ثلاثة عناصر: تعزيز بيئة للتنمية والأمن طويلة المدى؛ بناء قدرات المؤسسات الإفريقية للإنذار المبكر، وكذلك تعزيز قدرتها على منع وإدارة وحل النزاعات؛ بالإضافة إلى مأسسة الالتزام بالقيم الأساسية لمبادرة النيباد، وقد تم التأكيد على أن الظروف أو البيئة الضامنة للسلم والأمن في إفريقيا تتطلب تدابير سياسية لمعالجة نقاط الضعف السياسية والاجتماعية التي يقوم عليها الصراع<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني:

### دوافع النزاعات المسلحة في إفريقيا

توصف إفريقيا بأنها المسرح الرائد في العالم للنزاعات والحروب والفقر والأمراض وعدم الاستقرار، لذلك ليس من المستغرب أن يعتبرها الباحثون في الدراسات الإثنية والعرقية وإدارة الصراعات، مختبرا رئيسيا لبناء نظرياتهم؛ وعلى الرغم من الادعاءات والاستنتاجات المبالغ فيها والمتناهية البساطة في كثير من الأحيان، بما في ذلك الميل إلى اعتبار أن جميع الدول الإفريقية تعاني من القبلية، فإن واقع حال إفريقيا عموما لم يخيب هذه البحوث والإفتراسات، وينطبق هذا على فترة ما بعد الحرب الباردة المضطربة التي شهدت فيها إفريقيا صراعات عنيفة ومستعصية<sup>2</sup>.

إن الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في رواندا وإلى حد ما في بوروندي، والحروب الأهلية في ليبيريا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكوت ديفوار والصومال، وانتقاضات الأقليات في نيجيريا، والتحريض الانفصالي في الكاميرون والسنغال، تمثل النقاط

<sup>1</sup> Ibid., pp. 175, 176.

<sup>2</sup> Eghosa Osaghae and Gillian Robinson, "Introduction", In: Elisabeth Porter, Gillian Robinson, Marie Smyth, Albrecht Schnabel and Eghosa Osaghae (Editors), *Researching conflict in Africa: Insights and experiences*, United Nations University Press, TOKYO / NEW YORK / PARIS, 2005, pp. 1-6; p. 1.

المرجعية للاضطرابات في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى ذلك، فإن الصراعات ذات الأحجام المتفاوتة، ومعظمها محلية، لكنها ليس أقل تهديدا للدولة، قد دمرت العديد من البلدان الأخرى بما في ذلك غانا وزامبيا والبنين التي كانت تعتبر لفترة طويلة سلمية وأقل عرضة للنزاعات المميتة، وعلى الرغم من أن لهذه النزاعات جذور تاريخية عميقة تعود بشكل عام إلى الحقبة الإستعمارية وحتى ما قبل الاستعمار، إلا أنها أصبحت أكثر انتشارا وتدميرا في فترة ما بعد الحرب الباردة<sup>1</sup>.

ولقد ركز الباحثون اهتمامهم بجانبين للنزاعات في إفريقيا: تفسير تصاعد شدة النزاعات وانتشارها من جانب وإدارة النزاعات من جانب آخر، ولقد حدد الباحثون في الجانب الأول مجموعة من المسببات الرئيسية، مثل تناقضات العولمة وما يصاحبها من تكثيف للصراعات القائمة على الهوية من أجل السيطرة على السلطة والموارد، وتناقضات الإصلاحات الاقتصادية والسياسية المتزامنة، والصعوبات التي تعرفها المراحل الانتقالية والدمقرطة، وتراجع قدرات الدولة وتناقص الموارد، وانتشار الأسلحة الصغيرة؛ ومع ذلك، على الرغم من أننا نعرف الآن الكثير عن أسباب وطبيعة النزاعات، إلا أنها تظل مستعصية على الحل ويصعب التنبؤ بها والتعامل معها، الأمر الذي ينعكس على إدارة الصراع، الذي يمثل مجال الاهتمام البحثي الآخر<sup>2</sup>.

إن تفسير النزاعات في إفريقيا ليس بالأمر السهل، والنظريات التي تم تقديمها عديدة ومتناقضة، وبدلا من محاولة تصنيف هذه النظريات العديدة، يبحث هذا المطلب في بعض المفارقات التي تطبع الصراع في إفريقيا.

في حين أن أكثر الحروب فتكا في إفريقيا كانت تلك التي دارت بين الأفارقة، فإن جذور هذه الحروب تكمن في الإرث الكولونيالي، الجزء الأول من هذا البيان تؤكد بوضوح الأدلة التاريخية، والحقيقة هي أن الحروب المناهضة للاستعمار التي دارت بين الأفارقة والمستعمر كانت أقل دموية من حروب ما بعد الاستعمار التي دارت ما بين الأفارقة، صحيح أن الحروب المعادية للاستعمار كلفت الكثير من الأرواح: مثال على ذلك الجزائر، حيث قتل أكثر من مليون ونصف شخص على أيدي الفرنسيين، ومع ذلك، كانت حروب ما بعد الاستعمار أكثر قسوة بشكل ملحوظ؛

<sup>1</sup> Ibid., p. 1.

<sup>2</sup> Ibid., p. 2.

في الوقت نفسه، فإن بذور حروب ما بعد الاستعمار نفسها تكمن في الفوضى الاجتماعية والسياسية التي خلقها الاستعمار في إفريقيا، إذ لم تكف القوى الاستعمارية بتدمير الأساليب القديمة لحل النزاعات والمؤسسات السياسية الإفريقية التقليدية، ولكنها فشلت أيضا في إيجاد بدائل فعالة بدلا عنها؛ كما لم تكن الدول التي أسسها الأوروبيون في إفريقيا ذات فعالية، فقد بنيت على قواعد هشّة، علاوة على ذلك، فإن الأفارقة الذين ورثوا هذه الدول من الأوروبيين لم تكن لديهم خبرة كافية في حكم أنفسهم، بحيث كانت الدول الفاشلة أحد المصادر الرئيسية للصراع في إفريقيا ما بعد الاستعمار<sup>1</sup>.

تجدر الإشارة أيضا إلى الحدود كعامل جزئي آخر لمعظم الصراعات الإفريقية، والتي سببها الإستعمار الغربي كذلك، الذي فرض التقسيم الحدودي على القارة في مؤتمر برلين عام 1884، بعدما لم تكن هناك حدود تقريبا في إفريقيا قبل الإستعمار، بحيث كان معظم الأفارقة يعيشون في تجمعات فضفاضة، ولم تكن أراضيهم محددة؛ ولقد أغلقت هذه الحدود السياسية التي أنشأتها القوى الاستعمارية في إفريقيا على مجموعات وقبائل مختلفة ليس لها تقاليد سلطوية المشتركة أو أنظمة مشتركة لتسوية النزاعات، ولم يكن لدى هذه المجموعات بالضرورة الوقت الكافي لتتعلم كيف تصبح متجانسة مع بعضها البعض؛ ففي غرب إفريقيا، على سبيل المثال، ضمت الأراضي الواسعة التي نصبها البريطانيون وأسموها "نيجيريا" ثلاث أمم كبرى وعدة مجموعات صغيرة، من بين المجموعات الكبيرة كانت اليوروبا *Yoruba* في الغرب، والتي كانت مختلفة تماما عن الهوسا *Hausa* المسلمين في الشمال، والذين كانوا بدورهم مختلفين أيضا عن الإيبو *Ibo* في الشرق، أدى هذا المزيج المصطنع إلى واحدة من أكبر المآسي الإنسانية في إفريقيا، ألا وهي الحرب الأهلية النيجيرية من 1967 إلى 1970<sup>2</sup>.

وإذا أُجبر الاستعمار الأوروبي الأفارقة على الانتماء إلى نفس الكيان السياسي الذي كان من الممكن أن يعيش منفصلا لولا ذلك، فإنه أيضا قام بتشتيت شمل الأفارقة الذين كان يُفترض أن

<sup>1</sup> Ali A. Mazrui, Conflict in Africa: An Overview, In: Carolyn pumphrey, Rye Schwartz-Barcott (Editors), Armed Conflict in Africa, (The Scarecrow Press, Inc. Lanham, Maryland, and Oxford/ United States of America, 2003), pp. 21-42, pp. 22, 23.

<sup>2</sup> Ibid., p. 23.

يعيشوا سوياً، فالصومال، على سبيل المثال، هو في الواقع أمة تحاول أن تصبح دولة شاملة للجميع، بحيث ينتشر الصوماليون في أربع دول مختلفة: جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال، لقد أدت رغبتهم في إعادة التوحيد إلى صراع مميت<sup>1</sup>. وعلى الرغم من أنها ليست جديدة، فقد شهدت النزاعات العرقية المتعلقة بالأراضي زيادة كبيرة في تواترها وعنقها، وذلك يرتبط بالتطور الديموغرافي في إفريقيا، الذي يزيد من التحركات السكانية الضخمة، مما يؤدي إلى زيادة الاتصال والمواجهة بين الثقافات والقيم والأعراف المختلفة، والتي ترتبط أحياناً بأطر سياسية متنوعة<sup>2</sup>.

إذ من بين المقاربات التي تسعى إلى تفسير حدوث التعبئة السياسية العرقية تلك تجد جذورها في ديناميات التحديث، ويعد تفسير التعبئة والاستيعاب الذي قدمه "كارل دويتش" *Karl Deustch* أحد هذه الأساليب، فوفقاً لهذه المقاربة، فإن التحديث هو عملية تنطوي على زيادة التحضر والتصنيع والاتصال وانتشار وسائل الإعلام والنمو الاقتصادي العام والتنمية، وأن التأثير المباشر للتحديث هو أنه يؤدي إلى تعبئة أكبر للأفراد داخل المجتمع. ويؤدي هذا الاستيعاب إلى التكامل الوطني وإلى تطوير القومية المدنية، حيث يتم استثمار جميع المجتمعات داخل الدولة في الحفاظ على الدولة ومؤسساتها، ومع ذلك، فإن الجانب السلبي هو أنه في الواقع لا يتم استيعاب أو إدماج كل أولئك الذين تم حشدهم في المؤسسات الحديثة الجديدة، وهذه الفجوة في التعبئة والاستيعاب، بحسب "دويتش"، هي التي تؤدي إلى القومية العرقية، والتشرذم القومي<sup>3</sup>.

يرجع هذا التشرذم القومي إلى التعبئة الاجتماعية السريعة للتحديث، والتي تكسر النظام التقليدي في أعقابها وتوسع شبكات التواصل، مع تزايد نزوح الأفراد إلى المناطق الحضرية بحثاً عن فرص جديدة، والنتيجة هي زيادة المطالب على النظام السياسي الذي لا يمكنه تلبيةها، بسبب النمو الاقتصادي البطيء وخشية النخبة السياسية من أن التوزيع العادل للموارد من شأنه أن يزيد من

<sup>1</sup> Ibid., p. 23.

<sup>2</sup> Ward Anseeuw and Chris Alden, "Introduction", In: Ward Anseeuw and Chris Alden (Editors), *The Struggle Over Land in Africa: Conflicts, Politics and Change*, Human Sciences Research Council press, 2010, pp. 1-15, p.5.

<sup>3</sup> Wanjala S. Nasong'o, *Explaining Ethnic Conflicts: Theoretical and Conceptual Perspectives*, In: Wanjala S. Nasong'o (Editor), *The Roots of Ethnic Conflict in Africa From Grievance to Violence*, PALGRAVE MACMILLAN, UK, 2015, pp. 11-20; pp. 15, 16.

إبطاء النمو والتنمية، والنتيجة هي التفكك وصعود المشاعر العرقية والتحام الجماعات غير المدمجة حول هوية عرقية عفا عليها الزمن بشكل متزايد<sup>1</sup>.

من بين جميع الصراعات السياسية التي تجلت من الناحية العرقية في إفريقيا، تبرز الإبادة الجماعية في رواندا التي أسالت الكثير من الحبر، من حيث نطاقها الجغرافي، ومستوى التعبئة المدنية، وضراوة العنف، وأبعادها الملحمية، ففي غضون مائة يوم بين شهري أبريل وجويلية من عام 1994، قُتل ما يقدر بمليون شخص بشكل عشوائي في جنون الإبادة الجماعية الذي أذهلت العالم<sup>2</sup>.

من بين المفارقات أيضا التي ترجح كفة الصراع في إفريقيا بعد الإستقلال، حقيقة أن الجيوش الإفريقية لم تعد منضبطة وباتت أقل احترافا، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، مع تحكمها في أسلحة متقدمة، وثبت أن هذا المزيج يهدد الأمن ويزعزع الاستقرار، بحيث من السهل تدمير المؤسسات الحكومية الهشة إلى حد ما في إفريقيا من قبل القوة المهيمنة في البلاد، ولقد أثبت الجنود أنهم أقوى قوة في السياسة الإفريقية منذ الاستقلال<sup>3</sup>.

إن الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية واستيلاء الجيوش العسكرية على مقاليد الأمور هو أكثر إثارة للقلق من حيث أن هذه الجيوش لم تثبت قدرتها على تحويل الاقتصادات الإفريقية وإصلاحها، بالرغم من أن بعض الجنود بذلوا جهدا في البناء، بحيث سعى "جيرري رولينغز" *Jerry Rawlings* من غانا، وهو طيار عسكري استولى على السلطة في أكرا في صيف عام 1979، إلى استخدام سلطته في خدمة مصالح بلاده، محاولا حشد شعبه من أجل التنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي، بدل الحرب، وهكذا تلقت غانا الدعم من البنك الدولي، بيد أن نجاح "رولينج" ظل محدودا<sup>4</sup>.

يشير الاقتصاديون إلى أنه حتى لو كانت الأفاق الاقتصادية لإفريقيا واعدة للغاية، فإن النهوض بالقارة اقتصاديا غير ممكن في ظل استفحال ظاهرة الفساد وسوء الأداء الاقتصادي

<sup>1</sup> Ibid., p.16.

<sup>2</sup> Ibid., p.11.

<sup>3</sup> Ali A. Mazrui, Op. Cit., p.26.

<sup>4</sup> Ibid., p.26.

وضعف القدرة التنافسية، بحيث يزيد الفساد في إفريقيا من تكاليف السلع، ويحول دون الاستثمار، ويعيق النمو، كما أدى الفساد والمؤسسات غير الديمقراطية في معظم الدول الإفريقية إلى زيادة مديونية القارة<sup>1</sup>.

لا يختلف السياق الاقتصادي للصراع في إفريقيا عن السياقات الأخرى، لا سيما في ظل عدم التوزيع العادل للموارد؛ وفي هذا الإطار هناك عاملين أساسيين يفسران سبب خطورة عواقب الصراع في إفريقيا: الأول يشمل عدم قدرة الرأسمالية العالمية على تكرار نموذجها الاقتصادي في إفريقيا، في حين يشمل العامل الثاني فشل إفريقيا في تبني النظام الرأسمالي العالمي بنجاح؛ إذ بعد ما يقرب من خمسمائة عام من العولمة، لا تزال اقتصاد إفريقيا زراعيًا في الأساس، يساهم بالكاد بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بإنتاجية منخفضة، بالإضافة إلى عدم إستغلال القارة لموجة الثورة التكنولوجية بما يخدم أهداف التنمية المستدامة<sup>2</sup>.

إن الافتقار إلى التنمية الاقتصادية على ضوء المؤشرات الاقتصادية الأساسية لإفريقيا التي هي إما راكدة أو في تراجع، بالموازاة مع الزيادة الديمغرافية في إفريقيا، والتي تشهد أعلى المعدلات في العالم، هي ظروف مهيئة لنشوب النزاعات، فمن السهل نسبيًا إقناع الفقراء بأنهم كذلك لأن شخصًا ما "مختلف" عنهم هو المسؤول عن بؤسهم؟ وقد يكون ما يجعل هذا الشخص "مختلفًا" هو الخلفية الإثنية أو العرق أو المنطقة أو الدين، وقد تكون الاختلافات أيضًا إبتكارات تاريخية، خاصة إذا كانت تغذيها الأيديولوجيات التي تلعب وتستغل العداء تجاه "الأخر"، وعادة ما تكون الخطوة التالية هي محاولة إستعادة الفرص بأي وسيلة ضرورية، والعنف والصراع هي النتيجة الحتمية لتحقيق ذلك<sup>3</sup>.

على العكس من ذلك، من الأصعب بكثير إقناع الأشخاص الأثرياء بالتخلي عن وسائل الراحة والانخراط في صراع أهلي على أساس الاختلافات في الدين أو العرق؛ ويمكن النظر إلى

<sup>1</sup> Belachew Gebrewold, Op. Cit., p. 160.

<sup>2</sup> Julius E. Nyang'oro, The Economic Context of Conflict in Africa, In: Carolyn Pumphrey, Rye Schwartz-Barcott (Editors), Armed Conflict in Africa, (The Scarecrow Press, Inc. Lanham, Maryland, and Oxford/ United States of America, 2003), pp. 69-86, pp.71; 72.

<sup>3</sup> Ibid., p.73.

الترتيبات التوافقية في السياسة على أنها اتفاقيات بين النخب، والتي تعكس اختلافات محددة في المجتمعات، ومع ذلك، فإن مثل هذه الترتيبات التوافقية النخبوية لا تظهر إلا عندما تكون المجتمعات الراسخة القادرة على التعبير عن مصالحها في أنظمة سياسية مختلطة دينيا أو عرقيا، موجودة بالفعل؛ والقدرة على التعبير عن المصالح السياسية هي في الأساس اقتصادية لأنه لكي تتجح النخبة في إيجاد أرضية توافقية، يجب على كل مجموعة أن تقدم شيئا ما إلى الطاولة، أي يجب أن يكون لها القدرة على المساومة، وأن يدركوا أن التسوية هي الخيار الحقيقي الوحيد، وبأن الفشل في إيجاد حل وسط سيؤدي إلى عواقب وخيمة غير مقبولة، أو يجب أن يتوقعوا الاستفادة من التنازل عن أهداف معينة<sup>1</sup>.

الحجة هنا هي أن الصراع في إفريقيا سيستمر طالما أن المجموعات في القارة ليس لديها الكثير لتقدمه إلى طاولة المفاوضات، وطالما أقنعوا أنفسهم بأن التسوية غير ضرورية لأن جانبهم سينتصر على المدى الطويل، وتتجلى هذه العقلية على أفضل وجه في أنغولا ("الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا" ضد "حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا") وفي السودان ("الحركة الشعبية لتحرير السودان" ضد حكومة الخرطوم) وفي كلا النزاعين، كان كل طرف، أو لا يزال، مقتنعا بأن سيكون له اليد العليا في نهاية المطاف، وفي كلتا الحالتين، فإن كل جانب يشعر بالتهديد الاقتصادي وغير قادر على ضمان الوصول الكافي إلى الموارد الاقتصادية، وفي هذا الظرف، تصبح السياسة معادلة صفرية<sup>2</sup>.

تشير مثل هذه التجارب إلى أن معظم الاقتصادات الإفريقية ليست فاعلة أو منتجة بما يكفي لتهيئة الظروف المادية للتوصل إلى حل توافقي، ومن المفترض أن تجد المجتمعات الإفريقية سبلا لحل مشاكلها مع زيادة مواردها، دون اللجوء للحرب، لذلك يبدو أن الاقتصاد هو عامل مهم في تسوية النزاعات، هذا بالإضافة إلى التأسيس لدولة ذات مؤسسات فعالة وسلطة قضائية مستقلة تسمح بتطوير المزيد من المقاربات والآليات لحل المشكلات والأزمات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., p.73.

<sup>2</sup> Ibid., pp.73, 74.

<sup>3</sup> Ibid., p.74.

## المطلب الثالث:

## الصراعات الإثنية في إفريقيا

تعتبر الإثنية أحد التفسيرات الأكثر شيوعاً للعنف في إفريقيا، بيد أن النزاعات الإثنية ظاهرة متعددة الجوانب، فبينما يراها البعض على أنها توارث أسلاف ونتيجة حتمية لأحقاد القبائل القديمة، يراها البعض الآخر أنها ظاهرة حديثة، راسخة في الحكم الاستعماري؛ وفي حين يرى الكثيرون أن العرق هو لعنة القارة الإفريقية، يعتقد آخرون أنه يمكن أن يوفر هذا الأخير الأساس لعقد اجتماعي أخلاقي، وأنه يحتوي في ذاته على بذور الانفتاح والمساءلة<sup>1</sup>.

يتفق عدد من الباحثين السياسيين أن هناك علاقة وطيدة ما بين معضلة الاندماج الوطني والواقع السياسي والإقتصادي في الدول الإفريقية، مجادلين أن التركيبة الإثنية لا تشكل تهديداً في الدول التعددية، بقدر ما يعتبرون أن التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والإهمال المستمر، وانعدام الأمن، والإدارة غير الفعالة، والعلاقات السيئة بين الدولة والمواطنين، من المشاكل الرئيسية في العديد من النزاعات العرقية الإفريقية؛ وهذا بخلاف ما تنزع إليه بعض وسائل الإعلام وصناع القرار، الذين غالباً ما يرجعون سبب النزاعات المسلحة في إفريقيا، إلى العنف العرقي الناتج عن الكراهية القديمة أو التنافس على الموارد، متجاهلين عدة أمثلة ونماذج لتاريخ طويل من المشاركة السلمية للموارد والتزواج وحل النزاعات ما بين الجماعات الإثنية الإفريقية، بحيث أن المجتمعات الإفريقية تمتلك آليات أصلية للتعامل مع التوترات، وهم في الغالب يتعايشون في سلام، ولولا ذلك، لكانت كل قرية ومقاطعة في إفريقيا تقريبا بؤرة للصراع. وعليه، فإن الإخفاقات السياسية والاقتصادية العميقة التي تتحملها الدول، هي الأساس للتعبئة العرقية، والسبب الرئيسي في نشوب صراعات عرقية في كثير من الحالات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> René Lemarchand, Ethnicity As Myth: The View from Central Africa, , In: Carolyn Pumphrey, Rye Schwartz-Barcott (Editors), Armed Conflict in Africa, (The Scarecrow Press, Inc. Lanham, Maryland, and Oxford/ United States of America, 2003), pp. 87-112, p.87.

<sup>2</sup> Tsega Etefa, the Origins of Ethnic Conflict in Africa: Politics and Violence in Darfur, Oromia, and the Tana Delta, (Palgrave Macmillan: Switzerland, 2019), pp. 7, 8.

وفي هذا السياق، يؤكد "مارتن ميريديث" *Martin Meredith* أن الأحقاد القديمة لا يمكن أن تتسبب في نزاع عرقي، وفي وصفه لجذور الإبادة الجماعية في رواندا، فهو يرى أنها لم تكن بسبب العداء العرقي القديم ولكن كان أساسها صراع النخبة المتعصبة على السلطة والثروة، والتي استغلت التناقضات العرقية كسلاح رئيسي؛ يضيف "كليمان أبغنو" *Clement Aapengnuo* أن السياسيين والديماغوجيين ووسائل الإعلام استخدموا العرق كلعبة للدعم الشعبي وكوسيلة للقضاء على المعارضين السياسيين (كل من التوتسي والهوتو المعتدلين)، وعليه فإن السياسة موجودة في قلب القضية، وليس الكراهية أو التنافس على الموارد الطبيعية؛ كما يؤكد "إبراهيم البدوي" *Ibrahim Elbadawi* و"نيكولاس سامبانيس" *Nicholas Sambanis* أيضا أن الإخفاقات السياسية والاقتصادية العميقة - وليس القبلية أو الكراهية العرقية - هي الأسباب الجذرية لمشاكل إفريقيا، وأن النزاعات العرقية تنجم في الغالب عن المظالم السياسية<sup>1</sup>.

إن العامل الأساسي للحروب بين العرب وغير العرب في الثمانينيات والتسعينيات في دارفور السودانية، واشتباكات الجوموز *Gumuz* والأورومو *Oromo* في غرب أوروميا، وصراع أورومو-بوكومو في دلتا تانا منذ عام 1991، لم يكن حول الأرض ولا بسبب تغير المناخ، على الرغم من حقيقة أن معظم النزاعات المسلحة العرقية تتجلى في استخدام الموارد الطبيعية، بيد أن خلفية المشاكل التاريخية الكبرى تتمحور حول طبيعة النظام السياسي غير العادل، والتلاعب بالعرق، والتهميش والإهمال المزمن، واحتكار موارد الدولة، والإقصاء المقترن بعدم وجود أي آلية ديمقراطية لمعالجة المشاكل القائمة<sup>2</sup>.

يتماشى هذا مع استنتاج "مايكل براون" *Michael Brown* أن معظم الصراعات الداخلية الرئيسية يتم إطلاقها من قبل الفواعل الداخليين على مستوى النخبة، أو ما أسماه بالقادة السيئين؛ وهو ما يتوافق مع دراسة "جون ماكولي" *John McCauley* الذي يرى أيضا بأن العرق أو الدين أو أي هوية اجتماعية أخرى مرتبط بالسياق الذي تبرز فيه والحسابات الإستراتيجية للسياسيين في

<sup>1</sup> Ibid., p.7.

<sup>2</sup> Ibid., p.8.

خيارهم لنوع الهوية التي يرغبون في تسييسها، إذ يسعى القادة "إلى حشد المؤيدين من حيث الهويات التي لها عواقب سلوكية أكثر فائدة لتعزيز أهدافهم السياسية"<sup>1</sup>.

من جانب آخر، فإن المجتمعات العرقية تولد قادة مسؤولين ذوي عقلية مدنية، حريصين على تمثيل ناخبهم ومستعدين لحمايتهم من انتهاكات الدولة، بحيث لا يجب أن يكون الشعور بالانتماء إلى مجتمع عرقي مرادفا للصراع والمنافسة، وفي ذات الإطار فقد رسم "جون لونسديل" *John Lonsdale* تمييزاً قيماً بين "القبلية السياسية" و"العرق الأخلاقي"، بحيث عزّف الأولى بأنها "استخدام الهويات العرقية في المنافسة السياسية مع المجموعات الأخرى" والأخيرة بأنها "قوة إيجابية تخلق مجتمعات من الداخل من خلال الجدل المحلي حول الفضيلة المدنية"<sup>2</sup>.

لا يعني العرق بالضرورة الصراع، وليست أسباب جميع حالات الصراع تعود إلى العرق المسيس، وتوضح هذه النقطة الصراعات العنيفة في الصومال، وهي واحدة من أكثر الدول التي تمزقها النزاعات والمواجهات الطبقية في القارة، وبالمثل، لا يمكن اختزال الحرب الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن أقطاب عرقية، حتى عندما يكون القتل الجماعي موجهاً بوضوح إلى جماعة عرقية معينة، كما حدث في رواندا أثناء الإبادة الجماعية عام 1994، فليس من السهل إلقاء اللوم على العرق، ففي واقع الأمر، فإن هذه الجماعات المتنازعة تشترك في نفس اللغة، ونفس الإقليم الوطني، ونفس العادات، وقد عاشت لقرون، أكثر أو أقل، في سلام جنباً إلى جنب<sup>3</sup>.

من الواضح إذن أن للعرق عدة جوانب، إيجابية وسلبية، وبالتالي، فإنه يثير إشكالية رئيسية لفهم دوره في نشوب الصراعات، من قبيل: ما الذي يجعله يتحول إلى قوة للعنف؟ بعبارة أخرى، ما الذي يفسر تحول الإثنية الأخلاقية إلى قبلية سياسية، والقبلية إلى إبادة جماعية؟ ما هي الآليات التي من خلالها يفسح التعايش العرقي السلمي الطريق للموت والدمار؟<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ibid., p.8.

<sup>2</sup> René Lemarchand, Op. Cit., pp. 87, 88.

<sup>3</sup> Ibid., p.88.

<sup>4</sup> Ibid., p.88.

إن تراجع دور الدولة كضامن للحماية والأمن الإنساني هو أمر خطير يؤدي إلى إثارة التوترات الداخلية العالية في العديد من دول شرق إفريقيا، ففي مثل هذه الحالات ، يُجبر الناس على تنظيم أنفسهم جنبا إلى جنب مع مجموعاتهم العرقية، كما يشير "آرثر مو" *Arthur Moe* أنه في غياب الهوية الوطنية، يمكن أن يتماثل الأفراد مع مجموعتهم العرقية، يحدث هذا غالبا عندما تفشل الحكومة في معالجة المخاوف الأمنية وحقوق الملكية والفقر والمجاعة، وأن سوء التسيير الحكومي هو أهم عامل مسبب للصراعات في إفريقيا إلى حد بعيد<sup>1</sup>.

يجادل بعض الباحثين وصانعي السياسات بأن تغير المناخ هو السبب وراء العنف المسلح في العديد من البلدان النامية، وفي حين أن الجفاف والتصحر والمجاعة تشكل تحديات كبيرة، إلا أنها لا يمكن أن تؤدي بمفردها إلى نزاع مسلح، على سبيل المثال، كانت هناك فترات جفاف طويلة في كينيا في عامي 2009 و 2010، لكن ذلك لم يؤدي إلى نزاع بين "أورما" و "بوكومو" خلال تلك السنوات<sup>2</sup>.

إذا كانت حالات الجفاف هي المشكلة، لكان من الممكن أن يضطر الرعاة "الأورما" إلى القيام بزيارات متكررة إلى نهر تانا لسقي حيواناتهم، مما سيتسبب في اشتباكات متعددة؛ كما أن عامل تغير المناخ غير مقنع بالنسبة لأزمة دارفور على سبيل المثال، خلال مجاعة الساحل عام 1985 والتي دمرت دارفور وأدت إلى انهيار القانون والنظام، كانت القضية الرئيسية هي ضعف

<sup>1</sup> Tsega Etefa, Op. Cit., p. 10.

\* تعتبر قبيلة الأورما إحدى عشائر الأورومو في القرن الإفريقي والتي تعيش في الغالب في مقاطعة نهر تانا في شمال كينيا وجنوب إثيوبيا. يشتركون في لغة وتراث ثقافي مشترك مع عشائر الأورومو. هم رعاة وجميعهم تقريبا، مسلمون.

\*\* شعب بوكومو هم مجموعة عرقية من البانتو في جنوب شرق كينيا، وهم مجموعة عرقية متميزة لها عشائرتهم وقبائلهم الفرعية. ينقسم سكان بوكومو إلى مجموعتين: بوكومو العليا، الذين يشكلون 75 ٪ من السكان، وبوكومو السفلى. طائفة البوكومو العليا مسلمة بشكل أساسي، وكانت كذلك منذ النصف الأول من القرن العشرين. أصبحت البوكومو السفلى، الذين يعيشون على طول الجزء السفلي من تانا حتى الدلتا، مسيحيين بداية من أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، وبحلول عام 1914، إعتنق غالبتهم ديانة الإسلام.

Derek Nurse, "History from Linguistics: The Case of the Tana River", History in Africa Vol. 10, Cambridge University Press, 1983, pp. 207-238.

<sup>2</sup> Tsega Etefa, Op. Cit., p. 10.

الحكومة في معالجتها للمشكلة بدلا من المجاعة نفسها، إذ أخفقت الحكومة في الرد على رسالة التحذير الأولية (التي أطلق عليها اسم "رسالة المجاعة") والتي أرسلها في عام 1983 حاكم إقليم دارفور آنذاك "أحمد ابراهيم دريج" إلى الرئيس "جعفر النميري" (1969-1985) والمؤسسات الدبلوماسية في الخرطوم، ولقد نفى الرئيس المجاعة الوشيكة، واضطر "أحمد ابراهيم دريج" إلى الفرار من البلاد خشية من الاعتقال، وقد مهد ذلك الطريق لمجاعة وكارثة غير مسبوقه بدأت في منتصف الثمانينيات، والتي كانت إحدى بوادر أزمة عام 2003<sup>1</sup>.

ويؤكد "دونالد هورويتز" *Donald Horowitz* في ذات السياق، أن فشل الحكومة في معالجة القضايا التي يمكن التعامل معها بسهولة، قد يصبح مهددا في المجتمعات المنقسمة بشكل خاص؛ كما قم كل من "مايكل كيفان" *Michael Kevane* و"ليزلي جراي" *Leslie Gray* في دراستهما بتفنيد الحجة القائلة بأن صراع دارفور هو صراع متعلق بتغير المناخ، إذ لم يكن هناك أي تغيير في هطول الأمطار كمسبب قصير المدى للصر، بل إن السبب الحقيقي في أزمة دارفور عام 2003، على حد تعبير "إريك ريفز" *Eric Reeves*، هو وصول "الجبهة الإسلامية القومية" إلى السلطة في الخرطوم بعد انقلاب عسكري عام 1989، وعليه، فإن الأزمة لا تتعلق بالتنافس على الموارد<sup>2</sup>.

وبالمثل، فإن صراع "الجوموز" \* و"الأورومو" \*\* الأخير في إثيوبيا واشتباكات أورومو- بوكومو في كينيا وُصف بأنه صراع على الأرض والوصول إلى الموارد، صحيح أن استغلال الموارد الطبيعية يمكن أن يتسبب في حدوث توترات، إلا أنه نادرا ما يؤدي إلى عمليات قتل جماعي على يد الميليشيات المسلحة، فهذه المجموعات نفسها تمكنت من إدارة مثل هذه التوترات لعدة قرون، لتجنب النزاعات؛ ففي منطقة النيل الأزرق في إثيوبيا، تعد الأراضي الزراعية وفيرة، كما أن "الجوموز" لا يعتمدون على الزراعة بشكل كبير، فأسلوب حياتهم في الغالب مؤسس على الصيد

<sup>1</sup> Ibid., pp. 10, 11, 12.

<sup>2</sup> Ibid., p.12.

\* Gumuz هي مجموعة عرقية تتحدث لغة Nilo-Saharan وتعيش في منطقة Benishangul-Gumuz و Qwara Woreda في غرب إثيوبيا ، وكذلك منطقة Fazogli في السودان.

\*\* هم أكبر مجموعة عرقية في إثيوبيا ويمثلون نسبة كبيرة من سكان إثيوبيا.

والتجمع على طول غابات النهر، وحتى لو قاموا بزراعة قطع صغيرة من الأرض، فإنهم عادة ما يستقرون على ضفاف الأنهار وليس المرتفعات؛ وباستثناء الشمال، فإن دارفور غنية نسبياً بأراضي المحاصيل، والتنافس على الموارد الطبيعية نادراً ما يكون عاملاً حاسماً، في حين أن الوصول إلى السلطة السياسية هو المشكلة الرئيسية<sup>1</sup>.

في منطقة "بني شنقول-جوموز" *Benishangul-Gumuz* على سبيل المثال، منحت الحكومة الإثيوبية المزيد من الحقوق والسلطة إلى "الجوموز"، بما في ذلك تسليحهم، وحظي هؤلاء بدعم ضمني من الحكومة الإقليمية والمركزية، بينما اتهم "الأورومو" بدعم "جبهة تحرير أورومو" المعارضة؛ وبينما لا يعارض "الجوموز" عموماً استخدام "الأورومو" للأراضي الزراعية داخل الحدود الإقليمية وما حولها، لكن الدعم والتشجيع من مسؤولي منطقة "بني شنقول-جوموز" والإدارة غير الكفؤة حولت النزاعات البسيطة إلى هجمات منظمة من قبل ميليشيا الجوموز، و الأمر الأكثر إثارة للحيرة هو أن الحكومة الفيدرالية لديها سيطرة مباشرة على المنطقة - منطقة بني شنقول-جوموز - فهي تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء في أديس أبابا، مما يعني أن الحكومة الفيدرالية كانت على دراية كاملة بما كان يجري، بما في ذلك الفساد وتهريب الأسلحة من السودان والحكم غير المناسب ونية ميليشيات الجوموز، باختصار، كانت الحكومة على دراية بالتوترات العرقية وكان بإمكانها منع الصراع من الخروج عن نطاق السيطرة، مما أودى بحياة المئات من الأرواح والممتلكات، وعليه، كان الصراع بين "أورومو" و"بوكومو" الذي بدأ في عام 1991 بسبب عوامل سياسية في المقام الأول<sup>2</sup>.

مثال آخر، وقبل الاستعمار الألماني والبلجيكي، كان "الهوتو" و"التوتسي" يشتركان في لغة وإيمان وتاريخ متقاسم طويل، لكن هويتهم العرقية المنشأة - والتي هي جزء من الاستراتيجية الاستعمارية لفرق تسد - كانت لها نتائج وانعكاسات سياسية واقتصادية مختلفة تماماً، فقد تم ترقية "التوتسي" إلى مناصب قوية وحصلوا على الامتيازات الاقتصادية، من ناحية أخرى، شعر "الهوتو" بكثير من الظلم تحت وطأة الإستعمار الألماني والبلجيكين، فقد تم استغلالهم، وكانوا يفتقرون إلى

<sup>1</sup> Tsega Etefa, Op. Cit., p. 14.

<sup>2</sup> Ibid., pp. 15, 16.

أي وصول للسيطرة السياسية على مجتمعهم وأي إمكانية لاكتساب السلطة في المستقبل، ولم يُجبر مزارعو "الهوتو" على التخلي عن الزراعة الكفافية وحسب، ولكن فرضت عليهم ضرائب متزايدة على المحاصيل النقدية التي تحملوها، التي خلقت وفاقمت ظروف الفقر والصعوبات الاقتصادية؛ وبينما رأى الهوتو في حركات الاستقلال التي اجتاحت إفريقيا في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، فرصة لهم للوصول إلى السلطة والموارد التي حرّموا منها لعقود في الفترة الكولونيالية، جلب الاستقلال ثورة كاملة وعكس الاضطهاد، والذي بات موجهاً ضد "التوتسي"<sup>1</sup>.

هاجرت جماعات التوتسي إلى أوغندا، وبعد نهاية الحرب الباردة، بدأ المناخ السياسي مناسباً لعودة لاجئي التوتسي، ومع ذلك، اختفت هذه الفرصة عندما انهار سعر البن ودمر الاقتصاد الرواندي الهش، أدى ذلك إلى اندلاع الحرب الأهلية والتوقيع اللاحق على اتفاقيات أروشا، التي كانت تهدف إلى إشاعة السلام والديمقراطية مع منح التوتسي جزءاً كبيراً جداً من السلطة الاقتصادية والسياسية<sup>2</sup>.

على العكس من ذلك، فبالنسبة للهوتو في رواندا، فإن اتفاقيات أروشا ذكرتهم بالظروف القاسية للقمع الاستعماري والمذابح التي وقعت في بوروندي، بدلاً من السلام والديمقراطية، وفي أوائل عام 1994، أدى عامل مهم إلى إشعال الإبادة الجماعية ضد التوتسي، وكان هذا هو حادث تحطم الطائرة الذي أودت بحياة كل من الرئيس الرواندي "جوفينال هابياريمانا" *Juvenal Habyarimana* والرئيس البوروندي "سيبريان نتارياميرا" *Cyprian Ntaryamira*، بحيث وفرت حالة عدم اليقين والحزن التي أحاطت بتحطم الطائرة المناخ المناسب لحالة الذعر وعدم الاستقرار اللازمين لإثارة الإبادة الجماعية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Céline A. Jacquemin, *Hegemony and Counterhegemony : The Roots of the Rwandan Genocide*, In: Wanjala S. Nasong'o (Editor), *The Roots of Ethnic Conflict in Africa From Grievance to Violence*, PALGRAVE MACMILLAN, UK, 2015, pp. 93-123; pp. 121, 122.

<sup>2</sup> Ibid., p.122.

<sup>3</sup> Ibid., p.122.

هذه باختصار، رواية الإبادة الجماعية في رواندا بين التوتسي والهوتو، والتي ترجع خلفيتها إلى سلوكيات الإستعمار الأوروبي في القارة الإفريقية، الذي لم يخلف سوى الدمار والخراب على جميع الأصعدة والمستويات، وعلى المدى الطويل.

## المبحث الثالث:

### دور المنظمات الدولية والإقليمية في تسوية النزاعات الإفريقية

يواجه بناء السلام في إفريقيا عدد كبير من التحديات، التي تعيق دوام معظم اتفاقيات السلم، مما يؤدي إلى تجدد العنف والحروب، لدرجة أن الصراعات في إفريقيا تبدو مستعصية على الحل وطويلة الأمد؛ وعلى الرغم من انخفاض عدد النزاعات العنيفة منذ بداية الألفية الجديدة، إلا أن هناك أدلة قوية على العودة إلى العنف في العديد من الدول الخارجة من الصراع، ومن بين أسباب ذلك هو أن نفس العوامل التي تسببت في هذه النزاعات لا تزال موجودة قائمة، وهي النقاط التي تم التطرق إليها سابقاً في هذا الفصل الأول من الرسالة.

يتناول هذا المبحث الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية، ونخص بالدراسة منظمة الأمم المتحدة، في تسوية النزاعات الإفريقية، بحيث لم يهتم مجلس الأمن، الذي تمثله القوى الغربية الرئيسية الخمسة، بقضايا الشأن الإفريقي لغاية منتصف التسعينيات من القرن المنصرم؛ من جانب آخر فإن للمنظمات الإفريقية الإقليمية، الحكومية منها وغير الحكومية، دور لا يستهان به في تولي قضايا القارة وحل نزاعاتها ضمن المنظومة الإفريقية، وهو ما سوف يتم التعرض له، عبر المطالب الثلاث التالية:

- المطلب الأول: سياسة مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة بشأن إفريقيا.
- المطلب الثاني: إمكانات المنظمات الإقليمية الإفريقية في حفظ السلم والأمن.
- المطلب الثالث: المنظمات غير الحكومية ودورها في تخفيف حدة الصراع في إفريقيا.

## المطلب الأول:

## سياسة مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة بشأن إفريقيا

يظهر اتجاهان مختلفان ومرتبطان في سياسات مجلس الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، الأول هو السعي نحو مزيد من التعاون والتفاعل مع الفواعل والمنظمات الإقليمية في التعامل مع السلم والأمن الدوليين؛ والثاني هو زيادة مطردة في مناقشات المجلس والإجراءات المتخذة بشأن الصراع في إفريقيا<sup>1</sup>.

بدأ تركيز مجلس الأمن على المشاكل المرتبطة بالنزاعات في إفريقيا كمسألة عامة أو موضوعية في سنة 1995 تقريبا، ففي الفاتح من شهر نوفمبر عام 1995، صدر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن "تحسين الإستعدادات الوقائية من أجل منع نشوب النزاعات وحفظ السلام في إفريقيا"؛ وأشار الأمين العام إلى أن نقص الموظفين والموارد المالية وغيرها من الموارد قد شكل صعوبات حقيقية في عمليات الأمم المتحدة في إفريقيا، وفي هذا السياق، ركز تقرير الأمين العام على كيفية تحسين قدرات حفظ السلام الإفريقية في سياق الجهود العامة لتحسين قدرات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة<sup>2</sup>.

وبناء على ذلك، ناقش تقرير الأمين العام باستفاضة كيف يمكن للدول الإفريقية الأعضاء الاستفادة من الترتيبات الاحتياطية لقوات حفظ السلام، وجهود تدريب الأمم المتحدة، والمحاولات العامة للأمم المتحدة لتحسين إعداد وتنسيق تخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلام؛ وفيما يتعلق بمقترحات تعزيز منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، اقترح الأمين العام تعيين مسؤول مكلف بالتواصل للأمم المتحدة في مقر منظمة الوحدة الإفريقية، وإنشاء برنامج لتبادل الموظفين بين المنظمتين، وأن تقدم الأمم المتحدة المساعدة لمنظمة الوحدة الإفريقية في إنشاء غرفة عمليات، وتزويد منظمة الوحدة الإفريقية بالمعلومات حول التدريب على حفظ السلام الذي يمكن للدول الأخرى المشاركة

<sup>1</sup> Jane Boulden, The United Nations Security Council and Conflict in Africa, In: Jane Boulden (Editor), Responding to Conflict in Africa: The United Nations and Regional Organizations, (United State of America: PALGRAVE MACMILLAN, 2013), pp. 13-32: p.13.

<sup>2</sup> Ibid., p.18.

فيه، يتماشى هذا مع سياق عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في ذلك الوقت، أين كانت منظمة الوحدة الإفريقية تكافح للتعامل مع السنوات الأولى لفترة ما بعد الحرب الباردة في عمليات حفظ السلام<sup>1</sup>.

في سبتمبر من عام 1997، اجتمع مجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة سبل معالجة ومنع الصراعات في إفريقيا، وأيد غالبية المشاركين الإجراءات التي اتخذتها آنذاك منظمة الوحدة الإفريقية لأداء دور أكبر في التعامل مع الصراعات في المنطقة، وتشجيع مشاركة أكبر للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في العملية بشكل عام، كما تم التأكيد على ضمان أن تتم هذه الإجراءات في سياق ميثاق الأمم المتحدة<sup>2</sup>.

في تقريره لعام 1998 إلى مجلس الأمن، قدم الأمين العام للأمم المتحدة سبب وجوب تركيز مجلس الأمن إلى التعامل مع إفريقيا كمنطقة تحتاج إلى اهتمام خاص، ذاكراً أن الوضع في إفريقيا يمثل مشكلة خاصة للمجتمع الدولي، وهي مشكلة تتجاوز السؤال التقليدي المتمثل في الدفاع عن الدول، لتصبح "مسألة دفاع عن الإنسانية نفسها"، كما جادل بأن الوضع الإفريقي يمثل فشلاً على عدد من المستويات، متحدثاً عن إحجام المجتمع الدولي عن تحمل تكاليف المشاركة في إفريقيا، مما جعل الدول الإفريقية تهمش منظمة الأمم المتحدة من الإلتزام السياسي في شؤون المنطقة<sup>3</sup>.

كان هذا التسلسل لتقارير الأمين العام بداية مجموعة من الأعمال من جانب مجلس الأمن، وكان القرار رقم 1170 الذي صدر في شهر ماي من عام 1998، بعد شهر من صدور تقرير الأمين العام، قد أطلق تيارين من الأعمال: الأول هو الإلتزام بعقد اجتماعات كل سنتين على مستوى وزراء الخارجية لتقييم التقدم المحرز في تعزيز السلام والأمن في إفريقيا، والثاني هو إنشاء فريق عمل مخصص لاستعراض التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ووضع إطار لتنفيذها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., p.18.

<sup>2</sup> Ibid., pp.18, 19.

<sup>3</sup> Ibid., p.19.

<sup>4</sup> Ibid., p.20.

على مدى السنوات الثمانين الماضية، توسع نطاق عمل منظمة الأمم المتحدة بشكل كبير ليشمل قضايا مثل تغير المناخ، والرياضة من أجل التنمية والسلام، والسلامة على الطرق، ولقد لعبت الأمم المتحدة الدور الأكثر أهمية في تلك المجالات التي تقع في صميم ميثاق الأمم المتحدة: صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز حقوق الإنسان للجميع، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وغير ذلك من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الإنشغالات المتعلقة بالحكم والتنمية، كما أثبتت جدواها في تعبئة وتنسيق جهود الدول الأعضاء من أجل تحقيق أهدافها الرئيسية<sup>1</sup>.

تتميز منطقة غرب إفريقيا بوجود أعلى تركيز للفواعل التابعة للأمم المتحدة، وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، لعبت الأمم المتحدة دورا مهما في المساعدة على مواجهة التحديات التي تواجه غرب إفريقيا في البلدان التي تصاعدت فيها النزاعات مما شكل تهديدا كبيرا للسلام والاستقرار، كما هو الحال في كوت ديفوار وليبيريا وسيراليون ومالي، بحيث ساعدت الأمم المتحدة أطراف النزاع في التفاوض على اتفاقيات سلام مقدمة الدعم لتنفيذها، كما عملت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الدول الأعضاء المعنية والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) التي كانت في كثير من الأحيان أولى الاستجابات للآزمات، ولقد سهلت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في غرب إفريقيا الحوار بين جميع أطراف النزاع، وساعدت في تعزيز الأمن الوطني وقوات الدفاع وكذلك المؤسسات الديمقراطية، ودعمت نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وعززت حقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي والمصالحة على المستويين الوطني والمحلي<sup>2</sup>.

ومع ذلك ، فإن الموقع الاستراتيجي والحدود التي يسهل اختراقها لغرب إفريقيا، إلى جانب المؤسسات الضعيفة عموما وعدم الاستقرار السياسي من بين أمور أخرى، أدت إلى انتشار

<sup>1</sup> Aïchatou Mindaoudou, From Independence to Long-term Stability: United Nations Efforts in Africa, article retrieved on: United Nations (Website), UN Chronicle, published on: September, 2015, available on the link below:

<https://www.un.org/en/chronicle/article/independence-long-term-stability-united-nations-efforts-africa?fbclid=IwAR22IVqNhkx8BwXZPceYcR4pK9938yzzFazls2XOCvzQWPUjkgkVvvNrIvM>

<sup>2</sup> Ibid., no page.

الأنشطة غير المشروعة، مثل تهريب الأسلحة وتجارة المخدرات، والتي أدت بدورها إلى انعدام الأمن وعدم الاستقرار، فالوجود المتزايد للجماعات الإرهابية في مالي ومنطقة الساحل، يُربط إلى حد كبير بتورطها في الاتجار بالمخدرات وأشكال أخرى من الجريمة المنظمة، ولمواجهة هذه الأنشطة غير المشروعة، فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في بعض الأحيان عمليات حظر على بلدان المنطقة، وأنشأ آليات رصد ذات صلة، وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار هو مثال على ذلك، حيث يساعد في تسليط الضوء على الأنشطة غير المشروعة التي يمكن أن تقوض السلام الهش في البلاد<sup>1</sup>.

رغم جهود الأمم المتحدة، غير أن أعمال مجلس الأمن بأعضائه الخمسة الدائمين في عدة أجزاء من إفريقيا، ساهم في تكوين تصور على أن هذه المنظمة من شأنها تعزيز مصالح قلة من القوى العظمى، وبشكل أكثر تحديدا القوى الاستعمارية السابقة، ما جعل قطاعات كبيرة من السكان في البلدان الإفريقية تشعر بالإنفصال عن الأمم المتحدة، متخذة موقفا متحديا بشكل متزايد تجاه المنظمة، وجماعة بوكو حرام مثال على ذلك، وقد يعود سبب نفور بعض الجماعات تجاه الأمم المتحدة راجعا أيضا إلى اعتبار المنظمة ضعيفة بشكل عام، فكثيرا ما يُنظر إلى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على أنها سلبية أو غير قادرة أو غير راغبة في استخدام القوة للرد على الهجمات<sup>2</sup>.

لسد هذه الفجوة، هناك اتفاق أن مجلس الأمن يحتاج إلى إعادة هيكلة، إذا كان سيضطلع بدور فعال في إدارة السلم العالمي في المستقبل، وفشله في لعب دور في عملية السلام في البوسنة هو دليل واضح على نقاط الضعف الهيكلية المتأصلة فيه، وبينما يحتاج مجلس الأمن إلى إعادة هيكلة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه، فإن ذلك يجب أن يتم في سياق الإصلاح الشامل للأمم المتحدة نفسها<sup>3</sup>، واستحداث مقعد دائم لإفريقيا في مجلس الأمن قد يسد الفجوة أو التصور الإفريقي القائم على عمل منظمة الأمم المتحدة على تعزيز تواجد القوى الإستعمارية السابقة في القارة.

<sup>1</sup> Ibid., no page.

<sup>2</sup> Ibid., no page.

<sup>3</sup> A. Peter Mutharika, The Role of the United Nations Security Council in African Peace Management: Some Proposals, Michigan Journal of International Law, Volume 17, Issue 2, 1996, pp. 537-562: p.537.

وعليه، يتعين توسيع العضوية في مجلس الأمن ليكون أكثر تمثيلاً، كما يجب معالجة حق النقض والعضوية الدائمة، وإضفاء الطابع الديمقراطي على إجراءاته من أجل جعلها أكثر شفافية، والاقتراح الذي يبدو أنه يحظى بتأييد الولايات المتحدة من شأنه أن يجلب ألمانيا واليابان إلى مجلس الأمن كعضوين دائمين، بيد أن إيطاليا، القوة الأخرى المهزومة في الحرب العالمية الثانية، تعارض هذا الاقتراح، كما إن معظم دول العالم الثالث والقوى الإقليمية الناشئة، مثل البرازيل والهند وجنوب إفريقيا، تجد أن تركيز القوة في البلدان الصناعية الشمالية أمر غير مقبول<sup>1</sup>.

اقتراح آخر يستحق مزيداً من الدراسة هو إنشاء أربع فئات للعضوية: الأعضاء المتناوبون؛ أعضاء ثابتون؛ أعضاء المرتبة الأولى والثانية والثالثة؛ وأعضاء ليس لديهم حق النقض، وبموجب هذا الاقتراح، سيتم إما إلغاء حق النقض، أو أن الدول التي تتمتع بحق النقض ستتعهد بممارسته فقط في حالات استثنائية، ولقد أشارت ألمانيا، على سبيل المثال، إلى أنها لن تستخدم حق النقض بمفردها؛ ومع ذلك، فإن ثلاثة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية؛ بريطانيا؛ فرنسا) الذين يتمتعون بحق النقض هم مساهمون ماليون مهمون في عمليات إدارة السلام التابعة للأمم المتحدة، ولذلك فهم يرون قدرتهم على نقض العمليات كحق يحق لهم ممارسته، وبالتالي، فمن غير المرجح أن يوافقوا على إعادة تشكيل مجلس الأمن وإضعاف أو إلغاء حق النقض<sup>2</sup>.

يجب إعادة تصور هيكل مجلس الأمن بطريقة تفهم الطبيعة المتغيرة لانعدام الأمن العالمي، ذلك أن مصادر انعدام الأمن، حالياً أو في المستقبل، تنشأ من عدة عوامل لم يتصورها واضعو الميثاق، من بينها المشاكل العرقية، والفقر المدقع، وعدم الاستقرار السياسي، والاتجار بالمخدرات، والصراعات الحدودية، والحروب الداخلية الصغيرة بسبب الصراعات الاجتماعية والثقافية الداخلية، وظهور أشكال جديدة من الأمراض والفيروسات القادرة على الانتشار بسرعة في

<sup>1</sup> Ibid., p. 555.

<sup>2</sup> Ibid., p. 555.

جميع أنحاء العالم<sup>1</sup>، مثل جائحة الكوفيد 19 مؤخرًا، وستتطلب هذه التصورات المختلفة لانعدام الأمن من مجلس الأمن اعتماد مبادئ توجيهية واضحة للتدخلات المستقبلية.

إن القارة الإفريقية مهددة في أمنها أكثر من جميع القارات الأخرى، وبالتالي تعتبر ساحة اختبار حيث يقوم المجتمع الدولي بإعادة هيكلة إستراتيجيته لإدارة السلام العالمي، وطالما فشلت الدول الإفريقية في تنفيذ إصلاحات داخلية مهمة، فإن هذه التهديدات ستستمر، وستؤدي العوامل الخارجية مثل صادرات الأسلحة إلى إفريقيا وشروط التجارة غير المواتية إلى تفاقم انعدام الأمن في القارة، كما إن فشل الدول الإفريقية في إنشاء نظام أمن جماعي إقليمي فعال في انعدام الأمن يساهم في زيادة النزاعات الداخلية<sup>2</sup>.

سيواصل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القيام بدور هام في إدارة السلم في إفريقيا، وفيما يلي نلخص المقترحات الواجب أخذها بعين الاعتبار إذا أريد لمنظمة الأمم المتحدة أن تقوم بدور فعال في إدارة السلم في إفريقيا<sup>3</sup>:

- إن مجلس الأمن بحاجة إلى إعادة هيكلة بطريقة تمكنه من تنفيذ عمليات إدارة السلام بفعالية.
- أن يتم تحديد مدة عمليات إدارة السلام المستقبلية وأسسها بشكل واضح.
- أن تتخذ عمليات الأمم المتحدة المقبلة لإدارة السلام مقاربة متكاملة.

وتواصل منظمة الأمم المتحدة من جانبها وضع القارة الإفريقية في صميم عملها، ليس فقط في مجالات السلم والأمن وحقوق الإنسان، ولكن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كذلك.

<sup>1</sup> Ibid., p. 557.

<sup>2</sup> Ibid., p. 561.

<sup>3</sup> Ibid., p. 562.

## المطلب الثاني:

## إمكانات المنظمات الإقليمية الإفريقية في حفظ السلم والأمن

اكتسبت المنظمات الإقليمية الإفريقية خبرة في مجال حفظ السلم على مدى السنوات الماضية، بحيث تعتبر منظمة الوحدة الإفريقية -سابقا- أقدم منظمة في القارة، وأول من تولى عملية حفظ السلم، إذ دعمت بعثتين في تشاد في أوائل الثمانينيات، وبعد عقد من الزمان، نشرت المنظمة ثلاث بعثات في رواندا، ثم قامت ببعثات مراقبة في بوروندي عام 1993، وفي جزر القمر عام 1997، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 1999، وفي إريتريا وإثيوبيا عام 2000 في حين أنه، وفي منطقة في غرب إفريقيا، أخذت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا -ECOWAS- زمام المبادرة على المستويين الدبلوماسي والعسكري في الاستجابة للأزمات، بحيث نشرت مجموعة الإكواس ثلاث بعثات سلام كبرى، في ليبيريا (1990)، ثم في سيراليون (1997)، وفي غينيا بيساو (1998)، كما أذنت بعملية رابعة في غينيا (2000)؛ وليست الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المنظمة الوحيدة في غرب إفريقيا التي نشرت قوة حفظ السلام، إذ أرسلت الدول الأعضاء في "معاهدة عدم الاعتداء والمساعدة والدفاع المتبادل" ANAD بعثة مراقبة صغيرة على طول الحدود بين بوركينا فاسو ومالي في عام 1986؛ وفي جنوب إفريقيا، أرسل أعضاء "الجماعة الإنمائية لجنوب إفريقيا" SADC عمليتين متعددي الجنسيات - في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليسوتو - في عام 1998<sup>1</sup>.

أنشأت المنظمات الإقليمية الإفريقية أطرا رسمية للسلم والأمن وتطوير قدراتها في مجال حفظ السلم، وإدراكا منها للحاجة إلى اتخاذ موقف أكثر استباقية في النزاعات الإفريقية، أنشأت منظمة الوحدة الإفريقية آلية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها في عام 1993. في حين تم إنشاء آلية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لمنع النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلم والأمن في عام 1999، والتي تم تصميمها لتوحيد مشاركة جماعة الإكواس في حفظ السلم؛ كما أنشأت الجماعة

<sup>1</sup> Eric G. Berman and Katie E. Sams, "the Peacekeeping Potential of African Regional Organizations", In: Jane Boulden (Editor), Dealing with Conflict in Africa: The United Nations and Regional Organizations, (New York: PALGRAVE MACMILLAN, 2003), pp. 35-77; p. 37.

الإنمائية لجنوب إفريقيا" SADC في عام 1996 الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن، لدعم تحقيق الأمن وسيادة القانون والحفاظ عليهما في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي<sup>1</sup>.

كما قام أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بتحسين استعداداتهم لعمليات حفظ السلام من خلال مبادرات تدريبية مختلفة، بحيث تلقى خمسة أعضاء من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا - بنين؛ ساحل العاج؛ غانا؛ مالي؛ والسنغال - تدريبات من الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية (ACRI)<sup>2</sup>.

إن تمسك الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهم البعض، يفسر إلى حد كبير سبب عدم قيام منظمة الوحدة الإفريقية بعمليات حفظ سلام في أعوامها السبع عشرة الأولى، منذ نشأتها عام 1963، ولماذا كانت مترددة في إنشاء آلية جديدة لمعالجة قضايا السلم والأمن، كما إن افتقار الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية إلى الرغبة للتدخل في النزاعات يظهر بوضوح في الهياكل المبكرة لتسوية المنازعات بالمنظمة، والتي كانت غير مطورة وغير مستخدمة إلى حد كبير<sup>3</sup>.

إن اندلاع العديد من الحروب الداخلية في الدول الإفريقية في أعقاب الحرب الباردة مباشرة، هدد نظام الدولة الذي ساهمت منظمة الوحدة الإفريقية في بنائه، مما أجبر قيادة المنظمة على إنشاء "آلية منع النزاعات وإدارتها وحلها" (MCMR) والتي كان من المفترض أن تقوم بتوقع ومنع الصراعات المحتملة في إفريقيا، وحل النزاعات، والمساعدة في إعادة بناء الدول الخارجة من الحروب؛ بيد أن الحكومات الإفريقية، إستغلت مبدأ عدم التدخل في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية

<sup>1</sup> Ibid., pp. 52, 53.

<sup>2</sup> مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية (ACRI) هو برنامج أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1996 لمواجهة تحديات حفظ السلام وإدارة الصراع في إفريقيا. كان الدافع وراء تشكيلها هو المخاوف من أن المجازر العرقية التي حدثت في رواندا في عام 1994 قد تحدث أيضا في بوروندي المجاورة، ورغبة من الولايات المتحدة الأمريكية في تجنب التورط في النزاعات المحلية، كما حدث في عام 1993 عندما قتل ثمانية عشر من حراس الجيش الأمريكي في الصومال، حيث تدخلت الولايات المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية.

Paul Omach, "The African Crisis Response Initiative: Domestic Politics and Convergence of National Interests", African Affairs Vol. 99, No. 394 (Jan., 2000), pp. 73-95.

<sup>3</sup> Eric G. Berman and Katie E. Sams, Op. Cit., p. 53.

لعرقلة تفعيل "آلية منع النزاعات وإدارتها وحلها"، خشية من أن يؤدي تدخل منظمة الوحدة الإفريقية في حروب إفريقية داخلية إلى فتح الباب أمام الدول القوية غير الإفريقية للتدخل في شؤونها الداخلية؛ كما كانت هناك مخاوف من أن مشاركة منظمة الوحدة الإفريقية في حروب إفريقية داخلية قد يشجع الأمم المتحدة على التنازل عن مسؤوليتها في الحفاظ على السلام في إفريقيا لمنظمة الوحدة الإفريقية، وأن يكون ذلك حجة لمجلس الأمن لتهميش مسألة السلم والأمن الإفريقيين، الأمر الذي أقلق الدول الإفريقية الغنية نسبياً قلقاً أنها ستضطر إلى دفع تكاليف صنع وحفظ السلم في إفريقيا، وهي المخاوف التي أجبرت قيادة منظمة الوحدة الإفريقية على تركيز عمل "آلية منع النزاعات وإدارتها وحلها" على الوساطة ومسائل حل النزاعات اللينة<sup>1</sup>.

كان إنشاء الاتحاد الإفريقي فرصة للحكومات الإفريقية لإنشاء مؤسسات أمنية إقليمية مبتكرة، من شأنها أن تضع المنظمات الإقليمية الإفريقية في قلب تسوية النزاعات، مع الحفاظ على مشاركة منظمة الأمم المتحدة في قضايا السلم والأمن الإفريقية، ومنع الدول القوية غير الإفريقية من التدخل في حل النزاعات والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، ولقد طور القادة الأفارقة القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي وبروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي في جزء كبير منه لمواجهة هذه التحديات<sup>2</sup>.

تتمثل الركيزة الأولى لهيكل الأمن الإفريقي في نموذج الأمن الجماعي، حيث يسعى الهيكل الإفريقي الجديد للسلم والأمن إلى جعل كل عضو في الاتحاد الإفريقي مسؤولاً عن الحفاظ على السلم والأمن في إفريقيا؛ إذ تم تطوير عدد من القواعد والمعايير، بما في ذلك معيار التضامن الإفريقي القوي، لحماية الدول الإفريقية من التدخلات العسكرية الأجنبية، ويعتبر الدعم القوي للرئيس السوداني السابق "عمر البشير" ومعارضة الإتحاد الإفريقي للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا عام 2011، أمثلة مجسدة لفكرة الأمن الجماعي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Thomas Kwasi Tieku, "the African Union", In: Jane Boulden (Editor), Responding to Conflict in Africa: The United Nations and Regional Organizations, (United State of America: PALGRAVE MACMILLAN, 2013), pp. 33-50; pp. 34-35.

<sup>2</sup> Ibid., p. 35.

<sup>3</sup> Ibid., p. 36.

تسعى بنود القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي وبروتوكول السلم والأمن الإفريقي إلى حماية الدول الإفريقية من التدخل العسكري من قبل الدول غير الإفريقية، مع ترك مجال للدول الإفريقية للتدخل بشكل جماعي في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، مع أو بدون موافقة الدولة المستهدفة، ويمكن أن يتخذ التدخل أشكالاً مختلفة، بما في ذلك الوساطة، كما في حالة كينيا في عام 2008؛ تعليق المشاركة في أنشطة المنظمات الدولية الإفريقية، كما في حالة موريتانيا عام 2008؛ تعليق العضوية في الاتحاد الإفريقي، كما في حالة كوت ديفوار في عام 2011؛ العقوبات الاقتصادية، كما في حالة مالي في عام 2012؛ وكما ذكرنا أخيراً، التدخل العسكري، كما في حالة جزر القمر في عام 2007، بحيث ترد شروط التدخل العسكري في المادة 4 (ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، التي تمنح للاتحاد الحق في التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو من أجل "منع جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية"<sup>1</sup>.

المادة 4 (ح) إلى جانب المادة 4 (ط)، التي تنص على أن لكل إفريقي "الحق في العيش في سلام"، جعلت من الممكن لقيادة الاتحاد الإفريقي تطوير الركيزة الثانية لهيكل السلم والأمن الجديد، من خلال الاستفادة من الأفكار الواردة في التقرير حول "مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا" (CSSDCA)\*، وتوسيع تعريف الأمن من التقليدي، لتشمل الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للفرد والأسرة والمجتمع<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., p. 36.

\* تم اقتراح فكرة "مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا" في عام 1991 في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، بيد أن الاقتراح لم يجد قبولا داخل المنظمة؛ أعاد الرئيس النيجيري "أولوسيجون أوباسانجو" Olusegun Obasanjo إحياء الفكرة، التي تم اعتمادها في القمة السادسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية في لومي في عام 2000، مما أدى إلى تغيير دائم في موقف منظمة الوحدة الإفريقية تجاه المسؤولية الأمنية الجماعية أثناء تحولها إلى الاتحاد الإفريقي الجديد، ولقد تم دمج الأجزاء المكونة له في الهياكل المختلفة للاتحاد الإفريقي وبذلك لم يعد المؤتمر مطلوباً.

Conference on Security, Stability, Development and Cooperation in Africa (CSSDCA), Report of the Secretary-General | Draft Memorandum of Understanding, HISTORY AND PRESENT STATUS; retrieved from: Department: International Relations and Cooperation, Republic of South Africa, Last Updated: 12 February, 2004, accessed on: July 6<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:

<http://www.dirco.gov.za/foreign/Multilateral/africa/cssdca.htm>

<sup>2</sup> Thomas Kwasi Tiekou, Op. Cit., p. 36.

ولقد وافق الإتحاد الإفريقي عبر اعتماده لمذكرة التفاهم في مؤتمر جويلية عام 2002 المنعقد في ديربان بجنوب إفريقيا، على توسيع تعريف الأمن ليشمل "جميع جوانب المجتمع"، كما طالب الإتحاد بوضع معايير محددة لسلوك جميع الحكومات الإفريقية، وذلك لمصلحة الإنسانية المشتركة، وكان تعريف الأمن كظاهرة متعددة الأبعاد تتجاوز الاعتبارات العسكرية مصدر إلهام لصياغة "ميثاق الاتحاد الإفريقي بشأن عدم الاعتداء والدفاع المشترك" الذي تم اعتماده في يناير من عام 2005 في أبوجا بنيجيريا، كما شكلت لغة الأمن الإنساني المنصوص عليها في مذكرة التفاهم حجر الأساس لآليات الحوكمة الرئيسية للاتحاد الإفريقي، مثل "الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم" الذي دخل حيز التنفيذ في 15 فبراير 2012<sup>1</sup>.

تعتبر أفكار ومؤسسات الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن طموحة للغاية لدرجة إنها تجعل العديد من المنظمات الإقليمية وحتى منظمة الأمم المتحدة تبدو متحفظة، على الورق على الأقل، ومع ذلك، يصعب تفعيل العديد من تلك الأفكار، بل ويصعب تنفيذها، من حيث أنها تؤكد على منع النزاعات وحل القضايا المطروحة على مستوى القارة بشكل هيكلي، مثل إضفاء الطابع المؤسسي على سيادة القانون، والفصل بين السلطات، واحترام حقوق الإنسان، وتوطيد الديمقراطيات في إفريقيا، بيد أن هذه المفاهيم لا تعرف توافقاً حولها، وتعني جوانب مختلفة على اختلاف البلدان، ومن المؤكد أن الجزائر ومصر وليبيا ونيجيريا - أربعة من الدول الخمسة التي تساهم مجتمعة بنسبة 75 في المائة من ميزانية الإتحاد الإفريقي - لا تشارك الإتحاد الإفريقي في تفسيرها لهذه

<sup>\*\*</sup> تم اعتماد الميثاق الإفريقي للانتخابات الديمقراطية والحكم في 30 يناير 2007 كأداة معيارية رئيسية للاتحاد الإفريقي لوضع معايير لحكم أفضل عبر القارة، دخل حيز التنفيذ في فبراير 2012 بعد مصادقة خمس عشرة (15) دولة، اعتباراً من سبتمبر 2017، تم المصادقة على الميثاق من قبل ثلاثين (30) دولة، وتوقيعه من قبل خمس وأربعين (45) من أصل خمس وخمسين (55) دولة إفريقية، ويختلف الميثاق عن الأدوات السابقة لأنه شامل ويجمع العناصر الرئيسية للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم، وتتمثل أهدافه في تحسين جودة الانتخابات في إفريقيا، وتعزيز حقوق الإنسان، وتقوية سيادة القانون، وتحسين الحوكمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة القضايا المتكررة المتعلقة بالتغييرات غير الدستورية للحكومات في القارة.

Chika Charles Aniekwe, Lutz Oette, Stef Vandeginste and Micha Wiebusch, "The 10th Anniversary of the African Charter on Democracy, Elections and Governance", POLICY BRIEF, Institute of Development Policy- SOAS - AU, Antwerp, 2017.

<sup>1</sup> Thomas Kwasi Tieku, Op. Cit., p. 36.

المفاهيم، بحيث تؤمن الجزائر ومصر بقوة بتعريف منظمة الوحدة الإفريقية للديمقراطية، والذي يتضمن بندا رئيسيا مفاده أن كل دولة في إفريقيا لها الحق في تحديد نظام الديمقراطية على أساس قيمها الاجتماعية والثقافية، ولقد دعت الجزائر، على وجه الخصوص، في كثير من الأحيان القادة الأفارقة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على هذه النسخة ذات الطابع الثقافي من الديمقراطية<sup>1</sup>.

كما إن القدرة على تنفيذ فكرة مساهمة الإتحاد الإفريقي في إعادة بناء دول القارة في فترات ما بعد الحرب، هي غير ممكنة في العديد من الدول في إفريقيا، حتى لو كانت الإرادة السياسية موجودة على أعلى مستوى في الحكومة، أما الدول الإفريقية التي لديها القدرة على المساعدة في إعادة الإعمار فهي تتردد في لعب هذا الدور القيادي، ومثال ذلك جنوب إفريقيا، التي قادت جهود الإتحاد الإفريقي لإعادة إعمار بوروندي في عام 2003، بالإضافة إلى عملية إعادة إعمار جنوب السودان بطلب من الإتحاد الإفريقي، لكن الدراسات تظهر أن جنوب إفريقيا لم تقدم الكثير في هذا السياق<sup>2</sup>.

وهو ما يرجح نتيجة أن تحديات الموارد والقدرات ستلزم مفاوضات الإتحاد الإفريقي\* بترك تدابير صنع السلم الرئيسية على جنب، بيد أن كبار مسؤولي الإتحاد الإفريقي غير مستعدين

<sup>1</sup> Ibid., p. 43.

<sup>2</sup> Ibid., pp. 44, 45.

\* هي أمانة الإتحاد الإفريقي، وتضطلع بالأنشطة اليومية للإتحاد، يقع مقرها في أديس أبابا، إثيوبيا، وتشمل وظائفها:

- تمثيل الإتحاد الإفريقي والدفاع عن مصالحه بتوجيهات وتكليف من المؤتمر والمجلس التنفيذي.
- تقديم المقترحات إلى أجهزة الإتحاد الإفريقي وتنفيذ القرارات التي تتخذها.
- العمل كوصي على القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي وجميع الصكوك القانونية الأخرى لمنظمة الوحدة الإفريقية / الإتحاد الإفريقي .
- التنسيق الوثيق مع أجهزة الإتحاد الإفريقي لتوجيه ودعم ومراقبة أداء الإتحاد الإفريقي لضمان التوافق والانسجام مع السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع المتفق عليها.
- تقديم الدعم العملي لجميع أجهزة الإتحاد الإفريقي.
- مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ برامج الإتحاد الإفريقي.
- صياغة المواقف المشتركة للإتحاد الإفريقي وتنسيق إجراءات الدول الأعضاء في المفاوضات الدولية.

لاستخدام التحديات المؤسسية والمالية للمفوضية كذريعة لعدم فعل أي شيء، ويرون أن الاتحاد الإفريقي هو المنظمة الدولية الأكثر خبرة عندما يتعلق الأمر بالقيام بالأشياء بميزانية وقدرات محدودة، وأن مفوضية الاتحاد الإفريقي ستجد بطريقتها الفريدة في القيام بالأشياء، سبيلا لتنفيذ العديد من تدابير السلم والأمن<sup>1</sup>.

يواجه الاتحاد الإفريقي مجموعة من التحديات في تحقيق رؤيته لقارة موحدة وسلمية ومزدهرة، ولكي تستجيب المنظمة بشكل مناسب للتحديات المتعددة والمعقدة المتعلقة بالسلم والأمن التي تواجهها، فإنها تحتاج إلى تحسين الهياكل المؤسسية المناسبة واعتماد أنماط السلوكية ذات الصلة؛ للتأثير على طابع الدعم الدولي للعملية، ولمواصلة بناء علاقة عمل ثلاثية قوية تضم منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وتنفيذ استراتيجيات تمويل الاتحاد، ومتابعة القادة الأفارقة لأجندتهم الحاسمة للسلم والأمن بفعالية وكفاءة<sup>2</sup>.

- إدارة ميزانية وموارد الاتحاد الإفريقي.
- صياغة وتعزيز وتنسيق ومواءمة برامج وسياسات الاتحاد الإفريقي مع تلك الخاصة بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- ضمان تعميم مراعاة المنظور الجندي في جميع برامج وأنشطة الاتحاد الإفريقي.
- اتخاذ الإجراءات على النحو الذي فوض به المؤتمر والمجلس التنفيذي.

The AU Commission, retrieved from the African Union (Website), accessed on: July 6<sup>th</sup>, 2022, available on the link : <https://au.int/en/commission>

<sup>1</sup> Thomas Kwasi Tiekou, Op. Cit., p. 47.

<sup>2</sup> Anthoni van Nieuwkerk, The Peace and Security Architecture of African Subregional Organizations, In: Jane Boulden (Editor), Responding to Conflict in Africa: The United Nations and Regional Organizations, (United State of America: PALGRAVE MACMILLAN, 2013), pp. 51-74; p. 72.

## المطلب الثالث:

## المنظمات غير الحكومية ودورها في تخفيف حدة الصراع في إفريقيا

ركزت الدراسات في حقل العلاقات الدولية، في جوهرها، على الدولة كوحدة تحليل رئيسية، والقوة القسرية والاقتصادية التي تمارسها، وهو المنظور الواقعي في السياسة الدولية، والذي ينزع إلى تقليل أهمية، أو إهمال ما تحققه الفواعل غير الحكومية أو ما يمكن أن تحققه؛ وإن لم يكن هذا المنظور خاطئاً، فهو بالتأكيد غير مكتمل، بحيث باتت المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً متزايد الأهمية على الصعيدين المحلي والدولي، وما من دولة في الوقت الحالي حتى إن كانت ذات أنظمة شمولية، محصنة من تأثير المنظمات غير الحكومية.

لقد أثرت عدة أنواع من المنظمات غير الحكومية بمرور الوقت على سياسات الحكومات، بعضها متجذر في القطاعات التجارية أو الصناعية، وتأثيرها اقتصادي إلى حد كبير، بينما يميل البعض الآخر إلى ممارسة الضغوطات على السلطة السياسية، وبالتالي ينجذبون إلى مراكز السيطرة، والقليل من هذه المنظمات غير الحكومية ممن توظف خبراتها لاكتساب النفوذ؛ أما المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الأخلاقي، فهي تلك التي تعتمد على مناشدات الرأي العام التي تتم على أساس عالمي أو وطني أو إقليمي، وهي تلك التي تساهم بمنطق المساعدات الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات الإفريقية وعواقبها، على أساس المفهوم الأخلاقي الموسع لحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً<sup>1</sup>.

شهدت إفريقيا انتشار المنظمات غير الحكومية بمشاركتها في بناء السلام في القارة، وتشمل هذه المنظمات غير الحكومية المعروفة "المركز الإفريقي للتسوية البناءة للنزاعات"

<sup>1</sup> Claude E. Welch JL, "Nongovernmental Organizations and Their Potential for Conflict Reduction in Africa", In: Carolyn pumphrey, Rye Schwartz-Barcott (Editors), Armed Conflict in Africa, (The Scarecrow Press, Inc. Lanham, Maryland, and Oxford/ United States of America, 2003), pp. 113-138; p. 114.

(*ACCORD*)؛ "مركز تسوية النزاعات" (*CCR*)؛ "معهد الدراسات الأمنية" (*ISS*)؛ "مبادرة نيروبي للسلام" (*NPI*)؛ و"شبكة غرب إفريقيا من أجل بناء السلام" (*WANEP*) من بين أخرى<sup>1</sup>.

يعكس التنوع الهائل وعدد المنظمات غير الحكومية المشاركة في بناء السلم، المخاوف القارية والعالمية المتزايدة بشأن القضايا التي تؤثر على السلم، مثل انتشار الأسلحة الصغيرة، وزيادة الجنود الأطفال، والأمراض والفقر، وبعض هذه المنظمات غير الحكومية أكثر فعالية من غيرها في المساهمة في عملية بناء السلم باستخدام شبكاتها؛ بحيث تمكنت "شبكة غرب إفريقيا من أجل بناء السلام"، باستخدام شركائها، من لفت الانتباه إلى معضلة ليبيريا من خلال حشد النساء ومجموعات المواطنين الأخرى في محادثات السلام التي بلغت ذروتها في "اتفاق أكر للسلام" بين الحكومة الليبيرية وقوتين من المتمردين، وهما الحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا (*MODEL*) و"الليبيرون المتحدون من أجل المصالحة والديمقراطية" (*LURD*) في شهر أوت سنة 2003<sup>2</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، كانت المنظمات غير الحكومية في طبيعة تطوير أنظمة الإنذار المبكر للتكتلات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (*ECOWAS*) والهيئة الحكومية للتنمية (*IGAD*). وعلاوة على أن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى كانت مفيدة في تنفيذ برامج بناء السلم على المستوى الهيكلي، إلا أنها تمكنت أيضا من الشروع في تنفيذ مشروع السلام الليبرالي؛ ففي عام 1996، قام ما يقدر بثلاثة آلاف منظمة إنمائية غير حكومية من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي *OECD* بمراقبة وتوزيع ما يصل إلى 5.7 مليار دولار أمريكي سنويا في المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية<sup>3</sup>.

كما تعرضت المنظمات غير الحكومية لانتقادات لعدم قدرتها على تنسيق جهودها مع المؤسسات الحكومية في مجتمعات ما بعد الصراع، ففي كثير من الحالات، تُعتبر المنظمات غير الحكومية المنفذ المفضل للحصول على أموال ودعم المانحين، وينتهي بهم الأمر إلى التنافس مع الحكومة، وقد أدى هذا التنافس إلى تفاقم العلاقات العدائية بين المجتمع المدني والدولة، وعليه، من

<sup>1</sup> Tony Karbo, Op. Cit., pp. 122, 123.

<sup>2</sup> Ibid., p. 123.

<sup>3</sup> Ibid., p. 123.

المهم سد الفجوة بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية من أجل تعزيز بناء السلم المستدام؛ بحيث أدى الازدهار المستمر للمنظمات غير الحكومية في مجال بناء السلم إلى الازدواجية وتسويق بناء السلم وتقليل فعالية عمل هؤلاء اللاعبين<sup>1</sup>.

كانت إفريقيا جنوب الصحراء، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بمثابة بؤرة لأنشطة نوع معين من المنظمات غير الحكومية، أين وجد دعاة إلغاء الرق والمبشرون من خارج القارة حقولا خصبة لجهودهم، فقد تأسست أقدم منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان في العالم في عام 1839 باسم "جمعية مناهضة العبودية" البريطانية *Anti-Slavery Society*، والتي كافحت في القرن التاسع عشر لتشكيل الرأي العام العالمي، عبر تنظيمها لحمالات توقيع عريضة ضد تجارة الرقيق، الأمر الذي دفع البرلمان البريطاني إلى إصدار أمر للبحرية البريطانية بالقضاء على تجارة الرقيق في إفريقيا، مع الإشارة إلى أن هذه العملية وضعت الأساس للإمبراطورية البريطانية الإفريقية، وهو مثال يثبت أن النوايا الإنسانية مهدت الطريق للاستعمار، أين كان يُنظر له في تلك الفترة على أنه إلتزام أخلاقي، تحت ذريعة جلب الحضارة إلى الحضارات الدنيا، ولقد أدت الرغبة في تحقيق هذه المهمة الحضارية إلى دعم واسع النطاق للاستعمار في نصف الكرة الشمالي<sup>2</sup>.

كان لهذا التاريخ آثار واضحة على استقبال المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان في إفريقيا، فبالنسبة للأفارقة، أصبحت الحماسة الأخلاقية من خارج القارة مرتبطة بالاستعمار، سيما وأن الرسالة التي يحملها دعاة حقوق الإنسان المعاصرون تشبه إلى حد بعيد التبريرات السابقة للإمبريالية؛ ولقد باتت "جمعية مناهضة العبودية" تُعرف الآن بشكل أكثر بساطة باسم "مكافحة العبودية" *Anti-Slavery*، والتي تستمر في العثور على العديد من الأمثلة على العبودية أو الممارسات الشبيهة بالرق في دول مثل موريتانيا أو السودان<sup>3</sup>.

تم إنشاء أنواع مختلفة من المنظمات غير الحكومية من قبل الأفارقة خلال فترة الاستعمار للتعامل مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية تحت وطأة الحكم الأجنبي، وهكذا برزت الجمعيات

<sup>1</sup> Ibid., p. 123.

<sup>2</sup> Claude E. Welch JL, Op. Cit., pp. 120, 121.

<sup>3</sup> Ibid., pp. 120, 121.

العرقية وجمعيات الدفن والنقابات العمالية الناشئة ومجموعات الشباب وما شابه ذلك، التي ساعدت في إحداث تغيير اجتماعي، ولعبت دورا مفيدا بشكل خاص من خلال مساعدة المهاجرين من المناطق الريفية على التكيف مع الظروف الحضرية، كما ساهم العديد من هذه المجموعات في زيادة الوعي القومي<sup>1</sup>.

لكن مع تحقيق الاستقلال، تعرضت هذه المنظمات غير الحكومية ذات الطابع النقابي لمزيد من التدقيق والضغط الحكومي، فقد كان لقادة دول الحزب الواحد، الساعين من أجل الاندماج الوطني والقلقين بشأن المنافسة المحتملة، شكوك ضد الجمعيات القائمة على أساس عرقي، وبذلك تمت زيادة شروط الترخيص والتسجيل الرسمية أو فرضها على المجموعات المستقلة التي ظلت خارج سيطرة الحزب<sup>2</sup>.

أصبحت سيطرة الحزب الواحد في النهاية حكم الرجل الواحد، وأصبحت الانقلابات هي الطريقة الأكثر شيوعا لتغيير الحكومات، فبين عامي 1965 و 1990 كان هناك ما يقرب من خمسة وسبعين عملية انقلاب عسكري ناجحة على السلطة. بالتالي، عانت إفريقيا من ربع قرن من الانقلابات العسكرية، إلى جانب إفقار غالبية السكان على خلفية إثراء النخب السياسية، وتضييق قواعد الدعم الشعبي، وتأجيج العلاقات العرقية والإقليمية، وهو ما يفسر عودة المنظمات غير الحكومية إلى الظهور مع موجة الإستقلال الثانية التي اجتاحت القارة، كقوة مهمة في حل النزاعات في الربع الأخير من القرن المنصرم، ولقد بدأ بروز المنظمات غير الحكومية في إفريقيا جنوب الصحراء بشكل متواضع في أوائل السبعينيات، حيث أصبحت أوجه القصور في الدول والأحزاب والمجالس الحاكمة أكثر وضوحا، وأصبحت المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية، لا سيما تلك المرتبطة بمانحين خارجيين أو جماعات ضغط، أكثر بروزا، كما وفرت المشاكل الاقتصادية التي واجهت معظم الدول الإفريقية بحلول أوائل الثمانينيات سبيلا إضافيا لنشاط المنظمات غير الحكومية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., p. 121.

<sup>2</sup> Ibid., pp. 121, 122.

<sup>3</sup> Ibid., pp. 122, 123.

كانت المنظمات غير الحكومية الإفريقية لحقوق الإنسان في بعض الأحيان أقل استجابة في القضايا ذات الاهتمام الشعبي، على خلفية أن قادة الدول التي ينشطون فيها ينحدرون من القطاعات الحضرية من المتعلمين والمدنيين، على عكس القطاعات الريفية والتقليدية في المجتمعات الإفريقية، ونتيجة لذلك، يميل هؤلاء القادة إلى العمل بمفهوم "سيادة القانون" ولكنهم لا يكونون بالضرورة على اتصال وثيق مع تطلعات الأفارقة العاديين<sup>1</sup>.

إن قضايا حقوق الإنسان التي تهم معظم الأفارقة هي قضايا اقتصادية واجتماعية إلى حد كبير: العمالة والتغذية الكافية والحصول على التعليم والرعاية الصحية والإسكان، وفي هذا السياق، فقد صادقت معظم الحكومات الإفريقية على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وعلى الرغم من حقيقة أن معظم الأفارقة يهتمون أكثر بالحقوق الواردة في العهد الأول، إلا أن العهد الثاني هو الذي حظي بالإهتمام، بمعنى أن المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان المعروفة والتي تتخذ من الغرب مقراً لها، قد ركزت على ضمان هذه الحقوق المدنية والسياسية، بحيث وجدت مجموعات حقوق الإنسان الإفريقية بشكل عام أنه من الأسهل الحصول على تمويل خارجي لتحليل الظروف المدنية والسياسية مقارنة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية في إطار حقوق الإنسان، وتعتمد جميع المنظمات غير الحكومية الإفريقية الحالية المعنية بحقوق الإنسان على مصادر التمويل الخارجية، ذلك إن جهودهم البحثية ستكون مقيدة بشدة دون دعم مباشر من المؤسسات الغربية أو المنظمات غير الحكومية الدولية أو غيرها، كما لا يمكنهم الإعلان عن النتائج التي توصلوا إليها بسهولة ما لم يستغلوا شبكات المنظمات غير الحكومية التي تتخذ من نيويورك أو لندن أو جنيف مقراً لها، والتي تسهل لهم الوصول إلى وسائل الإعلام الدولية<sup>2</sup>.

في الآتي سيتم ذكر نقاط موجزة لمزايا وقيود استراتيجيات المنظمات غير الحكومية القائمة على الحقوق، كوسيلة لحل النزاعات في إفريقيا المعاصرة؛ فبالنسبة للمزايا<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> Ibid., p. 129.

<sup>2</sup> Ibid., p. 129.

<sup>3</sup> Ibid., p. 131.

- يمكن للمنظمات غير الحكومية توفير وسيلة للدعم والإلتزام الدولي، إذ تجد الحكومات أحيانا أنه من المقبول الحصول على دعم غير مباشر من المنظمات غير الحكومية بدلا من الدعم المباشر من الحكومات الأخرى؛
- من خلال شبكة الاتصالات الخاصة بهم، يمكن للمنظمات غير الحكومية الاستفادة من شبكات الدعم العالمية، والتي قد تتمتع بمصداقية أكبر من الحكومات، والتي تكون قادرة على التأثير ليس فقط على القوى الكبرى ولكن أيضا على الأنظمة المستهدفة.

بالنسبة للقيود<sup>1</sup>:

- المنظمات غير الحكومية لديها تركيز حضري وربما طبقي أو تحيز سياسي، نتيجة لذلك، قد يكون لها تأثير محدود على المجتمع، على الرغم من أنها لا تهدف إلى التمييز، إلا أن جهودها قد لا تنعكس على المجتمعات في القطاعات الريفية.
- قد يكون تركيز المنظمات غير الحكومية على الأفراد، مجحف في حق الجماعات التي تسعى إما للحصول على حقوق جماعية أو الاعتراف بالحرمان المنهجي.

على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية الإفريقية لحقوق الإنسان لا تزال صغيرة، وذات تمويل ضئيل، وتواجه بيئات اجتماعية وسياسية معادية في كثير من الأحيان، يجب ألا يتم التغاضي عنها كأدوات لحل النزاعات أو لمنع الصراعات؛ فإذا ما قامت الحكومات الإفريقية، سيما في إفريقيا جنوب الصحراء، بتكريس المعاملة العادلة للجميع، فإن الحروب الأهلية المؤلمة التي عصفت بالكثير من المجتمعات الإفريقية، ستصبح من التاريخ، بدل كونها مصدر تهديد وقلق حالي في القارة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., p. 132.

<sup>2</sup> Ibid., p. 133.

# الفصل الثالث

## الفصل الثالث:

### فعالية الدبلوماسية الجزائرية في منظومة السلم والأمن الدوليين

قبل الولوج في التفصيل في دور الدبلوماسية الجزائرية في المنظومة الإفريقية، من المهم تناول مكانة دبلوماسية الدولة الجزائرية على المستوى العالمي، إذ لطالما إلتزمت الجزائر بمبادئ راسخة خطت سياستها الخارجية منذ الإستقلال، وهو ما جعل مواقفها الخارجية ثابتة؛ هذا ولقد وُصِفَ نشاط الدبلوماسية الجزائرية بالتذبذب عبر تاريخ الجزائر المستقلة، حسب الظروف التي عاشتها الدولة الجزائرية داخليا، والتي انعكست على تواجدها على الساحة الدولية، وفي جميع هذه الأوضاع، تكيفت السياسة الخارجية الجزائرية مع المتغيرات الطارئة على المجتمع الدولي والعلاقات الدولية، موجّهة نشاطها الدبلوماسي في إطار منظومة السلم والأمن الدوليين.

في سياق ما تقدم، يتعرض هذا الفصل لفعالية الدبلوماسية الجزائرية في منظومة السلم والأمن الدوليين، لهذا الغرض تم تناول إطار مفهوماتي، بشكل مختصر، لتطور مفهوم السلم والأمن الدوليين، والدور الذي يلعبه النشاط الدبلوماسي في ظل التعقيدات والتحديات التي يشهدها العالم المعاصر؛ ليتم بعدها التفصيل في المبادئ العامة في السياسة الخارجية الجزائرية، والتي تعطي طابعا ثابتا لنشاطها الدبلوماسي؛ وفي الأخير، تعرض هذا الفصل لأهم نماذج الوساطة الجزائرية لتسوية النزاعات الدولية، والتي برزت من خلالها خبرة ومهارة السلك الدبلوماسي الجزائري.

وعليه، يشمل هذا الفصل على المباحث التالية:

- المبحث الأول: واقع الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظومة السلم والأمن الدوليين.
- المبحث الثاني: المبادئ العامة للدبلوماسية الجزائرية.
- المبحث الثالث: فعالية الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الدولي.

## المبحث الأول:

### واقع الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظومة السلم والأمن الدوليين

تطور مفهوم السلم والأمن الدوليين منذ نشأة عصبة الأمم والمتحدة مروراً بالحرب الباردة وانتهاءً بالإتحاد السوفييتي، وما تلاه من أحداث أعادت تشكيل العلاقات الدولية والسياسة الدولية، بداية من توسيع المجالات الأمنية، وزيادة الفواعل الدولية الحكومية وغير الحكومية، ناهيك عن بروز الإهتمام بالفرد كوحدة تحليل رئيسية إلى جانب الدولة.

في ظل ديناميكية هذا السياق الدولي المتغير وفقاً للظروف والأحداث العالمية، تطور دور الدبلوماسية كأداة فاعلة في مواجهة التحديات التي تفرضها الساحة الدولية والتي تزداد تعقيداً مع مضي العصور، وصولاً إلى الألفية الثالثة التي تتعايش فيها البيئة الدولية المعاصرة، بما في ذلك الدولة الجزائرية.

يتناول هذا المبحث تطور النشاط الدبلوماسي في ظل تطور منظومة السلم والأمن الدوليين، متعرضاً لتطور نشاط السياسة الخارجية الجزائرية في هذا السياق بشكل عام، وتكيفها الدبلوماسي؛ ولقد تضمن هذا المبحث المطالب التالية:

- المطالب الأول: تطور مفهوم السلم والأمن الدوليين.
- المطالب الثاني: دور الدبلوماسية في ظل تعقيدات العالم المعاصر.
- المطالب الثالث: الممارسة الدبلوماسية في السياسة الخارجية الجزائرية.

## المطلب الأول:

## تطور مفهوم السلم والأمن الدوليين

هيمن السعي لتحقيق السلم والأمن على الفكر الدولي منذ أقدم العصور في تاريخ السياسة الدولية، إذ انتشرت مقترحات السلام لأول مرة في أواخر القرن التاسع عشر كنتيجة للخوف من القوة المدمرة للحرب وليس مجرد نتائج اندلاعها، واستمر هذا الاتجاه حتى القرن العشرين وأصبح تجنب الحرب والحفاظ على السلم من الاهتمامات الأولى للفكر السياسي<sup>1</sup>.

ارتبط المفهوم التقليدي للسلم بوضع العلاقات الدولية، وبشكل عام، يمكن تحديد ثلاث حالات للعلاقات الدولية: حالة الحرب وحالة السلام وحالة اللا حرب؛ الأولى تشير إلى حالة من النزاعات المسلحة الفعلية التي تحدث بين الدول، في حين أن الثانية تعني إما وقف أو عدم وجود مثل هذه النزاعات، أما حقيقة عدم وجود حالة حرب فعلية فإنها لا تعني بالضرورة تحقيق السلم، بينما تشير حالة اللاحرب إلى أن الصراع أو سباق التسلح بين الأطراف سيستمر في تشكيل إطار علاقات المواجهة بينهما<sup>2</sup>.

غالباً ما يقترن السعي من أجل السلام بالسعي إلى الأمن، وفي هذا السياق، يتمثل الهدف الرئيسي من تأسيس منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومع ذلك، هناك اختلاف جوهري بين معنى هذه المفاهيم وبين تنفيذها، فبينما يركز مفهوم السلم على حالة العلاقات الدولية، فإن مفهوم الأمن معني بظروف الفواعل في السياسة الدولية<sup>3</sup>.

تاريخياً، كان يُنظر إلى الأمن على أنه قيمة أساسية وهدف نهائي لسلوك الدولة، وكان لدى معظم المحللين والباحثين في السياسة الدولية في القرن العشرين فهم مشترك لمفهوم الأمن، فالأمن في المنظور التقليدي يعني أن الدولة خالية من تهديد الحرب وتشعر بالأمان من المعتدين

<sup>1</sup> Gen Kikkawa, "BROADENING THE CONCEPT OF PEACE AND SECURITY", In. GOVERNMENT AND POLITICS – Vol. II, Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS) Sample chapters, p.2. Accessed on: 26<sup>th</sup> June 2022, available on the link below:

<https://www.eolss.net/sample-chapters/c04/E6-32-05-06.pdf>

<sup>2</sup> Ibid., p. 2.

<sup>3</sup> Ibid., p. 2.

المحتملين، وأنها قادرة على متابعة مصالحها الوطنية والحفاظ على قيمها الأساسية؛ وفي هذا السياق، تثير التهديدات المتضمنة في الحرب وحالات النزاع العنيفة مخاوف حادة للقادة السياسيين تتعلق بالأمن القومي، لأن الأفكار حول الأمن تتمحور حول الدول، فإن السياسة الأمنية تهتم في المقام الأول بتعزيز القوة العسكرية للدول الفردية، والحفاظ على النظام العام في أنظمة الدول، وهكذا أصبح مفهوم الأمن مطابقاً لمفهوم الأمن القومي، وبالمثل، أصبح الأمن القومي والدفاع الوطني مترادفين تقريباً، وتم التركيز على الجانب العسكري للأمن<sup>1</sup>.

فقد مفهوم السلم والأمن الدوليين بشكل تدريجي مفهومهما التقليدي الويستفالي مع بداية العولمة والألفية الثالثة، بحيث أصبح المفهومين أكثر تعقيداً، وذلك في ظل امتداد طبيعة التهديدات ضد السلم والأمن الدوليين إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى جانب الجوانب العسكرية، مما جعل مسؤولية إرساء السلم والأمن الدوليين لا تقع على عاتق الحكومات وحدها، بل إن جميع الجهات الفاعلة في النظام الدولي بما في ذلك الأفراد والهيئات الدولية الرئيسية لها نصيبها الخاص في إحلال السلام والأمن<sup>2</sup>.

أظهر مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة، عجزاً إلى حد كبير في مواجهة الأزمات الدولية بسبب المنافسة بين قوتين عظميين في الشرق والغرب، ولقد وفرت نهاية الحرب الباردة وانتهاء معسكر الشرق فرصة جديدة لمجلس الأمن لاتخاذ مقاربة جديدة في تحليل الأحداث الدولية واتخاذ الإجراءات اللازمة، مما أدى إلى تحول المفهوم التقليدي للسلم، الذي يقتصر فقط على عدم وجود نزاع بين الأطراف، إلى المعنى الحالي الذي يشمل الأزمات الاقتصادية والمخاطر البيئية<sup>3</sup>.

بالنظر إلى اختلاف موقع السلم في مختلف المجالات، فقد تم تحديد مفاهيم مختلفة بناء على كل منها، أهمها المعنى الذي يتمحور حول ما إذا كان ينبغي تعريف السلم ببساطة على أنه

<sup>1</sup> Ibid., pp. 2, 3.

<sup>2</sup> Rasool Soltani, Maryam Moradi, "The Evolution of the Concept of International Peace and Security in light of UN Security Council Practice (End of the Cold War-Until Now)", Open Journal of Political Science, 2017, 7, 133-144, p. 133.

<sup>3</sup> Ibid., p. 143.

غياب الحرب والعنف المباشر، أو ما يصطلح عليه بـ السلام السلبي، أو ما إذا كان ينطوي على كل من غياب الحرب والعنف المباشر في ظل وجود العدالة الاجتماعية، وهو ما يصطلح عليه بـ السلام الإيجابي، في حين يتم تعريف السلام في معنى آخر، أنه الظروف السياسية التي تضمن العدالة الاجتماعية والاستقرار من خلال المؤسسات والإجراءات والمعايير الرسمية وغير الرسمية.<sup>1</sup>

كان التفكير التقليدي للسلم موجهًا فقط لتجنب الحرب، بيد أن هذه المقاربة باءت بالفشل الدائم، وذلك نظراً لعدم إدراكها إلى أن تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية هو عامل مهم ومن المعايير الأساسية لاستتباب السلم، بالتالي، فإن اعتماد المنظور التقليدي للسلم على هدف واحد والمتمثل في الحفاظ على الوضع الراهن، بما يشمله من الحفاظ على الظروف غير المتكافئة اجتماعياً واقتصادياً، سيؤدي إلى فشل إضفاء الصبغة العالمية على السلم حتى يتسنى لجميع الفواعل الدولية المساهمة في تحقيقه.<sup>2</sup>

من خلال انحسار المنظور التقليدي، يعرف الباحثون المنظور الجديد للسلم على أنه يمثل حالة يتم فيها منح جميع البشر كرامة إنسانية حقيقية وحياة بشرية، هذا يعني أنه بغض النظر عن العقيدة والعرق وما إلى ذلك، فإنه يتوجب أن يكون الناس قادرين على العيش في ازدهار نسبي، وأن يتلقوا تعليم ذو جودة، ولهم الحق في الصحة، والعمل، والمساواة أمام القانون، وانتخابات حرة، وغيرها من الحقوق والحريات الأساسية، وأن يكونوا آمنين في التعبير عن آرائهم في حال غيابها.<sup>3</sup>

بغض النظر عما تقدم، فإنه لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة أي تعريف للسلم أو خرق السلم أو تهديد للسلم والأمن الدوليين، ويبدو أن السبب الرئيسي لعدم تحديد حدود مفهوم السلم والأمن الدوليين ينبغي البحث عنه في هيكل المجتمع الدولي؛ ويعكس هيكل منظمة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن، الهيكل الدولي وعلاقة القوة خلال تأسيس المنظمة والسنوات التي تلت ذلك، وفي واقع الأمر، أدت الحربين العالميتين إلى زرع الخوف في الرأي العام العالمي، مما

<sup>1</sup> Ibid., p. 134.

<sup>2</sup> Ibid., p. 135.

<sup>3</sup> Ibid., p. 135.

جعل الحاجة إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في مقدمة الاحتياجات الدولية الأخرى، وهو ما جعل الدول المشاركة في تأسيس منظمة الأمم المتحدة تقبل منح صلاحيات واسعة لمجلس الأمن، بما في ذلك حق الفيتو لصد أي تهديد للسلم، لذلك يبدو أن عدم وجود تعريف لمفاهيم السلم أو تهديد أو خرق للسلم في ميثاق الأمم المتحدة كان متعمداً، وقد أعطى واضعو الميثاق الحكم على حدوث أو اتساع كل من هذه المفاهيم لمجلس الأمن، وهو ما يتيح المرونة والتكيف مع الظروف المتغيرة في العالم<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني:

#### دور الدبلوماسية في ظل تعقيدات العالم المعاصر

تواجه الدبلوماسية في السعي لتحقيق السلم والأمن تحديات خطيرة لم نشهدها منذ عقود، ذلك إن عودة ظهور القوى العظمى، ونخص بالذكر التنافس الأمريكي-الصيني، والخلافات القائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وزعزعة استقرار الفواعل عبر الوطنية من غير الدول، وإغلاق المجال أمام المجتمع المدني داخل الدول وتنامي النزعة القومية والشعبوية، بالإضافة إلى إضعاف النظام الليبرالي الدولي، كلها تشكل عقبات جديدة أمام الدبلوماسية<sup>2</sup>.

في هذا السياق، استكشف عشرون خبيراً من جميع أنحاء العالم مستقبل السلام ودبلوماسية الصراع في ثلاث مجالات: إدارة المنافسة بين القوى العظمى والمواجهة المحتملة؛ وإدارة صراعات الآخرين؛ وإدارة التهديدات التي يتعرض لها النظام الدولي، كما يطرحها حالياً جائحة الكوفيد-19، ولقد تم تقديم نتيجة دراساتهم في مؤلف جماعي حمل عنوان "الدبلوماسية ومستقبل النظام العالمي"، الذي ورد فيه ثلاثة سيناريوهات واسعة للمستقبل: أولاً، العودة إلى وضع شبيه بالحرب الباردة، وهو سيناريو يستلزم دبلوماسية المعاملات؛ ثانياً، العودة إلى النظام القائم على القواعد الليبرالية والهندسة

<sup>1</sup> Ibid., pp. 136, 137.

<sup>2</sup> See: Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson, and Pamela Aall (Editors), *Diplomacy and the Future of World Order*, Georgetown University Press, U.S.A, 2021.

المتغيرة، والذي يتطلب دبلوماسية تركز على القيم والحوكمة؛ أو ثالثاً، التعددية الانتقائية أين يتطلب كل سيناريو نوعاً مختلفاً من الدبلوماسية على المستوى الإقليمي أو الوظيفي وفقاً للتحديات القائمة<sup>1</sup>.

لم تعد العلاقات الدولية تدور في المقام الأول حول إدارة التهديدات لتحقيق توازن القوى، بل يتعلق الأمر الآن أيضاً بإدارة إعادة ترتيب القوى والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها كوكب الأرض. ولقد وصف "فين هامبسون" *Fen Hampson*، أستاذ في جامعة كارلتون بكندا، ثلاثة أنواع من الدبلوماسية التي تميز العلاقات بين الدول<sup>2</sup>:

- الدبلوماسية المؤثرة أو التنافسية: والتي تعمل على تطوير مجالات النفوذ وإدارة التحالفات. وفي ظل الخطر المتنامي لتصعيد الصراع بين القوى العظمى، فإن إدارة علاقات هذه الأخيرة سيستلزم قدراً كبيراً من دبلوماسية الاستقرار.
- دبلوماسية الاستقرار: تعمل على إدارة العلاقات وتهدئة النزاعات أو منعها من التصعيد، ويشمل هذا النوع من الدبلوماسية تدابير بناء الثقة وإحياء تحديد الأسلحة وتعزيز أنظمة عدم الانتشار.
- دبلوماسية الحوكمة: وتسعى لتطوير معايير جديدة لسلوك الدولة، التي تشهد تراجعاً كبيراً في البيئة الدولية الحالية.

كما جادل "هامبسون" إن دبلوماسية الوفاق<sup>3</sup> *concert diplomacy* هي الشكل الرئيسي للتعاون الدولي في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، وأنه على عكس القرن التاسع عشر،

<sup>1</sup> Ashish Kumar Sen, *Practicing Peace and Conflict Diplomacy in a Complex World*, article retrieved on: United States Institute of Peace, published on: June, 14, 2021, accessed on: June, 27, 2022, available on the link below:

<https://www.usip.org/publications/2021/06/practicing-peace-and-conflict-diplomacy-complex-world>

<sup>2</sup> Ibid., no page.

<sup>3</sup> يمكن تعريف دبلوماسية الوفاق *Concert diplomacy* على أنها مفاوضات دبلوماسية منسقة، حيث يمكن اعتبار التفاوض الدبلوماسي بمثابة تبادل للامتيازات والتعويضات في إطار نظام دولي تقبله الكيانات ذات السيادة. وتعني إدارة التعقيد الذي سيكون له آثار إيجابية وسلبية على عملية الأخذ والعطاء بين ممثلي الأطراف المعنية. راجع في هذا السياق مقالة:

سيكون لدبلوماسية القرن الحادي والعشرين هندسة متغيرة أكثر بكثير من حيث المشاركين الذين يروجون للحلول التعاونية لمشاكل النظام العالمي وإدارة الصراع، وسيعملون معا بطريقة عملية لتعزيز المعايير الجديدة وقواعد الطريق ومقاربات التعاون العالمي<sup>1</sup>.

أكدت "باربرا بودين" *Barbara Bodine*، مديرة معهد دراسة الدبلوماسية بالولايات المتحدة الأمريكية، أن الدبلوماسية أصبحت أكثر تعقيدا بكثير، بكونها مجزأة ومتعددة الطبقات، سواء على المستوى الأفقي مع مشاركة المزيد من الدول في الدبلوماسية اليوم، أو على المستوى العمودي مع الفواعل الحكومية وغير الحكومية المشاركة في الدبلوماسية، مضيفة أن الدبلوماسية اليوم تتسم بالمرونة والتكيف، وأن معظم القضايا التي تواجه العالم اليوم ليست قابلة للحلول العسكرية أو القوة الصلبة. وعليه، ستمثل الدبلوماسية تحديا مركزيا وشرطا محوريا للعصر، والتي لا بد لها أن تتسم بالمرونة، وأن تتوصل إلى إجماع بين القضايا، وهذه الدبلوماسية تتطلب العمل مع مجموعة من الفواعل، الرسمية منها وغير الرسمية<sup>2</sup>.

من خلال ما تقدم، فإننا نرجح السيناريو الثالث المذكور أعلاه، إذ عكس الوضع الذي كان سائدا خلال فترة الحرب الباردة، أين كان هناك تهديد محدد، وكذلك قوى معلومة، فإنه في الوقت الحالي لا توجد أية قوة أو مجموعة من القوى لها تأثير كاف لتشكيل العالم، وهو ما يثير تساؤل إذا كان يمكن أن يكون هناك أي نوع من النظام الدولي دون وجود مثل هذه القوة، وهو ما يمثل تحديا حقيقيا للأمم المتحدة. بالتالي فإن الدبلوماسية اليوم تمارس في سياق معقد، ومن الأهمية بمكان توفير مساحة للفواعل الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المحلي والأعمال التجارية وغيرها ليكون لها صوت في المجال الدبلوماسي<sup>3</sup>.

إن التأثير الأكثر عمقا على الطابع الفعلي للدبلوماسية في ظل التغيرات العالمية في القرن الحادي والعشرين، هو تزايد المجالات العامة في الدول الحديثة، وهي عملية تتسارع في هذا القرن،

Paul W. Meerts, Concert Diplomacy: Past, Present, Prospects, Global Policy Volume 10. Issue Supplement 2. June 2019, pp. 108-112.

<sup>1</sup> Ashish Kumar Sen, Op. Cit., no page.

<sup>2</sup> Ibid., no page.

<sup>3</sup> Ibid., no page.

ولقد أدى تمزق المجتمعات إلى ظهور هذا التشرذم، فالعوامل المهنية وأنظمة التعليم والاهتمامات والخبرات والتوجهات الأيديولوجية أصبحت متباينة بشكل متزايد، فليس من المستغرب أن يصبح التعامل في المجال الدبلوماسي مع مجموعة متنوعة متزايدة من الفواعل التي تمتد عبر العديد من المجالات العامة المختلفة، وأن يتم التعايش معها والإستجابة لها<sup>1</sup>.

إن عواقب زيادة التشرذم الاجتماعي على المستوى المحلي، يمكن أن يلاحظ كذلك في السياق الدولي، ذلك إن التمايز في التجارة وحركة المرور بين الدول، وزيادة عدد البلدان ذات التأثير الدولي الكبير، والشكوك حول صلاحية قواعد النظام الدولي الليبرالي لها عواقب يمكن التعرف عليها بوضوح، أهمها هو أن عدد الفواعل المشاركة في السياق الدولي آخذ في الازدياد، ومثلهم في ذلك مثل مثل الفاعلين الوطنيين، يختلفون في نقاط ويلتقون في أخرى، يهتمون بالربح أو الأيديولوجيا، يتنافسون أو يتعاونون مع بعضهم البعض؛ ونظرا لأنهم ينشطون على المستوى الدولي، فإنهم يؤثرون على السياسة الخارجية والدبلوماسية بشكل مباشر وأحيانا بنتائج مهمة<sup>2</sup>.

وبالتالي، لم تعد الدبلوماسية تعمل فقط على المستوى الحكومي الدولي، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية لبلد ما ، فقد بات على الدبلوماسية أن تشرح وتبرر ممارساتها محليا وأن توفق بين أهداف الدولة ووجهات نظر الشعب، الذي قد يميل تصرفا مختل عما تريده القيادة السياسية؛ حتى في الدول ذات الأنظمة الإستبدادية، يمكن ملاحظة التفاوت بين القرارات الحكومية والقيم العامة، هذه الصراعات تحطم ثقة الشعب في قيادته السياسية، ويمكن أن تمزق المجتمع<sup>3</sup>.

من جهة أخرى، تعمل التقنيات الرقمية على ترسيخ نفسها كأدوات دبلوماسية ذات تأثيرات ملموسة، إذ تسعى وزارات الخارجية حول العالم إلى التكيف مع التطورات الجديدة التي المجال الرقمي، وإن كانت هناك اختلافات كبيرة في ما بين الدول في هذا السياق، بيد أن التقنيات الرقمية

<sup>1</sup> Volker Stanzel (Ed.), New Realities in Foreign Affairs: Diplomacy in the 21 st Century, Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs, SWP Research Paper 11, November 2018, p.62. available on the link below:

[https://www.swp-berlin.org/publications/products/research\\_papers/2018RP11\\_sze.pdf](https://www.swp-berlin.org/publications/products/research_papers/2018RP11_sze.pdf)

<sup>2</sup> Ibid., p. 62.

<sup>3</sup> Ibid., p. 62.

تسهل الاتصال، وتسرع من عملية اتخاذ القرار، وتضاعف كمية المعلومات المتاحة بسرعة، وتوفر منصات التواصل الاجتماعي للتواصل مع الشعب<sup>1</sup>.

إن ظهور مسارات جديدة للمشاركة العامة لم يكن دون بروز عواقب سياسية تتعلق بالسيطرة على الرأي العام، وبالتالي على السياسة، إذ يمكن أن يصبح الاتصال الرقمي دعاية بالمعنى الواسع، إلى جانب مطالب الجماهير الجديدة بالمشاركة وبعدهم عن الدولة، قد يعني هذا أن الحكومات تفقد تدريجياً قدرتها على إدارة شؤونها بشكل، وبالتالي فإن ردود أفعال الجماهير المتوقعة تشكل تهديداً لشرعية وفعالية وكفاءة الحكم<sup>2</sup>.

تعد الشخصية والملف الشخصي للدبلوماسيين المستقبليين في غاية الأهمية لممارسة الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين، إذ سيحتاج الدبلوماسيون إلى تمثيل تجزئة مجتمعاتهم، والتأقلم اجتماعياً ولغويًا مع المطالب المتغيرة، وتلبية الحاجة إلى مقارنة مختلفة للشعب والرقمنة؛ لذلك يجب توسيع نطاق اختيار الموظفين وتدريبهم وكذا المسارات الوظيفية لتلبية هذه المتطلبات الجديدة، وهي مهمة طالما عالجتها وزارات الخارجية في معظم البلدان، وإن كانت بأهداف مختلفة<sup>3</sup>.

تشهد الدبلوماسية المعاصرة تغييرات أساسية بمعدل غير مسبوق، والتي تؤثر على طابع الدبلوماسية ذاتها كما هي معروفة، تؤثر هذه التغييرات أيضاً على جوانب السياسة المحلية والدولية التي لم تكن ذات يوم مصدر قلق كبير للدبلوماسية. لذلك ينبغي على وزارات الخارجية والدبلوماسيين والحكومات بشكل عام أن تكون لديها مقارنة استباقية في أربعة مجالات<sup>4</sup>:

1. يستلزم على الدبلوماسيين فهم واستيعاب التوتر بين الاحتياجات الفردية ومتطلبات الدولة، والتعامل مع هذا التوتر دون الإضرار بالدولة.

<sup>1</sup> Ibid., p. 62.

<sup>2</sup> Ibid., p. 62.

<sup>3</sup> Ibid., p. 62.

<sup>4</sup> Ibid., Introduction.

2. يجب تطوير أشكال الوساطة التي توفق بين مصالح جميع الأطراف والسماح للحكومات بالعمل كدول ذات سيادة، وفي نفس الوقت استخدام نفوذ وإمكانات الفواعل الأخرى.
3. ينبغي تطوير أنشطة جديدة وأكثر انفتاحا للدولة تستجيب من خلالها للجماهير المتحمسة التي ترغب في المشاركة في الحكم والتعبير عن نفسها.
4. يجب استغلال الرقمنة وتوظيفها بفعالية في المجال الدبلوماسي.

### المطلب الثالث:

#### الممارسة الدبلوماسية في السياسة الخارجية الجزائرية

بعد استقلالها في عام 1962، أسست الجزائر نهج سياستها الخارجية على مجموعة من المبادئ الراسخة، والتي سيأتي التفصيل فيها في المبحث الثاني من هذا الفصل، وهي مستوحاة من نضالها ضد الاستعمار الفرنسي، ما جعل الدولة الجزائرية تمثل صوتا للشعوب المضطهدة، مدافعة عن سيادة الدول، معارضة للتدخلات العسكرية الأجنبية، متبينة حق تقرير المصير والقضايا المناهضة للاستعمار كأداة دبلوماسية لتوسيع نفوذها الجيوستراتيجي، خاصة في القارة الإفريقية، إذ عبرت السلطات الجزائرية باستمرار عن تضامنها مع حركات التحرير الإفريقية والشعب الفلسطيني وجبهة البوليساريو وقدمت لها الدعم الدبلوماسي والمالي واللوجستي<sup>1</sup>.

منذ الاستقلال دافعت الدولة الجزائرية بقوة عن تفضيلها لمقاربة التعاون الإقليمي، على التدخلات السياسية والعسكرية أحادية الجانب، وفي هذا السياق فقد انضمت إلى الجهود الإقليمية العربية ضد القوات الإسرائيلية في عامي 1967 و 1973، وقدمت خدمات الوساطة الخاصة بها

<sup>1</sup> Zine Labidine Ghebouli, Algeria's foreign policy: Between hope and reality, article retrieved on: Middle East Institute website, published on: October, 4<sup>th</sup>, 2021, accessed on: 28-06-2022, available on the link below:

<https://www.mei.edu/publications/algerias-foreign-policy-between-hope-and-reality>

لتسوية النزاعات والتوترات الدبلوماسية، بما في ذلك أثناء أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران في عام 1979، والتي سيأتي التفصيل فيها لاحقاً<sup>1</sup>.

منذ عام 2019، طورت السلطات الجزائرية قد رؤية تدخلية أكثر على المستوى الإقليمي، بحيث أقرت الجزائر دستورا جديدا في شهر نوفمبر من عام 2020 يسمح، لأول مرة، بنشر القوات العسكرية خارج الحدود الوطنية بموافقة أغلبية ثلثي البرلمان؛ كما إن السلك الدبلوماسي الجزائري منخرط في عدد من النزاعات الإقليمية، في سعيه إلى تعزيز دور الجزائر الإقليمي وكسب دعم دول الجوار واستقرار الوضع المحلي<sup>2</sup>.

بعد فترة من الجمود شهدتها السياسة الخارجية الجزائرية التي كانت تركز على التعاون من أجل مكافحة الإرهاب بصفة رئيسية، عادت الدبلوماسية الجزائرية بقوة إلى الساحة الدولية منذ سنة 2019، بحيث شاركت الدبلوماسية الجزائرية بقوة، في عام 2021 في العديد من الملفات بعد إعادة انتشارها على المستويين الإفريقي والعربي للمساهمة في حل الأزمات، خاصة في ليبيا ومالي، ففي ما يتعلق بالمسألة الليبية، أكدت الدبلوماسية الجزائرية موقفها المؤيد للتسوية السياسية في هذا البلد المجاور، من خلال إقامة حوار ليبي-ليبي ورفضها لأي تدخل خارجي، داعية مختلف الأطراف للعمل على بناء مؤسسات شرعية وموحدة؛ في حين دأبت الجزائر على المطالبة بالإسراع في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة المنبثق عن عملية الجزائر في ما يتعلق بملف مالي، بهدف الوصول إلى استقرار دائم في هذا البلد<sup>3</sup>، وهو ما سيأتي التفصيل فيه في الفصل الآتي من هذه الرسالة.

في مواجهة واقع المنطقة المتغيرة بسرعة، والتهديدات الأمنية الناشئة، والتكامل الإقليمي المطلوب، وتقارب المصالح الوطنية، فإن الجزائر مضطرة بالفعل للتعامل مع التحديات الجديدة

<sup>1</sup> Ibid., no page.

<sup>2</sup> Ibid., no page.

<sup>3</sup> APS, "Strong participation of Algerian diplomacy in 2021", article retrieved from Algeria Press Service, Published on : December, 26<sup>th</sup>, 2021, accessed on: 28-06-2022, available on the link below:

<https://www.aps.dz/en/algeria/42272-strong-participation-of-algerian-diplomacy-in-2021>

التي تتكيف مع عقيدة سياستها الخارجية وتطورها لإعادة تموضعها بشكل فعال على الساحة الدولية، والتي يجري إعادة رسم ملامحها بشكل كبير<sup>1</sup>.

تتجه الدولة الجزائرية اليوم نحو حقبة جديدة، تحاول فيها التكيف مع الحقائق العالمية الطارئة والمتغيرة بسرعة، وينعكس ذلك في سياستها الخارجية، مثل مشاركتها في الحوار المتوسطي لحلف الناتو، والذي يمثل نقطة تحول في علاقات الجزائر مع الغرب، بالإضافة إلى ذلك، دعوتها إلى حل النزاعات منخفضة الحدة، من خلال الحوار السياسي الشامل واستعدادها لتسهيل هذه الجهود بتوظيف تجربتها وخبرتها في التفاوض، على المستوى الإقليمي والدولي سواء<sup>2</sup>.

هذا النهج الجديد يدفع الجزائر نحو سياسة واقعية براغماتية بعيدة عن مقاربتها التاريخية الأكثر دوغماتية، مع إعادة إنماجها التدريجي على الساحة الدولية، فإن الجزائر مصممة على تعزيز مصداقيتها في سياق إقليمي ودولي، ولقد بدأ هذا التحول في الإستراتيجية، من بين أمور أخرى، بانضمام الدولة الجزائرية إلى الحوار المتوسطي لحلف الناتو، وتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومشاركتها في عملية التفاوض الجارية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ هذه التغييرات الأخيرة مبنية على التزاماتها القوية والدائمة على المستوى متعدد الأطراف، إذ تعتمد الجزائر على العضوية النشطة في المنظمات التعاونية على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، ويشمل ذلك<sup>3</sup>:

- عضوية الجزائر الناشطة في الاتحاد الإفريقي؛
- عضويتها منذ عام 2000 في الحوار المتوسطي لحلف الناتو والمشاركة في العديد من تدريباته المشتركة؛
- المشاركة في إطار الحوار والتعاون لـ "5 + 5" لغرب البحر الأبيض المتوسط؛

<sup>1</sup> Arslan Chikhaoui, "Algerian Foreign Policy in the Post-Pandemic Era", article retrieved from: Near East South Asia: Center for Strategic Studies, published on: August, 20<sup>th</sup>, 2021, accessed on: 28-06-2022, available on the link below:

<https://nesa-center.org/algerian-foreign-policy-in-the-post-pandemic-era/>

<sup>2</sup> Ibid., no page.

<sup>3</sup> Ibid., no page.

- الجزائر عضو مؤسس في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي انطلق في سبتمبر عام 2011 في نيويورك؛
- عضويتها في لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) التي تم إنشاؤها في عام 2010 ومقرها تمناست (جنوب الجزائر) لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل؛
- مشاركة الجزائر في مبادرة عموم منطقة الساحل *Pan-Sahelian Initiative* لعام 2002، والتي أصبحت "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" في عام 2005؛
- ترويح الجزائر لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وفي القارة الإفريقية؛
- تستضيف الجزائر مقر المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT)؛
- كما تستضيف الجزائر مقر أفريقيا.

وبالمثل، تسعى الجزائر إلى تعزيز علاقاتها الثنائية خاصة منذ ظهور جائحة الكوفيد 19 فهي تشارك بفعالية مع تحالفاتها الاستراتيجية وتسعى لتعميقها، لا سيما مع الصين وروسيا، بالإضافة إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال، وبناء تعاون استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ لكن بالرغم من تطور شراكاتها وعلاقاتها الدولية، وظهر تهديدات أمنية جديدة حتى على حدودها، تظل الجزائر ملتزمة بثبات بمبادئها العقائدية، وتواصل الامتناع عن المشاركة في أي تدخل عسكري خارج أراضيها الوطنية، مساهمة بفعالية كبيرة في التعاون الإقليمي والدولي، لا سيما في مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والجرائم عبر الوطنية؛ ولقد أصبح هذا التجديد وإعادة التركيز على قوتها الدبلوماسية والتفاوضية حجر الزاوية في إستراتيجية الدولة الجزائرية بينما تقوم بدور إقليمي ودولي أكثر نشاطا، وتسعى إلى إعادة تصور نفسها على الساحة الدولية كشريك رئيسي في المنطقة، دون التشكيك في أساسيات سياستها الخارجية والدفاعية والأمنية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., no page.

## المبحث الثاني:

### المبادئ العامة للدبلوماسية الجزائرية

حافظت الدولة الجزائرية منذ استقلالها على مجموعة من المبادئ الراسخة في سياستها الخارجية، بداية بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، الذي لا تتنازل عنه الجزائر في مواقفها الدولية، وهو نتاج كفاحها الطويل والميرير ضد الإستعمار الفرنسي، وهو ما جعلها تقوم بتفعيل دبلوماسيتها كصوت مدافع عن الشعوب المضطهدة في المحافل الدولية.

من بين ثوابت الدبلوماسية الجزائرية التي لا جدال فيها، هو ترجيح الجزائر لكفة حل النزاعات بالطرق السلمية، وتشجيعها للتسويات الداخلية بعيدا عن التدخلات الخارجية، التي تؤكد الدولة الجزائرية بأنها تزيد من تعقيد الأزمات وتساعد الصراعات. ولأن الجزائر تؤمن بالمقاربة المتعددة الأبعاد في نشاطها الدبلوماسي، فإنها تسعى دائما إلى تفعيل مبدأ حسن الجوار والتعاون بين الدول المجاورة، في مختلف المجالات الأمنية، الإقتصادية، التنمية المستدامة، وما إلى ذلك من المجالات التعاونية التي تخدم مصالح الجزائر والبيئة الإقليمية التي تتفاعل فيها.

بناء على ما تقدم، يفصل هذا المبحث في المبادئ العامة للدبلوماسية الجزائرية، مقسما إياها في المطالب الثلاثة الواردة في الآتي:

- المطلب الأول: مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- المطلب الثاني: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل النزاعات بالطرق السلمية.
- المطلب الثالث: مبدأ حسن الجوار والتعاون بين الدول المجاورة.

## المطلب الأول:

### مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها

يذكر "هيرست هانوم" *Hurst Hannum* ثلاث عصور شكلت تاريخ مفهوم تقرير المصير، بدأت الحقبة الأولى في القرن التاسع عشر واستمرت خلال فترة ويلسون، وانتهت تقريباً في عام 1945، وأشار "هانوم" بأن هذه الفترة اتسمت باقتراح الصلة بين العرق واللغة والثقافة من ناحية، وقيام الدولة من ناحية أخرى، وهو اتجاه نزعته إليه العديد من الحركات القومية في القرن التاسع عشر، كما أضاف "هانوم"، أن الحركات القومية الكلاسيكية في تلك الحقبة لم تكن تتعلق بتفكك الإمبراطوريات، بل كانت تتعلق بتوحيد "الأمم" مثل ألمانيا وإيطاليا، وأنه فقط بعد أن بدأت الإمبراطوريتان العثمانية والنمساوية المجرية في التفكك، أصبح مفهوم تقرير المصير صرخة حاشدة للجماعات الوطنية الأصغر كوسيلة لتقسيم الأراضي بدلاً من توحيدها<sup>1</sup>.

كما أن الصفات الأساسية لمفهوم تقرير المصير في هذه الفترة تمثلت، أولاً، في أنه مبدأ سياسي بحت، يشير عادةً إلى نوع من الاستقلال الذاتي بدلاً من قيام دولة للمجموعات العرقية أو القومية، وثانياً، أن الحق لم يكن مطلقاً، ولكنه نسبي، يستلزم بعض المتطلبات السياسية والاقتصادية الضرورية لضمان قيام الدولة، مثل الجدوى الاقتصادية والحجم الجغرافي، أخيراً، فإنه في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان يُنظر إلى مفهوم تقرير المصير بشكل شبه ثابت من منظور هدف سياسي، أكثر أهمية بكثير من تعزيز السلام العالمي<sup>2</sup>.

كان إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945 بمثابة بداية العصر الثاني لفكرة تقرير المصير، إذ وعلى عكس ميثاق عصبة الأمم، تم ذكر مسألة تقرير المصير مرتين في ميثاق الأمم المتحدة<sup>3</sup>؛ بحيث ينص ميثاق الأمم المتحدة صراحة على الحق في تقرير المصير في المادة 1، الفقرة 2

<sup>1</sup> Patricia Carley, SELF-DETERMINATION Sovereignty, Territorial Integrity, and the Right to Secession, REPORT FROM A ROUNDTABLE HELD IN CONJUNCTION WITH THE U.S. DEPARTMENT OF STATE'S POLICY PLANNING STAFF, UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, Peaceworks No. 7, 1996, p.3.

<sup>2</sup> Ibid., p.3.

<sup>3</sup> Ibid., p.3.

(الفصل الأول: "الأهداف والمبادئ") وفي المادة 55 (الفصل التاسع: "التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي"). تنص المادة 1، الفقرة 2، على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو ما يلي: تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، واتخاذ التدابير المناسبة الأخرى لتعزيز السلام العالمي<sup>1</sup>.

تنص الفقرة التمهيدية للمادة 55 من الميثاق على ما يلي: بهدف تهيئة ظروف الاستقرار والرفاهية الضرورية للعلاقات السلمية والودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير من الشعوب، تعزز الأمم المتحدة<sup>2</sup> [...] .

تم تأسيس مبدأ الحق في تقرير المصير بشكل غير مباشر في المادة 76 من الميثاق (الفصل الثاني عشر: "نظام الوصاية الدولي") ، الفقرة ب، تنص على أن أحد أهداف نظام الوصاية هو تعزيز التطور التدريجي لسكان الأقاليم المشمولة بالوصاية نحو "الحكم الذاتي أو الاستقلال"، مع مراعاة جملة أمور من بينها "إبداء الشعوب المعنية بهذه الرغبات بكل حرية"؛ ويظهر المبدأ نفسه في المادة 73 (الفصل الحادي عشر: "تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي"، حيث تم التأكيد على ما يلي: يعترف أعضاء الأمم المتحدة الذين يتولون مسؤوليات إدارة الأقاليم التي لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتي - المبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول، ويقبلون أمانة مقدسة في عنقهم، الالتزام بالعمل على [...] تطوير الحكم الذاتي، ومراعاة التطلعات السياسية للشعوب، ومساعدتها في التطوير التدريجي لمؤسساتها السياسية الحرة<sup>3</sup>.

بمجرد التنصيص على مسألة تقرير الشعوب لمصيرها في ميثاق الأمم المتحدة، تطورت الفكرة بسرعة كبيرة من كونها مبدأ إلى كونها حق، بيد أنه، ومرة أخرى، لم يُنظر إليه على أنه حق مطلق أو غير محدود. ويمكن القول أن هناك أربعة مبادئ تميز حق تقرير المصير خلال

<sup>1</sup> Aureliu Cristescu, THE RIGHT TO SELF-DETERMINATION: HISTORICAL AND CURRENT DEVELOPMENT ON THE BASIS OF UNITED NATIONS INSTRUMENTS, UNITED NATIONS New York, 1981, p.2.

<sup>2</sup> Ibid., p.2.

<sup>3</sup> Ibid., p.2.

هذه الحقبة: أولاً، يشير تقرير المصير فقط إلى إنهاء الاستعمار؛ ثانياً، أنه لا ينطبق على الشعوب بل على الأقاليم؛ ثالثاً، أُعْتُبِرَ تقرير المصير حقاً مطلقاً في هذه الحقبة - لكن للمستعمرات فقط؛ وكان هذا بمثابة تغيير كبير عن الحقبة السابقة؛ وأخيراً، لم يسمح تقرير المصير بالانفصال، بدلاً من ذلك، تم افتراض السلامة الإقليمية للدول الموجودة ومعظم الأقاليم المستعمرة، وشدد "هانوم" على أن الخاصية الأساسية لتقرير المصير خلال هذه الحقبة لم تكن أن لكل الشعوب الحق في تقرير المصير، بل أن كل المستعمرات لها الحق في الاستقلال.<sup>1</sup>

بدأ العصر الثالث، والذي يطرح إشكاليات عويصة في تطوير مفهوم تقرير المصير، مع نهاية الاستعمار في أواخر السبعينيات، وما يزال مستمراً حتى الوقت الحاضر، وتتميز هذه المرحلة في العقود الأخيرة بمحاولة دمج الحقتين السابقتين؛ أي الجمع بين الحقوق العرقية والثقافية للأقليات التي دافع عنها "وودرو ويلسون" مع إنهاء الاستعمار في الأقاليم المستعمرة، وكانت النتيجة الميل إلى إعادة تعريف حق تقرير المصير بحيث يعني أن كل مجموعة عرقية أو قومية مميزة لها الحق في الاستقلال، ولكن على الرغم من أن تقرير المصير قد اتخذ هذا المعنى الشعبي الجديد، إلا أنه لم يتم قبوله من قبل أي دولة أو من قبل القانون الدولي.<sup>2</sup>

أحد أهم الإشكاليات التي يطرحها مبدأ تقرير المصير، تتعلق بالظروف أو الحالات التي يمكن تطبيقه فيها، إذ من الصعب للغاية، تصور الأنواع المختلفة من الحالات التي يمكن فيها استخدام مبدأ تقرير المصير، وفي هذا الإطار، فإنه لم يتم حتى الآن التذرع بمبدأ تقرير المصير إلا في سياق إنهاء الاستعمار، وبشكل أكثر تحديداً، تم الاحتجاج به من قبل الشعوب التي تعيش في الأقاليم المستعمرة، والتي تسعى إلى الحكم الذاتي أو الاستقلال، ومن الأمثلة على ذلك إندونيسيا، قبرص، والجزائر، ففي هذه الحالات، عمل المبدأ كقوة لفصل الإقليم عن الدولة. وبالرغم من أن حق تقرير المصير يمتد ليشمل الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غير أنه لم يتم

<sup>1</sup> Patricia Carley, Op.Cit., pp. 3, 4.

<sup>2</sup> Ibid., p.4.

توظيفه حتى الآن لهذا الغرض، لكن ذلك لا يمنع، بأي شكل من الأشكال، من الاحتجاج به، في ذات السياقات، في مناسبات مستقبلية<sup>1</sup>.

من بين الإشكاليات المطروحة كذلك، تعني بما إذا كان حق تقرير المصير يخص الفرد أو مجموعة من الناس، ويبدو أن القضايا التي عُرِضت للمناقشة والبت في الأمم المتحدة تشير إلى أن حق تقرير المصير يتعلق بالجماعة وليس الفرد، هذا لا يعني أن تقرير المصير لا يمكن أن يصبح حقاً فردياً في المستقبل، بالرغم من أنه لم تُبذل أي جهود لمنح الفرد حق تقرير المصير<sup>2</sup>.

يمثل مبدأ "تقرير المصير تحركاً مهماً بعيداً عن وجهة النظر القانونية القديمة التي بموجبها تتعلق حقوق القانون الدولي بالدول والحكومات فقط، وليس الجماعات أو الأفراد، والنتيجة المنطقية لهذا التطور هي أن الأمور التي يشملها تقرير المصير يتم رفعها تلقائياً من نطاق الإختصاص الحصري، ليتم تنظيمها بموجب القانون الدولي والأمم المتحدة<sup>3</sup>.

ويرى "هانوم" إن الجمع بين التعريف الأصلي لتقرير المصير والتفسيرات اللاحقة تسبب في حدوث ارتباك كبير، وأن هدف الدول اليوم ينبغي أن يتمثل أولاً، في تحديد وتعريف تقرير المصير بشكل صريح، والمعايير التي تحدد الكيانات التي يحق لها ممارسة هذا الحق، فكثيراً ما لجأت الحركات السياسية المعاصرة التي تطالب بالحق في الانفصال إلى العنف، وذلك بسبب الارتباك وعدم اليقين المحيط بهدفها المعلن لتقرير المصير، لا سيما وأن القانون الدولي وردود الفعل الغربية الرسمية غير واضحة في هذا السياق؛ ثانياً، يجب على المجتمع الدولي تطوير بعض المعايير التي تحدد ما بالضبط يتضمنه حق تقرير المصير، على سبيل المثال، ووفقاً لـ "هانوم"، قد يحق لبعض الأشخاص أو الجماعات الاحتجاج بهذا الحق وممارسته، ولكن يجب توضيح أن هذا لا يشمل بالضرورة الحق في إقامة دولة مستقلة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> M. K. Nawaz, THE MEANING AND RANGE OF THE PRINCIPLE OF SELF-DETERMINATION, DUKE LAW JOURNAL, Vol. 1965, Issue 1, (Winter 1965), pp. 82-101, p. 100.

<sup>2</sup> Ibid., pp. 100, 101.

<sup>3</sup> Ibid., p. 101.

<sup>4</sup> Patricia Carley, Op.Cit., p. 5.

في عام 2007، وبعد مفاوضات مطولة على مدى سنوات عديدة، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة "إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية"، ويتناول هذا الإعلان المؤلف من 46 مادة، بطريقة شاملة، هوية وموقف وحقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك حقوقهم في تقرير المصير، وعدم التمييز، والحياة والسلامة، والهوية الثقافية والتراث، والنظام التعليمي والخدمات الصحية، وكذلك حقوقهم في أراضيهم ومواردهم، كما ينص على التشاور والمشاركة في صنع القرار في إدارة الموارد، وفي عدة مواضع، يستخدم الإعلان صراحة مصطلح "تقرير المصير"، لا سيما في المادة 3؛ ومع ذلك، لا يؤيد الإعلان سوى شكل محدود من الحكم الذاتي، المقيد في إطار الدولة وليس الاستقلال السياسي الكامل؛ كما تنص المادة 4 على أن الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي للشعوب الأصلية يتعلق "بشؤونها الداخلية والمحلية" وينص الحكم النهائي في المادة 46 (1) على أنه "ليس في هذا الإعلان ما يمكن تفسيره بأنه يقتضي ضمنا أن لأي دولة أو شعب أو جماعة أو شخص حق في المشاركة في أي نشاط أو أداء أي عمل يناقض ميثاق الأمم المتحدة، أو يفهم منه أنه يخول أو يشجع أي عمل من شأنه أن يؤدي، كلية أو جزئياً، إلى تقويض أو إضعاف السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة وذات السيادة".<sup>1</sup>

من خلال ما تقدم، من المهم تحديد ثلاثة عناصر أساسية تشكل الحق في تقرير المصير، أولاً، أن هذا الحق تجسده الشعوب، ومجموعات الأفراد التي تتمتع بالتماسك الاجتماعي، وهوية واضحة الخصائص، وعلاقة ضمنية مع إقليم؛ ثانياً، يمتد المضمون المادي لهذا الحق إلى كل جوانب الوضع السياسي والنظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أما فيما يتعلق بمضمونه الشكلي، يتركز حق تقرير المصير على ممارسة سيادة الشعب من خلال الحكم الديمقراطي الذي يتجلى من خلال القنوات التي تنطوي على التعبير الحر والصادق عن إرادتهم في السياق الداخلي والبعيد الخارجي؛ ثالثاً، إنه مبدأ ينطبق على جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم

<sup>1</sup> Nicolaas Schrijver, Self-determination of peoples and sovereignty over natural wealth and resources, In. Realizing the Right to Development, Essays in Commemoration of 25 Years of the United Nations Declaration on the Right to Development, (United Nations: December 2013), pp. 95-102, p. 98.

راجع أيضاً: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 295/61، المؤرخ في 13 أيلول/سبتمبر 2007، المتضمن "إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية".

المشمولة بالوصاية، وليس مجرد سياسة توجه سلوك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في علاقاتها مع هذه الدول، مما يعطي الحق في تقرير المصير وضعه القانوني<sup>1</sup>.

ينتمي مبدأ تقرير المصير، إلى جانب مبدأ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي لها طابع القواعد القطعية، هذه القواعد، على النحو المحدد في المادة 53 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969، باعتبارها قواعد أمر، تؤدي إلى نشأة التزامات ذات حجية مطلقة تجاه الكافة، ولا شك في أن هذين المبدأين يحتلان مكانة بالغة الأهمية في نظام القانون الدولي الحديث، لا سيما في هرمية المبادئ الأساسية لهذا القانون<sup>2</sup>.

وفي ذات السياق، فقد حافظت الدولة الجزائرية في سياستها الخارجية على المبادئ التي تتماشى مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إذ تعتبر الجزائر من بين الدول الرائدة في دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولقد عملت الدبلوماسية الجزائرية على تصدير هذا الحق قبل الإستقلال وعقب ثورتها التحريرية، التي أعطت سياستها الخارجية عمقا ووزنا، لاسيما بعد استرجاع الجزائر لسيادة أراضيها من المستعمر؛ ولأن الجزائر تتبع دبلوماسية عملية، فهي تتضامن مع جميع الشعوب الراغبة في الإستقلال، ولعل من أهم القضايا التي لا تزال الدولة الجزائرية تدعمها بقوة هي القضية الفلسطينية، وقضية الصحراء الغربية.

إن حق الشعوب في تقرير مصيرها، ليس مجرد شعار تستدل به الدولة الجزائرية في سياستها الخارجية كأداة من أدواتها الدبلوماسية، بل إن المشرع الجزائري قام بدستورته عبر الدساتير الجزائرية، آخرها التعديل الدستوري لعام 2020، أين نصت المادة 32 صراحة على أن "الجزائر

<sup>1</sup> Edwin RUBIO MEDINA, "The Right to Self-Determination as a Strategy to Dispute the Legal Field", Utopía y Praxis Latinoamericana, vol. 25, no. Esp.3, 2020, pp. 72-84, p. 74.

<sup>2</sup> Tadeusz Gadkowski, "The Principle of Self-Determination in the Context of Human Rights", Adam Mickiewicz University Law Review, 2017, pp. 25- 36, p. 25.

متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والإقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري.<sup>1</sup>

وفي إطار تفعيل هذه المادة الدستورية، دعمت الدبلوماسية الجزائرية مختلف الحركات التحررية الإفريقية، ماديا ولوجيستيا، نذكر منها استقبال الجزائر للحزب الإفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر، وجبهة تحرير موزمبيق، والجبهة الشعبية لتحرير أنغولا، وغيرها من الحركات، التي نقلت الجزائر صوتها، عبر سياستها الخارجية، إلى المحافل الدولية، وأضفت شرعية القانون الدولي عليها، وهو ما تجسد في الدور الذي لعبته الدولة الجزائرية في تحرير المستعمرات البرتغالية، وروديسيا الجنوبية، وجنوب غرب إفريقيا، ودعمها المتواصل والمستمر لمطالب الشعب الصحراوي في الإستقلال.<sup>2</sup>

أعطت تجربة الثورة الجزائرية الكفاحية لنيل الإستقلال من المستعمر الفرنسي، دفعا قويا للعديد من شعوب العالم، ليصبح دعم الحركات التحريرية وقضايا تقرير المصير للشعوب من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية.

## المطلب الثاني:

### مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل النزاعات بالطرق السلمية

مبدأ عدم التدخل هو معيار قانوني دولي يُزعم انتهاكه في كثير من الأحيان ويتم الإعلان عنه في ظل ظروف مختلفة تمامًا، نتيجة لذلك، لا يزال المعنى الدقيق لهذا المبدأ غير واضح؛ ففي الاستخدام العام، عرّف العلماء الدوليون التدخل بأنه تدخل من قبل دولة ما في الشؤون الداخلية أو

<sup>1</sup> راجع: دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 15 جمادى الأولى عام 1442 هـ، الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020 م.

<sup>2</sup> كريم رقولي، "السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 01، 2018، ص.ص. 396-408؛ ص. 397.

الخارجية لدولة أخرى، وهو محظور فقط عندما يحدث في مجالات شؤون الدولة التي تقع على عاتق الجهات الفاعلة الداخلية في الدولة وحسب، وعندما يحدث من خلال وسائل قسرية أو ديكتاتورية، ويهدف إلى فرض سلوك معين له عواقب على دولة ذات سيادة<sup>1</sup>.

قدمت محكمة العدل الدولية التعريف التالي لمبدأ عدم التدخل في الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في قضية نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية)، لا يُحظر التدخل إلا إذا كان: "يتعلق بأمور يُسمح فيها لكل دولة، وفقاً لمبدأ سيادة الدولة، أن تقرر بحرية، أحدها هو اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وصياغة السياسة الخارجية. يعتبر التدخل غير مشروع عندما يستخدم أساليب الإكراه فيما يتعلق بمثل هذه الخيارات، والتي يجب أن تظل حرة. إن عنصر الإكراه، الذي يحدد ويشكل بالفعل جوهر التدخل المحظور، واضح بشكل خاص في حالة التدخل الذي يستخدم القوة، إما في شكل مباشر عبر العمل العسكري، أو في شكل دعم غير مباشر للأنشطة التخريبية أو الإرهابية المسلحة داخل دولة أخرى".<sup>2</sup>

هذا التعريف يعيد صياغة القانون الدولي العرفي الحالي بشكل مناسب، ومع ذلك، فإنه لا يخلو من الجدل، إذ لا يزال تعريف الشؤون الداخلية المحصورة التي تحميها سيادة الدولة، وكذلك تحديد ما إذا كانت الوسائل القسرية مستعملة، يطرحان مشاكل للتنفيذ الملموس في مختلف الحالات المعنية<sup>3</sup>.

نصت المادة 2، فقرة 7، من ميثاق الأمم المتحدة على أن: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم الإختصاص الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Philip Kunig, "Intervention, Prohibition of", Max Planck Encyclopedia of Public International Law, Article last updated: April 2008, from: Oxford University Press, 2015, paragraph 1.

<sup>2</sup> Ibid., paragraph 2.

<sup>3</sup> Ibid. no page.

<sup>4</sup> راجع: ميثاق الأمم المتحدة، تم التصفح بتاريخ 2022/0/09، متوفر على الرابط:

<https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text>

من عام 2016 إلى عام 2022، لم تتم الإشارة صراحة إلى المادة 2 (7) في قرارات مجلس الأمن، ومع ذلك، كانت هناك إشارتان ضمناً إلى المادة 2 (7) في قرارات المجلس خلال هذه الفترة، الأولى في القرار المعتمد في إطار البند المعنون "التحديات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية"، شدد المجلس، عند ترحيبه بـ "الإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي"، على أن إجراءات الأمم المتحدة في مجال مكافحة الخطاب الإرهابي ينبغي أن تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول<sup>1</sup>.

الثانية، في قرار تم اتخاذه في إطار البند المعنون "التحديات للسلم والأمن الدوليين"، أين شدد مجلس الأمن على أن فريق التحقيق المنشأ، والذي يرأسه مستشار خاص، لدعم الجهود المحلية لمحاسبة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) عن طريق جمع حفظ وتخزين الأدلة في العراق على الأعمال التي قد ترقى إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبتها جماعة داعش الإرهابية في العراق، يجب أن تعمل مع الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على أراضيها<sup>2</sup>.

من الصعب بشكل خاص تحديد ما إذا كانت منطقة ما تقع فقط ضمن مسؤولية الشؤون الداخلية للدولة؛ بصفة عامة، الشؤون الداخلية هي جميع المسائل التي لا تنظمها معاهدة دولية، أو القانون الدولي العرفي، أو قواعد دولية أخرى (نطاق الإختصاص الحصري). غير أن العولمة التي تؤدي إلى نظام دولي يميل للتعاون والإعتماد المتبادل، تضع المزيد من القضايا في مجال الاهتمام الدولي، مما يُضَيِّقُ من مجال الأمور المحلية البحتة؛ وفي حين أن اختيار وتطوير نظام سياسي

<sup>1</sup> Resolution 2354 (2017), paras. 1 and 2(a). Adopted by the Security Council at its 7949th meeting, on 24 May 2017. Retrieved 09/04/2022:

[https://www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=S/RES/2354%20\(2017\)](https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2354%20(2017))

See also S/2017/375. Comprehensive international framework to counter terrorist narratives. Retrieved: 09/04/2022.

<https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=S%2F2017%2F375&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False>

<sup>2</sup> Resolution 2379 (2017), paras. 2 and 5. Adopted by the Security Council at its 8052nd meeting, on 21 September 2017. Retrieved: 09/04/2022.

[https://www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=S/RES/2379%20\(2017\)](https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2379%20(2017))

واقتصادي واجتماعي وثقافي، وكذلك صياغة السياسة الخارجية ظلت تقليدياً ضمن الولاية القضائية المحلية فقط، فقد تم تقليص هذا المجال اليوم من خلال العديد من المعاهدات الدولية والقانون الدولي العرفي، فمن أجل التعامل مع القضايا الدولية، أصبح التعاون ضرورياً في المجالات المحلية تقليدياً. وهكذا تمت صياغة القواعد الدولية التي يجب على الدول أخذها في الاعتبار، على سبيل المثال في مجالات قانون الهجرة وحماية الأقليات والقانون الدبلوماسي وقانون حقوق الإنسان. إن التوتر المستمر بين تدهور مسائل الولاية القضائية الوطنية البحتة والمجال الدولي المتزايد هو الذي يجعل من المستحيل وضع تعريف دائم لحدود مفهوم "الولاية القضائية المحلية"<sup>1</sup>.

أجرى مجلس الأمن، في جلسته 7621 المعقودة في 15 فبراير 2016، مناقشة مفتوحة في إطار بند "التحديات للسلم والأمن الدوليين" وبند "احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة كعنصر أساسي للحفاظ على السلام الدولي والأمن"، وخلال الاجتماع، تمت مناقشة تفسير المادة 2 (7) من الميثاق، ولا سيما تقييد تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول، باستثناء تطبيق تدابير الإنفاذ بموجب الفصل السابع من الميثاق، بحيث نصح ممثل فنزويلا الدول الأعضاء بعدم "عرض المسائل التي تنتمي بحق إلى اختصاص الدول وفقاً للفقرة 7، المادة 2، من الميثاق"، ودعا ممثلة نيكاراغوا، نقلاً عن رئيسها "أورتيجا سافيدرا"، الأمم المتحدة "إلى القيام بدور محترم ومسؤول وأخلاقي، وخالٍ من أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة" وانتقد المجلس "لمنحه صلاحيات فيما يتعلق بأوضاع في الشرق الأوسط تهدف إلى تعزيز تغيير النظام". وشددت أيضاً على أن الإجراءات الجماعية لمكافحة الإرهاب ينبغي أن تضمن احترام سيادة جميع الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية، كما أشار ممثل كولومبيا، الذي اتفق مع ممثل غواتيمالا، إلى أنه "لا يمكن فرض السلام، ولكن السلام يجب أن يأتي من اللاعبين أنفسهم".، من جانبه أكد ممثل سوريا على أن "البيانات التي دعت إلى سياسات التدخل كانت انتهاكاً لمبدأ السيادة، وتركت الباب مفتوحاً على مصراعيه للتدخلات العسكرية غير المشروعة المتكررة ضد العديد من الدول الأعضاء".، في حين أشار ممثل مصر إلى أن مجلس الأمن ينبغي أن "يعطي الأولوية للوسائل

<sup>1</sup> Philip Kunig, Op. Cit., paragraph 3.

السلمية لتسوية المنازعات، مع احترام السيادة الوطنية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول<sup>1</sup>.

إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، هو من أهم المبادئ التي شكلت هوية السياسة الخارجية الجزائرية، وهو من الثوابت الموروثة عن الثورة الجزائرية وبيان أول نوفمبر، وهو مبدأ مدسّر في الدساتير الجزائرية منذ الإستقلال، غير أن التطورات التي شهدتها الساحة الدولية، لاسيما منذ انهيار الإتحاد السوفييتي، جعلت من تمسك السياسة الخارجية الجزائرية بهذا المبدأ أمرا غير محبذ وغير إيجابي للأمن القومي الجزائري في بعض الحالات، مما أدى إلى مراجعة المشرع الدستوري الجزائري لهذه النقطة في التعديل الدستوري لسنة 2020، وهو الذي سنعود للتفصيل فيه أكثر في المبحث الثالث من هذا الفصل الأول.

من جانب آخر، فإنه من ثوابت الممارسات الدبلوماسية الجزائرية هو الدعوة إلى الحلول السياسية، والتسوية السلمية للنزاعات الدولية، ولقد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا فاعلا وفعالا في العديد من النزاعات على المستوى الدولي والإقليمي، وسنفضل في بعض من الأمثلة الدولية للدبلوماسية الجزائرية في المبحث الثاني من هذا الفصل الأول.

وعلى ذكر الأولوية للوسائل السلمية لتسوية المنازعات، وبالنظر إلى أن الأسباب المباشرة التي تؤدي للحرب واستخدام العنف هي دائما ما تتجسد في النزاعات ما بين الدول، فإن إيجاد تسوية لهذه النزاعات سيكون من صالح الحفاظ على السلام والأمن؛ وفي هذا الإطار يوفر القانون الدولي طرق وإجراءات للتسوية السلمية للمنازعات الدولية، يبحث أبرمت الدول العديد من المعاهدات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى التسوية السلمية لنزاعاتها وخلافاتها، أهم المعاهدات هي اتفاقية لاهاي لعام 1899 للتسوية السلمية للمنازعات الدولية التي تمت مراجعتها من قبل مؤتمر لاهاي الثاني للسلام في عام 1907، والقانون العام للتسوية السلمية للمنازعات لعام 1928 الذي تم إبرامه تحت رعاية عصبة الأمم، علاوة على ذلك، هناك اتفاقيات إقليمية، مثل المعاهدة

<sup>1</sup> Repertoire of the Practice of the Security Council 20th Supplement 2016-2017, Department of Political Affairs - Security Council Affairs Division Security Council Practices and Charter Research Branch, Part III: Purposes and principles of the Charter of the United Nations, pp. 29, 30.

الأمريكية للتسوية السلمية لعام 1948، والاتفاقية الأوروبية لعام 1957 للتسوية السلمية للمنازعات، وبروتوكول عام 1964 للجنة الوساطة والتحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى المعاهدات العامة المتعلقة بتسوية النزاعات، هناك العديد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تتضمن فقرات محددة تتعلق بتسوية النزاعات: إذ يكرس ميثاق الأمم المتحدة الفصل السادس لأساليب وإجراءات التسوية السلمية للنزاعات، وتتص الفقرة 1 من المادة 33<sup>2</sup> من الميثاق على طرق التسوية السلمية للنزاعات على النحو التالي: التفاوض، التحقيق الوساطة، التوفيق، التحكيم، التسوية القضائية، واللجوء إلى الوكالات أو التنظيمات الإقليمية؛ وتُلزم هذه الفقرة الدول الأطراف في أي نزاع، من المحتمل أن يؤدي استمراره إلى تعريض صون السلم والأمن الدوليين للخطر، إلى البحث عن حل بأي من الطرق المدرجة أو بأي وسيلة سلمية أخرى تختارها. وتنقسم طرق التسوية السلمية للنزاعات إلى ثلاث فئات: الأساليب الدبلوماسية، القضائية، والمؤسسية، تتضمن الأساليب الدبلوماسية محاولات لتسوية النزاعات إما من قبل الأطراف نفسها أو بمساعدة الكيانات الأخرى، أما الأساليب القضائية فتتضمن تسوية النزاعات عن طريق هيئات التحكيم، سواء كانت قضائية أو تحكيمية، في حين تشمل الأساليب المؤسسية اللجوء إلى الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية لتسوية النزاعات<sup>3</sup>.

إن ميثاق الأمم المتحدة واضح للغاية بشأن الطرق والوسائل التي يجب على جميع الدول الأعضاء أن تسعى من خلالها إلى التسوية السلمية للنزاعات، مع إتاحة إمكانية استخدام القوة فقط في حالة الدفاع عن النفس، بحيث يجوز للدول أن تلجأ إلى تدابير مضادة مقبولة بموجب القانون

<sup>1</sup> Abdulla Mohamed Hamza and Mimir Todorovic, "PEACEFUL SETTLEMENT OF DISPUTES", G.J.C.M.P., Vol.6 (1), January-February, 2017, pp.11-17; p. 11.

<sup>2</sup> تتص المادة 1/33 من ميثاق الأمم المتحدة: "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها.". تم التصفح بتاريخ 2022/04/14، على الرابط:

<https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text>

<sup>3</sup> Abdulla Mohamed Hamza and Mimir Todorovic, Op.Cit. p.11.

الدولي ومبادئ الميثاق، غير أن تلك التدابير المضادة المسموح بها في بعض الحالات لا تلغي الالتزام الأساسي بالامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها<sup>1</sup>.

إن القائمة الواردة في المادة 33 (1) ليست سجلاً توجيهياً للأولويات بل مجموعة من الخيارات لتحقيق التسوية السلمية للنزاعات، إذ يُلاحظ في الواقع، أنه نادراً ما يتم اللجوء إلى العديد من هذه الإجراءات أو أن ألبها في انتظار اختبارها تطبيقها لأول مرة، مع الإشارة إلى وجود عدة نصوص قانونية تشرح بالتفصيل كل من الآليات المطروحة، أهمها الدليل الذي طوره المكتب القانوني للأمم المتحدة، والذي يوفر وصفاً شاملاً لكل إجراء<sup>2</sup>.

من بين أكثر هذه الإجراءات ممارسة، والتي تتجسد في العديد من الممارسات الدبلوماسية الجزائية، نذكر "الوساطة".

تشير الوساطة إلى عرض طرف ثالث لمساغيه الحميدة لأطراف النزاع من أجل السعي إلى حل ومنع تصعيد النزاع، قد يكون الطرف الثالث الوسيط فرداً أو دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية أو إقليمية، ويتمثل دور الوسيط في تشجيع الأطراف على إجراء أو استئناف المفاوضات، كما قد يقدم الوسيط مقترحات لمساعدة الأطراف على تحديد نتيجة مقبولة للطرفين، وتتجسد الوساطة إما عن طريق عرض الوسيط لهذه المساغى الحميدة، أو يطلبها أحد الطرفين المتنازعين أو كليهما<sup>3</sup>.

على عكس التحكيم، لا يتمتع الوسيط بأي سلطة قانونية لفرض قبول قراره على الأطراف المتنازعة، ولكنه يعتمد على الإقناع للوصول إلى اتفاق، بحيث تركز الوساطة بشكل أساسي على احتياجات وحقوق ومصالح الأطراف المتنازعة، يستخدم الوسيط مجموعة متنوعة من التقنيات لتوجيه العملية في اتجاه بناء ومساعدة الأطراف على إيجاد الحل الأمثل، فالوسيط هو الميسر من

<sup>1</sup> Rama Mani and Richard Ponzio, PEACEFUL SETTLEMENT OF DISPUTES AND CONFLICT PREVENTION, In. Weiss Thomas and Daws Sam (Editors), The Oxford handbook on the United Nations, New York, NY : Oxford University Press, 2018, Chapter 18, p.4.. Retrieved: 14/04/2022, On the Link below:

<https://www.stimson.org/wp-content/files/Ch.%2018-Mani%20%20Ponzio.pdf>

<sup>2</sup> Ibid., p.4.

<sup>3</sup> Ibid., p.5.

حيث أنه يدير التفاعل بين الأطراف ويسهل الاتصال المفتوح، وهي عملية خاصة وسرية، وعادة ما تكون مشاركة الأطراف المتنازعة فيها طوعية واختيارية، ويعمل الوسيط كطرف ثالث محايد لتسهيل العملية بدلا من توجيهها، ولقد أصبحت الوساطة الحل الأكثر سلمية على المستوى الدولي من أجل إنهاء الصراعات، أيا كان حجمها أو بعدها<sup>1</sup>.

على الرغم من القائمة الواسعة للتدابير المدرجة في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الجزء الأخير من المادة الوارد فيه "أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها" يرفع فعلياً أي عائق على خيارات العمل من قبل أطراف النزاع، وفي هذا الإطار يصف دليل تسوية النزاعات الصادر عن الأمم المتحدة ثلاث فئات من الإجراءات<sup>2</sup>:

- الفئة الأولى تشمل التدابير الأصلية بالكامل، مثل المشاورات والمؤتمرات، أو إحالة نزاع إلى جهاز سياسي أو جهاز غير قضائي لمنظمة دولية؛
- الفئة الثانية تتميز بتلك الحالات التي قامت فيها الدول بتكييف الأساليب المذكورة في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك على سبيل المثال، عندما تتفق الأطراف مسبقاً على أن تقرير لجنة التوفيق سيكون ملزماً وليس غير ملزم؛
- الفئة الثالثة وتحتوي على الحالات التي يستخدم فيها جهاز واحد اثنين أو أكثر من التدابير المدرجة في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، كالحالات أين قد تنص فيها معاهدة على التطبيق التدريجي لمجموعة من الأساليب.

العديد من الجهات الفاعلة والأجهزة داخل منظومة الأمم المتحدة تقع عليها مسؤولية التسوية السلمية للنزاعات، على الرغم من أن الفصلين السادس والسابع من الميثاق يركزان على دور مجلس الأمن، فإن هذا الأخير ليس بأي حال المسؤول الوحيد في التسوية السلمية للنزاعات، في الواقع، تقع المسؤولية الرئيسية أولاً على عاتق أطراف النزاع، الذين يمكنهم تسوية النزاع بأنفسهم أو إحالته إلى أي من المؤسسات الدولية المفوضة؛ في حين تقع المسؤولية الثانوية على عاتق مجلس الأمن في دعوة الأطراف إلى تسوية نزاعاتهم، بما في ذلك بالوسائل المنصوص عليها في

<sup>1</sup> Abdulla Mohamed Hamza and Mimir Todorovic, Op.Cit. p.12.

<sup>2</sup> Rama Mani and Richard Ponzio, Op. Cit., p.7.

الفصل السادس؛ بعد ذلك، يجوز للجمعية العامة، بموجب المادتين 11<sup>1</sup> و 12<sup>2</sup>، أن تعرض القضايا على مجلس الأمن؛ بعدها تخول المادة 99<sup>3</sup> الأمين العام للعمل من أجل ضمان التسوية السلمية للنزاعات؛ أخيراً، توفر محكمة العدل الدولية حق اللجوء إلى سبل الانتصاف القضائية<sup>4</sup>.

فيما يخص كيفية اختيار وسيلة التسوية المناسبة، من المفيد التأكيد على بعض الملاحظات، إذ يفرض القانون الدولي إلزاماً بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، ولكن ما لم تتفق الأطراف على خلاف ذلك، فإنه لا يوجد التزام باللجوء إلى آلية محددة. يمكن للدول الاختيار بين

<sup>1</sup> تنص المادة 11 من ميثاق الأمم المتحدة على:

1. للجمعية العامة أن تتظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح، كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو إلى كليهما.

2. للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة يكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولي يرفعها إليها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو دولة ليست من أعضائها وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة 35، ولها - فيما عدا ما تنص عليه المادة الثانية عشرة - أن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معاً. وكل مسألة مما تقدم ذكره يكون من الضروري فيها القيام بعمل ما، ينبغي أن تحيلها الجمعية العامة على مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده.

3. للجمعية العامة أن تسترعي نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدولي للخطر.

4. لا تحدّ سلطات الجمعية العامة المبينة في هذه المادة من عموم مدى المادة العاشرة.

<sup>2</sup> تنص المادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي:

1. عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن.

2. يخطر الأمين العام - بموافقة مجلس الأمن - الجمعية العامة في كل دور من أدوار انعقادها بكل المسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدولي التي تكون محل نظر مجلس الأمن، كذلك يخطر أو يخطر أعضاء "الأمم المتحدة" إذا لم تكن الجمعية العامة في دور انعقادها، بفرغ مجلس الأمن من نظر تلك المسائل وذلك بمجرد انتهائه منها.

<sup>3</sup> تنص المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: "للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي".

<sup>4</sup> Rama Mani and Richard Ponzio, Op. Cit., p.7.

الوسائل الدبلوماسية والقضائية؛ تتضمن الأولى سلسلة كاملة من الإجراءات، مع عدم وضوح الاختلافات فيما بينها دائماً، وما يميز جميع الوسائل الدبلوماسية هو عدم وجود أثر ملزم للتقرير الذي قد يتم إعداده في نهاية العملية، وإمكانية مراعاة جميع الظروف ذات الصلة، فالوسائل الدبلوماسية بطبيعتها أكثر ودية وأقل خصومة من التحكيم، فعلى الرغم من أن الخضوع للتحكيم أو المحكمة أمر اختياري، فبمجرد أن تتخذ هيئة التحكيم قرارها، يكون القرار ملزماً ويجب تنفيذه<sup>1</sup>.

ويكون التحكيم أكثر مرونة ويمكن تكييفه بشكل أفضل مع رغبات الدول الأطراف في النزاع، لا سيما فيما يتعلق باختيار المحكمين والقواعد الواجب تطبيقها، بينما تكون الإجراءات في المحكمة الدولية أكثر صرامة، مع إلزامية تطبيق القانون الدولي، واتباع الإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي والقواعد الإجرائية<sup>2</sup>.

من الواضح أن التسوية السلمية للنزاعات الدولية هي الحل الأمثل الذي يسعى إليه العديد من الدبلوماسيين والمحامين الدوليين، بدل اللجوء إلى القوة السياسية و / أو الاقتصادية و / أو العسكرية، وهذه الأخيرة، على وجه الخصوص، التي يُعتبر اللجوء إلى استخدامها على أنه فشل للقانون الدولي. ومع ذلك، وفي حين أن استخدام القانون في عالم مثالي سيكون وسيلة لحل النزاعات، فإنه غالباً ما يكون للعوامل السياسية والاقتصادية الأسبقية، ومع ذلك، يمكن أن يلعب القانون، ولا سيما القانون الدولي، دوراً مهماً في بعض النزاعات.

### المطلب الثالث:

#### مبدأ حسن الجوار والتعاون بين الدول المجاورة

حسن الجوار هو أحد أهم مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات المتناغمة بين الدول، إن لم يكن أقدم مبدأ من مبادئ القانون الدولي، والذي بدونه لا يمكن أن يكون هناك مجتمع عالمي منظم، إنه الهدف الأول للوثيقة الأساسية للقانون الدولي - ميثاق الأمم المتحدة - الذي يشير إلى

<sup>1</sup> Abdulla Mohamed Hamza and Mimir Todorovic, Op.Cit. p.16.

<sup>2</sup> Ibid., p.16.

عزم شعوب الأمم المتحدة على ممارسة التسامح والعيش معا في سلام<sup>1</sup>، وهو "مبدأ عام" مقبول من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن حسن الجوار هو المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه التعايش السلمي بين الدول، التي تتميز بالمساواة والأهلية القانونية لممارسة حقوقها المتأصلة في سيادتها الكاملة، الأمر الذي يمكنه التحقق فقط في حالة ما تم احترام مبدأ حسن الجوار في إدارة العلاقات بين الدول، في المقابل، يمكن أن يؤدي انتهاك هذا المبدأ، لا سيما بين الدول المتجاورة، إلى مواجهات خطيرة قد تصل إلى صراعات عسكرية مسلحة.

يحدد مبدأ حسن الجوار في القانون الدولي نموذجا للعلاقات بين الدول أو نوعا معينا من الروابط بين الدول المتجاورة، مما يوفر التعايش السلمي والحوار والتعاون بينها، وبالتالي، فإن أي تحليل للعلاقات الدولية يعكس حسن الجوار بين الدول، فإنه يفترض وجود ذلك في إطار القانون الدولي والقواعد الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول<sup>2</sup>.

تتمتع جميع الدول بالسيادة والحرية في التعامل مع شؤونها الداخلية والخارجية بكل استقلالية، وفي مثل هذه الحالة، تكون المساواة هي الحل الوحيد لتنظيم العلاقات بين الدول، بحيث يكون للجيران حقوق متساوية في ممارسة حقوقهم من جهة، وواجب متساو في مراعاة حقوق الآخرين من جهة أخرى، على أساس تطور مبدأ حسن الجوار حول فكرة السيادة الإقليمية للدول من جانب وشرط عدم انتهاك الحدود من جانب آخر<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> وهو ما تم النص عليه في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة:

"وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا

أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار؛

وأن نضم قوانا كي نحفظ بالسلم والأمن الدولي؛

وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة؛

وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها."

<sup>2</sup> Elena Basheska, The good neighbourliness principle in EU law, Ph.D Thesis, defended at the University of Groningen, Netherlands, in 2014, p.7.

<sup>3</sup> Ibid., pp.7, 8.

بصفتها أحد أشخاص القانون الدولي، تمتلك الدول شخصية قانونية دولية أو أهلية قانونية تنقل إليها بعض الحقوق والالتزامات الناشئة عن القانون الدولي، وهي تتميز عن جميع الأشخاص الآخرين في هذا الأخير من خلال خصائص محددة، والتي ترقى إلى شخصية قانونية دولية كاملة مما يعني أنها قد تؤدي أي نشاط مخطط له وأنها مقيدة فقط بقواعد القانون الدولي العام وقرارات المنظمات الدولية أو الإعراف باختصاصات هذه الأخيرة؛ وتتمثل المعايير القانونية المقبولة لإقامة دولة في القانون الدولي في تلك المنصوص عليها في المادة 1 من اتفاقية مونتيفيديو لحقوق وواجبات الدول، إذ وبناء على ذلك، يجب أن تمتلك الدولة كشخص في القانون الدولي ما يلي: سكان دائمون؛ إقليم محدد؛ حكومة؛ والقدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى، ولقد ظلت هذه القائمة ثابتة لعقود<sup>1</sup>.

بصفتها جهات فاعلة رئيسية في المجتمع الدولي، تتفاعل الدول بالضرورة مع بعضها البعض، ويشير "الجوار"، في معناه التقليدي الضيق، إلى الروابط الخارجية لكل دولة مع الدول المجاورة لها، أي الدول التي تقاسمها في حدود مشتركة أو التي تفصلها عنها البحار، ومع ذلك، فإن المعنى الأوسع لـ "حسن الجوار" لا يقتصر على الدول المجاورة فقط، بل يمتد إلى العلاقات بين الدول من نفس المنطقة الجغرافية وحتى العلاقات بين جميع دول العالم، وفي حين أن المعنى الأول يعكس التقارب الجغرافي للدول، فقد استوحى المعنى الثاني بشكل ملحوظ من الاعتماد المتبادل المتزايد باستمرار بين الدول، ويفسر جزءاً معتبراً من القانون الدولي فيما يتعلق بمبدأ حسن الجوار، وذلك لأن مقاصد هذا المبدأ، التي تنص على التعايش السلمي والحوار والتعاون، تتوافق إلى حد كبير مع مقاصد القانون الدولي بشكل عام وميثاق الأمم المتحدة بشكل خاص<sup>2</sup>.

وفي حين أن شعوب الأمم المتحدة اعترفت على العيش معا في تسامح وسلام وحسن الجوار، لكن الممارسة لا تزال بعيدة عن تجسيد هذا الإلتزام الوارد في الميثاق، فالأمر يعتمد على تقدير ونشر القانون الدولي على نطاق أوسع، ودول العالم بالكاد بدأت تتعلم كيفية العيش في سلام مع بعضنا البعض كجيران. ولقد أصبح من الواضح أكثر فأكثر أنه من بين المبادئ

<sup>1</sup> Ibid., pp.9, 10.

<sup>2</sup> Ibid., pp.10, 11.

الأساسية للقانون الدولي الذي يستلزم حالياً التقنين ويستحق الإهتمام العاجل، هو مبدأ حسن الجوار، حتى لا يقع المزيد من الدول ضحايا للتعصب أو أن تجنح دول أخرى لإغراء السلوكيات المنافية لحسن الجيرة<sup>1</sup>.

تنص المادة 13 (أ/1) من ميثاق الأمم المتحدة، عن صلاحيات الجمعية العامة في التوصية بـ "إنماء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتقنيته"، ومن بين الأمثلة الأكثر أهمية للمبادئ القانونية التي تم قبولها عالمياً في سياق التطوير التدريجي للقانون الدولي، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تشكل معالم لا تمحى في تاريخ القانون الدولي والعلاقات الإنسانية، أكدتها ممارسات الأمم المتحدة، نذكر قرار الجمعية العامة رقم 2625، المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون،

والذي اعتمد بالتركية عام 1970 بعنوان إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ومن خلاله تم الإعلان عن سبعة مبادئ كأركان أساسية للقانون الدولي، وتعتبر هذه المبادئ اليوم بمثابة إعلان عن المبادئ الأساسية القائمة آنذاك للقانون الدولي، المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والتي أقرتها ممارسات الدول، إذ يمكن تحديد مبادئ العلاقات الودية والتعاون من حيث الواجبات الملقاة على عاتق كل دولة على النحو التالي<sup>2</sup>:

1. اجب الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة؛
2. واجب تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية على نحو لا يعرض السلم والأمن والعدل الدولي للخطر؛

<sup>1</sup> Sompong Sucharitkul, The Principles of Good-Neighborliness in International Law, Golden Gate University School of Law, GGU Law Digital Commons, 1996, pp.4-27, p. 2.

<sup>2</sup> Ibid., pp.2, 3, 4.

3. واجب عدم التدخل في الأمور الواقعة ضمن الاختصاص المحلي لأي دولة، وفقاً للميثاق؛
4. واجب الدول أن تتعاون مع بعضها البعض وفقاً للميثاق؛
5. واجب احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب؛
6. واجب احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول؛
7. وواجب الوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الميثاق.

لم تكتسب مبادئ القانون الدولي المتعلقة بحسن الجوار والتعاون الودي بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة نفس المركز المتقدم الذي تتمتع به العلاقات الودية والتعاون، على الرغم من وضعها في نفس مجموعة الصكوك الدولية. وفي ضوء التطورات الحالية في التكنولوجيا والعلوم الإيكولوجية، تنتظر مبادئ حسن الجوار والتعاون الودي مزيداً من التفصيل والتقنين من قبل الأمم المتحدة، إذ لم يتم بعد استكشاف عناصر حسن الجوار بشكل كامل، ومهمة تحديد وتوضيح العناصر الأساسية لهذا المبدأ لم تبدأ إلا في الآونة الأخيرة<sup>1</sup>.

على الرغم من أن الجمعية العامة قررت مواصلة وإكمال مهمة تحديد وتوضيح عناصر حسن الجوار في إطار لجنة فرعية معنية بحسن الجوار بحلول عام 1990<sup>2</sup>، فإن الرفض الواضح والصريح من قبل الدول لأي أعمال تسعى إلى إقامة مناطق نفوذ أو سيطرة، أو ما تم اقتراحه كمبدأ مناهضة الهيمنة أو معاداة الهيمنة، يندرج ضمن عناصر مبدأ حسن الجوار.

ففي عام 1960، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلغاء الاستعمار بجميع أشكاله وتجلياته في القرار رقم 1514، الذي تم اعتماده بالإجماع بأغلبية 89 صوتاً دو معارضة أي دولة؛ ومن مفارقات الحقائق، أن الصين على الجبهة الشرقية ورومانيا ويوغوسلافيا على الجانب الغربي، هي التي أشارت لبقية العالم الخارجي إلى خطر استمرار وجود شكل جديد من الاستعمار، والذي

<sup>1</sup> Ibid., p. 7.

<sup>2</sup> راجع: الفقرة 5 من قرار الجمعية العامة رقم 171/43 الجزء ب؛ الجلسة العامة 76، 9 ديسمبر 1988.

تم تصفح القرار بتاريخ 2022/04/16 على رابط "المكتبة الرقمية للأمم المتحدة" التالي:

<https://digitallibrary.un.org/record/192619?ln=en>

أطلق عليه "الهيمنة"، وحدد الباحثون الصينيون "الهيمنة" بـ "السوفييتية" وبالتالي يعاملون معادة الهيمنة على أنها مناهضة للسوفييت<sup>1</sup>.

إن مبدأ عدم الهيمنة أو حظر أي نوع من الهيمنة أو فرض أي منطقة نفوذ هو استنتاج منطقي وامتداد لمجموعة من عدة مبادئ للقانون الدولي الراسخة في ممارسات الدول، وأعيد التأكيد عليها مرارا وتكرارا في العديد من الصكوك الدولية كميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة رقم 2625، وتقوم مناهضة الهيمنة على تطبيق المبادئ التالية<sup>2</sup>:

1. عدم الاعتداء وعدم استخدام القوة ضد الاستقلال السياسي أو السلامة الإقليمية لدولة أخرى؛
2. عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدول أخرى؛
3. احترام المساواة في السيادة بين جميع الدول؛
4. والتعاون الودي بين الدول.

بدون تأييد واضح لمبدأ مناهضة الهيمنة الذي يفترض رفضا تاما لأي أعمال تسعى إلى إنشاء مناطق نفوذ أو سيطرة، يمكن للدول الأقوى أن تواصل ممارسة نفوذ لا داعي له على الدول الأضعف، وقمع حق شعوبها في تقرير المصير، وإخضاع تطلعاتهم للسلام والتقدم والازدهار داخل حدودهم الوطنية<sup>3</sup>، وهو ما تنفك السياسة الخارجية الجزائرية تندد به، لاسيما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية.

بحيث تبنت الدولة الجزائرية ما ورد في الصكوك الدولية والإقليمية في هذا الشأن، من ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية سابقا، وجامعة الدول العربية بالإضافة إلى حركة عدم الإنحياز، والتي انفتحت جميعها على مناهضة أشكال الإستعمار والهيمنة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وضرورة التعاون بين الدول على المستوى الدولي والإقليمي، وذلك في إطار تفعيل مبدأ حسن الجوار، الذي يشمل جميع هذه العناصر المذكورة.

<sup>1</sup> Sompong Sucharitkul, Op. Cit. p.7.

<sup>2</sup> Ibid., pp.11, 12.

<sup>3</sup> Ibid., p.12.

إن الممارسة الجزائرية لمبدأ حسن الجوار تكتسي الجانب الإيجابي من هذا المبدأ، بحيث تسعى السياسة الخارجية الجزائرية إلى تحقيق وتقوية المقاربة التعاونية والتنسيقية بينها وبين الدول المجاورة، في مختلف الميادين المتاحة، لاسيما ما يتعلق باحترام الحدود القائمة عند الإستقلال، وهو ما تسميه الدبلوماسية الجزائرية بمقاربة حسن الجوار الإيجابي، بمعنى المخالفة هناك جانب سلبي لتطبيق مبدأ حسن الجوار في تصور الدولة الجزائرية، والذي قد يتجسد في السماح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية بالقرب من حدود الدول المجاورة، أو أن تمنع هذه الأخيرة من النفاذ إلى البحر عبر إقليمها، فهذه تعتبر ممارسات غير منافية لمبدأ حسن الجوار كما هو مقرر في الصكوك الدولية والإقليمية، غير أنها ممارسات مهددة للوفاق والسلم بين دول الجوار، وتفتح قنوات سوء التفاهم والخلافات<sup>1</sup>.

وتتجسد المقاربة الجزائرية في تفعيل مبدأ حسن الجوار الإيجابي في ثلاث عناصر، يندرج الأول والثاني منها ضمن عناصر مبدأ حسن الجوار المقررة في أبرز مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية، وهي<sup>2</sup>:

- احترام الحدود مع الدول المجاورة وضبطها وفق الحدود المرسومة والموروثة عن الإستعمار؛ كضمانة لتدعيم مبدأ حسن الجوار بين الدول، بحيث سعت الدولة الجزائرية إلى ترسيم حدودها مع دول الجوار بعد الإستقلال مباشرة، عبر عقد عدد من الإتفاقيات الثنائية مع كل من المغرب، تونس، النيجر، في حين كانت الحدود الجزائرية الليبية مضبوطة بموجب الإتفاق الليبي الفرنسي عام 1956.
- التعاون بين الدول المجاورة؛ وهو من المبادئ ذات الأولوية في السياسة الخارجية الجزائرية، نصت عليه المادة 33 من الدستور الجزائري لسنة 2020،

<sup>1</sup> مرحوم عبد الرحيم، "ملاحم السياسة الخارجية الجزائرية"، مجلة الحقوق والحريات، بسكرة-الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2017، ص.ص. 23-38؛ ص. 25.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص.ص. 26، 27، 28.

راجع أيضا: دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 82، الصادرة بتاريخ 15 جمادى الأولى عام 1442 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020 م.

إذ "تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه."، ويتم تفعيل هذا المبدأ عبر عقد اتفاقيات مع السلطات المحلية الإقليمية في الدول المجاورة، بغرض تدعيم وتقوية التعاون الثنائي أو الجهوي، وفي هذا الإطار وقعت الدولة الجزائرية في نهاية الستينيات من القرن الماضي "اتفاقية الإخاء والتعاون وحسن الجوار" مع جميع الدول المجاورة ما عدا المغرب، وكانت هذه الاتفاقية مثمرة لاسيما مع الجانب التونسي، إذ تم إنشاء وحدات صناعية في المناطق الحدودية بين البلدين، بالإضافة إلى مشاريع أخرى في الميدان التجاري والمالي، والتي عادت بنتائج إيجابية لصالح كلا الطرفين.

- ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، الذي تدرجه الدولة الجزائرية ضمن عناصر مبدأ حسن الجوار ومن ثوابت سياستها الخارجية، والذي ينم عن نضال الشعب الجزائري الطويل ضد المستعمر الفرنسي، وهو مبدأ مدسّتر في الدساتير الجزائرية منذ الإستقلال، ونجده في المادة 32 من دستور سنة 2020، والتي تنص أن "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والإقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري."، وهو ما تطبقه السياسة الخارجية الجزائرية في دعمها لقضايا التحرر في العالم، ولعل أبرزها على المستوى الإقليمي هو القضية الفلسطينية، أما على المستوى القاري فهو قضية الشعب الصحراوي.

## المبحث الثالث:

### فعالية الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الدولي

تبوأت الدبلوماسية الجزائرية مكانة لا يستهان بها على الساحة الدولية، وذلك منذ استقلال الجزائر، حيث عرفت السياسة الخارجية الجزائرية نشاطا واسعا على المستويين الإقليمي والعالمي، وبات الدبلوماسيون الجزائريون معروفين بحنكتهم وخبرتهم ومهاراتهم التفاوضية، التي دفعت أقوى الدول إلى الإستعانة بهم كوسطاء لتسوية عدد من الأزمات الأكثر تعقيدا التي شهدتها التاريخ الدبلوماسي الحديث والمعاصر، أهمها أزمة الرهائن الأمريكية، أين نجحت الوساطة الجزائرية في تحريرهم بعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المهمة، وهو ما عزز مكانة الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الدولي.

يعتبر الملف الفلسطيني من المسلمات في الدبلوماسية الجزائرية، التي ما انفكت تدافع عنها في المحافل الدولية، وللدولة الجزائرية فضل كبير في تأسيس الدولة الفلسطينية، لتكون الجزائر أول دولة تعترف بها، وهو ما سيتم تبيانها في هذا المبحث، عبر التعرض للإلتزام الجزائري، دولة وشعبا، بالقضية الفلسطينية.

تأسيسا على ما تم ذكره أعلاه، تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية:

- المطلب الأول: الوساطة الجزائرية في النزاع الأمريكي-الإيراني.
- المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في النزاع العراقي-الإيراني.
- المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية حول القضية الفلسطينية.

## المطلب الأول:

## الوساطة الجزائرية في النزاع الأمريكي-الإيراني

تعود الممارسة الجزائرية في التفاوض إلى الستينيات من القرن الماضي، عندما تفاوضت مجموعة من النخبة الحاكمة الجزائرية آنذاك مع المستمر الفرنسي حول اتفاقيات إيفيان؛ والمفاوضين الجزائريين معروفون بإصرارهم وإمامهم بالواقع المتجدد في تجاربهم التفاوضية، وهم معروفون أيضا بمهاراتهم في جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التقنية حسب الحاجة، وبمقاربتهم الواسعة في معالجة العديد من وجهات النظر والقضايا التي ينطوي عليها أي نزاع؛ وبصفتهم وسطاء، فإنهم لا يتدخلون رسميا إلا إذا طلب منهم ذلك من قبل جميع الأطراف المتنازعة، مع الإشارة إلى أنهم لا يجلسون مكتوفي الأيدي في انتظار المكاملة أو وصول الدعوة، فهم يبذلون جهودا للتواصل بشكل غير رسمي مع أطراف النزاع، مبدئين عن استعدادهم لتقديم أي خدمات قد تكون مطلوبة لحل الأزمة<sup>1</sup>.

وعادة ما تحبذ الدولة الجزائرية بالنظر إلى ممارساتها التفاوضية إلى تجنب العمل في العلن قدر الإمكان، محافظة على وساطة خفية، طالبة من أطراف النزاع المعنية الحفاظ على الهدوء وضبط تسريب المعلومات حول عملية التفاوض، تجنباً للتصعيد اللامرغوب من طرف الإعلام أو أطراف ثالثة، وهو ما سعت لتطبيقه في حالة أزمة الرهائن الأمريكيين التي نحن بصدد تناولها في هذا المطلب.

ففي نوفمبر من عام 1979، اجتاحت الثوار الإسلاميون السفارة الأمريكية في طهران، واحتجزوا الأفراد الأمريكيين كرهائن، وردت الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على إيران وتجميد الأصول الإيرانية في البنوك الأمريكية، وبعد عدة محاولات فاشلة للتفاوض على إطلاق

<sup>1</sup> Randa M. Slim, International Relations: The Algerian Mediation of the Iranian Hostage Crisis, In. Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin (Editors), Mediation in International Relations: Multiple Approaches to Conflict Management, New York: PALGRAVE MACMILLAN, 1992, pp. 206-231, pp. 220, 221.

سراح الرهائن، وفشل مهمة إنقاذ عسكرية، ووفاة الشاه، بدأت مفاوضات جادة في سبتمبر من عام 1980، بوساطة جزائرية<sup>1</sup>.

لقد كان للجزائر سمعة طيبة للغاية على المستوى الدولي، ولا سيما إيران، نتيجة لأنشطة الوساطة التي قامت بها في الأزمات الماضية، إذ سبق وأن توسطت الجزائر في النزاع بين إيران والعراق عام 1975 ونجحت في إقناع الطرفين لتوقيع اتفاقية سمحت للبلدين بتسوية النزاعات الإقليمية طويلة الأمد؛ في وقت أزمة الرهائن، كان العديد من المسؤولين الذين شاركوا في وضع تفاصيل تلك الاتفاقية، والذين وثقوا بالجزائريين، لا يزالون في وزارة الخارجية الإيرانية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدبلوماسية الجزائرية قد برهنت على فعالية وساطتها في كل من إفريقيا والشرق الأوسط أيضا، على سبيل المثال، لعبت الدولة الجزائرية دورا حاسما في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1963، وتوسطت نزاعات بين كل من الصومال وإثيوبيا، وبين تنزانيا وبوروندي، وفي الصراع بين مالي وبوركينا فاسو<sup>2</sup>.

في العالم العربي، كانت الوساطة الجزائرية حاسمة في الصراع بين العراق وسوريا عام 1968، الصراع في اليمن عام 1972، بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1976، بين مصر وليبيا عام 1977، بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن عام 1978، كما شاركت الجزائر بشكل مباشر في إنهاء احتجاج فيينا لوزراء نفط منظمة الأوبك كرهائن عام 1975، أخيرا، مثلت الدولة الجزائرية مصالح إيران في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أبريل من عام 1980، عندما علقت إدارة كارتر جميع العلاقات الرسمية والدبلوماسية مع إيران، وقد نفذت الجزائر هذه المهمة على نحو ممتاز ونالت امتنانا إيرانيا واحتراما أمريكيا<sup>3</sup>.

فيما يخص مختصر حيثيات النزاع، فإنه وبينما رحبت الولايات المتحدة بشاه إيران، المنفي في المكسيك بعد الثورة الإسلامية في يناير 1979، هاجم 400 طالب السفارة الأمريكية في طهران، وبعد حصار دام ساعتين، اجتاحوا المكان واحتجزوا 63 رهينة بالإضافة إلى الموظفين

<sup>1</sup> I. William Zartman and Saadia Touval, International Mediation: Conflict Resolution and Power Politics, Journal of Social Issues, Vol. 41, No. 2, 1985, pp. 27-45, p. 30.

<sup>2</sup> Randa M. Slim, Op.Cit. p. 218.

<sup>3</sup> Ibid. p.218.

الإداريين، وكانت مطالبهم واضحة، إذ تمثلت في إطلاقهم سراح الرهائن مقابل تسليم الشاه للمحاكمة في إيران، ولقد تم الإفراج عن 13 رهينة خلال الأسابيع الأولى من المفاوضات، بيد أنه أمام رفض الولايات المتحدة تسليم حليفها السابق، الذي استقبلته لأغراض طبية، وعدم رغبتها في الاستسلام لآية الله الخميني، المشتبه في مسؤوليته عن هذه العملية، كان على 52 رهينة المتبقية الانتظار 444 يوما آخر<sup>1</sup>، لتبدأ المرحلة الثانية من المفاوضات بوساطة جزائرية، التي تم اختيارها من قبل كلا طرفي النزاع.

وهكذا، شكلت الحكومة الجزائرية لجنة من الخبراء رفيعي المستوى، الذين عملوا على ضمان التواصل بين الحكومتين الأمريكية والإيرانية سواء من الجزائر العاصمة، أو عبر التنقل مباشرة بين واشنطن وطهران حسب الضرورة، بالإضافة إلى استقبال ممثلي كل طرف في الجزائر العاصمة. كان للوسطاء الجزائريين قدر كبير من الخبرة في المفاوضات الدولية، ومعرفة تقنية في مختلف المجالات لإيجاد حلول تتكيف مع المشاكل المختلفة، ولقد وقع الاختيار بشكل أساسي على "عبد الكريم غريب" سفير الجزائر في طهران؛ "رضا مالك" سفير الجزائر في الولايات المتحدة، وكذلك وزير الخارجية "محمد الصديق بن يحيى" مفاوضا أعلى<sup>2</sup>.

بدأ الوسطاء الثلاثة عملهم في العاشر من شهر نوفمبر عام 1980، ومثل عملهم أكثر من مجرد قناة اتصال بين البلدين المتنازعين، فقد عملوا على تمهيد الطريق لحل كان من المرجح أن يقبله الخصمان من خلال تقييد نطاق التفاوض وتقليل الخلافات بين مواقف الطرفين<sup>3</sup>.

ولقد توقفت المفاوضات حول نقطة محددة، ارتبطت بالتقدير المالي للأصول الإيرانية التي استولت عليها الولايات المتحدة، وفي هذا الإطار اقترح الوسطاء الجزائريون فكرة إعلان جزائري من شأنه أن يحدد "الالتزامات المستقلة" لكل من الولايات المتحدة وإيران، بدلا من الشكل الكلاسيكي

<sup>1</sup> Arslan Chikhaoui, "40 Years Later: The Role of Algerian Diplomacy During the Iran Hostage Crisis", Article published on: Near East South Asia; Center for Strategic Studies, Retrieved: 18/04/2022, on the link below:

<https://nesa-center.org/40-years-later-the-role-of-algerian-diplomacy-during-the-iran-hostage-crisis/>

<sup>2</sup> Ibid. no page.

<sup>3</sup> Ibid. no page.

للاتفاقية الثنائية. وبتاريخ 19 يناير تم التوقيع على اتفاق الجزائر، والإفراج عن الرهائن الذين توجهوا جوا إلى الجزائر في اليوم التالي ثم أعيدها إلى بلادهم في 27 يناير 1981.<sup>1</sup>

من الناحية التكتيكية، تبني الجزائريون أدواراً مختلفة في وساطتهم لهذه الأزمة، فمنذ أن أصدر الخميني أمراً في بداية الأزمة بعدم عقد لقاءات مباشرة مع الممثلين الأمريكيين، كان للدبلوماسية الجزائرية الدور الرئيسي في نقل الرسائل والاقتراحات ذهاباً وإياباً بين الطرفين، وهو ما يسمى بالدبلوماسية المكوكية، في الوقت نفسه، ساعد الوسطاء الجزائريون على فك رموز الرسائل التي ينقلونها بين الطرفين.<sup>2</sup>

إن الوساطة الجزائرية الناجحة في أزمة الرهائن تبرز أهمية الحياد في المفاوضات، كما تبرهن أن وساطة الدول الصغيرة أو الضعيفة هي بنفس فعالية وساطة القوى الدولية الدبلوماسية الكبرى، إن لم يكن أكثر، لاسيما في هذه الحالة، بحيث أن وساطة دولة صغيرة، الجزائر في هذه الحالة، تكون الأكثر استيعاباً وتفهماً لآراء ومواقف الطرف الأضعف في النزاع، إيران في هذه الحالة، بحكم أن الجزائر تدرك صعوبة التفاوض من موقع أضعف.<sup>3</sup>

من جهة أخرى، تأخذ فرضية أخرى الأمر إلى أبعد من ذلك عند شرح العلاقة بين تحيز الوسيط ونتائج المفاوضات، والتي تنطبق على هذه الحالة، إذ يمكن أن يكون تحيز الوسيط خياراً جذاباً عندما يكون للوسيط علاقات وثيقة مع أحد أطراف النزاع، في هذه الحالة إيران، فإن الطرف الآخر الذي ليس لديه علاقة وثيقة (الولايات المتحدة الأمريكية) يقبل الوسيط المتحيز على أمل بأن الوسيط سيستخدم تحيزه للتأثير على الخصم وبالتالي تحقيق نتيجة، ولقد عملت علاقات الجزائر القوية نسبياً في تلك الفترة مع إيران، على قبولها كوسيط، وجلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات<sup>4</sup>، علاوة على ذلك، فإن قبول الوساطة الجزائرية كان مرده تصور كلا الطرفين أنه ليس لديها مصلحة مباشرة على المحك.

<sup>1</sup> Ibid. no page.

<sup>2</sup> Randa M. Slim, Op.Cit. p.222.

<sup>3</sup> Scott Sigmund Gartner, Third-Party Mediation of Interstate Conflicts: Actors, Strategies, Selection, and Bias, Arbitration Law Review, Volume 6 Yearbook on Arbitration and Mediation, 2014, pp. 269-294, pp.280, 281.

<sup>4</sup> Ibid. p.281.

تمثل الهدف من الوساطة الجزائرية في إيجاد صيغة مقبولة لكلا الطرفين، سمحت هذه الصيغة بالإفراج عن الرهائن من جهة، والإفراج عن الأصول الإيرانية، من دون أن يتبن ذلك على أنه دفع فدية من جهة أخرى، وبهذا المعيار، حقق الدبلوماسيون الجزائريون نتيجة ناجحة، ولقد احترم طرفي النزاع الإتفاقيه التي تم تنفيذ بنودها، وحافظت الدولة الجزائرية على علاقات إيجابية مع كلا الطرفين في أعقاب ذلك، مكتسبة مكانة معتبرة كوسيط دولي، وهو ما دفع السوفييت، على سبيل المثال، إلى اقتراح الجزائر كوسيط محتمل بين المجاهدين الأفغان وحكومة نجيب الله في مرحلة بحثهم عن تسوية سلمية في أفغانستان<sup>1</sup>.

كان محور نجاح الوساطة الجزائرية هو سمات الفريق الوسيط نفسه، بحيث تمتع الأعضاء الثلاثة بالمهارة والمؤهلات الثورية المطلوبة، والصلات الدولية اللازمة للوظيفة، ذلك إن علاقات ومعرفة السفراء الجزائريين في واشنطن وإيران جعلتهم أكثر حساسية للصلات الثقافية لكل جانب، وبالتالي تمكينهم من سد الفجوة بينهم، كما إن التدخل المستمر لوزير الخارجية "بن يحيى" منح الوساطة الجزائرية نفوذا سياسيا، لا سيما في أعين الإيرانيين، وأتاح للفريق الجزائري وصولا سريعا إلى الموارد داخل وزارة خارجيته<sup>2</sup>.

تشير هذه الوساطة الجزائرية الرفيعة المستوى في كل من قضية الرهائن وأزمات أخرى، إلى الطابع المؤسسي الذي باتت الوساطة الدولية تتميز به داخل الهيكل البيروقراطي الجزائري، وذلك من ناحية

سياسة الانفتاح على جميع الدول الأخرى، ووجود مجموعة من المفاوضين المهرة، فضلا عن شبكة من الاتصالات الدولية، واستعداد الدولة الجزائرية لتوظيف مكانتها ومواردها وخبرتها في تسوية أزمات معقدة ومواقف حرجة.

كشفت دراسة الحالة هذه عن بعض المتطلبات الأساسية لنجاح محاولات الوساطة من قبل الدول الصغيرة، ففي حالة وجود عدم تناسق بنيوي في القوة بين الأطراف المتصارعة، فإن وساطة

<sup>1</sup> Randa M. Slim, Op.Cit. pp. 227, 228.

<sup>2</sup> Ibid. p. 228.

الدولة الصغيرة لن يهدد الطرف الأقوى، في حين سينظر إليه الطرف الأضعف على أنه متعاطف وجدير بالثقة.

تعتبر الوساطة عملا محفوفًا بالمخاطر، يتطلب استثمارًا ضخماً لمراد البلاد من الموظفين، وقد يكون ذلك لفترة طويلة من الزمن، يمكن أن تؤثر نتائجها بشكل خطير على المكانة الوطنية للبلاد، وعلى هذا الأساس لا تتمتع العديد من الدول الصغيرة بالجرأة الكافية للانخراط في مثل هذا السلوك المحفوف بالمخاطر أو واثقة بما يكفي للاعتقاد ببعض الفوائد المحتملة طويلة الأجل من مثل هذه التدخلات، ومنه فإن ندرة حالات الدول الصغيرة المتمتعة بهذه الميزة الفريدة، يجعل محاولات الوساطة هذه أقل شيوعاً<sup>1</sup>.

ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تتذكر دور الدبلوماسية الجزائرية الرئيسي في تسوية هذه الأزمة، إذ وبمناسبة الذكرى الأربعين لتحرير رهائن السفارة الأمريكية في إيران، بعث أحد الدبلوماسيين المفرج عنهم حينها، السفير "جون ليمبير" *John Limbert* برسالة إلى الدولة الجزائرية شكر فيها "الجزائريين حكومة وشعباً على لطفهم" وجهود الوساطة وقتئذ، مما ساعد على إطلاق سراحه بعد 444 يوماً من الاحتجاز في مبنى السفارة؛ مضيفاً: "بصفتي كنت أحد الرهائن في إيران، فإني لن أنسى أبداً خدمة زملائنا الجزائريين، بمن فيهم السفير في واشنطن الراحل "رضا مالك" والسفير في طهران "عبد الكريم غريب"؛ ولا يمكنني أن أنسى الأطباء الجزائريين في طهران وطاقم رحلات الخطوط الجوية الجزائرية الذي قام بإجلائنا من إيران، والاستقبال الحار الذي حظينا به على الساعة الثالثة فجراً من يوم بارد من أيام يناير في مطار هوارى بومدين"؛ وتابع ليمبير: "بعد خمس سنوات من هذه الأحداث، كان لي شرف العمل كسكرتير أول في السفارة الأمريكية في الجزائر، ولن ننسى أنا وعائلتي أبداً لطف وكرم الشعب الجزائري"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ibid. pp. 229, 230.

<sup>2</sup> US diplomat thanks Algeria 40 years after release from detention in Iran, Article published in "Middle East Monitor", On January 21, 2021 at 2:34 am, Retrieved: 1/5/2022. On the link below: <https://www.middleeastmonitor.com/20210121-us-diplomat-thanks-algeria-40-years-after-release-from-detention-in-iran/>

ولقد ورد في صحيفة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر بتاريخ 26 يناير 1981، أي بعد تحرير الرهائن الأمريكيين مباشرة، أن الجزائر بدأت كـ "ساعي بريد بسيط"، ينقل الرسائل بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، لكنها في النهاية لعبت دور الوسيط الحاسم في المفاوضات من أجل إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الـ 52 وإعادة الأصول المجمدة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، فإن المسؤولين الجزائريين لا يعتبرون نتيجة هذه المفاوضات على أنها تنازلات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، لكنهم يؤكدون أن ما تم تحقيقه كان عبارة عن "توازن معين" ما بين الطرفين، وأنه كان هناك أخذ وعطاء من كلا الجانبين، وهذا عكس ما تداوله الإعلام وقتئذ، من أن الولايات المتحدة تخلت عن مبدأ عدم التفاوض مع حكومة لا تتردد في اعتقال الدبلوماسيين، وأنها تنازلت عن حقوق المواطنين الأمريكيين في اللجوء إلى المحاكم الأمريكية بشأن المظالم ضد إيران؛ من جهة أخرى، تمت الإشارة إلى أن الإيرانيين قدموا تنازلات مهمة من جانبهم، تمثلت في مراجعة التقديرات السابقة لثروة الشاه، من قيمة 24 مليار دولار إلى حوالي 8 مليارات دولار، كما تنازل الطرف الإيراني عن الإصرار على تقديم الولايات المتحدة الأمريكية لاعتذار علني، ووافق على إنشاء صندوق أمان بمليار دولار للمطالبين الأمريكيين<sup>2</sup>.

تتبعي الإشارة في هذا الإطار، إلى أن المفاوضات ما بين طرفي النزاع تمت في نهاية عهدة الإدارة الأمريكية تحت رئاسة "جيمي كارتر" *Jimmy Carter* وبداية عهدة "رونالد ريغان" *Ronald Reagan*، بالتالي فإن إعلان "رونالد ريغان"، الذي كان في ذلك الوقت الرئيس الأمريكي المنتخب، أنه سيحترم الاتفاق الذي توصلت إليه "إدارة كارتر"، كان لحظة مهمة في المفاوضات النهائية، إذ خشي الإيرانيون أن يتراجع الرئيس الجديد عن الالتزامات التي قطعها سلفه، كما تتفق المصادر الدبلوماسية بشكل عام، على أن عدم التزام "إدارة ريغان" بما يعرف الآن باسم "اتفاق

<sup>1</sup> Marvine Howe, "WARY ALGERIA EDGED INTO PIVOTAL ROLE", Article published in The New York Times, On January 26<sup>th</sup>, 1981. Retrieved: 1/5/2022. On the link below:

<https://www.nytimes.com/1981/01/26/world/wary-algeria-edged-into-pivotal-role.html>

<sup>2</sup> Ibid. no page.

الجزائر" كان من شأنه أن يؤدي إلى تدهور العلاقات الأمريكية الودية مع الجزائر، بل وعلاقتها مع الكثير من دول العالم الثالث<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني:

### الوساطة الجزائرية في النزاع العراقي-الإيراني

دفعت العديد من الخلافات بين الدولتين إلى شفا الحرب في عام 1975، نخض بالذكر منها النزاعات الحدودية التي تعود جذورها إلى قرون من الزمن؛ دعم إيران للانفصاليين الأكراد في العراق؛ دعم العراق للمعارضين لنظام الشاه في إيران؛ التنافس على النفوذ في الخليج الفارسي في أعقاب انسحاب بريطانيا؛ والعداء الأيديولوجي بين سياسة العراق الراديكالية ذات التوجه السوفييتي وسياسة إيران المحافظة الموجهة نحو الولايات المتحدة<sup>2</sup>.

تولت الجزائر دور الوسيط في النزاع العراقي-الإيراني عام 1975 بعد محاولات من قبل الأمم المتحدة ومصر، ونجحت في دفع الطرفين إلى سلسلة من الترتيبات البراغماتية، مما دفع العراق لقبول حدود خط القعر في ممر شط العرب المائي، وهو كان المطلب الإيراني، في حين توقفت إيران عن دعمها للأكراد، وتمثلت المكاسب الرئيسية للجزائر من وساطتها في القضاء على مصدر احتكاك خطير في المنطقة وداخل أوبك، وتعزيز مكانتها الدولية<sup>3</sup>.

فيما يتعلق بمختصر حيثيات النزاع العراقي-الإيراني عام 1975، فإنه غالباً ما يعتقد أحد الأطراف في المراحل الأولى من النزاع أنه بإمكانه تحقيق النصر إما بالقوة أو بالتهديد باستخدامها، وقد يكون هذا افتراضاً خاطئاً، لاسيما إذا لم يتم التقييم الجيد لقدرة هذا الطرف على فرض إرادته على الجانب الآخر<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Ibid. no page.

<sup>2</sup> I. William Zartman and Saadia Touval, Op.Cit. p. 29.

<sup>3</sup> Ibid. p. 29.

<sup>4</sup> Lawrence Susskind and Eileen Babbitt, "Overcoming the Obstacles to Effective Mediation of International Disputes", In. Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin (Editors), Mediation in International

ويعتبر الصراع بين إيران والعراق الذي اندلع بين عامي 1969 و 1975، أحد الأمثلة على مثل هذا الحساب الخاطيء، وتعلق الخلاف المباشر بقضيتين: السيطرة على ممر شط العرب المائي الذي يحد الدولتين، من جهة، ودعم إيران للحركة الانفصالية الكردية في العراق، من جهة أخرى، بيد أن الخلفية التاريخية لهذه القضايا، ترجع إلى قرون من الصراع والعداوة بين دولتين تسعى إلى الهيمنة في منطقة الخليج<sup>1</sup>.

بحلول عام 1969، كانت إيران تتلقى مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية في حين كان الاتحاد السوفييتي يسلح العراق، ومع مقدم خريف عام 1974، كان "صدام حسين"، نائب رئيس حزب البعث الحاكم في العراق آنذاك، قد ألزم نفسه علنا بالنصر الكامل في النزاع الكردي، فبفضل الإمدادات السوفييتية، كان العراق أقوى من أي وقت مضى، وكان "صدام حسين" ينوي القضاء على المشكلة الكردية بشكل نهائي، ضمانا لمستقبله السياسي، بيد أنه لم يتوقع ضغوطا من مصر التي حثت على الحل الدبلوماسي، ذلك أن النفوذ الكبير الذي استطاع "أنور السادات" ممارسته ضد إيران والعراق، منع "صدام حسين" من تحقيق نصر عسكري، فكان عليه، في تلك المرحلة، أن يواجه حقيقة أن التعايش في خليج تهيمن عليه إيران هو أقل خطورة من معارضة هذه الأخيرة<sup>2</sup>.

ذلك أن تدخل القوى العظمى في هذا النزاع، أي الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية مثلما سبق ذكره، أدى إلى حصول شاه إيران على أسلحة عالية التقنية لم تكن في السابق جزءا من الصراع، مما أسفر عن توقف التقدم العراقي، على الرغم من أن الأكراد كانوا على وشك الهزيمة، بيد أن الضغط الذي مارسه الرئيس المصري آنذاك "أنور السادات"، ساهم في تجنب تصعيد النزاع من طرف إيران، وتهيأة المسرح للوساطة الدبلوماسية<sup>3</sup>، ومع ذلك، فإنه من الصعب وقف التصعيد في ظل انعدام الثقة المتزايد.

Relations: Multiple Approaches to Conflict Management, New York: PALGRAVE MACMILLAN, 1992, pp. 30-51, p.31.

<sup>1</sup> Ibid. p. 31.

<sup>2</sup> Ibid. p. 32.

<sup>3</sup> Ibid. p. 41.

ففي أبريل 1972 وقع العراق والاتحاد السوفيتي معاهدة بغرض التعاون في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما وافق الاتحاد السوفيتي على إمداد العراق بالسلاح؛ في حين شن الزعيم الطردي "مصطفى البرزاني" الحرب مع حكومة البعث في شهر مارس من عام 1974 بدعم من شاه إيران، الذي سعى للضغط على العراق لتغيير الحدود المائية في شاطئ العرب إلى خط القعر، أو أعمق نقطة في النهر، إذ بموجب شروط معاهدة عام 1937، تم تعيين الحدود عند مستوى المياه الأدنى على الجانب الإيراني، مما أعطى العراق السيطرة على قناة الشحن؛ وابتداءً من ربيع عام 1969، تدهورت العلاقات العراقية مع النظام الملكي الإيراني بسبب السيطرة على شاطئ العرب وعلى الدعم الإيراني للمتمردين الأكراد في العراق<sup>1</sup>.

ولقد أبقى العراق على علاقات ودية مع الأردن في هذه الفترة، رغم تحفظها، ذلك أن العراق كان بحاجة إلى تعاون أردني من أجل إبقاء القوات العراقية فيها، الأمر الذي جعل الحكومة العراقية تقرر تجنب المواجهة مع القوات الأردنية خلال الاشتباك بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر 1970، على الرغم من الوعود السابقة بمساعدة الفلسطينيين، وسحبت قواتها شرقاً إلى الصحراء الأردنية، وقد أدى ذلك إلى تلقي العراق لانتقادات لاذعة من الفلسطينيين ومن الراديكاليين العرب بشكل عام، ومع ذلك، فإن هذا لم يمنع من تدهور العلاقات العراقية الأردنية مجدداً. ولما أدرك "صدام حسين"، الذي كان يتولى منصب نائب الرئيس آنذاك، أن العزلة شبه الكاملة للبلاد تهدد سيطرة النظام على السلطة، سعى إلى تحسين علاقات العراق مع جيرانه وذلك ابتداءً من 1974-1975<sup>2</sup>.

حدث التحول الحاسم في عام 1975 عندما وقع العراق وإيران على اتفاقية الجزائر، التي وافق العراق بموجبها على نقل الحدود البحرية بين الدولتين إلى خد القعر، شرط سحب إيران دعمها لأكراد العراق، تبع ذلك تحسن في العلاقات العراقية مع معظم دول الخليج، وفي عام 1975 زار

<sup>1</sup> Encyclopædia Britannica :The revolution of 1968-Iraq; Retrieved: 16/05/2022, on the Link below:

<https://www.britannica.com/place/Iraq/Iraq-under-Saddam-Hussein>

<sup>2</sup> Ibid. no page.

كل من الرئيس المصري الجديد "أنور السادات" والرئيس السوداني "جعفر محمد النميري" بغداد، وفي السنوات التي تلت ذلك، تحسنت علاقات العراق مع الأردن وتركيا بشكل كبير<sup>1</sup>.

ولقد وقع الزعيم الإيراني "محمد رضا شاه بهلوي" ونائب الرئيس العراقي آنذاك "صدام حسين" اتفاقية الجزائر بتاريخ 6 مارس 1975، مع التركيز بشكل أساسي على قضيتين رئيسيتين: ترسيم الحدود البرية والنهرية، وممارسة رقابة صارمة على الحدود؛ كما أنهت المعاهدة هجوما عراقيا على الأقلية الكردية في شمال البلاد كخطوة لتنفيذ سياسة التعريب لصدام حسين لزيادة السكان العرب في شمال البلاد، كما طالب إيران بوقف تزويد الجماعات الكردية بالأسلحة<sup>2</sup>.

قسمت الاتفاقية نهر شط العرب بالتساوي بين إيران والعراق، وشكلت لاحقا أساسا لمعاهدات ثنائية أخرى، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية؛ بيد أنه في عام 1979، انسحب العراق تحت قيادة "صدام حسين" من الاتفاقية، نتج عن ذلك تغيير مجرى النهر بشكل كبير منذ توقيع الاتفاقية لأول مرة، وذلك لأن نظام "صدام حسين" ادعى أن اتفاقية الجزائر كانت مجحفة في حق العراق وأنها سلبت العراقيين أراضيهم<sup>3</sup>.

أثارت الثورة الإيرانية، أكثر من أي حدث آخر، نزاعات أيديولوجية وإقليمية واستراتيجية وسياسية وشخصية جديدة، وأدت إلى أطول حرب دموية بين الدولتين، ذلك إن ظهور نظام إسلامي متطرف وتعديلي في طهران أدى إلى تغيير ميزان القوى الإقليمي العسكري والسياسي، ودشن مرحلة من العنف والاضطراب، أشعلت فتيل الحرب الدموية بين العراق وإيران<sup>4</sup>.

توترت العلاقات مع إيران بشكل متزايد بعد الإطاحة بالشاه في عام 1979، إذ رغم اعتراف العراق بالحكومة الإسلامية الشيعية الجديدة في إيران، غير أن القادة الإيرانيين أنكروا أن يكون لهم أية علاقة بنظام البعث، الذي نددوا به باعتباره علمانيا، علاوة على ذلك، أعلن روح الله الخميني،

<sup>1</sup> Ibid. no page.

<sup>2</sup> TRTWorld and agencies, "What's the Algiers Agreement between Iran and Iraq about?" article published on TRTworld Website on 14/03/2019; Retrieved: 16/05/2022, on the link below: <https://www.trtworld.com/middle-east/what-s-the-algiers-agreement-between-iran-and-iraq-about-24942>

<sup>3</sup> Ibid. no page.

<sup>4</sup> Edmund Ghareeb, "The Roots of Crisis: Iraq and Iran", In. Christopher C Joyner (Ed.), THE PERSIAN GULF WAR: lessons for strategy, law, and diplomacy, New York, Greenwood Press, 1990, pp.21-38, p.29.

الزعيم الروحي للثورة الإيرانية، عن سياسته في "تصدير الثورة"، وكان العراق على رأس قائمة الدول التي كان من المقرر الإطاحة بحكومتها واستبدالها بنسخة من النظام الإسلامي في إيران، بالإضافة إلى ذلك، لا تزال إيران تحتل ثلاث قطع صغيرة من الأراضي على طول الحدود الإيرانية العراقية كان من المفترض إعادتها إلى العراق بموجب معاهدة 1975<sup>1</sup>.

بحلول عام 1987 - 1988 ، دخلت الحرب مرحلة جديدة، مع تزايد الهجمات الصاروخية والجوية الإيرانية والعراقية ضد عواصم بعضهما البعض والمراكز المدنية، والهجمات على الناقلات في الخليج ، ولقد ترك الخراب والإرهاب الناجمين عن "حرب المدن" واستخدام الأسلحة الكيماوية تأثيراً مدمراً، ليس فقط على السكان المنهكين من الحرب بشكل متزايد، ولكن الأهم من ذلك على الجنود الإيرانيين، الذين بدأ أنهم غير مستعدين لمواصلة الحرب، وأصبح القادة الإيرانيون مقتنعين بعد سلسلة من الانتصارات العراقية في ساحة المعركة (الفاو، الشلامجة ، مهران ، وجزر مجنون) أنه ليس لديهم فرصة لتحقيق نصر عسكري على العراق<sup>2</sup>.

علاوة على ذلك، كان الاقتصاد الإيراني في حالة من الفوضى واستنزفت احتياطياتها العسكرية والاقتصادية في وقت أصبح فيه تفوق العراق في الأسلحة والقدرات البشرية والمعنويات واضحا. كما إن العزلة الإقليمية والدولية المتزايدة لإيران، والمواقف المتغيرة للقوتين العظميين - لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب قضية إيران كونترا\* - والجهود المبذولة لاحتواء الحرب وإنهائها كانت كذلك عوامل مساهمة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Encyclopædia Britannica :The revolution of 1968-Iraq, Op. Cit. no page.

<sup>2</sup> Edmund Ghareeb, Op. Cit., p.22.

\* كانت قضية إيران كونترا صفقة أسلحة أمريكية-إيرانية سرية قامت من خلالها إدارة رونالد ريغان بتزويد إيران بالصواريخ والأسلحة الأخرى مقابل تحرير بعض الأمريكيين المحتجزين كرهائن في لبنان، هددت هذه الصفقة المشيرة للجدل - وما تلاها من فضيحة سياسية - بإسقاط رئاسة رونالد ريغان.

History.com Editors, "Iran-Contra Affair", article published on 10/0/2017, on History Website, Retrieved: 18/05/2022, on the link below:

<https://www.history.com/topics/1980s/iran-contra-affair>

<sup>3</sup> Edmund Ghareeb, Op. Cit., p.22.

استأنفت الدبلوماسية الجزائرية جهود الوساطة في بداية عام 1982، اعتقد الإيرانيون أن الجزائريين يقدرّون موقفهم بشأن ضرورة الانسحاب الكامل للقوات وإعادة العمل بمعاهدة عام 1975، وهي الاتفاقية التي تم التوصل إليها من خلال وساطة الجزائر، بدأ أن الجزائريين يتفهمون التعقيدات السياسية في كل من بغداد وطهران، وأمنوا تدريجياً موافقة إيران والعراق على عدد من القضايا الثانوية، كانت طريقتهم في الوساطة تمثلت في إيجاد حلول وسط تمكّن كلا طرفي النزاع من حفظ ماء الوجه.

أقنع الجزائريون بعض القادة الإيرانيين في شهر أبريل من عام 1982 بوجود مسؤولين عراقيين، باستثناء "صدام حسين"، مستعدين لقبول إعادة الوضع إلى سابق عهده في شط العرب مقابل تنازلات إيرانية غير محددة بشأن قضية التعويضات، وكاد الدبلوماسيون الجزائريون يصلون إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية مع شهر ماي من عام 1982، لولا مقتل وزير الخارجية الجزائري "محمد بن يحيى" ورفيقه الكامل من المفاوضين في حادث تحطم الطائرة أثناء توجههم من بغداد إلى طهران عبر المجال الجوي التركي، بحيث لم تتضح ملابسات هذا الحادث، رغم أن إيران اتهمت العراق بإسقاط الطائرة بالصواريخ، مما أدى إلى ضياع أكثر من سنة من الخبرة في التعامل مع القضايا العاطفية والقانونية والسياسية التي أشعلت الحرب الإيرانية العراقية<sup>1</sup>.

بدأت المرحلة الثانية من الحرب في شهر جويلية من عام 1982، عندما رفضت إيران قرار وقف إطلاق النار الثاني للأمم المتحدة وأرسلت قواتها إلى الأراضي العراقية، وعلى الرغم من الإستراتيجيات العسكرية المبذولة خلال الأشهر الثماني عشرة التالية، منذ نهاية عام 1982 وطوال عام 1983، غير أن إيران لم تحتل سوى جزء صغير فقط من الأراضي العراقية، وفشلت في هزيمة العراق وتحقيق نصر حاسم<sup>2</sup>.

بدأت المرحلة الثالثة من الحرب الإيرانية العراقية، أو "حرب الناقلات"، في فبراير من عام 1984، واتسمت بتصعيد كبير للصراع، برا جوا وبحرا، مع تكثيف الجهود الدبلوماسية لإنهائه؛

<sup>1</sup> Eric Hooglund, "Strategic and Political Objectives in the Gulf War: Iran's View", In. Christopher C Joyner (Ed.), THE PERSIAN GULF WAR: lessons for strategy, law, and diplomacy, New York, Greenwood Press, 1990, pp. 39-58, p. 43.

<sup>2</sup> Ibid., p. 44.

وخلال السنوات الثلاث التالية، استمرت إيران في الحفاظ على ميزة القتال البري وحصلت على أجزاء إضافية من الأراضي العراقية نتيجة لهجمات "الموجة البشرية" في 1984، 1985، 1986، وأوائل 1987، ومع ذلك، فشلت هذه الانتصارات في إضعاف قدرة بغداد على شن الحرب<sup>1</sup>.

كان قرار مارس من عام 1987 بوضع ناقلات النفط الكويتية تحت العلم الأمريكي بمثابة بداية المرحلة الرابعة من الحرب، وهي المرحلة التي كان التدخل الأمريكي ميزتها البارزة، دبلوماسية وعسكرياً؛ ولقد تم في هذه المرحلة الكشف في نوفمبر من عام 1986 عن قيام إدارة ريغان ببيع الأسلحة سرا لإيران، وذلك في مقابل وعود طهران بإقناع الجماعات شبه العسكرية اللبنانية بالإفراج عن المواطنين الأمريكيين المحتجزين كرهائن في لبنان. ولقد أخرجت أنباء هذه الصفقة السرية واشنطن بشدة ووترت علاقاتها مع الحلفاء القدامى مثل الكويت والمملكة العربية السعودية، وجاء استجداد الكويت بالولايات المتحدة الأمريكية لحماية ناقلات النفط، بمثابة الفرصة لاسترجاع الإدارة الأمريكية لمصداقيتها، وسرعان ما اكتسبت السياسة الأمريكية الجديدة للدفاع عن حرية الملاحة في الخليج العربي موجة مناهضة لإيران<sup>2</sup>.

على الصعيد الدبلوماسي، أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة في الأمم المتحدة لصياغة قرار في صالح العراق، وكانت النتيجة القرار رقم 598، الذي أقره مجلس الأمن منتصف شهر جويلية من عام 1987، ودعا إيران والعراق إلى بدء مفاوضات سلام شامل، على أن يتم تنفيذه على ثماني مراحل تبدأ بوقف إطلاق النار الذي مثل بداية المرحلة الخامسة من الحرب<sup>3</sup>.

كان انتهاء القتال، الذي جاء قبل شهرين من الذكرى الثامنة للحرب، مفاجئاً بقدر الإرتباك الذي أحاط بالصراع وعدم اليقين، إذ فاجأت الحرب المتخصصين وتناقضت مع العديد من توقعاتهم حول أسبابها واندلاعها وتطورها وتأثيرها ومدتها، من المحتمل أنها أربكت تحليلات وتوقعات أطراف النزاع أنفسهم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., p. 45.

<sup>2</sup> Ibid., p. 49.

<sup>3</sup> Ibid., p. 50.

<sup>4</sup> Edmund Ghareeb, Op. Cit., p.22.

## المطلب الثالث:

## الدبلوماسية الجزائرية حول القضية الفلسطينية

تولي الدولة الجزائرية، حكومة وشعباً، اهتماماً وثيقاً بالقضية الفلسطينية، ناجم عن أحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، المتجسد في مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، ما جعل الدبلوماسية الجزائرية تتخذ على الدوام موقف المدافع عن الفلسطينيين ضد الاحتلال الإسرائيلي؛ بينما وقعت بعض الدول العربية على اتفاقيات تطبيع مع الكيان الصهيوني، عارضت الجزائر بشدة التطبيع مع هذا الأخير، وتعتبر الاعتراف بإسرائيل خيانة للعرب والعالم الإسلامي؛ ويختلف موقف الجزائر من القضية الفلسطينية ليس فقط من ناحية سياسات الحكومة أو الدولة، ولكن أيضاً من حيث الموقف الأكثر حساسية للشعب الجزائري مقارنة بالدول العربية الأخرى، ففي استطلاعات الرأي حول ردود فعل الجزائريين على اتفاقيات التطبيع مع الكيان الصهيوني، يتبين أن الجزائر من الدول العربية التي تعارض التطبيع بنسبة 99٪ وترد بقوة على التوترات مع الاحتلال الإسرائيلي، بدعمها للشعب الفلسطيني دون قيد أو شرط، وهذا نتيجة لذاكرة المجتمع الجزائري الذي واجه الاحتلال والاستعمار الفرنسي وعانى من صراع مرير من أجل الاستقلال<sup>1</sup>.

من وجهة نظر تاريخية، ناصرت الدولة الجزائرية القضية الفلسطينية على الدوام، ودعمت حلفائها العرب ضد الكيان الصهيوني بإرسال قوات وطائرات إلى حرب الأيام الستة عام 1967، والتي بدأت بعد خمس سنوات فقط من استقلال الجزائر، كما قدمت الجزائر كذلك دعماً عسكرياً في حرب يوم الغفران عام 1973 مع الدول العربية الأخرى، على الرغم من أن الحرب كانت في منطقة جغرافية بعيدة نسبياً؛ وفي الفترة التي انتهت فيها الحروب العربية الإسرائيلية وبدأت الدول العربية تقيم علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني، بدايةً بمصر التي وقعت اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل بقيادة أنور السادات، ردت الجزائر بقوة بقطع علاقاتها مع مصر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Musab Yilmaz, "Algeria's Stance on the Palestinian Issue", article published on 26.05.2021, at the website of: Center for Middle Eastern Studies, Retrieved: 27/05/2022, available in the link below:

<https://www.orsam.org.tr/en/algerias-stance-on-the-palestinian-issue/>

<sup>2</sup> Ibid. no page.

أقامت الدولة الجزائرية علاقات وثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة "ياسر عرفات"، ودعمتها بالأسلحة والتدريب العسكري طوال سنوات السبعينيات، ومع ذلك، فإن التطور الأكثر أهمية الذي وضع الجزائر في مكانة استثنائية في القضية الفلسطينية كان بلا شك مساعدة منظمة التحرير الفلسطينية في الحصول على صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة عام 1974، ثم مساعدة "ياسر عرفات" في التحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك كنتيجة للمبادرات الدبلوماسية لممثل الجزائر لدى الأمم المتحدة، "عبد العزيز بوتفليقة"، الذي كان رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك، مُنحت منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب في الأمم المتحدة، وخطب "ياسر عرفات" ممثلي جميع الدول، الأمر الذي أدى في النهاية إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية باتفاقيات أوسلو عام 1993 وحل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على الصعيد الدولي، وكذلك السماح للدولة الفلسطينية بفتح سفارة في الجزائر<sup>1</sup>.

مع اندلاع الانتفاضة الأولى ضد الاحتلال الإسرائيلي عام 1987، كانت الجزائر في الطليعة لتعبئة جامعة الدول العربية وإسماع صوت الفلسطينيين، وكانت الدولة الجزائرية أول من اعترف بفلسطين عبر إعلان الدولة الفلسطينية عن استقلالها في الجزائر العاصمة في 15 نوفمبر عام 1988 بقيادة "ياسر عرفات"؛ وعارضت الجزائر بشدة العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني لبعض الدول العربية مثل الأردن والمغرب، والتي اكتسبت زخماً في أعقاب محادثات أوسلو للسلام في التسعينيات، وواصلت الجزائر الحفاظ على موقفها المبدئي والمتشدد<sup>2</sup>.

قبل أن تبدأ إدارة دونالد ترامب الأمريكية عملية تطبيع الدول العربية مع الكيان الصهيوني، وأصبحت خطة الحل التي أطلقوا عليها اسم "صفقة القرن" رسمية، أعرب المسؤولون الجزائريون عن معارضتهم الشديدة للتطبيع، معربين عن عدم اعترافهم بوجود دولة تسمى إسرائيل، وشدد الرئيس الجزائري السيد "عبد المجيد تبون" على التزام الجزائر العميق بالقضية الفلسطينية، مشيراً إلى أن الجزائر تعتبر القضية الفلسطينية قضية مقدسة؛ وبينما عارضت الجزائر سابقاً تطبيع العلاقات بين مصر والأردن مع الكيان الصهيوني، فإنها حافظت على موقفها الثابت من خلال

<sup>1</sup> Ibid. no page.

<sup>2</sup> Ibid. no page.

انتقادها الشديد لدولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان، التي انضمت إلى تيار التطبيع بوساطة إدارة دونالد ترامب الأمريكية؛ ولم يقتصر رد فعل الدولة الجزائرية على اتفاقيات التطبيع على التنديد بالخطاب، بل إن الجزائر انسحبت من اجتماع شبكة البرلمانات الدولية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ردا على مشاركة ممثل الكيان الصهيوني بعد اتفاقيات التطبيع ولم تسمح لطائرة الوفد الإسرائيلي بالمرور عبر أجوائها التي كانت في طريقها لبدء المفاوضات الدبلوماسية مع المغرب<sup>1</sup>.

واصلت الدولة الجزائرية تضامنها مع القضية الفلسطينية بإبداء موقفها الواضح إزاء التهجير القسري للفلسطينيين من "حي الشيخ جراح"<sup>2</sup> وما تلاه من اعتداءات على المسلمين في المسجد الأقصى، في غضون ذلك، أجرى الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" محادثة هاتفية مع الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" وقرر الطرفان مواصلة تعزيز تعاونهما بشأن القضية الفلسطينية.

مما تقدم أعلاه، نلاحظ أنه على الرغم من جغرافيتها البعيدة نسبيا، فإن الدولة الجزائرية، مهتمة بشدة بالقضية الفلسطينية، دولة وشعبا، وتواصل دعم الفلسطينيين على الأقل من خلال معارضة سياسة الاحتلال الإسرائيلية، ويحظى موقف الجزائر المبدئي والملتزم بتقدير الفلسطينيين، في وقت عززت فيه العديد من الدول العربية شرعية الكيان الصهيوني من خلال تطبيع العلاقات مع هذا الأخير، أو حتى دعمها له علنا؛ إلى جانب ذلك، تتمتع الدولة الجزائرية بالقدرة على منع سياسة الاحتلال الإسرائيلية من خلال الانخراط في التنسيق مع جهات فاعلة مهمة، مثل تركيا ومصر، وإعادة توعية العالم العربي تجاه القضية الفلسطينية، وقد يوفر الموقف المبدئي والصادق

<sup>1</sup> Ibid. no page.

<sup>2</sup> العديد من الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية تم تهجيرها قسرا من طرف سلطات الكيان الصهيوني، ولا تزال هناك عائلات أخرى تواجه خطر التهجير القسري، ودائما يظل الهدف من وراء هذه الإستراتيجية هو توطين أكبر عدد من اليهود لقرصن الأمر الواقع.

Al Jazeera Staff, "Sheikh Jarrah: Palestinian family faces forced displacement", Article published on ALJAZEERA website, on 5 Jan. 2022, retrieved: 24 June 2022, available on the link below:

<https://www.aljazeera.com/features/2022/1/5/sheikh-jarrah-palestinian-family-faces-forced-displacement>

للجزائر تجاه القضية الفلسطينية منذ استقلالها فرصا تاريخية جديدة للجزائر ومكاسب كبيرة للفلسطينيين ضد الكيان الصهيوني، لا سيما فيما يتعلق بضمان وحدة الأطراف الفلسطينية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Musab Yilmaz, Op. Cit. no page.

# الفصل الرابع

## الفصل الرابع:

### مكانة الدبلوماسية الجزائرية في المنظومة الإفريقية

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي هام واستراتيجي للغاية في شمال إفريقيا، وهي تعتبر بوابة القارة إلى البحر الأبيض المتوسط والعالم أجمع، ولطالما مثلت العلاقات الجزائرية الإفريقية موضوع نقاش في العديد من البحوث والدراسات، سيما وأن هذه العلاقات لم يتم بناؤها أو العمل عليها في الآونة الأخيرة، ولكنها كانت موجودة حتى خلال فترة ما قبل الاستعمار وتطورت بشكل أكبر أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، في حين تبوّأت الدبلوماسية الجزائرية مكانة عالية، بدون منازع، بعد استقلال البلاد، بحيث كان الدبلوماسيين الجزائريين من بين القادة الأفارقة الأوائل الذين روجوا لإنشاء منظمة من شأنها أن توحد سياسيا جميع البلدان الإفريقية.

يبحث هذا الفصل في الدور الذي تلعبه الدولة الجزائرية على مستوى المنظومة الإفريقية، مركزين على أهم النجاحات التي حققتها السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا، سواء تعلق الأمر بالجهود التعاونية والتنسيقية في المنظمات والتكتلات على المستوى القاري، لا سيما في المجال الأمني، الذي تحتل فيه الجزائر دورا رياديا، أو في ما يخص الوساطة الدبلوماسية الجزائرية، التي لا يمكن الإستغناء عنها في تسوية النزاعات الإفريقية، وسيركز هذا الفصل على الألفية الثالثة، أي بداية من سنة 2000.

وعليه تم تقسيم الفصل إلى المباحث الثلاث التالية:

- المبحث الأول: تطور السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي والقاري: بين الإيديولوجية والبراغماتية.
- المبحث الثاني: جهود الدبلوماسية الجزائرية على المستوى القاري.
- المبحث الثالث: الوساطة الجزائرية لتسوية النزاعات الإفريقية في الجوار الساحلي.

## المبؤ الأول:

### تطور السفاسة الؤارؤفة الؤزائفة فف مءفطها الإقلفمف والقارف:

#### بفن الإفءفولوجفة والبراعماتفة

تتمفز السفاسة الؤارؤفة الؤزائفة بمواقفها القوفة، وبؤنكة وؤبرة ءبلوماسفؤها والتي برؤت فف تسوفة العءفء من الأؤمات المسفعصفة ءؤف على أقوى ءول العالم؛ ولقد مر مسار السفاسة الؤارؤفة الؤزائفة منذ الإسقلال بعءة مراحل، تراوؤت بفن الوصول إلى ذروة نشاطها وفعالفؤها، وبفن مراحل التراجع والإنؤسار، وفف ءمفع الؤالات، إؤئلف تركفز السفاسة الؤارؤفة الؤزائفة ووفقا لؤؤلاف رؤساء البلاد، بؤفء ءعم بعض الرؤساء الؤزائرفن الروابط ءولفة أو الإقلفمفة أو الإفرففة المؤئلفة، بفنما ءاول البعض الآخر إقامة علاقة ثرفة ومؤؤوعة مع أوروبا، وإفرففقا، والعالم العربف، وؤؤف مع الولافاء المؤءة الأمرفكة؛ لكن البعض الآخر فضل التركيز فقط على الشؤون ءاؤلفة لأسباب مؤئلفة.

فئنال هذا المبؤ التؤؤهات المؤئلفة للرؤساء الؤزائرفن فف إطار السفاسة الؤارؤفة، والأسباب الكامنة وراء اؤئفارؤهم، والؤؤؤو المؤئلفة التي ءفعؤهم إلى اؤؤاؤ نهؤ معفن فف السفاسة الؤارؤفة، كما فئعرض المبؤ للاستمرارفة أو التؤفر فف السفاسة الؤارؤفة الؤزائفة، وربط ءلك بالؤروف ءاؤلفة المؤئلفة للبلاد منذ الإسقلال.

وعلفه فنفؤم المبؤ إلى ثلاث مطالب كالأف:

- المطلب الأول: السفاسة الؤارؤفة الؤزائفة عءاة الإسقلال
- المطلب الثاني: السفاسة الؤارؤفة الؤزائفة فف سفاق الألفية الأؤة.
- المطلب الأؤل: السفاسة الؤارؤفة الؤزائفة قبل سنة 2000.

## المطلب الأول:

## السياسة الخارجية الجزائرية غداة الإستقلال

بعد استقلال الجزائر في عام 1963، أصبح السيد "أحمد بن بلة" الذي يتمتع بشعبية كبيرة رئيسًا للجزائر المستقلة حديثًا، واتبع هذا الأخير في سياسة خارجية مناهضة للإمبريالية ومتضامنة مع العالم الثالث، لتصبح الجزائر الدولة الأولى في دعم حقوق شعوب وأمم البلدان المستعمرة الأخرى لتكون حرة ومستقلة، وتسعى إلى مساعدتها من خلال الاستفادة من تجربتها مع الاستعمار الفرنسي؛ وبالإضافة إلى دعم حركات التحرير المختلفة، حافظ السيد "أحمد بن بلة" على موقف جزائري محايد في حقبة الحرب الباردة، التي تميزت بسيادة الثنائية القطبية، فبعد انضمام الجزائر إلى منظمة الأمم المتحدة، قام الرئيس "أحمد بن بلة" بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية حيث التقى الرئيس الأمريكي "جون ف. كينيدي" *John f. Kennedy*، ثم بعد هذه الزيارة سافر إلى كوبا الشيوعية، حيث التقى هناك بـ "فيدل كاسترو" *Fidel Castro* وكان هذا دليلًا واضحًا على الحياد الجزائري في حقبة الحرب الباردة<sup>1</sup>.

في إطار تطويره للسياسة الخارجية الجزائرية، شجع السيد الرئيس "أحمد بن بلة" الجزائر على الانتماء إلى المنظمات الإقليمية والدولية، ومشاركتها في مؤتمرات مختلفة، بحيث شجع إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1963 وكان أحد مؤسسيها، وشارك بشكل كبير في تنظيمها، وقاد السياسة الخارجية الجزائرية إلى لعب دور جوهري في تشكيل منظمة الوحدة الإفريقية في دفاعها عن النظام المناهض للإمبريالية في القارة، كما شارك السيد "أحمد بن بلة" في العديد من المؤتمرات الدولية، بما في ذلك مشاركته في مؤتمر التجارة الدولية، والقمة الثانية لدول عدم الانحياز التي عقدت في القاهرة في أكتوبر عام 1964<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Amel LAMRI, Algeria and the African Union - Between Security and Economic Integration: A Neofunctionalist and Regionalist Reading, Thesis submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, Canterbury Christ Church University, September 2020, p. 112.

<sup>2</sup> Ibid., p. 112.

بالإضافة إلى ذلك، كان لدى السيد الرئيس "أحمد بن بلة" أهداف أوسع نطاقا في إطار السياسة الخارجية، مثل تحرير القارة الإفريقية وتشجيع دول العالم الثالث والقومية العربية، ومن اللافت للنظر أنه شجع أفكار التعايش بين الدول، والاحترام المتبادل بين الدول للاستقلال والمساواة في الحقوق، وسياسة عدم التدخل، كما دعم عمليا القضية الفلسطينية، وحاول إنهاء النزاعات الحدودية بين الجزائر والمغرب حول مناطق الصحراء الجزائرية، رغبة منه في تشجيع وحدة الدول المغاربية، ومع ذلك، لم يكن من السهل حل هذه القضية، حيث أصبحت العلاقات الجزائرية المغربية أكثر تعقيدا بسبب قضية الصحراء الغربية بين البلدين؛ أخيرا، كان السيد الرئيس "أحمد بن بلة" أحد مؤيدي "مؤتمر باندونغ"، ورحب باجتماعاته القادمة في الجزائر في جوان عام 1965<sup>1</sup>.

ولقد استمرت إدارة السيد "أحمد بن بلة" لمدة عامين، تلتها بعد ذلك إدارة السيد "هواري بومدين"، وبالرغم من تغير الإدارات، بيد أن السياسة الخارجية الجزائرية لم تتغير ملامحها، إذ طالما نوقشت السياسة الخارجية الجزائرية من منظورين: المنظور الأول يتعلق بالمبادئ والممارسات التي قادت خيارات السياسة الخارجية للحكومة الجزائرية منذ استقلالها، والتي قامت على مبادئ عدم الانحياز وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، وهي تمثل ركائز السياسة الخارجية الجزائرية، المنصوص عليهما بوضوح في دستور عام 1976 وما بعده؛ بينما يتجسد المنظور الثاني في التجربة التاريخية للدبلوماسية الجزائرية، خاصة في فترة الستينيات والسبعينيات، والتي اشتهرت خلالها الجزائر بنشاط كبير على الساحة الدولية في إطار القطبية الثنائية، وكان لها دور كبير في حل العديد من النزاعات الدولية<sup>2</sup>، مثل أزمة الرهائن الأمريكية في إيران عام 1981، وتسوية الخلافات الإقليمية بين إيران والعراق عام 1975، واللتين سبقا وأن تناولناهما في الفصل السابق من هذه الرسالة.

\* هو اجتماع يعقد في باندونغ (إندونيسيا) بين مختلف الدول الآسيوية والإفريقية المستقلة حديثا، يروج للتعاون الآسيوي الإفريقي، والجزائر كانت عضوا فيه.

<sup>1</sup> Amel LAMRI, Op. Cit., p. 112.

<sup>2</sup> Lotfi Sour, "Algeria's Role In Libya: Towards A Renewed Regional Diplomacy", Pol. Sc. Int. Rel., XIX, 2, pp. 145-156, Bucharest, 2022, p. 147.

وفي الواقع، فإن الوساطة الجزائرية تظهر دائما على أنها ركيزة أساسية للدبلوماسية الجزائرية وسياستها الخارجية، ولقد برزت هذه الأخيرة عقب العشرية الأولى من استقلال الجزائر بمشاركتها بالعضوية الفعالة في منظمات متنوعة مثل منظمة الوحدة الإفريقية، والجامعة العربية، ومنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، كما طرحت الجزائر طرح فكرة النظام الاقتصادي الدولي الجديد في السبعينيات، في إطار حركة منظمة عدم الانحياز<sup>1</sup>.

تحت قيادة الرئيس "هواري بومدين"، تعززت سمعة الدولة الجزائرية كلاعب ديناميكي في تحالف ناشئ من الدول النامية، بحيث أصبحت الجزائر العاصمة إحدى عواصم العالم الثالث المناهضة للإمبريالية والداعمة لحركة عدم الانحياز، ومن عام 1967 حتى منتصف السبعينيات، استضافت الجزائر سلسلة من التجمعات الكبرى للدول النامية تحت رايات مجموعة الـ 77\* وحركة عدم الانحياز ومنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC سعيا لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد<sup>2</sup>.

نبع التزام الجزائر بحركة عدم الانحياز مباشرة من اهتمامها الشديد بالاستقلال الوطني، على الرغم من أن تعريفها لعدم الانحياز أوسع بكثير من الشروط التقييدية التي حددها الرئيس الليبي القذافي في قمة عدم الانحياز في الجزائر العاصمة عام 1973، عندما أنكر حق كوبا في المشاركة بسبب صلاتها الوثيقة مع الاتحاد السوفييتي؛ فمن المنظور الجزائري، لكي يتم تصنيف دولة في مصاف الدول غير المنحازة، فإنه يتوجب عليها تجنب الاعتماد الحصري على أي من القوى العظمى، وألا تيم السماح لهذه الأخيرة بإنشاء قواعد عسكرية على أراضيها أو الانتماء إلى

<sup>1</sup> Ibid., p. 147.

\* هي تحالف تابع لمنظمة الأمم المتحدة تم إنشاؤه عام 1964 ويضم 134 دولة نامية، تم إنشاؤه لتعزيز المصالح الاقتصادية الجماعية للدول الأعضاء وإنشاء مجموعة تفاوضية موحدة في منظمة الأمم المتحدة.

<https://www.g77.org/>

<sup>2</sup> Robert A. Mortimer, Algerian foreign policy: from revolution to national interest, The Journal of North African Studies, Published online: 09 Jan 2015, p. 2, accessed on: July 21<sup>st</sup>, 2022, available on the link below:

<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13629387.2014.990961>

تحالف عسكري مثل حلف شمال الأطلسي أو حلف وارسو، وهكذا تمتعت الجزائر نفسها بعلاقات جيدة مع كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة<sup>1</sup>.

ولقد إرتبطت الدبلوماسية الجزائرية الملتزمة بحركة عدم الإنحياز، بالدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي جديد، بحيث كان للرئيس الجزائري الأسبق السيد "هوارى بومدين" تأثير كبير على الساحة الدولية في هذا السياق، وذلك لدى ترأسه لدول حركة عدم الإنحياز بين عامي 1973 و1976؛ حيث دعت الدولة الجزائرية لأول مرة لدى استضافتها لمؤتمر عدم الانحياز في سبتمبر 1973 إلى تغيير العلاقات الاقتصادية العالمية، مقترحة عقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة مشاكل المواد الأولية والتنمية، ولقد حظيت هذه المبادرة باهتمام ضئيل نسبيا في ذلك الوقت، ولكن بعد الحظر النفطي العربي وتضاعف أسعار النفط أربع مرات في نهاية عام 1973، عندما أثبت منتجو مادة خام استراتيجية رئيسية لأول مرة أنهم قادرون على ممارسة السلطة وتحويل موازين الثروة من خلال العمل المتضافر، أعطى ذلك قوة دفع كبيرة للدبلوماسية الجزائرية<sup>2</sup>.

دعا الرئيس الجزائري "هوارى بومدين" إلى عقد جلسة طارئة للجمعية العامة حول البترول والمواد الخام والتنمية في أبريل سنة 1974، وطرحت الجزائر في هذا الاجتماع استراتيجية لتحقيق النظام الاقتصادي العالمي الجديد، قائمة على توصيتين رئيسيتين: تمثلت التوصية الأولى في ضرورة أن تتحكم جميع دول العالم الثالث في مواردها عن طريق التأميم وعن طريق السيطرة على آلية تحديد الأسعار؛ في حين جاء في التوصية الثانية في أنه يجب بذل جهود دولية لتقديم المساعدة الدولية للدول الأكثر فقرا؛ وأعقب ذلك دعوة لعقد مؤتمر بين منتجي المواد الأولية والمستهلكين، مع اقتراح الجزائر أن يتم إدراج جميع المواد الخام - وليس النفط فقط - على جدول الأعمال، وهو ما كانت ترفضه الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ديسمبر عام 1975 إنعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي في باريس، وهو حدث يُسجل نجاحا كبيرا للدبلوماسية الجزائرية؛ ومع ذلك، فقد أخفق مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي في الارتقاء إلى مستوى توقعات الجزائر والعالم

<sup>1</sup> Sam Younger, "Ideology and Pragmatism in Algerian Foreign Policy", The World Today, Vol. 34, No. 3 March, 1978, pp. 107-114; pp. 112, 113.

<sup>2</sup> Ibid., p. 113.

الثالث، على الرغم من استمراره بشكل متقطع حتى شهر ماي من عام 1977، إلا أن كل ما تم الاتفاق عليه في النهاية هو إنشاء صندوق مشترك لتحقيق الاستقرار في أرباح منتجي المواد الخام، وذلك بسبب رفض الغرب - وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية - التخلي عن هيمنتها على الاقتصاد العالمي<sup>1</sup>.

ولقد كان للسياسة الخارجية الجزائرية مواقف حازمة على المستوى الدولي، برز ذلك بوضوح في دعمها للقضية الفلسطينية، مع دعمها لإعلان الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" عن إغلاق مضيق تيران في 22 ماي سنة 1967، بعد ذلك، قررت الجزائر المشاركة في الحرب التي عُرفت بالحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، ولم تتردد في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، معتبرة إياها الداعم المباشر للكيان الصهيوني، وكذلك باعتبارها المسؤولة عن العدوان الإمبريالي في جميع أنحاء العالم الثالث؛ ومع ذلك، في منتصف السبعينيات، استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من عدم تطبيع العلاقات حتى أواخر السبعينيات، وبحلول الثمانينيات بدأت الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر حقبة جديدة من العلاقات الدبلوماسية القائمة على التبادلات الاقتصادية<sup>2</sup>.

أطلق المتخصص الفرنسي الشهير في المنطقة المغاربية، "برونو إتيان" *Bruno Etienne*، على الجزائر لقب "قائدة سلوك العالم الثالث" *montreur de Conduite du Tiers Monde*، على أساس أنها نموذج للسياسات الخارجية للدول النامية، ولقد وضع الرئيس الأسبق "هواري بومدين" معالم هذه السياسة الطموحة للغاية لقيادة العالم الثالث في الميثاق الوطني لعام 1976 الذي وضعه في ذروة سلطته، ونفذتها السياسة الخارجية الجزائرية إلى حد كبير والتي كان على رأسها مساعده الموثوق به، وزير الخارجية من 1963 إلى 1978 والرئيس المستقبلي للجزائر السيد "عبد العزيز بوتفليقة"؛ وكانت وفاة الرئيس "هواري بومدين" المبكرة في ديسمبر عام 1978، مصحوبة برحيل السيد "عبد العزيز بوتفليقة" من وزارة الخارجية، إيذانا بعقد من السياسة الأكثر حذرا في ظل الرئيس الجديد، السيد "الشاذلي بن جديد"، فبحلول الوقت الذي تولى فيه هذا الأخير السلطة في

<sup>1</sup> Ibid., pp. 113, 114.

<sup>2</sup> Amel LAMRI, Op. Cit., pp. 114, 115.

عام 1979، كانت الجزائر بالفعل متورطة بعمق في صراع متوتر مع المغرب حول مصير المستعمرة الإسبانية السابقة الواقعة على حدود الدولتين -الصحراء الغربية- بحيث دعمت الجزائر حركة تحرير جبهة البوليساريو التي سعت إلى الاستقلال عن إسبانيا، وهي سياسة تصادمت مباشرة مع إدعاء المغرب القديم بأن المستعمرة كانت تاريخيا جزءا من الأراضي المغربية<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني:

### السياسة الخارجية الجزائرية قبل سنة 2000

أدت التغييرات الهيكلية العالمية خلال الثمانينيات إلى تقليص فرص الجزائر، بالنظر إلى فقدان الاتحاد السوفييتي لقدرته على موازنة قوة الولايات المتحدة الأمريكية، ومع انحسار القطبية الثنائية بدأت حركة عدم الانحياز، التي كانت الدبلوماسية الجزائرية نشطة من خلالها بشكل خاص، في فقدان سبب وجودها؛ كما أضر الانخفاض الحاد في أسعار النفط في منتصف الثمانينيات بالاقتصاد الجزائري وقص شرع منظمة "أوبك"، وهي أداة مهمة أخرى للدبلوماسية الجزائرية؛ في الوقت نفسه، بدأ الشارع الجزائري يشهد تذمرا من تدني المستوى المعيشي مطالباً بإصلاحات إجتماعية وسياسية، لذلك، تراجعت الدولة الجزائرية في عهد الرئيس "شاذلي بن جديد" تدريجيا عن الموقف المتشدد لـ "أحمد بن بلة" و"هواري بومدين"، ولم تعد الجزائر تلعب دور الموجه لسلوك دول العالم الثالث مثلما تم تلقيها سابقا<sup>2</sup>.

تأثرت الجزائر، مثل العديد من الدول النامية الأخرى، بالحركة غير المسبوقة في الثمانينيات التي عُرفت بالموجة الثالثة نحو الحكم الديمقراطي في العالم النامي، وبالفعل، جاء التحرك نحو التعددية السياسية بعد أحداث أكتوبر لعام 1988، مسجلة مرحلة حاسمة في التطور السياسي لدولة الجزائر، بعدما تعرض نظام الحزب الواحد للنقد كنتيجة طبيعية لمزيج من

<sup>1</sup> Robert A. Mortimer, Op. Cit., p. 2.

<sup>2</sup> Ibid., p. 2.

المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتصاعدة، ولقد أعقب هذه الأحداث تغييرات سياسية جوهريّة تضمنت، من بين أمور أخرى، تحرير النظام السياسي وتوسيع المشاركة السياسية بتبني نظام التعددية<sup>1</sup>.

إلى جانب هذا التطور السياسي، حاول السيد الرئيس "شاذلي بن جديد" تطوير الوضع الاقتصادي للجزائر من خلال إنشاء بنية تحتية جديدة، مع بناء الطرق والمستشفيات والمؤسسات الثقافية، علاوة على ذلك، قام بتحفيز القطاع الزراعي في البلاد، مجادلاً بأهميته في تطوير اقتصاد الجزائر؛ وقامت "إدارة بن جديد" أيضاً بإصلاح مختلف المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والثقافية الجزائرية، وكجزء من ذلك، ركز السيد "شاذلي بن جديد" على ضرورة استخدام اللغة العربية في المؤسسات التعليمية الجزائرية، كلغة رسمية للبلاد، وبالفعل شجع رئيس الجزائر آنذاك على استخدام اللغة العربية، بداية من نفسه بحيث كان يتحدث باللغة العربية في خرجاته في الدول غير الناطقة باللغة العربية<sup>2</sup>.

أعطى الرئيس "شاذلي بن جديد"، على نحو متزايد خلال فترة رئاسته، الأولوية للشؤون الإقليمية، وتمثلت مبادرته الرئيسية في السياسة الخارجية في إطلاقه لحملة حول موضوع "المغرب الكبير"، أدت إلى تشكيل منظمة إقليمية جديدة تحت تسمية "اتحاد المغرب العربي"، بهدف تجاوز الجمود الجزائري المغربي بشأن الصحراء الغربية، غير أن هذا المشروع باء بالفشل بسبب عدم التوصل إلى تسوية لقضية الصحراء الغربية المستعصية؛ وعليه، من عام 1983 إلى 1989، حوّل السيد "شاذلي بن جديد" تركيز السياسة الخارجية الجزائرية من نشاط العالم الثالث إلى التعاون الإقليمي، وهكذا وقعت الجزائر وتونس في مارس من عام 1983 على "معاهدة الأخوة والوفاق"، والتي انضمت إليها موريتانيا فيما بعد، ونصت المعاهدة على أنها مفتوحة لانضمام الدول الأخرى في المغرب العربي الكبير، ولكن بدلاً من ذلك فاجأ المغرب وليبيا جيرانهما بتشكيل محورهما الخاص في "معاهدة وجدة" لعام 1984؛ وبالرغم من ذلك استمر الرئيس الجزائري آنذاك في

<sup>1</sup> Ahmed Aghrout, "Policy Reforms in Algeria Genuine Change or Adjustments?", In: Yahia H. Zoubir and Haizam Amirah-Fernandez, North Africa Politics, Region, and the Limits of Transformation, (USA and Canada: Routledge, 2008), pp. 31-52; p. 32.

<sup>2</sup> Amel LAMRI, Op. Cit., p. 115.

مشروعه من خلال دعوة الزعيم الليبي "معمر القذافي" إلى مدينة عين أميناس الحدودية في يناير سنة 1986؛ بعد ذلك بوقت قصير، اندلعت الأعمال العدائية في خليج السدرة بين القوات الأمريكية والليبية، مما أجبر "معمر القذافي" على السعي للحصول على دعم دبلوماسي إقليمي الذي عرضته الجزائر، بالتالي لم تدم معاهدة وجدة طويلا، واستمر "شاذلي بن جديد" في استمالة الزعيم الليبي من خلال سلسلة من الاجتماعات الثنائية في عامي 1986 و1987، على أمل الحصول على انضمام ليبيا إلى معاهدة الأخوة والوفاق، وفي الوقت نفسه، أبقى الرئيس الجزائري الباب مفتوحا أمام المغرب، حيث التقى بالملك الحسن في ماي سنة 1987<sup>1</sup>.

شكلت دبلوماسية الرئيس "شاذلي بن جديد" المكثفة للمغرب العربي خلال الثمانينيات تطورا جوهريا في السياسة الخارجية الجزائرية، ومثلت تحولا واضحا من العولمة إلى الإقليمية، والأهم من ذلك أن الأمر استلزم إعادة تعريف المصلحة الوطنية الجزائرية من سياسة العالم الثالث الإيديولوجي إلى سياسات الأمن القومي التقليدية؛ وعلى الرغم من أنه ينبغي النظر إلى اتحاد المغرب العربي باعتباره ذروة الإنجاز الذي حققه "شاذلي بن جديد" في العقد الأول من رئاسته، إلا أنه فشل في تحقيق هدفه الحقيقي، وهو تسوية تفاوضية لنزاع الصحراء الغربية؛ ومع وقت تأسيس اتحاد المغرب العربي، كان عهد الرئيس "شاذلي بن جديد" يقترب بالفعل من نهايته، بحيث طغت الأزمات الداخلية على الدبلوماسية الجزائرية بالكامل في عقد التسعينيات من القرن الماضي<sup>2</sup>.

ففي يناير عام 1992، تم توقيف مسار العملية الانتخابية عندما بدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حزب المعارضة الرئيسي آنذاك، على وشك الفوز بأغلبية ساحقة في البرلمان، ولقد عارضت دول كثيرة إنهاء التجربة الديمقراطية الواعدة في البلاد، لتدخل الجزائر بعدها في فترة عزلة دولية، وانتشرت الشكوك تجاه النظام على الصعيدين المحلي والدولي، ولّد افتقار الجزائر للتواصل الدولي تكهنات مستمرة حول واقع الشؤون الداخلية للبلاد، التي باتت غامضة ويصعب على القوى الخارجية الإطلاع عليها، نظرا لوجود مراكز قوة متعددة داخل الحكومة المركزية، وكان

<sup>1</sup> Robert A. Mortimer, Op. Cit., p. 7.

<sup>2</sup> Ibid., p. 8.

الدبلوماسيون الجزائريون أنفسهم غير متأكدين من السياسة الخارجية لبلادهم حسب البروفيسور "يحي زوبرير"<sup>1</sup>.

استغل خصوم الجزائر في المنطقة، وخاصة المغرب ومصر، الموقف الدولي الضعيف للدولة الجزائرية لتقويض دورها البارز في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، بحيث شن المغرب هجوما دبلوماسيا لعزل الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، التي تدعمها الجزائر في إطار تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، وعكس المكاسب الدبلوماسية الجزائرية التي حققتها في السبعينيات والثمانينيات، من خلال سعي المغرب وحلفائها الأفارقة، منهم بوركينا فاسو والجابون وبنين، في القمة الرابعة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في واغادوغو في عام 1998، إلى استبعاد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من منظمة الوحدة الإفريقية، وفي مارس من سنة 1998، أعلنت الحكومة المغربية، برئاسة رئيس الوزراء "عبد الرحمن يوسف"، عزمها على العودة إلى منظمة الوحدة الإفريقية، ولكن بشرط استبعاد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من العضوية، وعلى الرغم من فشلها، إلا أن هذه المناورة كانت تهدف إلى إضعاف موقف الجزائر الإقليمي التقليدي<sup>2</sup>.

قدم انزلاق الجزائر في أزمة أمنية دموية بين سنة 1992-1999 سلسلة من التحديات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، مما جعل استمرارها على النهج القديم يثير العديد من التساؤلات والتقييمات حول دور الجزائر الجديد على الصعيدين الإقليمي والعالمي، من بين مؤيدي استمرار ثوابت السياسة الخارجية والذين يعتقدون أن هناك مد وانحسار في السياسة الخارجية، وبين من يرى عدم ملاءمتها للتغيرات الجديدة في سياق بيئة أكثر عولمة من سابقتها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Yahia H. Zoubir, "The resurgence of algeria's foreign policy in the twenty-first century", The Journal of North African Studies, Volume 9, no. 2, Summer 2004, pp 169-183; p. 169. Available on the link below: <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/1362938042000323428>

<sup>2</sup> Ibid., p. 169.

<sup>3</sup> Lotfi Sour, Op. Cit., pp. 147, 148.

## المطلب الثالث:

## السياسة الخارجية الجزائرية في سياق الألفية الثالثة

عندما تولى السيد "عبد العزيز بوتفليقة" منصب رئيس الجمهورية في شهر أبريل سنة 1999، واجه مشكلتين هائلتين، تمثلتا في: وضع اجتماعي واقتصادي كارثي، وإرث ما يقرب من عقد من العزلة عن بقية العالم، بعبارة أخرى، كانت الظروف المحلية تعكس السياسة الخارجية الجزائرية؛ وبعد فترة وجيزة من توليه الرئاسة، أكد السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إلى أنه سيعالج هذه القضايا المتشابكة، وعلى هذا الأساس شن عمليات دبلوماسية قوية بهدف تحقيق هدفين رئيسيين: استعادة صورة البلاد في الخارج أولاً، وجذب الاستثمار الأجنبي ثانياً؛ وكانت السرعة التي نجح من خلالها في فتح الجزائر على العالم الخارجي وتحسين سمعتها، خروجاً صارخاً عن نمط الاتصالات الخارجية الضعيفة التي اتسمت بها دبلوماسية أسلافه، ومما لا شك فيه أن حنكة السيد "عبد العزيز بوتفليقة" المكتسبة من خبرته الطويلة كدبلوماسي وشبكة اتصالاته القوية مع الخارج كان لها دور كبير في إعادة الجزائر إلى الساحة الدولية، لبدءاً توسع السياسة الخارجية الجزائرية في بيئتها الإقليمية: إفريقيا<sup>1</sup>.

عزمت الدولة الجزائرية على استعادة دورها الريادي في القارة، من خلال تجديد مشاركتها في حل النزاعات الإفريقية، بحيث نجحت الوساطة الجزائرية في وقف إطلاق النار بين إثيوبيا وإريتريا في جوان من عام 2000، إذ قبلت الأطراف المتحاربة خطة السلام الجزائرية بعدما فشلت الوساطة الأمريكية، وكان الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة "كوفي عنان" ووزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية "مادلين أولبرايت" *Madeleine Albright* من بين الحاضرين في حفل التوقيع في الجزائر العاصمة في 12 ديسمبر من سنة 2000، وقد نالت هذه الوساطة الناجحة اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بحنكة الدبلوماسية الجزائرية؛ كما كان للجزائر تأثير كبير في استقطاب الدعم الإفريقي في الكفاح ضد الإرهاب الدولي، فقد استضافت الجزائر بين 11-14 سبتمبر

<sup>1</sup> Yahia H. Zoubir, "The resurgence of algeria's foreign policy in the twenty-first century", Op. Cit., pp. 169, 170.

2002 المؤتمر الحكومي الدولي للاتحاد الإفريقي حول الإرهاب، والذي أسفر عن اعتماد منصة لاقتراح طرق للقضاء على الإرهاب ومعالجة جذوره؛ والأهم من ذلك، أنه منذ عام 1999، لعبت الجزائر دورا فعالا في تطوير الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا -نيباد- التي أقرها أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية في قمتهم المنعقدة في لوساكا - زامبيا في 11 جويلية سنة 2001<sup>1</sup>.

من بين الأحداث المهمة التي ميزت رئاسة السيد "عبد العزيز بوتفليقة" هو مشاركة الجزائر في الحوار مع منظمة حلف شمال الأطلسي، والتي استبعدت منها الجزائر طوال سنوات التسعينيات لغاية عام 2000، بحيث ناقش الرئيس الجزائري آنذاك لدى لقائه مع الأمين العام لحلف الناتو "اللورد روبرتسون" *Lord Robertson* ببروكسل للتوقيع على اتفاقية الشراكة، الأمن المتوسطي بشكل عام ووضع تفاصيل اتفاقية أمنية بين الجزائر وحلف الناتو بشكل خاص، تمثل الهدف المباشر للاتفاقية في توفير إطار عمل للتعاون العسكري وتبادل المعلومات الاستخباراتية، بالإضافة إلى حصول الجزائر على معدات عسكرية لمكافحة الإرهاب؛ كما شهدت العلاقات الأمريكية الجزائرية توسعا أكبر في العديد من المجالات، وأفضل مثال على هذا التقدم كان زيارة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي استمرت يومين جويلية سنة 2001، بحيث أدركت الولايات المتحدة ضرورة التعاون مع الجزائر في مسائل الإرهاب العالمي، إذ وقبل هذه الزيارة بأشهر قليلة، قام مدير مكتب التحقيقات الفدرالي "لويس فريه" *Louis Freeh* بزيارة قصيرة إلى الجزائر في مارس 2001 لطلب المساعدة من السلطات الجزائرية للقضاء على شبكة "أسامة بن لادن"؛ ولقد أدانت الجزائر هجمات 11 سبتمبر 2001 بشكل قاطع، ووافقت على الانضمام إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها جادلت بأن أي تحالف عسكري يجب أن يكون تحت مظلة الأمم المتحدة وألا يكون موجها ضد دولة أو دين أو شعب أو ثقافة أو حضارة، ولقد أثبتت أحداث 11 سبتمبر موقف الحكومة الجزائرية المستمر منذ عقد من الزمن من الطبيعة العالمية للإرهاب وقدرته على تهديد الدول<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., pp. 170, 171.

<sup>2</sup> Ibid., pp. 176, 177, 178, 179.

من بين الأحداث البارزة التي طبعت الألفية الثالثة، هي أحداث ما سمي بثورات الربيع العربي منذ عام 2011، بحيث برز على الساحة عدد من العوامل الداخلية والخارجية التي منعت الجزائر من تنفيذ سياسة خارجية أكثر نشاطا وتأثيرا أكبر في الخارج، ولقد تميزت هذه الفترة بتفكك دول الجوار مالي وليبيا، وترتب على هذا الوضع الأمني المتدهور في المنطقة تحديات ومعضلات جديدة دفعت الجزائر إلى إعادة النظر في الأسس المعيارية التي وجهت سياستها الخارجية منذ الاستقلال، وهي مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، واحترام سيادة الدول ودعمها للحركات الثورية المناهضة للاستعمار، علاوة على ذلك، ارتبطت هذه المخاوف الأمنية ارتباطا وثيقا بالاستقرار الداخلي للجزائر من حيث أمن الدولة والنظام؛ وعليه، وجدت الجزائر صعوبة في التكيف مع المحيط الأمني الجديد، ولقد فسر النظام الجزائري التحركات الشعبية لعام 2011 في سياق الربيع العربي على أنها تهديد مباشر لاستقراره، وركز الجزء الأكبر من جهوده بين عامي 2011 و 2014 على احتواء انتشار الاضطرابات الاجتماعية في الداخل باستخدام إعادة توزيع الدخل والسياسات الزبائنية؛ وقد تأثرت السياسة الخارجية الجزائرية أيضا بالوضع السياسي الداخلي المعقد الناتج عن معضلة الخلافة التي لم يتم حلها والتي أحاطت بالرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، والتي كان لها تأثير مثل للسياسة الخارجية الجزائرية؛ علاوة على ذلك، فإن استجابة الدولة للنزاعين الأكثر إلحاحا في ليبيا ومالي المجاورتين قد سلطت الضوء على حدود وتناقضات السياسة الخارجية الجزائرية والصعوبات الكامنة في تطوير رؤية استراتيجية تتماشى مع التحديات الأمنية الجديدة في المنطقة ولعب دور أكثر فعالية<sup>1</sup>.

ومما لا شك فيه أن هذه التغييرات دفعت الدولة الجزائرية إلى اتباع سياسة خارجية أكثر براغماتية نتيجة السياق الجيوسياسي الجديد في شمال إفريقيا والساحل إلى جانب التحديات في السياسة الدولية، بحيث تمت إعادة النظر في العديد من السياسات التي اتبعتها الجزائر لتلعب دورها كلاعب إقليمي في المنطقة، بالنظر إلى مواردها الداخلية وموقعها الجغرافي، وكدولة إقليمية مؤثرة على مستوى دول شمال إفريقيا والساحل والمغرب العربي؛ فمنذ تنصيب السيد "عبد المجيد

<sup>1</sup> Laurence Thieux, "The dilemmas of Algerian foreign policy since 2011: between normative entrapment and pragmatic responses to the new regional security challenges", THE JOURNAL OF NORTH AFRICAN STUDIES, Published online: 22 Mar 2018, pp.1-18; pp. 1, 2. available on the link below: <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13629387.2018.1454651>

تبون" في ديسمبر من سنة 2019 رئيسا للبلاد، طورت السلطات الجزائرية رؤية أكثر تدخلا، وأبرز دليل على ذلك هو التعديل الدستوري الجديد في نوفمبر عام 2020، أين أقر المشرع الدستوري بالسماح لقوات الجيش الجزائري بالتدخل خارج الحدود بأغلبية ثلثي البرلمان، وهي سابقة ثورية في السياسة الخارجية الجزائرية؛ كما استعاد السلك الدبلوماسي الجزائري نشاطه وفعالته في تسوية النزاعات الإقليمية؛ وتركز السياسة الخارجية الجزائرية حاليا على اتباع دبلوماسية ديناميكية، وإعطاء الأولوية لتأكيد سيادة الدولة، والمساهمة في بناء السلام، والدفاع عن القضايا العادلة، وتعزيز الأخوة، وتطوير العلاقات التعاونية<sup>1</sup>.

في سياق ما تقدم، يمكن استخلاص أن هناك تدخل واضح للرؤساء الجزائريين في العلاقات الدولية، وعلى ذلك هناك تغير في السياسة الخارجية الجزائرية مع كل رئيس متعاقب، بعض الرؤساء الجزائريين ركزوا على تحسين الحياة الداخلية للبلاد، وعمل آخرون على تعزيز العلاقات الإقليمية الجزائرية، في حين ركزت مجموعة أخرى على تحسين مكانة الجزائر على الساحة الدولية، وهذا يفسر الأسباب الكامنة وراء التغييرات في السياسة الخارجية الجزائرية ويدعم حجة شخصنة النظام؛ ويمكن تقسيم تطورات السياسة الخارجية الجزائرية إلى أربعة مراحل<sup>2</sup>:

- تحقيق الاعتراف الدولي (1963-1965): سعت السياسة الخارجية في فترة رئاسة "أحمد بن بلة" إلى إقامة علاقات دبلوماسية جزائرية مع العالم بأسره.
- سنوات شبه العزلة (1965-1978): كان التركيز فيها على الشؤون الداخلية خاصة القضايا الأمنية.
- تحقيق التكامل الإقليمي (1978-1992): تمثل التركيز على خطط التكامل الإقليمي وإنشاء مشروع "اتحاد المغرب الكبير" لأغراض أمنية.
- سنوات العزلة (1992-1999): وهي سنوات العشرية السوداء التي عاننت من خلالها الجزائر، دولة وشعبا.

<sup>1</sup> Lotfi Sour, Op. Cit., p. 148.

<sup>2</sup> Amel LAMRI, Op. Cit., pp. 133, 136.

- الروابط الدبلوماسية الإقليمية والقارية والدولية (1999-2019): يعتبر العصر الذهبي للسياسة الخارجية الجزائرية، أين تم بناء العديد من العلاقات الدبلوماسية، وإحياء وتعزيز علاقات أخرى لأسباب اقتصادية وأحيانا أمنية.

## المبحث الثاني:

### جهود الدبلوماسية الجزائرية على المستوى القاري

تعتبر الجزائر من بين الدول الإفريقية الرائدة في اقتراح المشاريع الناهضة بالقارة الإفريقية، سواء في الجانب الأمني، الذي اكتسبت فيه الجزائر خبرة عالمية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، أو سواء في ما يخص بالمبادرات التنموية، بحيث تؤمن الدولة الجزائرية بأن النمو الإقتصادي والإجتماعي هو الحل الأنسب للقضاء أو تجنب النزاعات والأزمات المستعصية في القارة الإفريقية.

يتناول هذا المبحث جهود الدبلوماسية الجزائرية على المستوى القاري، بالتركيز على سنوات الألفية الثالثة، بحيث بادرت الجزائر باقتراح تفعيل مقاربتها التنموية من خلال مشروع تنمية إفريقيا، الذي عرف تطورا وتقدما معتبرا في تنفيذ برامجه وأهدافه؛ كما بادرت الجزائر باقتراح إصلاح منظمة الوحدة الإفريقية وترقية أهدافها، وذلك بتحويلها إلى منظمة الإتحاد الإفريقي، هذه المنظمة التي يشغل فيها الدبلوماسيون الجزائريون مناصب عالية وصوت مسموع؛ من جهة أخرى فإن الدبلوماسية الجزائرية ما فتئت تسعى إلى تحقيق الوحدة المغاربية على مستوى شمال إفريقيا، بالرغم من مواجهتها لتحديات معتبرة.

مما تقدم، يشمل هذا المبحث على المطالب الثلاث التالية:

- المطالب الأول: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي.
- المطالب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية في إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد".
- المطالب الثالث: تحديات الدبلوماسية الجزائرية على مستوى المنطقة المغاربية.

## المطلب الأول:

## الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي

بعد الإنجاز الجزئي لمعظم أهداف منظمة الوحدة الإفريقية، بما في ذلك إنهاء الاستعمار في القارة الإفريقية وتوحيد جميع البلدان الإفريقية سياسيا، تم إنشاء الإتحاد الإفريقي لدفع إفريقيا إلى الأمام في تحقيق أهداف جديدة، مثل تحقيق تكامل اقتصادي أكبر في القارة؛ والجزائر دولة عضو في الإتحاد الإفريقي، وهي إحدى الدول الإفريقية التي قادت عملية إصلاح منظمة الوحدة الإفريقية وهيكل الإتحاد الإفريقي بأهداف وغايات جديدة، كما إن الحكومة الجزائرية كانت من بين أوائل الدول التي صادقت على القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي.

كان الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة" من أوائل المؤيدين للخطوة التي من شأنها تحديث الأهداف المختلفة للإتحاد الإفريقي، وكان الوجود الجزائري في هذا الأخير في عهد "عبد العزيز بوتفليقة" بالغ الأهمية، كما تمتع الدبلوماسيون الجزائريون في الإتحاد الإفريقي بمناصب رفيعة في مختلف هيئات وأجهزة هذه المنظمة القارية، وهذا هو الموقف الذي أعطى الدبلوماسيين الجزائريين نفوذا في عملية صنع القرار داخل الإتحاد الإفريقي.

العديد من الأمثلة تعكس هذه الفكرة؛ أحدها الضغط الجزائري على مفوضية الإتحاد الإفريقي لإقرار أحكام مختلفة ضد الإرهاب وآثاره السلبية على الدول، واعتبر مجلس الإتحاد الإفريقي الإرهاب نشاطا ينتهك حقوق الإنسان ولا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال، وعليه أصبحت الحكومة الجزائرية، من خلال طاقمها الدبلوماسي في الإتحاد الإفريقي، رائدة في مكافحة الإرهاب في إفريقيا، وحتى على المستوى العالمي، كما تم إضفاء الطابع المؤسسي على هذا التأثير لاحقا عند إنشاء مجلس السلم والأمن في الإتحاد الإفريقي، قرار تم اعتماده في شهر جويلية عام

2002<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Amel LAMRI, Algeria and the African Union - Between Security and Economic Integration: A Neofunctionalist and Regionalist Reading, Thesis submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, Canterbury Christ Church University, September 2020, p. 162.

أصبحت الدولة الجزائرية متواجدة في جميع هياكل التعاون الأمني الإفريقي، ولقد شغل وزير الخارجية الجزائري "رمطان لعمامرة" منصب مفوض لقسم السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي، وهو المقعد الذي شغله لعدة سنوات (2008-2013)، وهو القسم الأكثر حيوية في الاتحاد الإفريقي، يضم مجلس السلم والأمن الإفريقي، ويتولى المفوض وظائف قوية مثل تمثيل القسم علنا ووضع جدول أعمال لاجتماعات سفراء مجلس السلم والأمن الإفريقي التي تعقد كل أسبوعين، لتقييم الصراعات والأزمات الجارية في القارة<sup>1</sup>.

بصفته مفوضا، كان "رمطان لعمامرة" - الملقب بالسيد إفريقيا - أبرز شخصية في الاتحاد الإفريقي بعد رئيس المفوضية، وهو واحد فقط من بين العديد من المسؤولين الجزائريين الذين يشغلون مناصب رئيسية في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب في الاتحاد الإفريقي، بحيث كان قبله الدبلوماسي الجزائري السيد "سعيد جينيت" \* أول مفوض لقسم السلم والأمن الإفريقي (2002-2008)، والذي قاد عمليات السلام الإفريقية أثناء عمله في منظمة الوحدة الإفريقية، سلف الاتحاد

<sup>1</sup> Benjamin Nickels, Algeria's Role in African Security, article retrieved from: CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE, published in: April 3<sup>rd</sup>, 2014, accessed in: July 15<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:

<https://carnegieendowment.org/sada/55239>

\* هو دبلوماسي جزائري شغل منصب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا منذ عام 2014، شغل سابقا منصب الممثل الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا، شغل جينيت منصب مفوض السلام والأمن في الاتحاد الإفريقي، حيث كان مسؤولا عن قضايا من بينها نزاع دارفور. خدم جينيت أيضا في مناصب مختلفة في منظمة الوحدة الأفريقية، الآن الاتحاد الإفريقي، بما في ذلك الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الإفريقية للشؤون السياسية. في منظمة الوحدة الإفريقية، قاد جهود الأمانة العامة / اللجنة في دعم عمليات السلام في القارة، بما في ذلك إثيوبيا وإريتريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوروندي، جزر القمر، مدغشقر، سيراليون، جمهورية إفريقيا الوسطى، كوت ديفوار، ليبيريا، السودان، الصومال. كما ساعد في إنشاء مبادرات مهمة لمنظمة الوحدة الإفريقية / الاتحاد الإفريقي مثل بروتوكول مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي (2002)، والإطار المفاهيمي للقوة الاحتياطية الإفريقية ولجنة الأركان العسكرية، ومشروع السياسة الإفريقية المشتركة للدفاع والأمن، وبروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية المتعلقة بالبرلمان الإفريقي، إعلان إطار استجابة منظمة الوحدة الإفريقية للتغيرات غير الدستورية للحكومات (2000)، مشروع بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في إفريقيا، ومؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا.

الإفريقي، وساعد في تصميم هيكل السلم والأمن الإفريقي، الإطار الذي يعالج من خلاله الاتحاد الإفريقي السلم والأمن في القارة<sup>1</sup>.

حتى وفاته في عام 2012، كان السيد "أحمد بن بلة"، أول رئيس للدولة الجزائرية، الرئيس والممثل الوحيد للشمال في لجنة حكماء الاتحاد الإفريقي، وهي هيئة مؤلفة من خمسة شخصيات بارزة من المناطق دون الإقليمية الخمس في إفريقيا يعملون كوسطاء في النزاعات ومستشارين لرئيس الاتحاد الإفريقي؛ ولقد دعمت الجزائر الجهود المبذولة لتقوية اللواء الشمالي الجاهز للقوة الاحتياطية الإفريقية، وهو الذراع التنفيذي لمجلس السلم والأمن المخصصة للتدخل السريع بالإضافة إلى دعم السلام والعمليات الإنسانية. ساعدت الجزائر أيضا في تنفيذ خطة عمل الاتحاد الإفريقي بشأن الوقاية من الإرهاب ومكافحته من خلال استضافة ومساعدة فريق العمل في المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب - المعروف بالاختصار الفرنسي *CAERT* - والذي يهدف إلى توجيه وتنسيق مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء إفريقيا<sup>2</sup>.

تم تكليف السيد "رمطان لعامرة" بمهمة جديدة في الاتحاد الإفريقي في سنة 2017، وهي إسكات صوت البنادق في المناطق الإفريقية المتصارعة ونشر السلام في جميع أنحاء القارة، وهي خطوة أولى من شأنها أن تساعد إفريقيا على تحقيق المزيد من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولقد أحرز هذا المشروع تقدما، حيث تمكن من إسكات البنادق في أجزاء مختلفة من إفريقيا، بما في ذلك أنغولا وكوت ديفوار وليبيريا وسيراليون؛ وفي المناقشة الافتتاحية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول مشروع إسكات البنادق في إفريقيا سنة 2019، ورد عن "رمطان لعامرة"، بصفته الممثل السامي للاتحاد الإفريقي للمشروع، إن إفريقيا تحرز تقدما نحو تحقيق الأهداف المختلفة للمشروع، وإن المشروع توسط في إبرام اتفاقيات سلام في جنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتمكن من الإشراف على انتخابات ديمقراطية ناجحة في مدغشقر وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأضاف أن نجاحات المشروع كانت كلها تولد التفاؤل بشأن قارة تخرج من الظل وتتحرك بثبات لاستعادة السلام والاستقرار واتخاذ خطوة حاسمة نحو التكامل؛

<sup>1</sup> Benjamin Nickels, Op. Cit., no page.

<sup>2</sup> Ibid., no page.

علاوة على ذلك، أكد السيد "رمطان لعمامرة" أن الاتحاد الإفريقي قد قام الآن بتحسين مقارباته للتعامل مع النزاعات الإفريقية ويأمل في طرق جديدة أخرى للمساعدة في تقدم المشروع<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى دبلوماسيته الإفريقية، اعتمد السيد "رمطان لعمامرة" كذلك مقاربة متعددة الجنسيات لحل النزاعات، استمرت هذه المبادرة الجديدة حتى عام 2019، حيث قدم مشروع إسكات جميع الأسلحة في إفريقيا في المؤتمرات الدولية المختلفة، وخاصة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، محاولا إبرام اتفاقيات تعاون مع مختلف الرؤساء والدبلوماسيين في جميع أنحاء العالم؛ باختصار، يعتبر الدبلوماسي الجزائري "رمطان لعمامرة" من أكثر الدبلوماسيين الجزائريين نفوذا في الاتحاد الإفريقي<sup>2</sup>.

بعد تعيين السيد "رمطان لعمامرة" في عام 2013 في منصب وزير الخارجية الجزائري، تم انتخاب السيد "إسماعيل شرقي" لتولي منصب مفوض الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن، والذي أعيد انتخابه لولاية ثانية، وهو لا يزال يشغل هذا المنصب -لغاية إيداع هذه الأطروحة- ولقد سعى السيد "إسماعيل شرقي" في خطاباته المختلفة أمام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، لتسليط الضوء على القضايا المختلفة التي تعصف بالقارة الإفريقية، بما في ذلك المشاكل التي تواجه القرن الإفريقي، سيما الصومال والسودان، باعتبارها واحدة من أكثر المناطق غير المستقرة في إفريقيا، واعتبر أن هذه المناطق تمثل أكبر التحديات في القارة، المهدة بقضايا خطيرة مختلفة مثل الإرهاب واستغلال الموارد الطبيعية والقرصنة والجريمة العابرة للحدود والاتجار بالبشر<sup>3</sup>.

وأكد السيد "إسماعيل شرقي" على ضرورة تضافر كافة الجهود الوطنية والإفريقية والدولية للحيلولة دون تحول هذه التحديات إلى قضايا خطيرة، مطلقا مبادرة أولى تمثلت في دعوة مختلف الخبراء والدبلوماسيين وواضعي السياسات والأكاديميين من القرن الإفريقي للاجتماع ومناقشة الوضع في هذه المنطقة، مع التركيز بشكل خاص على جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال وجنوب السودان والسودان وأوغندا؛ ونبه السيد "إسماعيل شرقي" إلى أن القرن الإفريقي ليس

<sup>1</sup> Amel LAMRI, Op. Cit., pp. 170, 171.

<sup>2</sup> Ibid., pp. 172, 173.

<sup>3</sup> Ibid., pp. 179 , 180.

المنطقة الوحيدة غير الآمنة في القارة، ولكنه سيكون المنطقة الأولى التي ستركز عليها مفوضية الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن، ثم يتم تعميم هذه الأساليب على جميع المناطق غير المستقرة في إفريقيا بما في ذلك مناطق الساحل، والبحيرات العظمى<sup>1</sup>.

من أجل تحقيق الأمن والسلام في القارة الإفريقية، اتفق القادة الأفارقة في قمة وهران في الجزائر عام 2015 على تعاون جديد على مستوى السلم والأمن، بحيث تم في هذا الاجتماع مناقشة إنشاء منظمة إفريقية للتعاون الشرطي، وهو القرار الذي صادق عليه الاتحاد الإفريقي رسمياً في عام 2017 في القمة الثامنة والعشرين للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا (إثيوبيا)، مع إنشاء آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة، أو ما يعرف بمركز الشرطة الإفريقي أو "أفريبول" *AFRIPOL*؛ وفي وقت لاحق، قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي تأسيس مقر "أفريبول" في الجزائر العاصمة دون غيرها من الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، وهو خيار نابع من التأثير الذي مارسه الدبلوماسي الجزائري "إسماعيل شرقي" في الاتحاد الإفريقي بشكل عام، وفي مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي بشكل خاص<sup>2</sup>.

عقدت الجمعية العامة الأولى لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة (أفريبول) في عاصمة الدولة الجزائرية، في الفترة من 14 إلى 16 ماي من سنة 2017، والجمعية العامة هي أعلى جهاز تقني وتداولي لأفريبول، وتتولى مسؤولية توفير القيادة والتوجيه بشأن التعاون الشرطي في إفريقيا، وتتألف من رؤساء الشرطة من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، كما أتاحت الجمعية العامة الفرصة لرؤساء الشرطة وممثلهم من 45 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي لتبادل الآراء وتبادل الخبرات في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب، كما اعتمدت الجمعية العامة في إطار خطط عملها 2017-2019، نتائج استراتيجية للتعامل مع مختلف

<sup>1</sup> Ibid., p. 180.

<sup>2</sup> Ibid., p. 180.

مجالات الجريمة، وفي هذا الصدد، التزم رؤساء الشرطة بتعزيز التعاون، بما في ذلك تبادل المعلومات والاستخبارات، من أجل دحر المجرمين والإرهابيين في القارة<sup>1</sup>.

وعليه، أيدت الدولة الجزائرية عملية إصلاح منظمة الوحدة الإفريقية لتصبح الاتحاد الإفريقي الذي نعرفه اليوم، وهي الدولة التي ساعدت ولا تزال تدعم هذه المنظمة القارية مالياً، مما يجعل الجزائر إحدى أكبر خمسة أعضاء في الاتحاد الإفريقي.

يتجلى ذلك في نجاح الدبلوماسية الجزائرية في الضغط على مفوضية الاتحاد الإفريقي للتراجع عن قرارها بمنح الكيان الصهيوني صفة مراقب في الاتحاد الإفريقي سنة 2021، بحيث عارضت الخارجية الجزائرية هذا الإجراء الذي تم اتخاذه على الرغم من اعتراضات عدد من الدول الإفريقية، وأوضح موقف الجزائر أن أي قرار يتم اتخاذه دون مشاورات مسبقة مع جميع الدول الأعضاء، يفترق إلى الصلاحية والشرعية على ممارسات وسلوكيات المراقب الجديد المذكور، وهو الأمر الذي يتعارض تماماً مع القيم والمبادئ والأهداف المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي؛ ويعزز هذا الموقف من السياسة الخارجية الجزائرية الداعمة لمبادئ القانون الدولي والدفاع عن الشعوب المضطهدة لتقرير المصير<sup>2</sup>.

مع الإشارة إلى أن الكيان الصهيوني قد تمتع بصفة مراقب في منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً، إلى غاية تحولها إلى الاتحاد الإفريقي في عام 2002، في حين لا تزال الدولة الفلسطينية تتمتع بوضع المراقب في الاتحاد الإفريقي، حيث تحظى بدعم كبير خاصة في الأمور المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، بحيث تبنت الجزائر منذ استقلالها قضية حق الشعوب في تقرير المصير، لا سيما الفلسطينيين الذين دعمتهم تاريخياً، ولقد انتقدت الدولة الجزائرية، التي لا تقيم

<sup>1</sup> logheswaren selvarajoo, AFRIPOL First General Assembly held in Algiers, Algeria, 14-16 May 2017, article retrieved from: ASEANAPOL, published on: May 25<sup>th</sup>, 2017, accessed on: July 15<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:

<http://www.aseanapol.org/display/2017/05/25/afripol-first-general-assembly-held-in-algiers-algeria-14-16-may-2017>

<sup>2</sup> Arslan Chikhaoui, "Algerian Foreign Policy in the Post-Pandemic Era", Op. Cit., no page.

علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني، تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل مؤخرًا، مقابل اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بـ "السيادة" المغربية على الصحراء الغربية<sup>1</sup>.

ولقد علق الاتحاد الإفريقي النقاش حول ما إذا كان سيتم سحب اعتماد الكيان الصهيوني كمراقب في المنظمة القارية، وتجنب التصويت الذي يهدد بخلق شقاق غير مسبوق في الهيئة المكونة من 55 عضواً، ولقد بدأ الخلاف في جويلية من سنة 2021، عندما وافق "موسى فقي محمد"، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، من جانب واحد على اعتماد الكيان الصهيوني بصفة مراقب في الإتحاد الإفريقي، مما أثار احتجاجات من قبل عدد من الدول الأعضاء، على غرار الجزائر وجنوب إفريقيا<sup>2</sup>.

## المطلب الثاني:

### الدبلوماسية الجزائرية في إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد"

الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "NEPAD"، التي تم اعتمادها في أكتوبر سنة 2001 من طرف ستة عشر من رؤساء الدول الإفريقية، ونتجت عن دمج مشروعين تمثلا في: خطة الألفية الإفريقية MAP، المنبثقة عن الرؤساء "أولوجيسون أوباسانجو" Olugesun Obasanjo (نيجيريا)، و"ثابو مبيكي" Thabo Mbeki (جنوب إفريقيا) و"عبد العزيز بوتفليقة" (الجزائر)، وخطة "أوميغا" التي اقترحها السنغالي "عبد الله واد" Abdoulaye Wade باسم إفريقيا السوداء الناطقة بالفرنسية، ولقد تم دمج هذين المشروعين في جوان سنة 2001 في لوساكا (زامبيا) تحت اسم "المبادرة الإفريقية الجديدة"؛ وهي الإطار الاستراتيجي لعموم إفريقيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة، تبناها الاتحاد الإفريقي رسميا في عام 2002 كآلية رئيسية لتنسيق وتيرة وأثر التنمية في

<sup>1</sup> Al Jazeera and news agencies, "African Union postpones debate on Israel's observer status", article retrieved from: Al Jazeera, published on: February 2<sup>nd</sup>, 2022, accessed on: July 16<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:

<https://www.aljazeera.com/news/2022/2/7/african-union-postpones-debate-on-israels-observer-status>

<sup>2</sup> Ibid., no page.

إفريقيا في القرن الحادى والعشرين، هدفها الأساسي هو توفير آلية جديدة، بقيادة القادة الأفارقة، من أجل: القضاء على الفقر؛ وضع الدول الإفريقية، فرادى وجماعات، على طريق النمو والتنمية المستدامين؛ تدارك تهميش إفريقيا في عملية العولمة؛ الإسراع بتمكين المرأة؛ دمج إفريقيا بالكامل في الاقتصاد العالمي<sup>1</sup>.

ولدت هذه الشراكة من عزيمة رؤساء الدول الإفريقية في عدم انتظار مقترحات جديدة لتنمية قارتهم تأتي من الدول الصناعية الكبرى، وجاءت الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا نتيجة ملاحظة الإخفاقات التي عانت منها جميع خطط المعونة التي نفذتها الجهات المانحة، دون المشاركة الحقيقية للشعوب الإفريقية، ولقد بادر بهذا المشروع أهم ثلاث دول في القارة الإفريقية، مثلما تم ذكره آنفا - جنوب إفريقيا ونيجيريا والجزائر - التي حرصت على قطع الماضي الاستبدادي وإقامة علاقات جديدة مع الدول الغنية، بإحلال منطق الشراكة بدل المساعدة.

وبينما تم إنشاء الاتحاد الإفريقي على أساس معاهدة، فإنه تم تقديم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا على أنها رؤية إفريقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الواردة في وثيقة من ثمانية وستون صفحة، تقدم للقارة إطارا إنمائيا عالميا يجعل التكامل الإقليمي أحد المبادئ الأساسية للتنمية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ليست قابلة للمقارنة من الناحية القانونية مع الاتحاد الإفريقي الذي، بقاعدته المؤسسية، له بعد سياسي وإداري رئيسي باعتباره خليفة منظمة الوحدة الإفريقية<sup>2</sup>.

بينما تأسست الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "نيباد" في أكتوبر من سنة 2001، أي قبل حوالي تسعة أشهر من تأسيس الاتحاد الإفريقي، غير أن النيباد يعتبر برنامجا في الاتحاد الإفريقي، وليس العكس، ومع ذلك، كشفت العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والنيباد عن تنافس حول المكانة، وندرة الموارد المالية والبشرية، وتأثير السياسات، والمشاحنات الصغيرة بين الدبلوماسيين

<sup>1</sup> UA, New Partnership For Africa's Development (NEPAD), article retrieved from: Union Africaine, accessed on: July 16<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:

<https://au.int/fr/node/3625>

<sup>2</sup> Dandi Gnamou-Petauton, "Le Nouveau Partenariat Pour Le Développement De L'afrique Dans L'architecture Institutionnelle De L'union Africaine", Revue québécoise de droit international, 2010, pp. 1-29 ; p.4.

والمسؤولين، وقد دفعت هذه التوترات إلى اقتراح البعض أن "نيباد" بحاجة إلى الاندماج الكامل في الاتحاد الإفريقي وأن تخضع هذه الشراكة لقيادة وسيطرة منظمة عموم إفريقيا باعتبارها الهيئة الرئيسية، وعندما استقر الاتحاد الإفريقي أخيرا على فكرة "التكامل" بعد سنوات من المراوغة، برزت على الواجهة تحديات بناء القدرات المؤسسية والموارد البشرية الجديدة، بالإضافة إلى الفراغ في القيادة السياسية، وفشل الدول المحورية الإفريقية مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا والسنغال والجزائر وغيرها، والتي لعبت جميعها دورا فعالا في صياغة النظام الجديد للقارة في فترة ما بعد الحرب الباردة، في إظهار التنظيم والقيادة اللازمتين<sup>1</sup>.

على خلاف قضايا السلم والأمن في القارة، فإنه غالبا ما تكون الإرادة السياسية الإفريقية موضع تساؤل عندما يتعلق الأمر بعملية التكامل الاقتصادي، بحيث تكشف دراسة الأداء الجزائري في الاتحاد الإفريقي أن الجزائر كدولة عضو في منظمة الوحدة الإفريقية سابقا ثم الاتحاد الإفريقي حاليا، تشجع بشكل خطابي التكامل الاقتصادي الإفريقي، ولكن أداء الحكومة الجزائرية من الناحية العملية يوحى بترددتها في تحقيق هذا الهدف إذ تتغير الأولويات الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا مع تغير السياسة الخارجية والرؤساء والظروف الداخلية للبلاد؛ إذ تنوعت العلاقات الاقتصادية الجزائرية بين بناء شراكات اقتصادية مع دول مختلفة حول العالم، إذ من الرؤساء الجزائريين ممن شجعوا العلاقات التجارية الجزائرية الأوروبية، وحاول آخرون تسهيل العلاقات الاقتصادية الجزائرية المغربية والجزائرية العربية، بينما حث البعض الآخر الحكومة على بناء علاقات تجارية جزائرية صينية بدلا من تعزيز علاقاتهم الاقتصادية مع الدول الإفريقية، وقد يكون هذا مرتبطا بالفقر الذي تشهده غالبية البلدان الإفريقية، فضلا عن عدم الاستقرار وانعدام الأمن حول الحدود الإفريقية<sup>2</sup>.

ندرج في هذا السياق مثال شركة سوناطراك، والتي تعتبر من بين أكبر شركات النفط العالمية، والأولى على المستوى القاري، بحيث كان لشركة النفط الجزائرية علاقات اقتصادية محدودة مع البلدان الإفريقية قبل أن يطلق الاتحاد الإفريقي بعد إصلاحه خطط التكامل الاقتصادي في عام 2002، وكان هذا مرتبطا بشكل أساسي بالفقر في العديد من الدول الإفريقية، وميل

<sup>1</sup> Chris Landsberg, The AU and NEPAD: Restoring a relationship challenged, African Journal on Conflict Resolution, Volume 12, Number 2, 2012, pp. 49-71; pp. 50, 52.

<sup>2</sup> Amel LAMRI, Op. Cit., p. 182.

الحكومة الجزائرية إلى تفضيل الإستثمار في أوروبا بدل الإستثمار القاري أو الإفريقي في هذا المجال، ومع ذلك، بدأت سياسة الاستثمار هذه في التغيير بعد عام 2002، وبدأت استثمارات شركة سوناطراك في إفريقيا في الزيادة، ومع سنة 2006 وجهت ثلاثة أرباع استثمارات سوناطراك إلى القارة الإفريقية والتي تمثل 8.6 مليار دولار؛ كما عملت وزارة الطاقة الجزائرية على استثمار جديد بنحو 7 مليارات دولار في مشروع جزائري إفريقي، يتمثل في مشروع خط أنابيب الغاز عبر الصحراء بين الجزائر ونيجيريا، بطاقة نقل 28 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي؛ كما أبرمت شركة سوناطراك الجزائرية عقوداً للتنقيب والاستغلال في عدة مجالات ومناطق مختلفة في ليبيا وموريتانيا والسودان ومالي والنيجر، فضلاً عن إرسال بعثات جديدة للتنقيب عن النفط في ليبيا والنيجر والتي باشرتها شركة سوناطراك في عام 2006، ولقد تم تخطيط مزيد من المشاريع المستقبلية، التي أعاق تنفيذها عدم الاستقرار في غالبية المناطق، وامتدت هذه المخاوف الأمنية عبر دول إفريقية مختلفة بما في ذلك مالي وليبيا والسودان، الأمر الذي عرقل تقدم استثمارات سوناطراك الاقتصادية الإفريقية؛ وقد أدى ذلك إلى قيام شركة سوناطراك بمحاولة بدء استثمارات جديدة في جميع أنحاء العالم، مثل إطلاق مشاريع استثمارية كبيرة مع تركيا في عام 2019، وهذا يوضح بوضوح الدوافع والمصالح الكامنة وراء الموقف الأمني النشط للجزائر في إفريقيا، وكيف ترتبط هذه بالمصالح الاقتصادية الجزائرية في القارة<sup>1</sup>.

من جهة أخرى، وبالإضافة إلى التحديات الأمنية، فإن هشاشة البنية التحتية الإفريقية هي من بين أسباب التطور البطيء للعلاقات الجزائرية الإفريقية، وهو ما يفسر سبب قيام الجزائر، على سبيل المثال، ببناء الطريق السريع الجزائري من الشمال إلى الجنوب الإفريقي، وهو مشروع سيفتح اقتصاد شمال إفريقيا إلى الجنوب، والعكس صحيح، وتحقيق هذا المشروع سيكون محفزاً للمعاملات الاقتصادية الجزائرية الإفريقية، كما سيؤدي ذلك إلى تحسين جودة المنتجات الجزائرية حيث سيتم تغيير معايير التجارة وتوحيدها عبر جميع السلع الإفريقية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., pp. 185, 186.

<sup>2</sup> Ibid., pp. 186, 187.

في الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المنعقدة في نواكشوط، موريتانيا، في شهر جويلية من عام 2018، تم الاعتماد الرسمي لقرار لتحويل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة لنيباد (NPCA) إلى "وكالة تنمية الاتحاد الإفريقي" - نيباد - AUDA-NEPAD، يعد إنشاء هذه الأخيرة جزءا من الإصلاحات المؤسسية الشاملة للاتحاد الإفريقي؛ وبدأت عملية الإصلاح بهدف تحسين تنفيذ قرارات الاتحاد الإفريقي وكذلك تعزيز أداء أجهزته، بحيث يمنح هذا القرار لـ "وكالة تنمية الاتحاد الإفريقي-نيباد" تفويضا ووظائف موسعة لتعزيز الروابط بين الدول الأعضاء والوكالة، وتوضيح أوجه التآزر والتكامل التعاوني بين "وكالة تنمية الاتحاد الإفريقي-نيباد" ومفوضية الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، علاوة على ذلك، يمنح القرار مسؤوليات استباقية لـ "وكالة تنمية الاتحاد الإفريقي-نيباد" من أجل تنفيذ تدخلات البرنامج على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية، سعيا لتحقيق أهداف وغايات أجندة 2063، وبشكل أكثر تحديدا، تمت الموافقة على الوظائف الأساسية الجديدة لـ AUDA-NEPAD، كما هو موضح أدناه، من قبل الدول الأعضاء لمساعدة الوكالة في تنفيذ ولايتها الجديدة، وتتمثل هذه الوظائف في الآتي<sup>1</sup>:

- تعزيز التعاون في إفريقيا مع القطاع الخاص؛
- تنسيق وتسهيل الشراكات مع أصحاب المصلحة والأوساط الأكاديمية الإفريقية؛
- تنسيق وتسهيل وتعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين لإفريقيا وأصحاب المصلحة من أجل تعبئة الموارد بشكل فعال؛
- إجراء البحوث وتطبيقها ونشرها بشأن دعم تطوير السياسات للدول الأعضاء؛
- رصد وتقييم اتجاهات التنمية والتقدم في إفريقيا بهدف تحقيق الأهداف القارية والعالمية الرئيسية وإعداد التقارير التقنية؛
- تقديم الدعم الاستشاري في وضع وتطبيق القواعد والمعايير في الأولويات المواضيعية للاتحاد الإفريقي لتسريع التكامل الإقليمي؛

<sup>1</sup> African Union Development Agency – NEPAD, Annual Report 2019, (South Africa, January 2020), pp. 1, 2.

- مساعدة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على تعزيز القدرات في المجالات الرئيسية مثل الغذاء والتغذية والطاقة والمياه والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي وإدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ وتنمية رأس المال البشري والمؤسسي والابتكار؛
- تقديم الدعم الفني والتنفيذي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في تطوير وتنفيذ المشاريع والبرامج ذات الأولوية؛
- احتضان البرامج الابتكارية في مختلف المجالات، بما في ذلك التكنولوجيا والبحث والتطوير، إدارة المعرفة وتحليل البيانات؛
- التنسيق بين الوكالات المتخصصة والهيئات والمؤسسات الأخرى التابعة للاتحاد الإفريقي لخلق بيئة تمكينية وداعمة لتحقيق أهداف وأولويات أجندة 2063.

أجندة 2063 هي مخطط إفريقيا وخطة رئيسية لتحويلها إلى قوة عالمية في المستقبل، هي الإطار الاستراتيجي للقارة الذي يهدف إلى تحقيق هدفها المتمثل في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، هي تجسيد ملموس للسعي الإفريقي للوحدة وتقرير المصير والحرية والتقدم والازدهار الجماعي في ظل الوحدة والنهضة الإفريقية؛ نشأت أجندة 2063 مع إدراك القادة الأفارقة أن هناك حاجة لإعادة تركيز الأجندة الإفريقية وإعادة ترتيب أولوياتها من النضال ضد الفصل العنصري وتحقيق الاستقلال السياسي للقارة التي كانت محور أجندة منظمة الوحدة الإفريقية، سلف الاتحاد الإفريقي، وبدلاً من ذلك إعطاء الأولوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، والتكامل القاري والإقليمي، والحكم الديمقراطي، والسلام والأمن من بين القضايا الأخرى التي تهدف إلى إعادة تموضع القارة الإفريقية لتصبح لاعبا مهيمنا في الساحة العالمية<sup>1</sup>.

كتأكيد لالتزامهم بدعم المسار الجديد لإفريقيا في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة، وقع رؤساء الدول والحكومات الإفريقية الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين لتشكيل منظمة الوحدة الإفريقية / الاتحاد الإفريقي في ماي سنة 2013، والذي يمثل إعادة تقاني إفريقيا

<sup>1</sup> AU, "Agenda 2063: The Africa We Want", article retrieved from: AFRICAN UNION, accessed on: July 16<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:  
<https://au.int/en/agenda2063/overview>

نحو تحقيق رؤية عموم إفريقيا، لإفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية، بقيادة مواطنوها، وجعلها قوة ديناميكية على الساحة الدولية، وأجندة 2063 هي المظهر الملموس للكيفية التي تتوي بها القارة تحقيق هذه الرؤية في غضون 50 عاما من 2013 إلى 2063؛ وتبرز أهمية تصور مسار إنمائي طويل الأجل لمدة 50 عاما لإفريقيا في حاجة القارة إلى مراجعة وتكييف أجندتها الإنمائية بسبب التحولات الهيكلية الجارية من قبيل زيادة السلم وقلّة عدد النزاعات؛ تجديد النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي؛ الحاجة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب؛ تغيير السياقات العالمية مثل زيادة العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ الوحدة المتزايدة لإفريقيا مما يجعلها قوة عالمية لا يستهان بها وقادرة على حشد الدعم حول أجندتها المشتركة؛ وفرص التنمية والاستثمار الناشئة في مجالات مثل الأعمال التجارية الزراعية وتطوير البنية التحتية والصحة والتعليم<sup>1</sup>.

اتسم عام 2021 بأحداث غير مسبوقة ناجمة عن تفشي فيروس كوفيد-19 عالميا، إذ استمر الوباء في إحداث اضطرابات كبيرة في المشهد الاجتماعي والاقتصادي لنظم التنمية في إفريقيا، وقد شهد هذا تغييرات هائلة في تركيز وتوقعات احتياجات التنمية من قبل العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي؛ وكاستجابة مباشرة، أعادت "وكالة تنمية الاتحاد الإفريقي-نيباد" AUDA-NEPAD ضبط برنامج عملها للتركيز على النتائج طويلة الأجل، مع تلبية الاحتياجات العاجلة الناشئة عن الآثار غير المباشرة لـ كوفيد-19، يهدف برنامج الوكالة متعدد السنوات إلى ضمان تنفيذ مخطط إفريقيا طويل الأجل - أجندة 2063 - ويركز على ثلاثة مجالات ذات أولوية<sup>2</sup>:

- بناء القدرات في قطاع الأدوية والتصنيع وتحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية؛
- زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي وضمان الأمن الغذائي؛
- تعزيز الانتعاش الاقتصادي من خلال التدخلات لتعزيز تنمية البنية التحتية والتجارة والأسواق والابتكارات المعززة للإنتاجية.

<sup>1</sup> Ibid., no page.

<sup>2</sup> African Union Development Agency – NEPAD, Annual Report 2021, (South Africa, December 2021), p. 1.

وقد سبق وأن أشاد رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي "محمد فقي" بالدعم الفعال للدولة الجزائرية من أجل تنفيذ أجندة 2063 للإتحاد الإفريقي، خلال زيارته للجزائر في سنة 2018 لمناقشة ثلاثة مشاريع في الأجندة 2063 والتي تتمثل في مشروع بروتوكول حرية تنقل الأشخاص وجواز السفر الإفريقي، والآلية الخاصة بالسوق المشتركة للنقل الجوي، إضافة إلى المسائل المتعلقة بالسلم والأمن في القارة الإفريقية<sup>1</sup>. وفي هذا السياق؛ أكدت الدولة الجزائرية على هامش الدورة العادية الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمناجم للإتحاد الإفريقي سنة 2021، على إلزامها ببذل المزيد من الجهود لتجسيد أهداف أجندة التنمية الإفريقية 2063، لا سيما فيما يخص إعادة العجلة الاقتصادية الإفريقية على طريق الانتعاش والنمو في ظل جائحة الكوفيد 19 التي مست القارة<sup>2</sup>.

أظهرت جائحة الكوفيد 19 أن الأدوية المأمونة وذات النوعية الجيدة والميسورة التكلفة ليست متاحة على نطاق واسع في العديد من البلدان الإفريقية بسبب عدم وجود أطر قانونية أو ضعفها أو عدم تحديثها ومراجعتها، وجائحة كوفيد 19 أدت إلى تفاقم هذا الوضع، وهو من بين المجالات التي تدخلت فيها "وكالة تنمية الإتحاد الإفريقي-نيباد" AUDA-NEPAD بهدف إلى تحسين الوصول إلى الأدوية عالية الجودة والأمنة والفعالة من خلال توفير بيئة تنظيمية مواتية لقطاع الأدوية في إفريقيا، بحيث دفعت وكالة "AUDA-NEPAD" إلى التعجيل بإنشاء وكالة الأدوية الإفريقية AMA التي دخلت حيز التنفيذ في 5 نوفمبر 2021، لتعزيز قدرة الدول الإفريقية على تنظيم المنتجات الطبية وضمان الوصول الآمن للدواء الفعال لشعوب القارة، ولقد صادق على "وكالة الأدوية الإفريقية" 17 دولة عضو في الإتحاد الإفريقي، من بينها الدولة الجزائرية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> و.أ.ج.، "محمد فقي يشيد بـ"الدعم الفعال" للجزائر من أجل تنفيذ أجندة 2063 للإتحاد الإفريقي"، مقال منشور على موقع: وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ 11 مارس 2018، تم التصفح يوم: 16 جويلية 2022، متوفر على الرابط أدناه:

<https://www.aps.dz/ar/algerie/54222-2063>

<sup>2</sup> سارة بومعزة، "الطاقم الجزائري يؤكد الإلتزام بأجندة التنمية الإفريقية 2063"، مقال منشور على موقع: سبق برس، بتاريخ 3 سبتمبر 2021، تم التصفح يوم: 16 جويلية 2022، متوفر على الرابط أدناه:

<https://www.sabqpress.dz/economics/>

<sup>3</sup> African Union Development Agency – NEPAD, Annual Report 2021, Op. Cit., p. 12.

## المطلب الثالث:

## تحديات الدبلوماسية الجزائرية على مستوى المنطقة المغربية

شهدت الدول المغربية -الجزائر؛ ليبيا؛ موريتانيا؛ تونس؛ والمغرب- أحداثا وتحولات محلية ودولية مهمة منذ الثمانينيات، دفعت بهذه الدول الخمس في عام 1989 إلى تأسيس اتحاد المغرب العربي، والذي يهدف إلى التكامل الإقليمي، ومن بين الأحداث المحلية التي كان لها دور في إطلاق هذا المشروع نذكر: الانتفاضة الشعبية في الجزائر في أكتوبر 1988؛ صعود الإسلام الراديكالي في الجزائر وتونس وليبيا وفي المغرب؛ والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية في المغرب وموريتانيا؛ من جانب آخر، لعبت الأحداث الخارجية أيضا دورا حاسما في إجبار دول المنطقة على البحث عن نوع من الاتحاد لحل مشاكلها الداخلية ومواجهتها بشكل جماعي، نخص بالذكر منها: عدم التوصل لحل لنزاع الصحراء الغربية؛ انهيار الكتلة السوفيتية؛ موجة الديمقراطية في وسط وشرق أوروبا؛ صعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى مكانة القوة العظمى الوحيدة؛ مواجهة ليبيا مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على ليبيا؛ كما لعب تركيز الاتحاد الأوروبي على الأسواق الناشئة في أوروبا الشرقية بدلا من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط دورا مهما في حث دول المغرب العربي على السعي إلى الوحدة من أجل مواجهة التحديات الجديدة، لكن، ونظرا لاختلافاتهم العديدة -مثل الخلاف بين الجزائر والمغرب حول النزاع في الصحراء الغربية، من بين قضايا أخرى- أدى ذلك إلى شلل اتحاد المغرب العربي<sup>1</sup>.

في رأي الأغلبية في المنطقة المغربية، سواء كانوا مسؤولين أو مراقبين، فإن نزاع الصحراء الغربية كان ولا يزال نقيضا للوحدة في المنطقة المغربية، بالرغم من أن "روبرت مورتيمر" *Robert Mortimer*، المتخصص في السياسة والدبلوماسية في شمال إفريقيا، رأى أن نزاع الصحراء الغربية يمكن أن يجد حلا دائما في إطار المنطقة المغربية، بحيث جادل "روبرت مورتيمر" في بداية

<sup>1</sup> Yahia H. Zoubir and Haizam Amirah-Fernandez, "Introduction", In: Yahia H. Zoubir and Haizam Amirah-Fernandez (Editors), North Africa Politics, Region, and the Limits of Transformation, (London and New York: Routledge Taylor and Francis Group, 2008), pp.1-6; p.1.

أأسس الإلآاء "أن المغرب الكليل الناشئ هو الإطار الواعء لل نزال الصلراء الغربية، إذ يحق للصلراويلن أن يكون لهم صوت في مشروع بناء هذه المنلقة، ولقء يكون شكل مشاركنهم -كءولة مسنقلة أو مقلطة مسنقلة- أقل أهمية من حقيقة أنهم مشاركين معترف بهم في عملية اللنمية الإلليمية، لكن يجب أن ينظر إلى المغرب الكليل على أنه مشروع قابل لللنلعل حتى يكلب النال للهذه المقلبة"؛ ومع ذلك، على الرغم من أن الالائر والمغرب وأوروبا واللولايات المللدة الأمريكية ومنلمة الأمم المللدة لا تزال اللناقش هذه القضية، بيد أن الواقع أنها عملية صعبة ومكلفة لا تسلطع منلمة الأمم المللدة لملها، ولنطوي على عوامل معقءة وسلسغرق ولقا طوليا للسويلها<sup>1</sup>.

لعلبر قضية الصلراء الغربية من بين القضايا الملورية في السياسة اللارلية الالائرية، أين لبرز من للالها فعالية الابلوماسية الالائرية ولقة نفولها، اللل تسلنل في موقلها على الإللبارال اللارللية واللرعية القانونية الءولية، إذ إن الصلراء الغربية كانت مسلعمرة إسبانية ولم تكن لارلخيا لزاء من الأراضل المغربية، ومنه فإن القضية الصلراوية لنلرل ضمن قضايا لصفية الإسلعمار ومبءاً لل الشعوب في لقرر مصيرها اللل ترعاها منلمة الأمم المللدة، ولنلناه السياسة اللارلية الالائرية كأء لوابلها، كما لبرز فعالية الابلوماسية الالائرية إزاء هذه القضية في نفولها القوي في المنلملات الإلليمية الإفريقية، وهو ما يمنل لقضية الصلراء الغربية عمقا اسلرلارلليا إفريقيا، سيما مع ءعم الءولة الالائرية للبهة البوليساريو باللبارها حركة لحريرية والممل اللرعي للسلعب الصلراوي؛ لقل وظفل الابلوماسية الالائرية نفولها القاري لطرل قضية لل الشعوب الصلراوي في لقرر مصيره في القمة اللاللة عشر لمنلمة الوءة الإفريقية المنعقءة في شهر لويلية من عام 1976، وسعل إلى للقيق الإللرلر باللمهورية العربية الصلراوية ولملها إلى

<sup>1</sup> Mohamed Chtatou, The present and future of the Maghreb Arab Union, In: George Joffé (Editor), North Africa: nation, state, and region, (Routledge: London and New York, First published 1993, Reprinted 1996), pp. 224, 225. (PDF version).

منظمة الوحدة الإفريقية، وهو ما كان سنة 1984<sup>1</sup>، الأمر الذي أدى إلى انسحاب المغرب من المنظمة.

تخوض الدولة الجزائرية مواجهة دبلوماسية مع المغرب جراء قضية الصحراء الغربية منذ عقود، ولقد اتخذت هذه المواجهة منعطفا دراماتيكا نحو الأسوأ في العام الماضي، بحيث قطعت الجزائر العلاقات الدبلوماسية مع المغرب منذ شهر أوت سنة 2021، بالإضافة إلى قطعها لشحنات الغاز التي كانت تمر في السابق عبر المغرب إلى إسبانيا، واتهمت القوات المغربية بقتل ثلاثة مواطنين جزائريين في إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه، ولقد أثارت التوترات بينهما مخاوف داخل المنطقة المغاربية وفي أوروبا من أن المغرب والجزائر قد ينجران إلى صراع مفتوح، مما يهدد بزعزعة استقرار منطقة شمال إفريقيا مع كل العواقب التي قد تترتب على الاتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

جاء هذا التصعيد بعد أن تعرضت العلاقات الضعيفة سلفا بين الدولتين لسلسلة من التطورات، لا سيما التحول في موقف القوى الخارجية، مع قرار الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" *Donald Trump* الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية في ديسمبر من عام 2020 مقابل تطبيع المغرب للعلاقات مع الكيان الصهيوني، وهو الموقف الذي وضع أقوى دولة في العالم في معسكر المغرب، في وقت اشتعلت فيه التوترات بشأن الصحراء الغربية بعد انهيار وقف إطلاق النار طويل الأمد بين المغرب وجبهة البوليساريو المؤيدة للاستقلال؛ وتطبيع العلاقات بين المغرب والكيان الصهيوني سيجلب هذا الأخير إلى ميزان القوى المغاربي الحساس، من جانبها

<sup>1</sup> حوسين بلخيرات، "الفعالية الدبلوماسية: نموذج نظري مقترح على ضوء تحليل توجهات الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة- الجزائر، المجلد 4، العدد 4، ديسمبر 2019، ص.ص. 187-209؛ ص.ص. 199، 200.

<sup>2</sup> Anthony Dworkin, "North African standoff: How the Western Sahara conflict is fuelling new tensions between Morocco and Algeria", article retrieved from: European Council on Foreign Relations, published on: April 8<sup>th</sup>, 2022, accessed on: July 17<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:

<https://ecfr.eu/publication/north-african-standoff-how-the-western-sahara-conflict-is-fuelling-new-tensions-between-morocco-and-algeria/>

أجرت الدولة الجزائرية مؤخرا مناورات عسكرية مشتركة في أوسيتيا الجنوبية مع روسيا التي زودت الجزائر منذ فترة طويلة بجزء كبير من الأسلحة الجزائرية<sup>1</sup>.

هناك العديد من الحالات في التاريخ الحديث لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أين أدى تدخل القوى الخارجية إلى تصعيد الصراع، ومع ذلك، هناك أيضا أسباب للاعتقاد بأن المواجهة بين الجزائر والمغرب قد تظل قابلة للإحتواء، ذلك أنه لكلا الدولتين حوافز لتجنب الصراع المفتوح، بما في ذلك الحاجة الملحة للتركيز على المخاوف الاقتصادية المحلية؛ عامل مهم آخر يتمثل في أن العديد من الشركاء الخارجيين المهمين لديهم روابط مع كلا الدولتين ولديهم مصلحة في تخفيف التوترات بدلا من تأجيجها؛ مع ذلك، غالبا ما يبدو القادة الأوروبيون غير مستعدين للوقوف في وجه المطالب المغربية، مشجعين سياساتها المتطرفة، مقابل تقويض مصداقيتهم مع الدولة الجزائرية، وهو ما حدث في الآونة الأخيرة، حيث غيرت إسبانيا سياستها لتأييد خطة الحكم الذاتي المغربية للصحراء الغربية<sup>2</sup>، مما أدى إلى تدهور العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وإسبانيا، وما تلاه من عواقب على الإقتصاد الإسباني<sup>3</sup>.

إعتبرت الدولة الجزائرية هذا التقارب المغربي مع الكيان الصهيوني بمثابة تهديد مباشر واستهداف لها، وهو ما صرح به رئيس الوزراء الجزائري آنذاك السي "عبد العزيز جراد"، سيما مع تجرؤ وزير الخارجية الإسرائيلي "يائير لبيد" *Yair Lapid* عند زيارته للمغرب السنة الماضية 2021، انتقاد دور الجزائر في المنطقة معربا عن قلقه إزاء علاقاتها مع إيران<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., no page.

<sup>2</sup> Ibid., no page.

<sup>3</sup> Le Monde, Algeria ends 2-decade friendship treaty with Spain, article retrieved from: Le Monde, published on: June 9<sup>th</sup>, 2022, accessed on: July 17<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:

[https://www.lemonde.fr/en/international/article/2022/06/09/algeria-ends-2-decade-friendship-treaty-with-spain\\_5986150\\_4.html](https://www.lemonde.fr/en/international/article/2022/06/09/algeria-ends-2-decade-friendship-treaty-with-spain_5986150_4.html)

<sup>4</sup> رأي اليوم، " لبيد وزير خارجية تل أبيب قلق من تقارب الجزائر مع إيران.. فليشرب من البحر.. فمتى كان الانضمام إلى محور المقاومة وفي زمن انتصاراته الخيار الخطأ؟ وما هي الأسباب السبب التي تُفارق هذا القلق؟"، مقال منشور على موقع: رأي اليوم، بتاريخ: 14 أوت 2021، تم التصفح يوم: 17 جويلية 2022، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.raialyoum.com/>

ومما زاد من تأكيد المزاعم الجزائرية بأنها تواجه تهديدا أكبر من المغرب، هو إصدار تحقيق صحفي مفصل حول الاستخدام العالمي لبرنامج اختراق الهاتف *Pegasus*، ولقد أظهر هذا التحقيق أن المغرب قد تجسس على نطاق واسع على الجزائر، مستهدفا أكثر من 6000 شخص، وما زاد من خطورة ذلك بشكل خاص أن هذا البرنامج طورته شركة إسرائيلية *NSO Group*؛ في الوقت نفسه، شن المغرب حملة لقلب الطاولة على الدعم الجزائري لجبهة البوليساريو من خلال الترويج لقضية الحركة الانفصالية في منطقة القبائل الجزائرية، ففي شهر جويلية من سنة 2021، قام سفير المغرب لدى الأمم المتحدة "عمر هلال"، بتوزيع مذكرة ورد فيها إن "شعب القبائل الشجاع يستحق، أكثر من أي شعب آخر، التمتع الكامل بحقه في تقرير المصير"<sup>1</sup>.

كانت هذه هي القشة التي قصمت ظهر البعير، ودفعت بالدولة الجزائرية إلى استدعاء سفيرها ثم قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، ذلك أن هذه الأخيرة تجرأت على اثنين من أكبر المحرمات في السياسة الجزائرية: حرصها على الوحدة الوطنية وسياستها تجاه الكيان الصهيوني، ولقد اتهمت الدولة الجزائرية كلا من المغرب والكيان الصهيوني بالعمل مع جماعة القبائل الانفصالية *MAK* لإشعال سلسلة من حرائق الغابات التي تسببت في أضرار جسيمة في صيف عام 2021، واتخذت الجزائر مزيدا من الخطوات ضد المغرب في خريف عام 2021، وأغلقت مجالها الجوي أمام الطائرات المغربية وأوقفت شحنات الغاز عبر خط الأنابيب المغربي - الأوروبي الذي يربط الجزائر والمغرب وإسبانيا - والذي يوفر الغاز المستخدم لحوالي عُشر إمدادات الكهرباء في المغرب<sup>2</sup>.

لا يزال غالبية الباحثين يرون أن اتحاد المغرب الكبير هو وهم وأن مشروع التكامل الإقليمي بعيد المنال، سيما مع انعدام الإرادة السياسية لتجاوز الخلافات، وهو ما جعل البعض يعرب صراحة عن فكرة التخلي عن مشروع اتحاد المغرب العربي واستبداله باتحاد غربي متوسطي؛ وعلى الرغم من حقيقة أن دول منطقة شمال إفريقيا المكونة لاتحاد المغرب العربي، تشترك في نفس الدين الإسلام، واللغة العربية، والإرث التاريخي للاستعمار الفرنسي - لا سيما الجزائر وتونس

<sup>1</sup> Anthony Dworkin, Op. Cit., no page.

<sup>2</sup> Ibid., no page.

والمغرب- إلا أن الروابط الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها لا تزال ضعيفة، في حين أن التجارة بين دول اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي تصل إلى أعلى النسب المئوية، وإذا كان الأوروبيون قادرين على عبور حدودهم الداخلية دون تقديم أي وثيقة، فلا يزال على المغاربة تجاوز العقبات الإدارية، مثل تأشيرة الدخول، وبالتالي منعهم من التنقل بحرية من بلد مغربي إلى آخر<sup>1</sup>.

إلى جانب قضية الصحراء الغربية، التي تمثل محور الخلاف بين دولة الجزائر والمغرب، وحجر عائق يحول دون تفعيل مشروع اتحاد المغرب العربي الكبير، فإن التحديات الأمنية التي تعيشها بقية دول شمال إفريقيا، خاصة تونس وليبيا، يحول أيضا دون تجسيد مشروع الوحدة المغاربية، فقد زعزعت ثورات سنة 2011 فيما سمي بالربيع العربي، استقرار دول الشمال الإفريقي بنسب متفاوتة، لتكون الجماهيرية الليبية الأكثر تضررا، إذ لا تزال الأزمة الليبية قائمة لحد الساعة، ولم يتم تسوية النزاع السياسي الداخلي بعد سقوط نظام "معمر القذافي"، وهو ما نتج عنه بدوره، زيادة نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، مع انتشار الأسلحة المنهوبة من مخازن نظام "القذافي" في ليبيا.

علاوة على ذلك، فإن هذه الأحداث جلبت تنافس القوى الدولية إلى منطقة الشمال الإفريقي، مع تدخل حلف شمال الأطلسي سنة 2011 في ليبيا، بعد ذلك توالى تدخل الدول الأجنبية -من قبيل تركيا؛ فرنسا؛ الإمارات العربية المتحدة؛ مصر- متخذين جنبا من طرفي النزاع بين حكومة طرابلس وخليفة حفتر، وهو ما زاد من التدهور الأمني في المنطقة، مع الإشارة إلى أن ذلك يهدد مباشرة الأمن القومي الجزائري، وهو ما سوف يتم التفصيل فيه في المبحث الموالي.

علاوة على ذلك، لا تزال العديد من الإشكاليات المطروحة، على سبيل المثال دور المجتمعات المدنية، والتفاوتات الاقتصادية المغاربية - إمدادات النفط والغاز الطبيعي على سبيل المثال- والالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على السياسات الأمنية المغاربية، استبعاد

<sup>1</sup> Cherif Dris, Rethinking Maghrebi Security The Challenge of Multilateralism, In: Yahia H. Zoubir and Haizam Amirah-Fernandez (Editors), North Africa Politics, Region, and the Limits of Transformation, (London and New York: Routledge Taylor and Francis Group, 2008), pp. 246-265; p. 247.

النخب من المشاركة السياسية، وأزمات الهوية الوطنية كلها عناصر ذات أهمية كبيرة وتلعب دورا حاسما في عملية إعادة هيكلة الأمن المغربي<sup>1</sup>.

إن إعادة التفكير في الأمن المغربي على غرار توسيع العلاقات الثنائية والشروع في نهج مقارنة أمنية متعددة الأطراف هو مسعى صعب، إذ لا تزال السياسات الأمنية المغربية تحدد المصلحة الذاتية الوطنية، والخلافات التاريخية الماضية تمنعهم من تطوير رؤية جديدة ومشاركة للمستقبل، وهو ما يفسر التنافس على القيادة، والذي بدوره يلقي الضوء على سبب بقاء اتحاد المغرب العربي في طريق مسدود؛ إذ لم تكف القيم المشتركة لتوليد هوية أمنية إقليمية ذلك أن كل دولة مغربية تستمر في إدراك التهديد الوطني لأمنها ومصحتها الإستراتيجية بالمعنى الجغرافي الضيق<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., pp. 263, 264.

<sup>2</sup> Ibid., p. 263.

## المبحث الثالث:

### الوساطة الجزائرية لتسوية النزاعات الإفريقية في الجوار الساحلي

تحتل منطقة الساحل الإفريقي مركز اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية بالنظر إلى القضايا الأمنية التي تؤزمها، ولقد كانت الجزائر، ولا تزال، مصدرا لا غنى عنه للاستقرار في هذه المنطقة، بحيث أصبحت الحكومات الضعيفة وعدم الاستقرار السياسي والأمن الهش سمات مشتركة لدول الساحل في السنوات الأخيرة، من جهة أخرى فإن الموارد الطبيعية في منطقة الساحل مهدت الطريق للتدخل الأجنبي وزيادة التنافس بين القوى الاقتصادية العالمية في جميع أنحاء المنطقة، ومن أجل ضمان الأمن على المدى الطويل في ساحتها الخلفية، شجعت القيادات الجزائرية في عديد المرات بناء الدولة والحوار كأفضل الطرق لانتشال دول الساحل من الأزمة.

يتعرض هذا المبحث إلى الجهود الجزائرية لتوفير الأمن وتسوية النزاعات الإفريقية في جوارها الساحلي، سواء من خلال تعاونها مع دول المنطقة في مجال مكافحة الجماعات الإرهابية، أو عبر تفعيلها لدبلوماسيتها القوية في القارة لتسوية الصراعات القائمة في دول الساحل، مع التركيز على النزاع في مالي، والأزمة الليبية، وهما الأزميتين اللتين لا تزالان حديث الساعة، مع تطلع كل أطراف النزاع إلى الجزائر للعب دور فعال في قيادة جهود إدارة الصراع في المنطقة.

تأسيسا على ما تقدم، يتناول هذا المبحث ثلاث مطالب كالآتي:

- المطلب الأول: التعاون الجزائري الإقليمي لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.
- المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي.
- المطلب الثالث: الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية.

## المطلب الأول:

## التعاون الجزائري الإقليمي لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

تلعب الدولة الجزائرية دورا رئيسيا في تحقيق الاستقرار في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل المجاورة، في ظل تهديدات أمنية متزايدة التعقيد وعابرة للحدود؛ فالجزائر طرف فاعل محوري في مكافحة الإرهاب، ووسيط قوي مهم في تسوية النزاعات التي تمزق منطقة الساحل، ودول هذه الأخيرة يدركون أن احتمال زعزعة الاستقرار في الجزائر سيكون له تداعيات خطيرة على أطرافها الجنوبية، بل قد يمتد التأثير إلى أوروبا كذلك، إذ تشترك الجزائر في الحدود البحرية مع إيطاليا وإسبانيا ولديها علاقة تاريخية مع فرنسا؛ وتجدر الإشارة إلى أن دولة الجزائر عضو مؤسس وفاعل في الاتحاد الإفريقي، وقد شغلت منصب مفوض السلام والأمن في الاتحاد الإفريقي منذ عام 2004، فضلا عن شغلها لمنصب منسق مكافحة الإرهاب، كما تستضيف الجزائر المقر الرئيسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي -أفريبول- وهي منظمة إفريقية تهدف إلى تعزيز التعاون وتدريب الشرطة؛ وكانت الجزائر لاعبا رئيسيا في عملية نواكشوط، التي انطلقت في عام 2013، بهدف تعزيز التعاون الأمني الإقليمي الذي أوجد الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "تيباد"، كما أنها عضو نشط في منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية وكذلك المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، لعبت الجزائر دورا حاسما من خلال تنسيق جهود مكافحة الإرهاب مع مالي ودول الساحل الأخرى مثل موريتانيا والنيجر التي أسست معها "مبادرة دول الميدان" *pays du champs* في عام 2010، التي مثلت أول جهاز أمني إقليمي ذو بُعد تنفيذي، بهدف تنسيق الجهود الأمنية لهذه الدول الأربع، والتي يتواجد مقرها بمدينة تمنراست بالجزائر؛ ولقد عقد رؤساء أركان جيوش هذه الدول الميدانية الأربعة -الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر- لقاءً في نواكشوط في جلسة عادية في خريف سنة 2022، للبحث في التنسيق المشترك بين أركان الدول المعنية في

<sup>1</sup> Dalia Ghanem, "Algeria's: Crisis Outlook and Regional Implications", KAS Regional Program Political Dialogue South Mediterranean, Med Dialogue Series, no. 22, August 2019; p. 5.

كافة المجالات المتعلقة بالتعاون العسكري، خاصة في مجالات مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، كما يتضمن جدول أعمال الاجتماع مناقشات حول تدابير معالجة التهديدات الأمنية المشتركة والحد من انتشار الجريمة المنظمة في الفضاء المشترك لهذه الدول<sup>1</sup>.

كما أنشأت الجزائر "لجنة أركان العمليات المشتركة" *CEMOC* و"وحدة الدمج والاتصال" *UFL* لتعزيز التعاون الأمني بين الجزائر وبوركينا فاسو وليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر ونيجيريا وتشاد، ونتيجة لذلك، فإن زعزعة الاستقرار في الجزائر، الدولة التي مثلت مصدر إستقرار على مدى سنوات، وقوة عسكرية كبرى وفاعل محوري في مكافحة الإرهاب، سيكون له عواقب جد خطيرة على المغرب العربي والساحل الإفريقي، وبالتالي أوروبا<sup>2</sup>.

إن تعزيز تعاون الدولة الجزائرية مع جيرانها غير كاف عندما يكون الشركاء -مالي وليبيا- غير قادرين على حماية أراضيهم وحدودهم، ومن خلال تحديث جيشها وإضفاء الطابع المهني عليه، حققت الجزائر قدرات عسكرية هائلة لا تزال غير مستغلة، بحيث ينبغي استخدام هذه القدرات العسكرية للحفاظ على الاستقرار الإقليمي، بغرض حماية المصالح الأمنية الجزائرية داخل الحدود وفي الجوار الإقليمي<sup>3</sup>، وهو ما يتناسب مع وجهة الدولة الجزائرية التي انعكست على آخر تعديل دستوري في 2020، الذي فتح باب التدخل الجزائري الخارجي في إطار المنظمات الإقليمية والدولية للحفاظ على السلم والأمن.

وتعتبر القوات المسلحة الجزائرية من بين الأكثر قدرة والأفضل تجهيزا في شمال إفريقيا، وهي تركز بشكل أساسي على وحدة الأراضي والأمن الداخلي والاستقرار الإقليمي<sup>4</sup>، وتتدرب القوات

<sup>1</sup> L'expression, Réunion des chefs d'état-major des armées des pays du champ, article retrieved from : L'expression, published on : May 11<sup>th</sup>, 2022, accessed on : July 18<sup>th</sup>, 2022, available on the link below : <https://www.lexpressiondz.com/chroniques/de-quoi-jme-mele/reunion-des-chefs-d-etat-major-des-armees-des-pays-du-champ-323152>

<sup>2</sup> Dalia Ghanem, "Algeria's: Crisis Outlook and Regional Implications", Op.Cit., pp. 5, 6.

<sup>3 3</sup> Dalia Ghanem, "The Algerian Army: Cooperation, Not Intervention", article retrieved from: The Italian Institute For International Political Studies, published on: December 7<sup>th</sup>, 2017, accessed on: July 18<sup>th</sup>, 2022, available on the link below: <https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/algerian-army-cooperation-not-intervention-19132>

<sup>4</sup> International Institute for Strategic Studies 'Chapter Seven: Middle East and North Africa', the Military Balance, Vol. 120, No. 1, 2020, pp. 324-387.

المسلحة، التي تجند أفرادها من خلال التجنيد الإجباري، بانتظام ولديها خبرة واسعة في عمليات مكافحة التمرد<sup>1</sup>؛ وتتفق الجزائر قدرا كبيرا من ميزانيتها على قواتها المسلحة، فمع إنفاق عسكري بلغ 9.6 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وهو ما يمثل 5.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تعد الجزائر واحدة من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي لديها أعلى إنفاق عسكري، كما أنها الدولة الإفريقية الأكثر إنفاقا على الجيش، سواء بالأرقام المطلقة أو كحصة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup>، ولقد زاد الإنفاق العسكري للجزائر بنسبة 85 في المائة بين عامي 2009 و2018<sup>3</sup>.

بينما تحتفظ الدولة الجزائرية بمعداتتها العسكرية محليا وتعمل على تطوير صناعة دفاعية وطنية -ناتجة عن مشاريع مع شركات أجنبية، بما في ذلك شركات ألمانية وإيطالية-، فإنها تعتمد على استيراد الأسلحة، إذ تعتبر الجزائر خامس أكبر مستورد للأسلحة على مستوى العالم واستحوذت على 4.4 في المائة من واردات الأسلحة العالمية بين عامي 2014 و 2018، تعد روسيا المصدر الرئيسي للجزائر لمعظم الأسلحة، بحيث المعدات العسكرية الروسية شكلت 66 في المائة من واردات الأسلحة الجزائرية في الفترة 2014-2018، تليها 13 في المائة من الصين و10 في المائة من ألمانيا<sup>4</sup>؛ ولقد وقعت الجزائر عقود كبيرة لشراء طائرات مقاتلة وأنظمة دفاع جوية وطائرات هليكوبتر وغواصات وأنظمة أسلحة أخرى عالية التقنية من روسيا<sup>5</sup>، ففي سبتمبر

<sup>1</sup> International Institute for Strategic Studies 'Chapter Seven: Middle East and North Africa', The Military Balance, Vol. 118, No. 1, 2018, pp. 315-374.

<sup>2</sup> International Institute for Strategic Studies (2020), p. 3335; Tian, Nan, Aude Fleurant, Alexandra Kuimova, Pieter D. Wezeman and Siemon T. Wezeman (2019) Trends in World Military Expenditure, 2018, April 2019 (Solna, SIPRI) p.2., Accessed on 27/12/2021; Available on the link below: [https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-04/fs\\_1904\\_milex\\_2018.pdf](https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-04/fs_1904_milex_2018.pdf).

<sup>3</sup> Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Navigating in a complex neighbourhood- Algeria's responses to security challenges in Libya and the Sahel, Report no FOI-R--4960--SE, Sweden, April, 2020, p. 20.

<sup>4</sup> Wezeman, Pieter D., Aude Fleurant, Alexandra Kuimova, Nan Tian, and Siemon T. Wezeman, Trends in International Arms Transfers, March 2019 (Solna, SIPRI) p.6., Accessed on 27/12/2021. Available on the link below:

[https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-03/fs\\_1903\\_at\\_2018.pdf](https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-03/fs_1903_at_2018.pdf)

<sup>5</sup> Lund, Aron, Russia in the Middle East, March 2019 (Stockholm, The Swedish Institute of International Affairs), p.36. Accessed on 27/12/2021, Available on the link below:

<https://www.ui.se/globalassets/ui.se-eng/publications/ui-publications/2019/ui-paper-no.-2-2019.pdf>.

عام 2019 على سبيل المثال، أعلنت الجزائر عن توقيعها لعقدين لشراء طائرات مقاتلة جديدة<sup>1</sup>، علاوة على ذلك، تم التوقيع على اتفاقية تسمح للجزائر باستخدام نظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية الروسي في عام 2018، مما يجعل الجزائر واحدة من الدول الأجنبية القليلة التي تستخدم النظام الروسي<sup>2</sup>.

ومع ذلك، تعمل الجزائر على تنويع وارداتها من الأسلحة مع زيادة حصص الشراء من موردين آخرين غير روسيا، ففي الفترة ما بين 2009-2013، شكلت الأسلحة الروسية 91 في المائة من واردات الأسلحة الجزائرية، مقارنة بنسبة 66 في المائة فترة 2014-2018<sup>3</sup>، وعلى عكس العديد من الدول الأخرى المستوردة للأسلحة التي لا تشتري أسلحة صينية لأسباب سياسية، زادت الجزائر مشترياتها من الصين، فبين عامي 2014 و 2018، استحوذت الجزائر على 11 في المائة من صادرات الأسلحة الصينية<sup>4</sup>.

في حين قوبلت استراتيجية الجزائر في منطقة الساحل بردود فعل إيجابية وخدمت المصالح الوطنية، غير أن بعض الاعتبارات المحددة لبعض دول الساحل الأخرى لا تتناسب مع مصالح الجزائر فيما يتعلق بالأمن والاستقرار في منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل-الصحراء، ويمكن تلخيص هذه الاعتبارات على النحو التالي<sup>5</sup>:

- لجوء مالي، باسم الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا -الإيكواس- إلى التدخل الفرنسي في منطقتها الشمالية، في ما عرف بـ"عملية سيرفال"، وذلك عقب التمرد الذي قاده الجماعات

<sup>1</sup> Menadefense, 'La commande de Mig 29 M7M2 pour l'Algérie signée lors du salon MAK'S', 5 September 2019, Accessed on 27/12/2021. Available on the link below:

<https://www.menadefense.net/algérie/la-commande-de-mig-29-m-m2-pour-lalgerie-signée-lors-du-salon-maks/>

<sup>2</sup> McGregor, Andrew, 'Defense or Domination? Building Algerian Power with Russian Arms', Eurasia Daily Monitor, Vol. 15, No. 122, 2018 Accessed on 27/12/2021., Available on the link below:

<https://jamestown.org/program/defense-or-domination-building-algerian-power-with-russian-arms/>

<sup>3</sup> Wezeman, Siemon T., and Pieter D. Wezeman, Trends in International Arms Transfers, March 2014, p.4. Accessed on 27/12/2021. Available on the link below:

<https://www.sipri.org/sites/default/files/files/FS/SIPRIFS1403.pdf>

<sup>4</sup> Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit., p. 21.

<sup>5</sup> Belkacem IRATNI, Security Challenges And Issues In The Sahelo-Saharan Region The Algerian Perspective, Friedrich-Ebert-Stiftung, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa, 2017, pp. 22, 23.

الانفصالية الطارقية وظهور الجماعات الجهادية، ومن المعروف أن الدولة الجزائرية عارضت بشكل دائم التدخل الأجنبي في تسوية النزاعات الداخلية، تطبيقاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

- إنشاء آلية أمنية في منطقة الساحل تعرف باسم "مجموعة ساحل الخمسة" *G5 Saahel* سنة 2014 بدعم من فرنسا، والتي تضم موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد، واعتبرت الجزائر هذه المبادرة محاولة لإبعاد تلك الدول الساحلية عن متناول دورها المحوري، الذي لا جدال فيه، في الكفاح المشترك ضد الإرهاب.

- ضعف التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب في المنطقة المغربية بسبب انعدام الثقة المتبادلة بين دول المنطقة، مما يفسر إخفاقات تفعيل اتحاد المغرب العربي منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومع ذلك، يمكن وصف العلاقة بين الجزائر وتونس في مجال محاربة الجماعات الإرهابية بالإيجابية، ولا سيما في جبال الشعانبي بالقرب من الحدود الجزائرية؛ في حين تفنقر الجزائر إلى شريك موثوق مع ليبيا في ظل تفكك السلطة في البلاد وانتشار الفصائل الجهادية المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في المشهد السياسي الليبي، ورغم تدهور الوضع السياسي والأمني في ليبيا، تواصل الجزائر جهودها لإيجاد حل سياسي للأزمة التي تعيشها جارتها الشرقية على أساس الحوار الوطني الشامل، دون تدخل خارجي في الشأن الليبي أو تدخل عسكري من قبل قوى خارجية.

من وجهة نظر جزائرية، فإن الوجود العسكري الأجنبي المكثف في منطقة الساحل - كما في حالة ليبيا - مدعاة للتهديد، حيث أشار مسؤول جزائري إلى الارتباط الوثيق بين زيادة العمليات العسكرية وتوسع الإرهاب في منطقة الساحل، بحيث ينتج عن تدخل القوات الغربية ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية إلى ثلاث أضعاف، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي للمواطنين، مما يسهل بدوره عملية التجنيد في المنظمات الإرهابية؛ هذا وتواجه الجزائر بشكل متزايد مخاوف ناجمة عن القواعد الفرنسية التي تحيط بإقليمها المجاور، فضلا عن اهتمام الإمارات العربية المتحدة بإنشاء قاعدة في النيجر، يضاف إلى ذلك الخوف من أن ينتشر الدعم الإماراتي والسعودي للحركة السلفية في ليبيا إلى منطقة الساحل، الأمر الذي سيؤدي إلى أسوأ سيناريو، حيث تصبح منطقة الساحل

غير مستقرة ومشتتة مثل الصومال، علاوة على ذلك، تشهد الجزائر منافسة متزايدة من منافستها المغرب على النفوذ في منطقة الساحل<sup>1</sup>.

وعلاوة على ذلك، تشعر الجزائر بالقلق إزاء تزايد تدفق اللاجئين والمهاجرين من منطقة الساحل الإفريقي، فهم يشكلون تهديدا للأمن القومي الجزائري، سيما إذا كانت لديهم علاقة مباشرة بالإجرام وبيع المخدرات، وفي الوقت الحالي، تعد الجزائر وجهة وبلد عبور للمهاجرين واللاجئين من إفريقيا جنوب الصحراء، ووفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هناك حوالي 95000 لاجئ و 8900 طالب لجوء في الجزائر، ولقد جاء معظم اللاجئين وطالبي اللجوء الجدد المسجلين في الجزائر العاصمة في عام 2018 من سوريا وغينيا ومالي وساحل العاج؛ كما تشير التقديرات إلى أن ما بين 25000 و 100000 مهاجر من دون وثائق، وخاصة من دول الساحل، يعيشون في الجزائر، ويعمل الغالبية في قطاعي البناء أو الزراعة؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن عددا متزايدا من الأفراد، لا سيما من غرب إفريقيا، والذين يسعون للوصول إلى أوروبا، يدخلون إسبانيا من الجزائر، حيث يختار المهاجرون بشكل متزايد طريق غرب البحر الأبيض المتوسط، والجزائر مترددة في التعامل مع الاتحاد الأوروبي، أو الدول الأوروبية بشكل فردي، في هذا الشأن، بسبب مبدأ الجزائر الراسخ في عدم التدخل في شؤونها الداخلية<sup>2</sup>.

فيما يتعلق بالهجرة، وضعت الجزائر - غير الراغبة في أن يُنظر إليها على أنها وجهة مهاجرين ولاجئين أو بلد عبور - عددا من السياسات لمنع ذلك من أن يصبح حقيقة واقعة، على سبيل المثال، لم تتلق منظمة الأمم المتحدة تصريحا من السلطات الجزائرية لفتح مكتب في تمنراست، المدينة الواقعة في الجنوب التي يصل إليها معظم اللاجئين كمحطة أولى، وهذا يجبر اللاجئين على السفر طوال الطريق إلى الجزائر العاصمة لتقديم طلب للحصول على وضع اللجوء؛ وبهدف تنظيم وتقليل عدد المهاجرين واللاجئين، تقوم الجزائر أيضا بترحيل المهاجرين وطالبي اللجوء الذين ليس لديهم وثائق إلى حدود النيجر ومالي بشكل منتظم، وفي هذا السياق فإن

<sup>1</sup> Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit., p. 32.

<sup>2</sup> Ibid., p.33, 37.

بين الجزائر والنيجر اتفاق ثنائي يسمح للجزائر بإعادة النيجريين، مع الإشارة إلى أن الجزائر رحلت كذلك مواطنين من دول أخرى إلى النيجر.<sup>1</sup>

ولقد أثارت التقارير التي تفيد بأن الدولة الجزائرية طردت آلاف المهاجرين واللاجئين إلى حدود مالي والنيجر، وعاملتهم بطرق غير إنسانية وتركتهم في وسط الصحراء للسير إلى قرية أو بلدة في مالي أو النيجر، انتقادات شديدة من الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان<sup>2</sup>، ولقد أثارت سياسات الجزائر توترات مع مالي والنيجر، وكذلك مع دول اللاجئين الأصلية<sup>3</sup>، مع الإشارة إلى أن للجزائر كامل السيادة في اتخاذ مثل هذه القرارات ما دام الأمر يتعلق بالأمن القومي والمجتمعي للدولة الجزائرية.

تؤكد دولة الجزائر على أهمية وضروة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر لمكافحة انتشار الإرهاب والاتجار غير المشروع والهجرة غير الشرعية، وترجع هذه السياسة متعددة الأبعاد هي إلى حد كبير نتيجة للتجارب الداخلية الجزائرية، ليس أقلها ما عاشته الجزائر في التسعينيات ما سمي بالعيشية السوداء، وتماشيا مع هذه المقاربة، ألغت الجزائر ديون العديد من الدول الإفريقية، والتي تصل إلى ما لا يقل عن مليار دولار أمريكي، كما تقدم الجزائر منحا دراسية للطلبة من جميع أنحاء القارة للدراسة في الجزائر.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ibid., p.36.

<sup>2</sup> يشير التقرير إلى أنه تم طرد 25000 مهاجر من الجزائر إلى النيجر في عام 2018، منهم 14000 من النيجريين (مقارنة بـ 6800 نيجيري مطرودين في عام 2017).

European Council on Refugees and Exiles, "Algeria Deports 25000 Migrants to Niger", 18 January 2019. Retrieved 7-01-2022, available on the link below:

<https://ecre.org/algeria-deports-25000-migrants-to-niger/>

<sup>3</sup> Human Rights Watch, "Algeria: Inhumane Treatment of Migrants: Pregnant Women, Children, Asylum Seekers Among Thousand Expelled to Desert", 28 June 2018 Retrieved 7-01-2022, available on the link below:

<https://www.hrw.org/news/2018/06/28/algeria-inhumane-treatment-migrants>

<sup>4</sup> Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit., p.35.

## المطلب الثاني:

## الوساطة الءزائرففة لءل النزاع فف مالف

شهدت مالف نزاعات مسلحة شنتها بشكل رئفسف ءركات الطوارق المالففة ضد الءكومة المرءزفة فف مالف، على ءلففة أسباب سفاسفة واقتصادفة، وصلت إلى مستوى المطالب الانفصالففة لءى بعض مءموعات الطوارق، ولقد اءتلفت الأزمة المالففة فف عام 2012 عن سابقتها، عندما انءرطت ففها العفءف من الءماعات المسلحة المءطرفة من ءلال عقد ءءالفات مع ءركات الطوارق الانفصالففة فف مالف، وهو ما ءفع فرنسا والمءموعة الاقتصادية لءول غرب إفرفقفا -إفكواس- إلى الءءءل العسكرف فف عام 2013 إلى ءانب الءفش المالف من أجل القضاء على الءماعات المءمرءة الءف كانت ءسفر على شمال مالف<sup>1</sup>.

كانت الانفءاضة المسلحة عام 2012 رابع ءمرء فءءهف بعملفة ءفاوض أءت إلى انءاق بفن الءكومة المرءزفة والءماعات المسلحة فف شمال البلاد، فمئذ ءصولها على الاستقلال فف عام 1960، شهدت مالف أربع موءات من الءمرء فف الشمال، من عام 1963 إلى عام 1964، ومن عام 1990 إلى عام 1996، ومن عام 2006 إلى عام 2009، ومن عام 2012 إلى عام 2013، انءهء موءة الءمرء الأولى لفوز الءفش المالف المءعوم من الاتءاء السوفففف، ولا ءزال هءه الءكرف ءشوب العلاءات بفن الشمال والءنوب، فف ءفن أعقب الءمرءات الأءرى على مفاوضات أءت إلى انءاق سلام<sup>2</sup>.

كانت الءولة الءزائرففة الوسفر والضامن الرئفسف لاءافقات السلام السابقة فف شمال مالف لسنوات، وهف المنطقة الءف ءعءر ءزءا من مءال نفوذها، الءف ءسعى ففه إلى مكافءة نشاط الءماعات الإرهابفة وأنشطة الءهرفب عبر الساحل الءف فسهلها الوضع الهش لمالف، وعءز البلاد

<sup>1</sup> Muhammed TANDOĞAN and Omar BOUACHA, "The Algerian Security Approach towards the Sahel Region: Case of Mali", *Türkiyat Mecmuası*, c.27/1, 2017, pp. 305-325; p. 314.

<sup>2</sup> ARTHUR BOUTELLIS and MARIE-JOËLLE ZAHAR, *Un processus en quête de paix : Les enseignements tirés de l'accord intermalien*, International Peace Institute, 2018, p. 5.

عن السيطرة على مناطقها الشمالية والمعايير الحدودية، فضلا عن منع القوى المتنافسة العالمية من كسب النفوذ في منطقة الساحل تحت ذرائع إنسانية وأمنية<sup>1</sup>.

لطالما تقلدت الجزائر دور الوسيط تقليدي للصراعات في منطقة الساحل، بحيث توسطت في عمليات السلام التي أدت إلى إنهاء انتفاضات الطوارق السابقة في مالي في 1991، 1995 وفي سنة 2006؛ وتمثل قضية الطوارق مصدر تهديد دائم للدولة الجزائرية خشية من امتداد العدوى بين الطوارق الجزائريين، الأمر الذي يهدد الوحدة الوطنية؛ ولقد حاولت الجزائر أيضا التأثير على الطوارق بإقناعهم بمحاربة الجماعة السلفية للدعوة والقتال في منطقة الساحل، إذ عرض العديد من ثوار الطوارق الماليين السابقين خدماتهم والانضمام إلى الوحدة المتخصصة التي تمت تسويتها بعد "اتفاقات تمنراست" لعام 2006 الموقعة تحت رعاية الجزائر، والتي كان من المفترض أن تحافظ على الأمن في شمال مالي<sup>2</sup>.

منذ عام 1996، استمر شمال مالي في التخلف عن الركب التنموي، في ظل عدم ثقة جنوب مالي في نظيره الشمالي بسبب حملهم للسلاح، كما لم تقي الحكومة المالية بعودها لعام 1992 لتتمية شمال مالي، الأمر الذي كثف الانقسامات الوطنية والخلافات بين المناطق الشمالية والجنوبية، وازداد الوضع سوءا في عام 2002 بانتخاب الرئيس "أما دو توماني توري" *Amadou Toumani Touré* الذي عمق الانقسامات؛ ومع انسحاب القوات المسلحة المالية من الشمال في ماي من سنة 2006، توحد المقاتلون تحت راية "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير"، بقيادة "إياد أغ غالي" *Iyad Ag Ghali*، و"إبراهيم أغ باهانغا" *Ibrahim Ag Bahanga*، و"حسن أغ فاجا" *Hassan Ag Fagaga*، للسيطرة على مدن كيدال وميناكا، ومرة أخرى، عرضت الدولة الجزائرية مساعيها الحميدة لإجراء عملية الوساطة، والتي نتج عنها "اتفاق الجزائر" الجديد، الموقع في 4 جويلية عام 2006، والذي منح الشمال قدرا أكبر من الاستقلال السياسي والمزيد من الأموال للتنمية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Muhammed TANDOĞAN and Omar BOUACHA., pp. 318, 319.

<sup>2</sup> Laurence Aïda Ammour, Algeria's Role in the Sahelian Security Crisis, International Journal of Security & Development, 2(2): 28, 2013, pp. 1-11; p. 2.

<sup>3</sup> ARTHUR BOUTELLIS and MARIE-JOËLLE ZAHAR, Op. Cit., p. 6.

رفضت العديد من الأحزاب السياسية المالية اتفاق الجزائر، ولا سيما "التجمع من أجل مالي" بقيادة إبراهيم بوبكر كيتا "Ibrahim Boubacar Keita"، كما رفض الإنضمام إلى اتفاق الجزائر زعماء سلالات الطوارق الذين لا ينتمون إلى قبيلة "إيفوغاس" *Ifoghas*، معتبرين أن الإتفاق في صالح طوارق "إيفوغاس" فقط، الذي ينحدر منهم "إياد أغ غالي"، وبالفعل، فإن طوارق إيفوغاس في كيدال ممثلون بشكل مفرط في المؤسسات التي تم إنشاؤها لمراقبة تنفيذ الاتفاقية، كما تم استبعاد مجموعات أخرى مثل قبائل عدنان *Idnan* وتاغات مالت *Taghat Malet* من هذه العملية؛ من جانبه، أشعل الرئيس "أما دو توماني توري" الانقسامات بين المجتمعات الشمالية من خلال إنشاء مليشيات طارقية وأخرى عربية، لمحاربة تحالف الطوارق من أجل التغيير (شمال مالي)، وهي الحركة الجديدة لـ"إبراهيم أغ باهانغا" التي تم إنشاؤها لمعارضة سياسة "أغ غالي"، سرعان ما تضافرت كل هذه العوامل لتؤدي إلى إخفاق اتفاق الجزائر الجديد<sup>1</sup>.

في عام 2010، أدار الرئيس "أما دو توماني توري" ظهره لاستراتيجية نزع السلاح في شمال البلاد التي كان قد تبناها، وحاول معالجة ارتفاع مستوى انعدام الأمن في هذه المنطقة من خلال تنفيذ برنامج خاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي، وكان يُنظر إلى هذا البرنامج لأول مرة على أنه التزام تاريخي تجاه سكان الشمال بناء على الميثاق الوطني لعام 1992 واتفاقية الجزائر لعام 2006، بيد أن "أما دو توري" خصص حصة كبيرة من ميزانية هذا البرنامج للأمن، لا سيما بناء المعسكرات العسكرية، بدلا من التنمية، مما أثار المعارضة مجددا في الشمال، وهو أحد الأسباب التي دفعت "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" إلى حمل السلاح في يناير 2012<sup>2</sup>.

هُزمت القوات العسكرية المالية التي حاولت مواجهة حركة التمرد في الشمال في 22 مارس 2012، ليتم الانقلاب بالرئيس "أما دو توماني توري" بدعوى عدم قدرته على محاربة الجماعات المتمردة، ولقد خلق هذا الوضع الهش تحديات كبيرة للحكومة الجزائرية، ونظرا لمكانتها باعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في المنطقة، وخبرتها الطويلة ومعرفتها الجيدة بديناميات الأزمة التي تشهدها مالي منذ عام 1991، كان من المتوقع أن تلعب الجزائر دورا فعالا في حل هذه

<sup>1</sup> Ibid., p. 7.

<sup>2</sup> Ibid., p. 7.

الأزمة، ومع ذلك، كانت الحكومة الجزائرية منشغلة بالتحويلات السياسية الداخلية مما جعلها أكثر تردداً مما أرادت دول المنطقة وكذلك الغرب، يُعزى هذا الموقف أيضاً إلى مبدأ عدم التدخل الصارم الذي شكل العقيدة الأمنية الجزائرية، بحيث استندت المقاربة الجزائرية تجاه منطقة الساحل إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ورجحت دائماً تشجيع الحلول السياسية بدلاً من الحلول العسكرية، من خلال رفضها الشديد لأي نوع من التدخل الأجنبي المسلح في المنطقة، ومنذ اندلاع أزمة عام 2012، سعت الجزائر لإيجاد حل سياسي بين أطراف النزاع المالي، ولتحقيق هذا الهدف، نجحت الجزائر العاصمة في خلق إطار تقارب في وجهات النظر بين "أنصار الدين" و"حركة تحرير أزواد"، وهما الحزبان الرئيسيان للطوارق في الشمال، اللذان اتفقا على توقيع اتفاق في الجزائر العاصمة في 21 ديسمبر 2012<sup>1</sup>.

اعتبرت الجزائر هذا الاتفاق خطوة مهمة للغاية من شأنها أن تساعد في إيجاد حل سياسي شامل بين الحكومة المالية والجماعات المتمردة، من جهة أخرى دعت الحكومة الجزائرية منظمة الأمم المتحدة إلى تحديد استراتيجية واضحة تحترم ثلاث نقاط أساسية من أجل إيجاد حل أفضل لهذه الأزمة: أولاً، يجب أن تكون الأطراف المالية العنصر المحوري في بناء عملية السلام في بلادهم؛ ثانياً، يجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم للدولة المالية، مع مراعاة مسؤوليات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي فيما يتعلق بالحفاظ على السلام والأمن في المنطقة وكذلك حقوق الدول المجاورة (الجزائر والنيجر وموريتانيا) لحماية مصالح أمنهم القومي؛ النقطة الثالثة التي اقترحتها الجزائر تؤكد على الوسائل السلمية القائمة على المفاوضات التي ينبغي أن تبدأ في أقرب وقت<sup>2</sup>.

بعدما نجحت وزارة الخارجية الجزائرية في فصل مختلف المدنيين في شمال مالي عن الجماعات الإرهابية، دعمت الحكومة المركزية في مالي في إقامة حوار مع بعض الجماعات التي كانت في البداية ضد انتشار الإرهاب في المنطقة؛ وبعد كل هذه المحاولات، شجعت الخارجية الجزائرية بقيادة السيد "رمطان لعمامرة" على التدخل الفرنسي في مالي، كخطوة ضرورية في المهمة

<sup>1</sup> Muhammed TANDOĞAN and Omar BOUACHA, Op. Cit., p. 319.

<sup>2</sup> Ibid., pp. 319, 320.

التمثلة في الحرب على الإرهاب التي تلتزم بها السياسة الخارجية الجزائرية، وهي النقطة التي اتفقت هياكل السلم والأمن التابعة للاتحاد الإفريقي فيها مع الجزائر، التي أعطت الأولوية لسلم القارة على أفكار السيادة والاستقلال<sup>1</sup>؛ إذ لا بد من التذكير إلى أن الحكومة الجزائرية قاومت كل الدعوات للتدخل المسلح منذ بداية الأزمة المالية في عام 2012، من خلال الحث على الصبر وتقديم الدعم للحكومة المركزية في باماكو، وحذرت في الوقت نفسه من العواقب السلبية لسوء تصور التدخل العسكري في مالي، وذكرت الجزائر دول المنطقة وكذلك الغرب أنه لو استجاب المجتمع الدولي لتحذيراتها بشأن العملية المسلحة خلال الأزمة الليبية في عام 2011، لما تصاعدت الأزمة في الدولة المالية، بحيث تلوم الجزائر الغرب في عدم تمكنه من وقف تدفق الأسلحة إلى منطقة الساحل والفشل في السيطرة عليها داخل ليبيا، وتعتقد الجزائر أن الحسابات الإنسانية الكامنة وراء التدخل الأجنبي كانت زائفة معبرة عن خشيتها من السابقة الخطيرة المتمثلة في تطبيق مبدأ "مسؤولية الحماية"؛ وأكدت الحكومة الجزائرية أن افتقار حلف شمال الأطلسي إلى البصيرة قد فتح الباب لعواقب بعيدة المدى، وعليه رأت الجزائر إن مؤيدي التدخل المسلح في مالي، ولا سيما فرنسا، يحتاجون بالتالي إلى فهم أن لجوءهم السريع إلى العملية العسكرية لن يؤد إلا إلى تفاقم مخاطر توسع الإرهاب في المنطقة بأسرها<sup>2</sup>.

في تغيير غير متوقع في موقفها الرافض للتدخل العسكري الأجنبي في المنطقة، وافقت الجزائر بشكل نهائي في عام 2013 على تشكيل قوات عسكرية دولية تشنها فرنسا -عملية سيرفال- للتدخل في مالي لمواجهة الجماعات المسلحة المتطرفة التي كانت تسيطر على الجزء الشمالي من البلاد؛ وبهذا القرار التاريخي تجاه منطقة الساحل خالفت الجزائر سياستها التقليدية التي كانت تقوم على الدوام على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مدركة أن موقفها لا يمكن أن يقف في وجه القوى المهيمنة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التي كانت تدعم التدخل المسلح في مالي؛ هذا الإجماع الدولي بين المجتمع الدولي على الحل العسكري في مالي دفع بالقيادات الجزائرية حينها إلى مراجعة موقفها والقبول بالتدخل العسكري في مالي طالما أنه يأتي في إطار الشرعية الدولية، بيد أن الجزائر لم تشارك بقواتها العسكرية في هذا التدخل الدولي

<sup>1</sup> Amel LAMRI, Op. Cit. ; p. 168.

<sup>2</sup> Muhammed TANDOĞAN and Omar BOUACHA, Op. Cit., p. 320.

المسلح، لأن الدستور الجزائري -آنذاك- لا يسمح للجيش بالمشاركة في عمليات خارج البلاد، ومع ذلك، فتحت الجزائر مجالها الجوي للطائرات الفرنسية وقدمت الدعم اللوجستي للحكومة المركزية في باماكو<sup>1</sup>.

بعد التدخل العسكري الدولي في مالي، وفي عملية السلام التي تلت ذلك، ميز المجتمع الدولي بين الجماعات السياسية العسكرية، مثل الحركة الوطنية لتحرير أزواد وفروعها، التي ستشارك في المفاوضات، والجماعات المتمردة التي كانت تعتبر أهدافا عسكرية مشروعة؛ واستمرت هذه العملية حتى ارتفع عدد الجماعات المسلحة الرئيسية المرتبطة بعملية السلام من مجموعتين (الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد) في عام 2012، عندما بدأت الأزمة، إلى ثماني مجموعات عام 2015<sup>2</sup>.

أخيرا، وقعت الأطراف المالية اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر -اتفاق الجزائر- في ماي وجوان سنة 2015، بعد سبعة أشهر من المفاوضات بين الحكومة المركزية وحركات الطوارق المتنوعة في الشمال؛ وجرت عملية السلام تحت قيادة الوساطة الجزائرية وبدعم من عدد من الشركاء الدوليين؛ ولقد تناول اتفاق الجزائر عددا من القضايا التي تحدد مستقبل مالي، بحيث ألزمت الاتفاقية الأطراف الموقعة على استمرار دولة مالي الموحدة والعلمانية، مع تحية أي مطالب سابقة بالاستقلال أو الحكم الذاتي أو الفيدرالية، كما حددت فهما مشتركا لمصطلح أزواد، وهو اسم الطوارق للمناطق الشمالية الثلاث في مالي، كما تضمن اتفاق الجزائر نظام رقابة للاتفاقية غطى أربعة موضوعات جوهرية تُبنى على أساسها مبادئ وأسس حل النزاع المستدام: الشؤون السياسية والمؤسسية؛ الدفاع والأمن<sup>3</sup>.

ولقد مرت قرابة العشرية منذ أن شن الجيش الفرنسي عملية "سيرفال" عام 2013 في مالي بهدف منع الجماعات الانفصالية في الشمال من التقدم للعاصمة باماكو، وسرعان ما تحولت هذه العملية إلى عملية إقليمية لمكافحة الإرهاب تحت مسمى "برخان" سنة 2014، والتي تعتبر من أهم

<sup>1</sup> Ibid., pp. 320, 321.

<sup>2</sup> Ibid., p. 321.

<sup>3</sup> Ibid., p. 322.

العمليات الخارجية للجيش الفرنسي، بيد أن الطموحات الإستراتيجية الفرنسية المخيبة للأمال المالية لاسيما النخبة العسكرية التي ترفض تقاسم السلطة مع المدنيين، أدت إلى التدهور التدريجي للعلاقات بين مالي وفرنسا على مدى السنوات الماضية، لتتدهر العلاقات بين الطرفين مع الانقلاب العسكري الأخير الذي شهدته البلاد نهاية صيف عام 2020، بقيادة العقيد "أسيمي غويتا" الذي يرأس حاليا المجلس العسكري الحاكم منذ شهر ماي 2021، والرافض لإجراء إنتخابات ديمقراطية في البلاد، متمسكا بفترة إنتقالية تدوم ثلاث سنوات<sup>1</sup>.

أدى هذا التصعيد إلى استعراض السلطات الانتقالية المالية لقوتها، بمنعها للكتيبة الدنماركية من الاندماج في بعثة تاكوبا الأوروبية للوحدات الخاصة، والتي شكّلت بمبادرة من فرنسا العام 2020 وتهدف إلى الوقوف بجانب الجيش المالي في مواجهة الجماعات المسلحة، تلتها أزمة دبلوماسية، والتي اتخذت منعطفًا مفاجئًا بطرد السفير الفرنسي من مالي، وإعلان انسحاب فرنسا من هذه الأخيرة في شهر فبراير من عام 2022، بضغط من المجلس العسكري الحاكم في باماكو<sup>2</sup>.

وعلق البروفيسور "يحيى زوبير" أنه من وجهة نظر الجزائر، كان خروج فرنسا من مالي أمرا حتميا، وذلك بسبب تركيزها على الحل العسكري، في حين تعارض الجزائر بقاء القوات الأجنبية في إفريقيا وتؤيد الحلول الإفريقية والمقاربة الإنمائية، وسبق وأن أشارت الحكومة الجزائرية إلى عواقب التدخل الغربي في ليبيا وأماكن أخرى، وتعتقد الجزائر، التي تشترك في حدود 1300 كيلومتر مع مالي، أن اتفاقيات الجزائر التي توسطت فيها في عام 2015 هي الحل النهائي، لأنها تستند إلى حل سياسي يشمل المصالحة الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية واللامركزية؛ وتحذر الجزائر من تفكك وأفغنة مالي، التي يمكن أن تصبح ملاذا للجهاديين، مما يعرض الأمن

<sup>1</sup> Catrina Doxsee and Jared Thompson, "The End of Operation Barkhane and the Future of Counterterrorism in Mali", article retrieved from: CENTER FOR STRATEGIC AND INTERNATIONAL STUDIES, published on: March 2<sup>nd</sup>, 2022, accessed on: July 19<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:

<https://www.csis.org/analysis/end-operation-barkhane-and-future-counterterrorism-mali>

<sup>2</sup> Ibid., no page.

القومي الجزائري للخطر، والجزائر غير مستعدة للتدخل عسكريا خوفا من التعثر أو العمل كوكيل للآخرين، ومع ذلك فهي ترغب في لعب دور الوساطة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث:

#### الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية

من بين جميع الدول في شمال إفريقيا، يمكن القول إن ليبيا شهدت أعمق تحول سياسي واقتصادي واجتماعي منذ اندلاع الربيع العربي، كما لم تكن ليبيا أكثر الثورات دموية والتي طال أمدها من بين جميع الثورات في شمال إفريقيا فحسب، بل إن الإطاحة بقائدها العقيد "معمر القذافي" أدى إلى خلق أكبر فراغ في السلطة في المنطقة، فقد انهارت الدولة الفريدة والغريبة التي أنشأها "معمر القذافي" وجُرفت كل بقايا النظام السابق تقريبا مع سقوط هذا الأخير في أكتوبر من عام 2011<sup>2</sup>.

إن الجماهيرية الليبية التي أنشأتها "معمر القذافي" كانت عبارة عن واقع سياسي مشتت، يقوم على التنافس بين الأعراق والهويات القبلية المتنافسة في مؤسسات الدولة، مثل قواتها الأمنية والبيروقراطية والجيش، ولم تكن تلك المؤسسات تهدف إلى دمج الدولة بل إخضاعها للنظام، هذا الأخير الذي كان عبارة عن بناء شخصي قوي، تم تصميمه فقط لتلبية احتياجات وتطلبات زعيمه غير الرسمي - العقيد قذافي - والذي لم يكن له دور رسمي داخله - ولخدمة مساعديه المقربين من عائلته أو زملائه من رجال الخيمة، وليس لخدمة احتياجات دولة حديثة معقدة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ISPI MED, "The end of Barkhane in Mali: What's next for the Sahel?", article retrieved from: ITALIAN INSTITUTE FOR INTERNATIONAL POLITICAL STUDIES, published on: February 24<sup>th</sup>, 2022, accessed on: July 19<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:

<https://www.ispionline.it/en/publicazione/end-barkhane-mali-whats-next-sahel-33685>

<sup>2</sup> Alison Pargeter, LIBYA: FROM 'REFORM' TO REVOLUTION, In: Yahia H. Zoubir and Gregory White, NORTH AFRICAN POLITICS : Change and continuity, (New York: Routledge, 2016), pp. 178-195; p. 178.

<sup>3</sup> George Joffé, "Where does Libya go now?", The Journal of North African Studies, Volume 25, no. 1, 2020, pp. 1-7; pp. 1,2.

نجم عن هذا الإرث عواقب وخيمة عديدة، نخص بالذكر منها: عدم استمرارية الدولة مع سقوط رئيسها، بحيث لم يكن هناك هيكل دولة يرث تداعيات الحرب الأهلية في عام 2011، ولم يكن هناك سوى كيانات أمنية متنافسة؛ كما أثبتت الهويات والولاءات العرقية أو القبلية أو المذهبية أنها أكثر فاعلية في تحديد أنماط الولاء والسيطرة وبالتالي ممارسة السلطة التعسفية على حساب سمات الدولة؛ مما جعل الحكومة الليبية -لغاية إيداع هذه الرسالة- منقسمة بين كيانيين برلمانيين وحكوميين، أحدهما في طبرق والبيضاء والآخر في طرابلس لكنه يفتقر إلى المصداقية، علاوة على ذلك، تفتقر الحكومة إلى أي وسيلة فعالة للإكراه ولا يمكنها ضمان الأمن للسكان، بل إنها لا تزال فريسة لتقلبات الميليشيات المختلفة والمتنافسة التي تسيطر فعليا على الدولة، والتي تختلف من حيث الدافع الأيديولوجي والأهداف الأمنية، كما تحولت بعض الميليشيات إلى مؤسسات إجرامية فعالة، مستغلة للمهاجرين عبر الصحراء أو مشاركة بشكل أساسي في التهريب عبر الصحراء، في حين تبنت ميليشيات أخرى أهدافا متطرفة من الجهادية، متحالفة مع الحركات المتطرفة التي باتت نشطة في جميع أنحاء الساحل، مع الإشارة إلى أن هناك ثلاث مؤسسات فقط توفر استمرارية للحكومة، وبالتالي تمكنت من ضمان بقاء دولة هيكلية، وهي: شركة النفط الوطنية والبنك المركزي والشركة العامة للكهرباء، على الرغم من التهديدات المستمرة التي تواجهها<sup>1</sup>.

أدت الحرب الأهلية الليبية في عام 2011 إلى زيادة حادة وغير منضبطة في الأسلحة والمتفجرات، ليس في ليبيا وحسب، ولكن أيضا في المنطقة بأكملها، وكذلك في الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى نهب مستودعات أسلحة نظام القذافي؛ بالإضافة إلى انتشار الأسلحة، فإن الدولة الجزائرية تخشى من جهة أخرى، من أن تصبح ليبيا ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية المتطرفة، إذ نفذت جماعات إرهابية ارتبطة بليبيا هجمات على منشآت النفط والغاز الطبيعي في الجزائر في عامي 2012 و 2013، وتسعى الجزائر لمنع الجهاديين من استخدام ليبيا كقاعدة لشن مزيد من الهجمات في المنطقة، بما في ذلك الجزائر،

<sup>1</sup> Ibid., p.2.

ويتزايد هذا القلق بشأن استخدام الجماعات الإرهابية لليبيا كمركز إقليمي، مع عودة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من العراق وسوريا إلى ليبيا<sup>1</sup>.

ظلت الدولة الجزائرية محايدة تجاه الانتفاضة ضد نظام القذافي، معارضة تدخل حلف شمال الأطلسي عام 2011، بحيث حذرت من أن التدخل سيؤدي إلى اقتتال بين القبائل وإغراق المنطقة بالسلاح وزيادة حادة في الهجمات الإرهابية، وهو ما حدث بالفعل؛ ومنذ فشل المرحلة الانتقالية في ليبيا في جويلية 2014، مع انقسام الحكومة إلى سلطتين متنافستين، دعت الجزائر إلى المصالحة الوطنية من خلال عملية شاملة تجمع بين الخصوم، باستثناء الجماعات الإرهابية، مثل أنصار الشريعة أو تنظيم الدولة الإسلامية و المنتسبين لتنظيم القاعدة؛ ودفعت الجزائر إلى حل ديمقراطي توافقي، يُتوج بالانتخابات ووضع دستور جديد، ولهذه الغاية عملت بشكل وثيق مع الممثل الخاص للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "برناردينو ليون" Bernardino León، مستضيفة مسار المفاوضات مع الأحزاب السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، واعتبرت الجزائر أن تسهيل الحل السياسي للأزمة وعودة ظهور مؤسسات الدولة ليس فقط أولوية في حد ذاتها، ولكنها أيضا شرط ضروري لمحاربة انتشار التطرف العنيف<sup>2</sup>.

إن هذا الوضع الليبي الداخلي المعقد بشكل كبير، زاد تعقيدا بشكل إضافي بسبب التدخل الخارجي، ففي فبراير عام 2015، اتخذت دولة الجزائر موقفا قويا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد دعوة مصر إلى الرفع الجزئي لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا -الساري منذ فبراير عام 2011- للسماح بتدفق الأسلحة إلى جانب طبرق، بحيث رأت الجزائر أن مصر مدفوعة بعوائها لجماعة الإخوان المسلمين، على الرغم من أنها ليست سوى جزء صغير من التحالف الذي يدعم البرلمان الذي يتخذ من طرابلس مقرا له، والذي يتمتع بالشرعية الدولية، ومن وجهة نظر الجزائر، فإن الإشكال لا يكمن في أيديولوجية الأحزاب المختلفة، بل في عدم وجود دولة فعالة توفر الأمن الداخلي وتنسق مع الدول المجاورة، على عكس تونس أو مصر عقب

<sup>1</sup> Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op. Cit., pp. 27, 28.

<sup>2</sup> International Crisis Group, Algeria and Its Neighbours, Middle East and North Africa Report N°164, 12 October 2015, pp. 14, 15.

الثورات، بالتالي لابد من تضافر جهود منهجية لإعادة بناء الدولة بعد سقوط القذافي، بدل من اللجوء إلى الحل العسكري والتدخلات الخارجية، التي تزيد من تأزم الوضع في البلاد<sup>1</sup>.

أدى الهجوم الذي شنه "خليفة حفتر" وجيشه الوطني الليبي على طرابلس، والذي بدأ في أبريل عام 2019، إلى مزيد من عدم الاستقرار وعدم اليقين، فضلا عن تزايد الفراغ الأمني في أجزاء من ليبيا، مما زاد من قلق الجزائر بشأن حدودها الشرقية، وأكد المراقبون الإقليميون أن التدخل السياسي والاقتصادي والعسكري في ليبيا من قبل الجهات الأجنبية، بما في ذلك مصر والإمارات العربية المتحدة وفرنسا وروسيا وتركيا وقطر، أدى إلى تفاقم الأزمة الليبية، على حساب الأمن القومي الجزائري<sup>2</sup>.

قامت القوى الأجنبية باختيار عملائها المفضلين في ليبيا، الأمر الذي حيث يتنافس العملاء والرعاة لتحقيق الأفضلية، كما تقوم بعض الدول الخارجية بتزويد الميليشيات العميلة بالأسلحة في انتهاك صارخ لحظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة -قرار مجلس الأمن 1970 الصادر في مارس 2011- وقد أدى هذا لا محالة إلى تكثيف العنف وتفاقم المعضلة الأمنية بشكل كبير؛ وهكذا مالت فرنسا وروسيا لمساندة الجيش الوطني الليبي بقيادة "خليفة حفتر"، كما نفذت الولايات المتحدة الأمريكية هجمات جوية على متطرفين في ليبيا؛ من جهتها، تدعم تركيا وقطر الحركات الإسلامية المعتدلة في ليبيا وتزودها وميليشياتها بالأسلحة، وهم يعارضون "خليفة حفتر" الذي تدعمه الإمارات العربية المتحدة ومصر اللتين تزودان قواته بأسلحة متطورة وبالتدخل المباشر عن طريق الجو لصالح قواته، بحيث نفذت الإمارات العربية المتحدة ومصر غارات قصفية على مناطق حضرية تستهدفها قوات "خليفة حفتر"، وتبريرهم لهذه السياسة يكمن في زعمهم أنها الطريقة الوحيدة لمواجهة نمو التطرف الديني والعنف الذي يعتقدون أنه مرتبط به، في حين أن غرضهم الخفي يتمثل في ترسيخ أنفسهم باعتبارهم الرعاة الوحيدين لما يعتقدون أنه سيكون النظام المستقبلي في ليبيا بمجرد أن يغزو "خليفة حفتر" طرابلس ويحتلها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid., pp. 15, 16.

<sup>2</sup> Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op. Cit., p. 28.

<sup>3</sup> George Joffé, "Where does Libya go now?", Op. Cit., p. 6.

تماشياً مع التزامها بحل النزاعات سلمياً وسياستها الخارجية الراسخة بعدم التدخل، أعربت الجزائر باستمرار عن دعمها لعملية دبلوماسية وحل سياسي للنزاع الليبي، مدافعة عن عملية وطنية شاملة لتحقيق السلم؛ مع الإشارة إلى أن الجزائر تتمتع باتصالات جيدة مع جميع أطراف النزاع الليبي - غير الإرهابية - بما في ذلك "خليفة حفتر"، كما تدعم الجزائر العملية السياسية التي تقودها منظمة الأمم المتحدة في ليبيا، وشاركت في محاولات وساطة مختلفة بين الجهات الفاعلة في الصراع الليبي وفي الحوارات الإقليمية<sup>1</sup>.

أكد الرئيس الجزائري السيد "عبد المجيد تبون" في مقابلة مع وكالة الأنباء المحلية الجزائرية، أن حل النزاع في ليبيا لا يمكن أن يكون عسكرياً، وفي أول نشاط خارجي له شارك الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" في مؤتمر برلين الدولي حول ليبيا في يناير عام 2020، ليتفق بعد ذلك مع الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" على تنفيذ ما تقرر في مؤتمر برلين، وإحلال السلام في ليبيا في ظل رعاية جزائرية تركية<sup>2</sup>.

أعلن الرئيس "عبد المجيد تبون"، خلال اجتماعه مع رئيس حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، أن العاصمة الليبية التي يبلغ عدد سكانها 2.3 مليون نسمة "خط أحمر لا ينبغي لأحد تجاوزه"، وفي مقابلة بثت على التلفزيون الوطني في 13 جوان سنة 2020 مع الصحفيين، أوضح أنه "إذا فشلت طرابلس سنشهد نفس السيناريو لما يحدث في سوريا ومن ثم ستصبح ليبيا دولة فاشلة مثلها في ذلك مثل الصومال، الأمر الذي سيؤدي إلى اندلاع حرب أهلية بين العديد من القبائل في جميع أنحاء البلاد، وكل حرب خارجة عن السيطرة سيكون لها نتائج مدمرة على حدودنا، إذ تشترك الجزائر في ما يقرب من 989 كم من الحدود مع ليبيا"، وبالنسبة للرئيس تبون، فإن الأهم في المقاربة الجزائرية لتسوية هذه الأزمة "هو إرادة الجزائر لجعل الليبيين يستفيدون من تجربتنا المريرة في الانقسام والمآسي وإراقة الدماء في مرحلة ما من تاريخنا"، مشدداً على أنه "لا حل سوى الحوار، التسامح والإنسجام بين أطراف النزاع"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op. Cit., pp. 29, 30.

<sup>2</sup> Lotfi Sour, "Algeria's Role In Libya: Towards A Renewed Regional Diplomacy", Pol. Sc. Int. Rel., XIX, 2, pp. 145-156, Bucharest, 2022, p. 152.

<sup>3</sup> Ibid., pp. 152, 153.

شرعت الجزائر في ماراتون دبلوماسي لاقتراح مبادرات سياسية جديدة لحل الأزمة الليبية، مستضيفة في 23 يناير سنة 2020 اجتماعا موسعا لوزراء خارجية الدول المتاخمة لليبيا -الجزائر، تونس، مصر، تشاد، السودان، النيجر ومالي- للتنسيق والتشاور بين هذه الدول المذكورة وبين الجهات الفاعلة الدولية من أجل دعم الليبيين في إحياء عملية التسوية السياسية للأزمة من خلال حوار شامل بين مختلف الأطراف الليبية المعنية؛ بيد أن المصالح الجزائرية المتداخلة مع الأطراف الدولية المنخرطة في ليبيا -فرنسا، الإمارات العربية المتحدة، روسيا، وتركيا- تجعل التحرك الدبلوماسي الجزائري أكثر تعقيدا، فالجزائر تميل أكثر إلى التسوية السلمية، وهو ما يتجلى في مشاركتها في المؤتمرات الدولية حول هذا الموضوع؛ ومع ذلك، قد تنهار خريطة الطريق الجزائرية لتحقيق الاستقرار في ليبيا، إذ ومن المؤكد أن الدور الجزائري في الصراع الليبي يواجه أجندة القوى الخارجية ومصالح الأطراف المتحاربة، لذلك، من الصعب للغاية بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية التوفيق بين هذه المصالح المتضاربة في الساحة الليبية، وأبرز دليل على ذلك، هو اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية ومصر والإمارات العربية المتحدة، على تعيين السيد "رمطان لعمامرة" المبعوث الجزائري الخاص للأمم المتحدة إلى ليبيا بعد استقالة المبعوث الأممي اللبناني الخاص "غسان سلامة" في مارس سنة 2020<sup>1</sup>.

وفي إطار تفعيل مبدأ التعاون الدولي، فقد سبق وأن استضاف الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، رئيس مجلس الوزراء الإيطالي جوسيبي كونتي، عشية عقد مؤتمر برلين، أين وقع الطرفان اتفاقا مشتركا حول الملف الليبي، بغرض "تكثيف الجهود ومضاعفة التنسيق والتشاور من أجل تثبيت وقف إطلاق النار وإعادة بعث مسار السلام الذي ترعاه منظمة الأمم المتحدة"<sup>2</sup>، بعيدا عن تدخل الفواعل الخارجية، ورحيل المرتزقة والمقاتلين الأجانب عن الأراضي الليبية؛ ولقد حافظت الرئاسة الجزائرية تواصلها مع إيطاليا بزيارة الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتريلا للجزائر نهاية سنة 2021، بحيث كان فيه هناك أمل لإجراء الانتخابات الليبية مع نهاية شهر ديسمبر سنة 2021،

<sup>1</sup> Ibid., pp. 153, 154.

<sup>2</sup> بهاء الدين م، "الدبلوماسية الجزائرية تمر إلى السرعة القصوى: عشية مؤتمر برلين حول أزمة ليبيا"، مقالة منشورة على /موقع البلاد الإخباري، بتاريخ 2020/01/17، تم النصفح بيوم 2022/03/05، على الرابط التالي:

<https://www.elbilad.net/national/>

بعدها تم التوصل، برعاية من الأمم المتحدة، في شهر مارس من عام 2021 إلى تأسيس سلطة انتقالية تضم حكومة وحدة برئاسة "عبد الحميد ديبية"، ومجلس رئاسي، لقيادة ليبيا إلى الانتخابات، بيد أن التوترات تجددت في البلاد وحالت دون التمكن من الأمر<sup>1</sup>.

بحيث لم يتم التوصل إلى توافق ما بين الأطراف السياسية الأساسية المتنازعة في البلاد، والتي عرضت خطأ متعارضة لمسار العملية الانتخابية، مما أدى إلى عدم إجراء الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في شهر ديسمبر من عام 2021، نتيجة لذلك دعت مستشارة الأمم المتحدة بشأن ليبيا ستيفاني وليامز، كلا من مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة إلى تشكيل لجنة مشتركة بغرض وضع قاعدة دستورية توافقية، تتخطى الخلافات القائمة، وتيسير تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية؛ ولقد كان من المزمع تشكيل اللجنة المذكورة أعلاه خلال منتصف شهر مارس 2022<sup>2</sup>، بيد أن الخلافات لا تزال قائمة بين الأطراف السياسية الرئيسية في البلاد، لاسيما مع رفض حكومة "عبد الحميد ديبية" المنتهية ولايتها، من تسليم السلطة لرئيس الحكومة الجديدة المنتخب من البرلمان "فتحي باشاغا".

تواجه الدبلوماسية الجزائرية إختبارا صعبا مع الأزمة الجيوسياسية المعقدة التي يجسدها الوضع الليبي، بالرغم من قوة الدبلوماسية الجزائرية، غير أنه يستعصى عليها التأثير في الفوضى التي خلقتها الأطراف المتنازعة، ولكن أيضا بل خاصة، التدخل الأجنبي وتورط الدول الخارجية في الأزمة؛ ومع ذلك، تتجه الجزائر إلى إشراك دول المغرب العربي في الحل، وفي هذا السياق، تنسق الجزائر بشكل وثيق مع تونس من أجل بناء مبادرة مشتركة، فضلا عن لجوء الجزائر إلى المظلة

<sup>1</sup> حسان جبريل، "الرئيس الجزائري: تطابق في الرؤى مع إيطاليا بشأن الملف الليبي: تصريحات أدلى بها الرئيس عبد المجيد تبون عقب محادثات أجراها مع الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا الذي يزور البلاد"، مقالة منشورة على شبكة مواقع الأناضول، بتاريخ 2021/11/06، تم التصفح بيوم: 2022/03/05، على الرابط التالي:

<https://www.aa.com.tr/ar/>

<sup>2</sup> "الأمم المتحدة تدعو مجلسي النواب والأعلى للدولة في ليبيا لتشكيل لجنة مشتركة لوضع دستور"، مقالة منشورة على موقع الجزيرة الإخباري، بتاريخ: 2022-03-04؛ تم التصفح بيوم: 2022-03-24، على الرابط التالي:

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/3/4/>

الإفريقية لتعويض الاستقطاب الدولي نتيجة تصاعد الخلاف الأمريكي الروسي في الشأن الليبي، وهو المنظمة الإقليمية الأنسب لتسوية الأزمة الليبية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Lotfi Sour, Op. Cit., p. 154.

خاتمة

## خاتمة

سلطت هذه الدراسة الضوء على دور الدبلوماسية الجزائرية في عمليات الوساطة الهادفة إلى تسوية النزاعات الإفريقية عبر الألفية الثالثة، وذلك من خلال تحليل مختلف المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية الجزائرية في إلزامها بقضايا القارة، مع بداية التركيز على إنشاء الإتحاد الإفريقي، خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية وإصلاحا لهياكلها وأهدافها، بحيث تعتبر الدولة الجزائرية من بين الدول المؤسسة لكلا المنظمتين؛ بحيث أكدت الدراسة على الدور المؤثر والقيادي الذي لعبته -ولا تزال تلعبه- الدولة الجزائرية في الإتحاد الإفريقي، على خلفية موقعها الجغرافي، ومواقفها التاريخية في إفريقيا.

ركزت الأطروحة على التغييرات في السياسة الخارجية الجزائرية من رئيس إلى آخر والتي اعتمدت في حد ذاتها على التغييرات في الظروف في البلاد والمصلحة الوطنية والاختلاف بين مقاربة الرؤساء المنتخبين ووزراء السياسة الخارجية تجاه تسيير السياسة الخارجية الجزائرية في الشؤون الإفريقية؛ على اعتبار أن الجزائر تعتبر أحد الدول الخمسة المؤسسين للإتحاد الإفريقي، بسبب مساهماتها الكبيرة في ميزانية هذا الأخير، والمناصب الهامة والمفتاحية التي يشغلها الدبلوماسيون الجزائريون في الإتحاد، وأيضا بسبب الدور الجزائري في التوسط في مختلف الصراعات الإفريقية، بحيث تلعب الجزائر دورا لا غنى عنه في قطاع السلم والأمن في القارة من خلال الإتحاد الإفريقي.

وقد تعزز هذا الدور بشكل أكبر بعد حقبة "العشرية السوداء" التي تعرضت الجزائر خلالها لأكثر من عشر سنوات من تهديد الهجمات الإرهابية، وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تبحث عن دعم أمني، ليس فقط من المجتمع الدولي، ولكن بشكل خاص في إفريقيا، حيث مارست ضغوطا على الإتحاد الإفريقي لإنشاء مجلس السلام والأمن، وهي المبادرة التي ساعدت الدولة الجزائرية في إنشاء مختلف المراكز الإفريقية لمكافحة الإرهاب في القارة، بما في ذلك إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، والمنظمة الإفريقية للتعاون الشرطي -أفريبول-.

تمحورت الإشكالية حول جهود الوساطة الجزائرية لتسوية النزاعات الإفريقية في جوارها الإقليمي، وذلك لما تشكله منطقة الساحل الإفريقي من تحديات أمنية تشمل الزيادة السريعة والامتداد الجغرافي للحركات الإرهابية والتطرف العنيف والجريمة المنظمة والاتجار غير الشرعي عبر الحدود؛ ولقد أوردت الدراسة نموذجين بارزين للتدخل الدبلوماسي الجزائري في تسوية الأزمة الليبية، والنزاع في مالي: ففي ما يخص حالة ليبيا، فإن التواجد العسكري الأجنبي المكثف فيها أمر مقلق من المنظور الجزائري، فطالما حذرت الدولة الجزائرية ونبهت من أن التدخل الخارجي يزيد من تعقيد الأزمات وإطالة أمدها بدل حلها، وأن الحل ينبغي أن تظل ضمن المنظومة الإفريقية وحدها؛ وهو ما تم شرحه نظريا في الفصل الأول من هذه الأطروحة، عندما تم التطرق للجانب السلبي للوساطة الدولية متعددة الأطراف وأثرها في تسوية النزاعات، فاختلف مصالح الأطراف الوسيطة المتعددة في النزاع الواحد، مع عدم التنسيق بين جهود الوساطة المبذولة من كل طرف، يزيد من أمد النزاع ومن صعوبة إيجاد حلول له، والأزمة في ليبيا أبرز مثال على ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، تخشى الجزائر من أن تلهم حركات الطوارق الانفصالية في مالي الطوارق في الجزائر، الأمر الذي سيهدد وحدة أراضي الدولة الجزائرية، وتلجأ الأطراف المتنازعة إلى طلب الوساطة الجزائرية دائما لتسوية النزاع المالي دبلوماسيا منذ بداية النزاع في التسعينيات من القرن الماضي، وذلك لما للجزائر من نفوذ قوي في الإتحاد الإفريقي عامة، وفي منطقة الساحل خاصة؛ بيد أن كلا الأزميتين الليبية والمالية تمران حاليا في مفترق طرق بسبب تعدد التدخلات الخارجية في الخلافات الداخلية بين الأطراف المتنازعة، وهو ما تحذر منه الدولة الجزائرية باستمرار.

بحثت هذه الدراسة في جذور النزاعات الإفريقية، التي منعت الأفارقة من تنمية مواردهم البشرية والطبيعية الوفيرة، فمن الواضح أن الصراعات في إفريقيا تحتاج إلى تحليل أدق وأعمق، من المجتمع البحثي الإفريقي بصفة خاصة، ومع ذلك، من المفارقات أن الدراسات في الموضوع لا تزال محدودة نسبيا، ففي حين أن الاهتمام بإفريقيا حيوي للغاية، فإن الصراعات في القارة لا تزال غير مدروس نسبيا، وهناك مجموعة من العوامل المسؤولة عن ذلك، تمت الإشارة إلى أبرزها في الفصل الثاني من هذه الأطروحة، بحيث عانت المجتمعات الإفريقية لقرون من ازدياد الغرب

المتمحور حول العرق الذي تغاضى عن إنجازات مهمة للأفارقة وعن قابليتهم التاريخية لتسوية نزاعاتهم وفقا للسبل التقليدية الإفريقية، ونتيجة لذلك، فإن العديد من أولئك الذين يهتمون بإفريقيا يركزون على السمات السلبية بدلا من السمات الإيجابية للحياة الإفريقية، وهي استجابة مضللة لواقع النزاعات في القارة الإفريقية ما بعد الكولونالية.

علاوة على ذلك، على الرغم من المشاكل الحقيقية الموجودة، فإن النظرة التشاؤمية الشائعة للقارة الإفريقية ليست ضرورية، إذ تعاني جميع المجتمعات من الصراعات، ويتم حل معظمها قبل أن تتطور لدرجة العنف، في حين يتم حل البعض الآخر ضد كل التوقعات، والتجربة الأوروبية مثال على ذلك، فقد تميز التاريخ الأوروبي بقرون من الحروب المريرة، تلتها فترات من السلام والازدهار النسبي، وبينما لم تنجح أي دولة حتى الآن في تأمين سلام دائم، فإن هذا لا يعني أن مثل هذه النتيجة مستحيلة.

ما سعت هذه الدراسة إلى تبيانها، هو أن التدخل الغربي كمستعمر في القارة الإفريقية، أجهض النمو والتطور التاريخي للمجتمعات والدول الإفريقية، وأن الآثار السلبية المخلفة عن الإستعمار لا تزال متجذرة في القارة، وهو ما ينعكس على النزاعات في هذه الأخيرة، بحيث بينت الدراسة أن إفريقيا شهدت دولا وإمبراطوريات متطورة سياسيا واقتصاديا قبل الحقبة الكولونالية، وأن المستعمر سعى إلى ردم أي معالم حضارة في المجتمعات الإفريقية، وهو ما عاد بالسلب على الأجيال التالية للحقبة الإستعمارية وما بعدها، ولا تزال القوى المستعمرة سابقا تسعى إلى البقاء في القارة حفاظا على مصالحها الإستراتيجية ليس أقلها الموارد الأولية التي تزخر بها القارة، وذلك تحت مسميات مختلفة أبرزها التدخل الإنساني أو التدخل لحل النزاعات الإفريقية.

إن ما سعت هذه الدراسة إلى التأكيد عليه، هو ما تدعمه مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، ونخص بالذكر عدم التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لإفريقيا، وترك حل القضايا الإفريقية للأفارقة، هذا من جهة، أما المستعمر الغربي سابقا، فلا بد له من أن يتحمل مسؤولية الخراب الذي خلفه في القارة الإفريقية، ليس عبر التدخل في الشؤون الإفريقية، ولكن عبر دعم

الدول الإفريقية للنهوض بالقارة وتنميتها، وهي المقاربة التنموية التي تدعمها الدولة الجزائرية وتؤمن بها.

الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها عند حل النزاعات هي تحديد المشكلة الفعلية، إذا تم اكتساب فهم أوضح لسبب معاناة إفريقيا من الكثير من النزاعات المسلحة والعنيفة، فإن المنظومة الإفريقية ستكون قادرة على اتخاذ تدابير أكثر فاعلية للحد منها، ومنظمة عموم إفريقيا المتمثلة في الإتحاد الإفريقي أولى بأن تأخذ بزمام الأمور وتتولى تسوية النزاعات القائمة في إفريقيا، وأن يسعى الإتحاد أيضا إلى تجنب صراعات مستقبلية، وهي المقاربة التي تدعمها الدولة الجزائرية كعضو مؤسس للإتحاد الإفريقي، والدولة التي يشغل دبلوماسيوها مناصب مفتاحية في الإتحاد الإفريقي، وصاحبة مبادرات إصلاحية ثورية في القارة، بالإضافة إلى استضافتها لمقرات عديد من المؤسسات والمنظمات في مجال حفظ السلم والأمن الإفريقي.

الخطوة الثانية هي إرجاع إفريقيا للأفارقة، وعدم السماح لأي تدخل أجنبي بالعبث بشؤون القارة مجددا، وهو ما يمكن أن يكون مع تقوية الإرادة السياسية للقادة الأفارقة لتسوية المشاكل القائمة، والنهوض بالقارة داخليا، ويمكن القول أن دول عموم إفريقيا تخطو خطوات إصلاحية مشجعة في هذا السياق، سيما مع أجندة 2063 المجسدة للرؤية الجديدة للقارة الإفريقية، والتي أطلقها الإتحاد الإفريقي لبناء قارة مزدهرة ومنتجة، والتي من بين أهدافها العمل على تسوية النزاعات الإفريقية.

في الختام، هناك بوادر مشجعة للقول أن القارة الإفريقية تسير على درب تحقيق الإستقرار والإزدهار، حتى إن كانت هذه الخطوات ثقيلة وقد تتعثر بين الفينة والأخرى، بيد أن دول عموم إفريقيا حققت إنجازات واضحة منذ بداية الألفية الثالثة، والزمن كفيل بتبيان أن الأفارقة هم أولى بالنهوض بقارتهم واستغلال ثرواتها وإمكانياتها على جميع الأصعدة.

قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### أ. المقالات العلمية:

- (1) كريم رقولي، "السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 01، 2018، ص.ص. 396-408.
- (2) مرحوم عبد الرحيم، "ملاحم السياسة الخارجية الجزائرية"، مجلة الحقوق والحريات، بسكرة-الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2017، ص.ص. 23-38.

#### ب. النصوص القانونية:

##### 1. الدساتير:

- (3) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 15 جمادى الأولى عام 1442 هـ، الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020 م.

#### ج. وثائق دولية:

- (4) ميثاق منظمة الأمم المتحدة، المعتمد في 26 جوان 1945 في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية.
- (5) قرار الجمعية العامة رقم 171/43 الجزء ب؛ الجلسة العامة 76، 9 ديسمبر 1988.
- (6) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 295/61، المؤرخ في 13 أيلول/سبتمبر 2007، المتضمن "إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية".

## د. مراجع إلكترونية:

- (7) "الأمم المتحدة تدعو مجلسي النواب والأعلى للدولة في ليبيا لتشكيل لجنة مشتركة لوضع دستور"، مقالة منشورة على موقع الجزيرة الإخباري، بتاريخ: 04-03-2022؛ تم التصفح بيوم: 24-03-2022، على الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/3/4/>
- (8) بهاء الدين م، "الدبلوماسية الجزائرية تمر إلى السرعة القصوى: عشية مؤتمر برلين حول أزمة ليبيا"، مقالة منشورة على /موقع البلاد الإخباري، بتاريخ 2020/01/17، تم التصفح بيوم 2022/03/05، على الرابط التالي: <https://www.elbilad.net/national/>
- (9) حسان جبريل، "الرئيس الجزائري: تطابق في الرؤى مع إيطاليا بشأن الملف الليبي: تصريحات أدلى بها الرئيس عبد المجيد تبون عقب محادثات أجراها مع الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا الذي يزور البلاد"، مقالة منشورة على شبكة مواقع الأناضول، بتاريخ 2021/11/06، تم التصفح بيوم: 2022/03/05، على الرابط التالي: <https://www.aa.com.tr/ar/>
- (10) رأي اليوم، "ليبي وزير خارجية تل أبيب قلق من تقارب الجزائر مع إيران.. فليشرب من البحر.. فمتى كان الانضمام إلى محور المقاومة وفي زمن انتصاراته الخيار الخطأ؟ وما هي الأسباب الستة التي تُقاوم هذا القلق؟"، مقال منشور على موقع: رأي اليوم، بتاريخ: 14 أوت 2021، تم التصفح يوم: 17 جويلية 2022، متوفر على الرابط التالي: <https://www.raialyom.com/>
- (11) سارة بومعزة، "الطاقم الجزائري يؤكد الالتزام بأجندة التنمية الإفريقية 2063"، مقال منشور على موقع: سبق برس، بتاريخ 3 سبتمبر 2021، تم التصفح يوم: 16 جويلية 2022، متوفر على الرابط أدناه: <https://www.sabqpress.dz/economics/>
- (12) قاسي فوزية، "القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا "الأفريكوم" ودورها في أمنة القارة السمراء"، مقال منشور على موقع (قراءات إفريقية) بتاريخ 30 أوت 2018، تم تصفح بتاريخ: 12 جويلية 2022، متوفر على الرابط أدناه: <https://www.qiraatafrican.com/home/new/>
- (13) و.أ.ج.، "محمد فقي يشيد بـ"الدعم الفعال" للجزائر من أجل تنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي"، مقال منشور على موقع: وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ 11 مارس 2018، تم التصفح يوم: 16 جويلية 2022، متوفر على الرابط أدناه: <https://www.aps.dz/ar/algerie/54222-2063>

## ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

**A. Books:**

- 1) Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson, and Pamela Aall (Editors), *Diplomacy and the Future of World Order*, (Georgetown University Press, U.S.A, 2021).
- 2) Elizabeth Schmidt, *Foreign Intervention in Africa: From the Cold War to the War on Terror*, (New York: Cambridge university press, 2013).
- 3) J. Michael Greig and Paul F. Diehl, *International Mediation*, (UK-Cambridge:Polity Press, 2012).
- 4) Jacob Bercovitch, *Theory and Practice of International Mediation: Selected essays*, (London and New York: Routledge, 2011).
- 5) Jacob Eriksson, *Small-State Mediation in International Conflicts Diplomacy and Negotiation in Israel-palestine*, (United Kingdom: I.B. Tauris, Bloomsbury Publishing; 2015).
- 6) Julian Bergmann, *The European Union as International Mediator: Brokering Stability and Peace in the Neighbourhood*, (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2020).
- 7) Mohamed Chtatou, *The present and future of the Maghreb Arab Union*, In: George Joffé (Editor), *North Africa: nation, state, and region*, (Routledge: London and New York, First published 1993).
- 8) Patrick Tom, *Liberal Peace and Post-Conflict Peacebuilding in Africa*, (United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2017).
- 9) Siniša Vuković, *International Multiparty Mediation and Conflict Management Challenges of cooperation and coordination*, “*Chapter Two: Multiparty mediation*”, (London and New York: Routledge, 2016).
- 10) Tetsuro Iji, *Multiparty Mediation in Violent Conflict: Peacemaking Diplomacy in the Tajikistan Civil War*, (London and New York: Routledge, 2020).
- 11) Timothy Stapleton, *Africa: War and Conflict in the Twentieth Century*, (New York: Routledge, 2018).
- 12) Tsega Etefa, *the Origins of Ethnic Conflict in Africa: Politics and Violence in Darfur, Oromia, and the Tana Delta*, (Palgrave Macmillan: Switzerland, 2019).
- 13) Walter Rodney, *How Europe Underdeveloped Africa*, first published by: Bogle-L'Ouverture Publications, London and Tanzanian Publishing House, Dar-Es-Salaam 1973, Published by Black Classic Press 2011.

**B. Book Chapters :**

- 14) A. Paul Hare, "Informal Mediation by Private Individuals", In: Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin, *Mediation in International Relations Multiple Approaches to Conflict Management*, (New York: Palgrave Macmillan, 1992), pp. 52-63.
- 15) Adeoye Akinola, "The Role of International Financial Institutions in Africa", In: Samuel Ojo Olorunfoba and Toyin Falola (Editors), *The Palgrave Handbook of African Politics, Governance and Development*, (New York: Palgrave Macmillan, 2018), pp. 679-693.
- 16) Ahmed Aghrout, "Policy Reforms in Algeria Genuine Change or Adjustments?", In: Yahia H. Zoubir and Haizam Amirah-Fernandez, *North Africa Politics, Region, and the Limits of Transformation*, (USA and Canada: Routledge, 2008), pp. 31-52.
- 17) Ali A. Mazrui, *Conflict in Africa: An Overview*, In: Carolyn Pumphrey, Rye Schwartz-Barcott (Editors), *Armed Conflict in Africa*, (The Scarecrow Press, Inc. Lanham, Maryland, and Oxford/ United States of America, 2003), pp. 21-42.
- 18) Alison Pargeter, *LIBYA: FROM 'REFORM' TO REVOLUTION*, In: Yahia H. Zoubir and Gregory White, *NORTH AFRICAN POLITICS : Change and continuity*, (New York: Routledge, 2016), pp. 178-195.
- 19) Anthoni van Nieuwkerk, *The Peace and Security Architecture of African Subregional Organizations*, In: Jane Boulden (Editor), *Responding to Conflict in Africa: The United Nations and Regional Organizations*, (United State of America: Palgrave Macmillan, 2013), pp. 51-74.
- 20) Belachew Gebrewold, *Democracy and democratization in Africa*, In. David J. Francis (Editor), *Peace and conflict in Africa*, Zed Books, london / new york, 2008, pp. 148-170.
- 21) Céline A. Jacquemin, *Hegemony and Counterhegemony : The Roots of the Rwandan Genocide*, In: Wanjala S. Nasong'o (Editor), *The Roots of Ethnic Conflict in Africa From Grievance to Violence*, Palgrave Macmillan, UK, 2015, pp. 93-123.
- 22) Cherif Dris, *Rethinking Maghrebi Security The Challenge of Multilateralism*, In: Yahia H. Zoubir and Haizam Amirah-Fernandez (Editors), *North Africa Politics, Region, and the Limits of Transformation*, (London and New York: Routledge Taylor and Francis Group, 2008), pp. 246-265.
- 23) Claude E. Welch JL, "Nongovernmental Organizations and Their Potential for Conflict Reduction in Africa", In: Carolyn Pumphrey, Rye Schwartz-Barcott (Editors), *Armed Conflict in Africa*, (The Scarecrow Press, Inc. Lanham, Maryland, and Oxford/ United States of America, 2003), pp. 113-138.
- 24) David J. Francis, "Introduction: understanding the context of peace and conflict in Africa"; In. David J. Francis (Editor), *Peace and conflict in Africa*, Zed Books, london / new york, 2008, pp.3- 15.

- 25) Edmund Ghareeb, "The Roots of Crisis: Iraq and Iran", In: Christopher C Joyner (Ed.), THE PERSIAN GULF WAR: lessons for strategy, law, and diplomacy, New York, Greenwood Press, 1990, pp.21-38.
- 26) Eghosa Osaghae and Gillian Robinson, "Introduction", In: Elisabeth Porter, Gillian Robinson, Marie Smyth, Albrecht Schnabel and Eghosa Osaghae (Editors), Researching conflict in Africa: Insights and experiences, United Nations University Press, TOKYO / NEW YORK / PARIS, 2005, pp. 1-6.
- 27) Eric G. Berman and Katie E. Sams, "the Peacekeeping Potential of African Regional Organizations", In: Jane Boulden (Editor), Dealing with Conflict in Africa: The United Nations and Regional Organizations, (New York: Palgrave Macmillan, 2003), pp. 35-77.
- 28) Eric Hooglund, "Strategic and Political Objectives in the Gulf War: Iran's View", In: Christopher C Joyner (Ed.), THE PERSIAN GULF WAR: lessons for strategy, law, and diplomacy, New York, Greenwood Press, 1990, pp. 39-58.
- 29) Jacob Bercovitch, "The Structure and Diversity of Mediation in International Relations"; In: Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin, Mediation in International Relations Multiple Approaches to Conflict Management, (New York: Palgrave Macmillan, 1992), pp.1-29.
- 30) Jacob Bercovitch and Allison Houston, "The study of international mediation Theoretical issues and empirical evidence", In: Jacob Bercovitch, Theory and Practice of International Mediation: Selected essays, (London and New York: Routledge, 2011), pp. 35-52.
- 31) James O.C. Jonah, "The United Nations and International Conflict: the Military Talks at Kilometre Marker-IOI", In: Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin, Mediation in International Relations Multiple Approaches to Conflict Management, (New York: Palgrave Macmillan, 1992), pp. 176-205.
- 32) Jane Boulden, The United Nations Security Council and Conflict in Africa, In: Jane Boulden (Editor), Responding to Conflict in Africa: The United Nations and Regional Organizations, (United State of America: Palgrave Macmillan, 2013), pp. 13-32.
- 33) Julius E. Nyang'oro, The Economic Context of Conflict in Africa, In: Carolyn pumphrey, Rye Schwartz-Barcott (Editors), Armed Conflict in Africa, (The Scarecrow Press, Inc. Lanham, Maryland, and Oxford/ United States of America, 2003), pp. 69-86.
- 34) Lawrence Susskind and Eileen Babbitt, "Overcoming the Obstacles to Effective Mediation of International Disputes", In: Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin, Mediation in International Relations Multiple Approaches to Conflict Management, (New York: Palgrave Macmillan, 1992), pp. 30-51.
- 35) Lawrence Susskind and Eileen Babbitt, "Overcoming the Obstacles to Effective Mediation of International Disputes", In: Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin (Editors), Mediation in International Relations: Multiple Approaches to Conflict Management, New York: Palgrave Macmillan, 1992, pp. 30-51.

- 36) M. A. Mohamed Salih, Poverty and human security in Africa: the liberal peace debate, In. David J. Francis (Editor), Peace and conflict in Africa, Zed Books, london / new york, 2008, pp.171-184.
- 37) Randa M. Slim, International Relations: The Algerian Mediation of the Iranian Hostage Crisis, In. Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin (Editors), Mediation in International Relations: Multiple Approaches to Conflict Management, New York: PALGRAVE MACMILLAN, 1992, pp. 206-231.
- 38) René Lemarchand, Ethnicity As Myth: The View from Central Africa, , In: Carolyn pumphrey, Rye Schwartz-Barcott (Editors), Armed Conflict in Africa, (The Scarecrow Press, Inc. Lanham, Maryland, and Oxford/ United States of America, 2003), pp. 87-112.
- 39) Saadia Touval, “The Superpowers as Mediators”, In: Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin, Mediation in International Relations Multiple Approaches to Conflict Management, (New York: Palgrave Macmillan, 1992), pp. 232-248.
- 40) Samuel G. Amoo and I. William Zartman, “Mediation by Regional Organizations: The Organization for African Unity (OAU) in Chad”, In: Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin, Mediation in International Relations Multiple Approaches to Conflict Management, (New York: Palgrave Macmillan, 1992), pp. 131-148.
- 41) Thomas Kwasi Tiekou, “the African Union”, In: Jane Boulden (Editor), Responding to Conflict in Africa: The United Nations and Regional Organizations, (United State of America: Palgrave Macmillan, 2013), pp. 33-50.
- 42) Thomas Princen, “Mediation by a Trans-national Organization: the Case of the Vatican”, In: Jacob Bercovitch and Jeffrey Z. Rubin, Mediation in International Relations Multiple Approaches to Conflict Management, (New York: Palgrave Macmillan, 1992), pp. 149-175.
- 43) Tony Karbo, “Peace-building in Africa”; In. David J. Francis (Editor), Peace and conflict in Africa, Zed Books, london / new york, 2008, pp. 113-130.
- 44) Wanjala S. Nasong’o, Explaining Ethnic Conflicts: Theoretical and Conceptual Perspectives, In: Wanjala S. Nasong’o (Editor), The Roots of Ethnic Conflict in Africa From Grievance to Violence, Palgrave Macmillan, UK, 2015, pp. 11-20.
- 45) Ward Anseeuw and Chris Alden, “Introduction”, In: Ward Anseeuw and Chris Alden (Editors), The Struggle Over Land in Africa: Conflicts, Politics and Change, Human Sciences Research Council press, 2010, pp. 1-15.
- 46) Yahia H. Zoubir and Haizam Amirah-Fernandez, “Introduction”, In: Yahia H. Zoubir and Haizam Amirah-Fernandez (Editors), North Africa Politics, Region, and the Limits of Transformation, (London and New York: Routledge Taylor and Francis Group, 2008), pp.1-6.

### C. Academic Articles:

- 47) A. Peter Mutharika, The Role of the United Nations Security Council in African Peace Management: Some Proposals, Michigan Journal of International Law, Volume 17, Issue 2, 1996, pp. 537-562.
- 48) Abdulla Mohamed Hamza and Miomir Todorovic, "PEACEFUL SETTLEMENT OF DISPUTES", G.J.C.M.P., Vol.6 (1), January-February, 2017, pp.11-17.
- 49) Chris Landsberg, The AU and NEPAD: Restoring a relationship challenged, African Journal on Conflict Resolution, Volume 12, Number 2, 2012, pp. 49-71.
- 50) Dalia Ghanem, "Algeria's: Crisis Outlook and Regional Implications", KAS Regional Program Political Dialogue South Mediterranean, Med Dialogue Series, no. 22, August 2019.
- 51) Dandi Gnamou-Petauton, "Le Nouveau Partenariat Pour Le Développement De L'Afrique Dans L'architecture Institutionnelle De L'union Africaine", Revue québécoise de droit international, 2010, pp. 1-29 .
- 52) Derek Nurse, "History from Linguistics: The Case of the Tana River", History in Africa Vol. 10, Cambridge University Press, 1983, pp. 207-238.
- 53) Edwin RUBIO MEDINA, "The Right to Self-Determination as a Strategy to Dispute the Legal Field", Utopía y Praxis Latinoamericana, vol. 25, no. Esp.3, 2020, pp. 72-84.
- 54) George Joffé, "Where does Libya go now?", The Journal of North African Studies, Volume 25, no. 1, 2020, pp. 1-7.
- 55) Henning Melber and Christopher Saunders, "Conflict mediation in decolonisation: Namibia's transition to independence", Afrika Spectrum, vol. 42, issue 1, 2007: pp.73-94.
- 56) I. William Zartman and Saadia Touval, International Mediation: Conflict Resolution and Power Politics, Journal of Social Issues, Vol. 41, No. 2, 1985, pp. 27-45.
- 57) Ibrahim Fraihat, "Superpower and Small-State Mediation in the Qatar Gulf Crisis", THE INTERNATIONAL SPECTATOR, 2020, VOL. 55, NO. 2, pp. 79 – 91.
- 58) Laurence Aïda Ammour, "Algeria's Role in the Sahelian Security Crisis", International Journal of Security & Development, 2(2): 28, 2013, pp. 1-11.
- 59) Lotfi Sour, "Algeria's Role In Libya: Towards A Renewed Regional Diplomacy", Pol. Sc. Int. Rel., XIX, 2, pp. 145–156, Bucharest, 2022.
- 60) M. K. Nawaz, THE MEANING AND RANGE OF THE PRINCIPLE OF SELF-DETERMINATION, DUKE LAW JOURNAL, Vol. 1965, Issue 1, (Winter 1965), pp. 82-101.
- 61) Muhammed TANDOĞAN and Omar BOUACHA, "The Algerian Security Approach towards the Sahel Region: Case of Mali", Türkiyat Mecmuası, c.27/1, 2017, pp. 305-325.

- 62) Paul Omach, "The African Crisis Response Initiative: Domestic Politics and Convergence of National Interests", *African Affairs* Vol. 99, No. 394 (Jan., 2000), pp. 73-95.
- 63) Paul W. Meerts, *Concert Diplomacy: Past, Present, Prospects*, Global Policy Volume 10. Issue Supplement 2. June 2019, pp. 108-112.
- 64) Rasool Soltani, Maryam Moradi, "The Evolution of the Concept of International Peace and Security in light of UN Security Council Practice (End of the Cold War-Until Now)", *Open Journal of Political Science*, 2017, 7, 133-144.
- 65) Robin Law, "Dahomey and the Slave Trade: Reflections on the Historiography of the Rise of Dahomey", *The Journal of African History* Vol. 27, No. 2, Special Issue in Honour of J.D.Fage, Published By: Cambridge University Press 1986, pp. 237-267.
- 66) Sam Younger, "Ideology and Pragmatism in Algerian Foreign Policy", *The World Today*, Vol. 34, No. 3 March, 1978, pp. 107-114.
- 67) Scott Sigmund Gartner, *Third-Party Mediation of Interstate Conflicts: Actors, Strategies, Selection, and Bias*, *Arbitration Law Review*, Volume 6 Yearbook on Arbitration and Mediation, 2014, pp. 269-294.
- 68) Sompong Sucharitkul, *The Principles of Good-Neighborliness in International Law*, Golden Gate University School of Law, GGU Law Digital Commons, 1996, pp.4-27.
- 69) Tadeusz Gadkowski, "The Principle of Self-Determination in the Context of Human Rights", *Adam Mickiewicz University Law Review*, 2017, pp. 25- 36.
- 70) Thomas N. Huffman, "The archaeology of the Nguni past", *Southern African Humanities*, Vol. 16, pp. 79–111, Pietermaritzburg, December, 2004.
- 71) Yahia H. Zoubir, "The resurgence of algeria's foreign policy in the twenty-first century", *The Journal of North African Studies*, Volume 9, no. 2, Summer 2004, pp 169-183.

#### **D. Studies :**

- 72) Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, *Navigating in a complex neighbourhood– Algeria’s responses to security challenges in Libya and the Sahel*, Report no FOI-R--4960—SE, Sweden, April, 2020.
- 73) ARTHUR BOUTELLIS and MARIE-JOËLLE ZAHAR, *Un processus en quête de paix : Les enseignements tirés de l’accord intermalien*, International Peace Institute, 2018.
- 74) Aureliu Cristescu, *THE RIGHT TO SELF-DETERMINATION: HISTORICAL AND CURRENT DEVELOPMENT ON THE BASIS OF UNITED NATIONS INSTRUMENTS*, UNITED NATIONS New York, 1981.
- 75) Belkacem IRATNI, *Security Challenges And Issues In The Sahelo-Saharan Region The Algerian Perspective*, Friedrich-Ebert-Stiftung, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa, 2017.

- 76) Chika Charles Aniekwe, Lutz Oette, Stef Vandeginste and Micha Wiebusch, “The 10th Anniversary of the African Charter on Democracy, Elections and Governance”, POLICY BRIEF, Institute of Development Policy- SOAS - AU, Antwerp, 2017.
- 77) International Institute for Strategic Studies ‘Chapter Seven: Middle East and North Africa’, the Military Balance, Vol. 120, No. 1, 2020, , pp. 324-387.
- 78) International Institute for Strategic Studies ‘Chapter Seven: Middle East and North Africa’, The Military Balance, Vol. 118, No. 1, 2018, pp. 315-374.
- 79) Nicolaas Schrijver, Self-determination of peoples and sovereignty over natural wealth and resources, In. Realizing the Right to Development, Essays in Commemoration of 25 Years of the United Nations Declaration on the Right to Development, (United Nations: December 2013), pp. 95-102.
- 80) Patricia Carley, SELF-DETERMINATION Sovereignty, Territorial Integrity, and the Right to Secession, REPORT FROM A ROUNDTABLE HELD IN CONJUNCTION WITH THE U.S. DEPARTMENT OF STATE’S POLICY PLANNING STAFF, UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, Peaceworks No. 7, 1996.
- 81) Rama Mani and Richard Ponzio, PEACEFUL SETTLEMENT OF DISPUTES AND CONFLICT PREVENTION, In. Weiss Thomas and Daws Sam (Editors), The Oxford handbook on the United Nations, New York, NY : Oxford University Press, 2018.
- 82) Repertoire of the Practice of the Security Council 20th Supplement 2016-2017, Department of Political Affairs - Security Council Affairs Division Security Council Practices and Charter Research Branch, Part III: Purposes and principles of the Charter of the United Nations.
- 83) Volker Stanzel (Ed.), New Realities in Foreign Affairs: Diplomacy in the 21 st Century, Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs, SWP Research Paper 11, November 2018.

## **E. Official Documents :**

- 84) Resolution 2354 (2017), paras. 1 and 2(a). Adopted by the Security Council at its 7949th meeting, on 24 May 2017. Retrieved 09/04/2022:  
[https://www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=S/RES/2354%20\(2017\)](https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2354%20(2017))
- 85) Resolution 2379 (2017), paras. 2 and 5. Adopted by the Security Council at its 8052nd meeting, on 21 September 2017. Retrieved: 09/04/2022.  
[https://www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=S/RES/2379%20\(2017\)](https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2379%20(2017))

## **F. Reports :**

- 86) African Union Development Agency – NEPAD, Annual Report 2019, (South Africa, January 2020).

- 87) African Union Development Agency – NEPAD, Annual Report 2021, (South Africa, December 2021).
- 88) International Crisis Group, Algeria and Its Neighbours, Middle East and North Africa Report N°164, 12 October 2015.
- 89) S/2017/375. Comprehensive international framework to counter terrorist narratives. Retrieved: 09/04/2022.  
<https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=S%2F2017%2F375&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False>

### **G. Ph.D Theses :**

- 90) Amel LAMRI, Algeria and the African Union - Between Security and Economic Integration: A Neofunctionalist and Regionalist Reading, Thesis submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, Canterbury Christ Church University, September 2020.
- 91) Elena Basheska, The good neighbourliness principle in EU law, Ph.D Thesis, defended at the University of Groningen, Netherlands, in 2014.

### **H. E-Articles:**

- 92) Adam De Gree, “The Ashanti People”, article retrieved from: (Study.com), Updated: March, 5<sup>th</sup>, 2022, accessed on: July 8<sup>th</sup>, 2022, available on the link below: <https://study.com/learn/lesson/ashanti-tribe-kingdom-history-people.html>
- 93) Aïchatou Mindaoudou, From Independence to Long-term Stability: United Nations Efforts in Africa, article retrieved on: United Nations (Website), UN Chronicle, published on: September, 2015, available on the link below: <https://www.un.org/en/chronicle/article/independence-long-term-stability-united-nations-efforts-africa?fbclid=IwAR22IVqNhkx8BwXZPceYcR4pK9938yzzFazls2XOCvzQWPUjkgkVvvNr1yM>
- 94) Al Jazeera and news agencies, “African Union postpones debate on Israel’s observer status”, article retrieved from: Al Jazeera, published on: February 2<sup>nd</sup>, 2022, accessed on: July 16<sup>th</sup>, 2022, available on the link below: <https://www.aljazeera.com/news/2022/2/7/african-union-postpones-debate-on-israels-observer-status>
- 95) Al Jazeera Staff, “Sheikh Jarrah: Palestinian family faces forced displacement”, Article published on ALJAZEERA website, on 5 Jan. 2022, retrieved: 24 June 2022, available on the link below: <https://www.aljazeera.com/features/2022/1/5/sheikh-jarrah-palestinian-family-faces-forced-displacement>
- 96) Anthony Dworkin, “North African standoff: How the Western Sahara conflict is fuelling new tensions between Morocco and Algeria”, article retrieved from: European Council on Foreign Relations, published on: April 8<sup>th</sup>, 2022, accessed on: July 17<sup>th</sup>, 2022, available on the link below: <https://ecfr.eu/publication/north->

[african-standoff-how-the-western-sahara-conflict-is-fuelling-new-tensions-between-morocco-and-algeria/](#)

- 97) APS, “Strong participation of Algerian diplomacy in 2021”, article retrieved from Algeria Press Service, Published on : December, 26<sup>th</sup>, 2021, accessed on: 28-06-2022, available on the link below: <https://www.aps.dz/en/algeria/42272-strong-participation-of-algerian-diplomacy-in-2021>
- 98) Arslan Chikhaoui, “40 Years Later: The Role of Algerian Diplomacy During the Iran Hostage Crisis”, Article published on: Near East South Asia; Center for Strategic Studies, Retrieved: 18/04/2022, on the link below: <https://nesa-center.org/40-years-later-the-role-of-algerian-diplomacy-during-the-iran-hostage-crisis/>
- 99) Arslan Chikhaoui, “Algerian Foreign Policy in the Post-Pandemic Era”, article retrieved from: Near East South Asia: Center for Strategic Studies, published on: August, 20<sup>th</sup>, 2021, accessed on: 28-06-2022, available on the link below: <https://nesa-center.org/algerian-foreign-policy-in-the-post-pandemic-era/>
- 100) Ashish Kumar Sen, Practicing Peace and Conflict Diplomacy in a Complex World, article retrieved on: United States Institute of Peace, published on: June, 14, 2021, accessed on: June, 27, 2022, available on the link below: <https://www.usip.org/publications/2021/06/practicing-peace-and-conflict-diplomacy-complex-world>
- 101) AU, “Agenda 2063: The Africa We Want”, article retrieved from: AFRICAN UNION, accessed on: July 16<sup>th</sup>, 2022, available on the link below: <https://au.int/en/agenda2063/overview>
- 102) Benjamin Nickels, Algeria’s Role in African Security, article retrieved from: CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE, published in: April 3<sup>rd</sup>, 2014, accessed in: July 15<sup>th</sup>, 2022, available on the link below: <https://carnegieendowment.org/sada/55239>
- 103) Catrina Doxsee and Jared Thompson, “The End of Operation Barkhane and the Future of Counterterrorism in Mali”, article retrieved from: CENTER FOR STRATEGIC AND INTERNATIONAL STUDIES, published on: March 2<sup>nd</sup>, 2022, accessed on: July 19<sup>th</sup>, 2022, available on the link below: <https://www.csis.org/analysis/end-operation-barkhane-and-future-counterterrorism-mali>
- 104) Conference on Security, Stability, Development and Cooperation in Africa (CSSDCA), Report of the Secretary-General | Draft Memorandum of Understanding, HISTORY AND PRESENT STATUS; retrieved from: Department: International Relations and Cooperation, Republic of South Africa, Last Updated: 12 February, 2004, accessed on: July 6<sup>th</sup>, 2022, available on the link below: <http://www.dirco.gov.za/foreign/Multilateral/africa/cssdca.htm>
- 105) Dalia Ghanem, “ The Algerian Army: Cooperation, Not Intervention”, article retrieved from: The Italian Institute For International Political Studies, published on: December 7<sup>th</sup>, 2017, accessed on: July 18<sup>th</sup>, 2022, available on the link below: <https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/algerian-army-cooperation-not-intervention-19132>

- 106) Encyclopædia Britannica :The revolution of 1968-Iraq; Retrieved: 16/05/2022, on the Link below: <https://www.britannica.com/place/Iraq/Iraq-under-Saddam-Hussein>
- 107) European Council on Refugees and Exiles, “Algeria Deports 25000 Migrants to Niger”, 18 January 2019. Retrieved 7-01-2022, available on the link below: <https://ecre.org/algeria-deports-25000-migrants-to-niger/>
- 108) Gen Kikkawa, “BROADENING THE CONCEPT OF PEACE AND SECURITY”, In. GOVERNMENT AND POLITICS – Vol. II, Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS) Sample chapters, Accessed on: 26<sup>th</sup> June 2022, available on the link below: <https://www.eolss.net/sample-chapters/c04/E6-32-05-06.pdf>
- 109) History.com Editors, “Former Liberian president Charles Taylor found guilty of war crimes”, article published on website: HISTORY, in May 18<sup>th</sup>, 2018, accessed in: July 1<sup>st</sup>, 2022, available on the link below: <https://www.history.com/this-day-in-history/former-liberian-president-charles-taylor-found-guilty-of-war-crimes>
- 110) History.com Editors, “Iran-Contra Affair”, article published on 10/0/2017, on History Website, Retrieved: 18/05/2022, on the link below: <https://www.history.com/topics/1980s/iran-contra-affair>
- 111) Human Rights Watch , “Algeria: Inhumane Treatment of Migrants: Pregnant Women, Children, Asylum Seekers Among Thousand Expelled to Desert”, 28 June 2018 Retrieved 7-01-2022, available on the link below: <https://www.hrw.org/news/2018/06/28/algeria-inhumane-treatment-migrants>
- 112) ISPI MED, “The end of Barkhane in Mali: What’s next for the Sahel?”, article retrieved from: ITALIAN INSTITUTE FOR INTERNATIONAL POLITICAL STUDIES, published on: February 24<sup>th</sup>, 2022, accessed on: July 19<sup>th</sup>, 2022, available on the link below: <https://www.ispionline.it/en/publicazione/end-barkhane-mali-whats-next-sahel-33685>
- 113) L’expression, Réunion des chefs d’état-major des armées des pays du champ, article retrieved from : L’expression, published on : May 11<sup>th</sup>, 2022, accessed on : July 18<sup>th</sup>, 2022, available on the link below : <https://www.lexpressiondz.com/chroniques/de-quoi-jme-mele/reunion-des-chefs-d-etat-major-des-armees-des-pays-du-champ-323152>
- 114) Laurence Thieux, “The dilemmas of Algerian foreign policy since 2011: between normative entrapment and pragmatic responses to the new regional security challenges”, THE JOURNAL OF NORTH AFRICAN STUDIES, Published online: 22 Mar 2018, pp.1-18; available on the link below: <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13629387.2018.1454651>
- 115) Le Monde, Algeria ends 2-decade friendship treaty with Spain, article retrieved from: Le Monde, published on: June 9<sup>th</sup>, 2022, accessed on: July 17<sup>th</sup>, 2022, available on the link below: [https://www.lemonde.fr/en/international/article/2022/06/09/algeria-ends-2-decade-friendship-treaty-with-spain\\_5986150\\_4.html](https://www.lemonde.fr/en/international/article/2022/06/09/algeria-ends-2-decade-friendship-treaty-with-spain_5986150_4.html)
- 116) logheswaren selvarajoo, AFRIPOL First General Assembly held in Algiers, Algeria, 14-16 May 2017, article retrieved from: ASEANAPOL, published on: May 25<sup>th</sup>, 2017, accessed on: July 15<sup>th</sup>, 2022, available on the link

- below: <http://www.aseanapol.org/display/2017/05/25/afripol-first-general-assembly-held-in-algiers-algeria-14-16-may-2017>
- 117) Lund, Aron, Russia in the Middle East, March 2019 (Stockholm, The Swedish Institute of International Affairs), p.36. Accessed on 27/12/2021, Available on the link below: <https://www.ui.se/globalassets/ui.se-eng/publications/ui-publications/2019/ui-paper-no.-2-2019.pdf>
- 118) Marvine Howe, "WARY ALGERIA EDGED INTO PIVOTAL ROLE", Article published in The New York Times, On January 26<sup>th</sup>, 1981. Retrieved: 1/5/2022. On the link below: <https://www.nytimes.com/1981/01/26/world/wary-algeria-edged-into-pivotal-role.html>
- 119) McGregor, Andrew, 'Defense or Domination? Building Algerian Power with Russian Arms', Eurasia Daily Monitor, Vol. 15, No. 122, 2018 Accessed on 27/12/2021., Available on the link below: <https://jamestown.org/program/defense-or-domination-building-algerian-power-with-russian-arms/>
- 120) Menadefense, 'La commande de Mig 29 M7M2 pour l'Algérie signée lors du salon MAKS', 5 September 2019, Accessed on 27/12/2021. Available on the link below: <https://www.menadefense.net/algerie/la-commande-de-mig-29-m-m2-pour-lalgerie-signee-lors-du-salon-maks/>
- 121) MILITARY BASES stuff, "Al Udeid Air Force Base in Doha", Qatar, article retrieved from: MILITARY BASES, accessed on: August, 9<sup>th</sup>, 2022, available on the link below: <https://militarybases.com/overseas/qatar/al-udeid/>
- 122) Musab Yilmaz, "Algeria's Stance on the Palestinian Issue", article published on 26.05.2021, at the website of: Center for Middle Eastern Studies, Retrieved: 27/05/2022, available in the link below: <https://www.orsam.org.tr/en/algerias-stance-on-the-palestinian-issue/>
- 123) OFFICE OF THE STATE MINISTER OF GEORGIA FOR RECONCILIATION AND CIVIC EQUALITY, GENEVA INTERNATIONAL DISCUSSIONS, accessed on: August 11<sup>th</sup>, 2022, available on the link below: <https://smr.gov.ge/en/page/26/geneva-international-discussions>
- 124) Resource Library/ Encyclopedic Entry, "The Kingdom of Benin", retrieved from: (NATIONAL GEOGRAPHIC), accessed on: July 8<sup>th</sup>, 2022, available on the link below: <https://education.nationalgeographic.org/resource/kingdom-benin>
- 125) Robert A. Mortimer, Algerian foreign policy: from revolution to national interest, The Journal of North African Studies, Published online: 09 Jan 2015, accessed on: July 21<sup>st</sup>, 2022, available on the link below: <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13629387.2014.990961>
- 126) The AU Commission, retrieved from the African Union (Website), accessed on: July 6<sup>th</sup>, 2022, available on the link : <https://au.int/en/commission>
- 127) The Editors Encyclopædia Britannica, "Organization of American States", Accessed on: August 1<sup>st</sup>, 2022. Available on the link below: <https://www.britannica.com/topic/Organization-of-American-States>
- 128) The Editors of Encyclopaedia Britannica, "Perestroika Soviet government policy", article retrieved on: Encyclopaedia Britannica, accessed

- on: August 13<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:  
<https://www.britannica.com/topic/1991-Soviet-coup-attempt>
- 129) TRTWorld and agencies, “What's the Algiers Agreement between Iran and Iraq about?” article published on TRTworld Website on 14/03/2019; Retrieved: 16/05/2022, on the link below: <https://www.trtworld.com/middle-east/what-s-the-algiers-agreement-between-iran-and-iraq-about-24942>
- 130) UA, New Partnership For Africa’s Development (NEPAD), article retrieved from: Union Africaine, accessed on: July 16<sup>th</sup>, 2022, available on the link below: <https://au.int/fr/node/3625>
- 131) UN General Assembly, “2005 World Summit Outcome,” paragraphs 138 – 9 , adopted September 15 , 2005 , accessed on: July 11<sup>th</sup>, 2022, available on the link below:  
[https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A\\_RES\\_60\\_1.pdf](https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_60_1.pdf)
- 132) US diplomat thanks Algeria 40 years after release from detention in Iran, Article published in “Middle East Monitor”, On January 21, 2021 at 2:34 am, Retrieved: 1/5/2022. On the link below: <https://www.middleeastmonitor.com/20210121-us-diplomat-thanks-algeria-40-years-after-release-from-detention-in-iran/>
- 133) Wezeman, Pieter D., Aude Fleurant, Alexandra Kuimova, Nan Tian, and Siemon T. Wezeman, Trends in International Arms Transfers, March 2019 (Solna, SIPRI) p.6., Accessed on 27/12/2021. Available on the link below: [https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-03/fs\\_1903\\_at\\_2018.pdf](https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-03/fs_1903_at_2018.pdf)
- 134) Wezeman, Siemon T., and Pieter D. Wezeman, Trends in International Arms Transfers, March 2014, p.4. Accessed on 27/12/2021. Available on the link below: <https://www.sipri.org/sites/default/files/files/FS/SIPRIFS1403.pdf>
- 135) Zine Labidine Ghebouli, Algeria’s foreign policy: Between hope and reality, article retrieved on: Middle East Institute website, published on: October, 4<sup>th</sup>, 2021, accessed on: 28-06-2022, available on the link below: <https://www.mei.edu/publications/algerias-foreign-policy-between-hope-and-reality>

الفہرس

الصفحة	قائمة المحتويات
3	إهداء
4	شكر و عرفان

6	مقدمة
17	<b>الفصل الأول: الوساطة في العلاقات الدولية: مقارنة مفاهيمية</b>
18	<b>المبحث الأول: الوساطة الدولية</b>
19	<b>المطلب الأول: طبيعة ومميزات الوساطة</b>
24	أ. استراتيجيات تيسير الاتصال.
25	ب. استراتيجيات الصياغة.
25	ج. إستراتيجيات التلاعب.
26	<b>المطلب الثاني: طبيعة وتحديات الوساطة الدولية</b>
29	أ. عقبات مرتبطة بطرف واحد.
29	ب. عقبات متعلقة بالعلاقة بين الأطراف المتنازعة.
29	ج. عقبات مرتبطة بجهود الوساطة نفسها.
31	<b>المبحث الثاني: بنية وتعدد الوساطة في العلاقات الدولية</b>
32	<b>المطلب الأول: الوساطة الفردية</b>
37	<b>المطلب الثاني: وساطة المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات عبر الوطنية</b>
37	أ. وساطة المنظمات الإقليمية.
40	ب. وساطة المنظمات الدولية.
42	ج. وساطة المنظمات عبر الوطنية.

44	<b>المطلب الثالث: وساطة الدول العظمى والصغيرة</b>
44	أ. وساطة الدول العظمى.
47	ب. وساطة الدول الصغيرة.
50	<b>المبحث الثالث: الوساطة الدولية متعددة الأطراف وأثرها في تسوية النزاعات الدولية</b>
51	المطلب الأول: في مفهوم الوساطة الدولية متعددة الأطراف
56	المطلب الثاني: نموذج عن الوساطة متعددة الأطراف : ناميبيا

<b>62</b>	<b>الفصل الثاني: طبيعة وخصوصية النزاعات الإفريقية</b>
63	<b>المبحث الأول: الإستعمار الغربي والتدخلات الخارجية في إفريقيا</b>
64	• المطلب الأول: إفريقيا ما قبل الفترة الكولونيالية.
69	• المطلب الثاني: أثر الإستعمار الأوروبي في تخلف إفريقيا.
77	• المطلب الثالث: التدخلات الأجنبية في إفريقيا ما بعد الفترة الكولونيالية.
83	<b>المبحث الثاني: الحروب والنزاعات المسلحة في إفريقيا</b>
84	• المطلب الأول: سياقات السلم والصراع في إفريقيا.
91	• المطلب الثاني: دوافع النزاعات المسلحة في إفريقيا.
98	• المطلب الثالث: الصراعات الإثنية في إفريقيا.
106	<b>المبحث الثالث: دور المنظمات الدولية والإقليمية في تسوية النزاعات الإفريقية</b>
107	• المطلب الأول: سياسة مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة بشأن إفريقيا.
113	• المطلب الثاني: إمكانات المنظمات الإقليمية الإفريقية في حفظ السلم والأمن.

120	• المطلب الثالث: المنظمات غير الحكومية ودورها في تخفيف حدة الصراع في إفريقيا.
-----	---

## 127 الفصل الثالث: فعالية الدبلوماسية الجزائرية في منظومة السلم والأمن الدوليين

128	المبحث الأول: واقع الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظومة السلم والأمن الدوليين
129	• المطلب الأول: تطور مفهوم السلم والأمن الدوليين.
132	• المطلب الثاني: دور الدبلوماسية في ظل تعقيدات العالم المعاصر.
137	• المطلب الثالث: الممارسة الدبلوماسية في السياسة الخارجية الجزائرية.
141	المبحث الثاني: المبادئ العامة للدبلوماسية الجزائرية
142	• المطلب الأول: مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.
148	• المطلب الثاني: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل النزاعات بالطرق السلمية.
157	• المطلب الثالث: مبدأ حسن الجوار والتعاون بين الدول المجاورة.
165	المبحث الثالث: فعالية الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الدولي
166	• المطلب الأول: الوساطة الجزائرية في النزاع الأمريكي-الإيراني.
173	• المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في النزاع العراقي-الإيراني.
180	• المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية حول القضية الفلسطينية.

## 185 الفصل الرابع: مكانة الدبلوماسية الجزائرية في المنظومة الإفريقية

186	المبحث الأول: تطور السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي والقاري: بين الإيديولوجية والبراغماتية
187	• المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية غداة الإستقلال
192	• المطلب الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية قبل سنة 2000.
196	• المطلب الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية في سياق الألفية الثالثة.
201	المبحث الثاني: جهود الدبلوماسية الجزائرية على المستوى القاري
202	• المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية في إطار الإتحاد الإفريقي.
208	• المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية في إطار الشراكة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد".
216	• المطلب الثالث: تحديات الدبلوماسية الجزائرية على مستوى المنطقة المغربية.
223	المبحث الثالث: الوساطة الجزائرية لتسوية النزاعات الإفريقية في الجوار الساحلي
224	• المطلب الأول: التعاون الجزائري الإقليمي لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.
231	• المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي.
238	• المطلب الثالث: الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية.

247	خاتمة
252	قائمة المراجع
267	الفهرس

## " دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية بعد سنة 2000 "

### ملخص:

لعبت الجزائر دورا تاريخيا سياسيا ودبلوماسيا حاسما للوساطة في حل النزاعات الإفريقية، فمن خلال دبلوماسيتها القوية، ومعالجتها الموضوعية لوجهات نظر مختلف الفواعل والأطراف المتصارعة، تمكنت الدولة الجزائرية من تهيئة الظروف اللازمة لحل عديد من الصراعات في القارة، متجنبه استمرار العنف على حدودها، كما تلتزم الدول الإفريقية مساعي الدولة الجزائرية للتوسط بالحلول السياسية والدبلوماسية وتعزيز السلام في القارة، وهو ما يتماشى مع دور الجزائر الاستباقي في تسوية الأزمات في هذه الأخيرة، سيما في منطقة الساحل الإفريقي؛ وعليه تبحث هذه الأطروحة في دور الدبلوماسية الجزائرية في التوسط لحل أو احتواء النزاعات الإفريقية، وبشكل خاص في جوارها الإقليمي، في ظل الألفية الثالثة.

**الكلمات المفتاحية:** الدبلوماسية الجزائرية؛ النزاعات الإفريقية؛ الوساطة، المنظومة الإفريقية؛ الأمن والسلم.

### **The Role of Algerian Diplomacy in Settling African Conflicts After 2000's**

#### Abstract:

Algeria has played a decisive political and diplomatic role in mediating and resolving African conflicts, through its strong diplomacy and objective perspective when dealing with the various conflicting actors and parties. Therefore, the Algerian state has been able to create the necessary conditions for resolving many conflicts on the continent, avoiding the continuation of violence on its borders. Moreover, African States often seek the Algerian diplomatic efforts to resolute to political solutions and promote peace on the continent, which is in line with Algeria's proactive role in settling crises in this latter, especially in the African Sahel region; Accordingly, this thesis examines the role of Algerian diplomacy in mediating or containing African conflicts, especially in its regional neighborhood, in the light of the third millennium.

**Key words:** Algerian diplomacy; African conflicts; Mediation, African System; Security and peace.

### **Le rôle de la diplomatie algérienne dans le règlement des conflits africains au troisième millénaire**

#### Résumé:

L'Algérie a joué un rôle politique et diplomatique décisif dans la médiation et la résolution des conflits africains, grâce à sa forte diplomatie et à son objectivité face aux différents acteurs et parties conflictuels. Ainsi, l'Etat algérien a su créer les conditions nécessaires à la résolution de nombreux conflits sur le continent, évitant ainsi la prolifération des violences à ses frontières. En outre, les États africains sollicitent souvent les efforts diplomatiques algériens pour aboutir à des solutions politiques et promouvoir la paix sur le continent, ce qui est conforme au rôle proactif de l'Algérie dans le règlement des crises dans ce dernier, en particulier dans la région du Sahel africain ; Ainsi, cette thèse examine le rôle de la diplomatie algérienne dans la médiation des conflits africains, notamment dans son voisinage régional, à la lumière du troisième millénaire.

**Mots clés :** Diplomatie algérienne ; Conflits africains; Médiation, Système Africain ; Sécurité et paix.